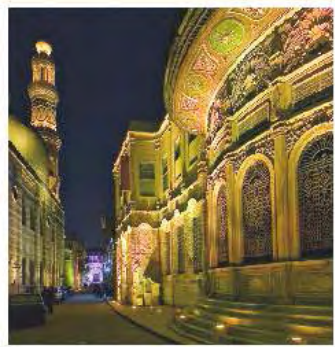


إستراتيجية التنمية العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى



الجزء الأول: الرؤية والتوجهات الاستراتيجية

بيان حقوق الطباعة والنشر

كافة حقوق النشر الخاصة بهذه الوثائق محفوظة لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية (MHUUD) متمثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني (GOPP) وسيتم مواجهة أي استخدام أو توزيع غير مصرح به بالإجراءات القانونية.

بيان تعاون

تم إعداد هذا التقرير بالتنسيق بين وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية (MHUUD) متمثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني (GOPP) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).

كما يود المشروع توجيه خالص الشكر للدكتور / محمد كاظم لمجهوده الملموسة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

د.م/ مصطفى كمال مدبولي

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

الهيئة العامة للتخطيط العمراني

د/ عاصم عبد الحميد الجزار

رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتخطيط العمراني

م/ ماجدة عبد العال سليم

مدير عام ادارة التخطيط لاقليم الدلتا

م/ أحمد مختار عبد العزيز

مهندس تخطيط عمراني

أ/ إبراهيم محمد بيومي

المدير المالي للمشروع

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

أ/ منير ثابت

مدير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (مصر)

أ/ نهلة زيتون

محلل برامج (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

أ/ رانيا هدية

مدير برنامج مصر للمستوطنات البشرية

م/ ياسمين مصطفى

مساعد مدير المشروع

م/ جيلان حسني

مساعد مدير المشروع

م/ ناهد نجيب اسرايل

نائب رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني والمدير الوطني للمشروع

م/ مريم الحامي عبد المالك

كبير مختصين ادارة التخطيط لاقليم جنوب الصعيد

أ/ اسلام محمد علي

المدير الاداري للمشروع

أ/ نجلاء عرفة

ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القائم بجمهورية مصر العربية.

د/ باسم فهمي

مدير برنامج التخطيط الاستراتيجي والتنمية الحضرية ومدير المشروع

م/ أحمد عادل

مساعد مدير المشروع

إقليم القاهرة الكبرى إستراتيجية التنمية العمرانية

الجزء الأول: الرؤية والتوجهات الإستراتيجية

تطلعات سكان إقليم القاهرة الكبرى

. بيئة امنة ، نظيفة بلا تلوث ، بلا إزدحام ، بها مناطق خضراء .

. ازدهار الانشطة الثقافية و السياحية .

وقد تم بلورة هذه الاحتياجات فى محورين اساسيين هما :-

١- العدالة الاجتماعية : ويقصد بالعدالة الاجتماعية فى اطار هذا التقرير التوزيع العادل والمتوازن للخدمات والاسكان وفرص العمل بين شرائح المجتمع .

٢- جودة الحياه : يستخدم مصطلح جودة الحياه لتقييم مجموعة من العناصر المؤثرة على مستوى معيشة الافراد والمجتمعات ، ويستخدم هذا المصطلح فى مجموعة واسعة من السياقات بما فى ذلك مجالات التنمية. والدخل وفرص العمل والبيئة العمرانية والصحة البدنية والعقلية و كذلك التعليم والترفيه والانتماء الاجتماعى أى جميع العناصر التى تنعكس فى مجملها على نوعية الحياه التى يعيشها الانسان. وعلى هذا النحو ، فان جودة الحياه تعنى جوده الحاله العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وكذلك جوده الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية لجميع فئات المجتمع ، وجودة وسائل المواصلات وانتشار الفراغات العامه والمناطق الخضراء .

ادراكا لاهمية إقليم القاهرة الكبرى ، ودوره الحيوى فى مصر والمنطقة العربية والافريقية قامت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بصياغة الرؤية المستقبلية للاقليم كخطوه أولى لاعداد المخطط الاستراتيجى له ، وذلك بالاشتراك مع عدد من الخبراء الدوليين والمحليين فى مجالات متعددة.

ويأتى هذا التقرير لعرض الرؤية المقترحة وتحديد السياسات والمشروعات لتنمية الاقليم التى سوف تمكن من اعداد الاستراتيجية العمرانية لتنمية الاقليم .

وتعتبر منطقة الدراسة لاقليم القاهرة الكبرى هى الكتلة الحضرية للاقليم التى تضم محافظة القاهرة بما فيها القاهرة الجديدة والشروق وهليوبوليس وبدر وأجزاء من محافظة الجيزة (الكتلة الحضرية لمدينة الجيزة ومدينة ٦ أكتوبر والشيخ زايد)والجزء الملتحم من محافظة القليوبية .

وتعتبر متطلبات السكان هى الهدف الرئيسى التى تسعى لتحقيقه أى رؤية تنموية ، ولذلك فقد تم دراسة احتياجات سكان إقليم القاهرة الكبرى سعيا وراء تحديد الركائز و التوجهات الرئيسية للرؤية المقترحة.

ومن هذا المنطلق ، وفى عام ٢٠٠٨ تم اجراء اول استطلاع رأى جمع رغبات سكان القاهرة ورؤيتهم للمشكلات اليومية التى يواجهونها واولويات حلها.

ولضمان مشاركة قطاع عريض من المجتمع أجرى العديد من الاستطلاعات فى مناطق مختلفة فى القاهرة.

ويمكن ايجاز أهم الاحتياجات المستخلصة فى النقاط التالية :-

. ظروف معيشية جيدة لكل فئات السكان .
. سيولة ممرورية ووسائل مواصلات عامة ملائمة لجميع فئات الدخل .. توفير الخدمات والاسكان وفرص العمل لكل فئات السكان .



” مطالب سكان القاهرة
عدالة اجتماعية.....،
جودة الحياة.....“



” تعتبر الرؤية المطروحة غاية و ميثاق عمل وطنى تتبناها الدولة
ويتفاعل معها الافراد ومنظمات المجتمع المدنى وتلتزم بها
“ مختلف فئات المجتمع وتعطى الرؤية صورة لمستقبل أفضل



تقديم من الهيئة العامة للتخطيط العمراني

- تعتبر التنمية العمرانية المستدامة أحد الركائز الأساسية لصياغة الرؤية المستقبلية لاقليم القاهرة الكبرى ، والتي تهدف الى تحويل اقليم العاصمة الى بيئة مستدامة قادرة على تحقيق التنافسية الاقتصادية.
 - ولضمان تحقيق التوازن بين الدور الثقافى والاقتصادى والسياسى اقليميا ودوليا من ناحية ،وتوفير بيئة معيشية افضل للمواطنين من ناحية اخرى ،تم مراعاة الاعتبارات التالية :-
 - توفير المناخ الملائم لتحقيق التحولات المؤسسية اللازمة لضمان توفير الخدمات والبنية الاساسية بصوره عادلة فى جميع انحاء الاقليم.
 - زيادة تنافسية الاقتصاد بالاقليم والاعتماد على اقتصاد المعرفة من خلال تطوير كفاءة وفاعلية البنية التحتية.
 - الاستفادة من المزايا النسبية للعاصمة وتحقيق التكامل بين التجمعات المكونة للاقليم.
 - السعى لخلق نظم انتاج وانماط استهلاك صديقة للبيئة.
 - الحد من تلوث الهواء وتوفير نظام ادارة ناجح ومتكامل للمخلفات الصلبة.
 - ومن اهم الاسس التى تبنى عليها الرؤية هى اعادة توزيع السكان فى الاقليم لتحقيق التوازن من خلال المبادئ التالى :-
 - التعامل مع المناطق غير الامنة وغير المخططة.
 - إنشاء طرق جديدة تربط بين المناطق السكنية القائمة ومناطق سكنية جديدة فى الإقليم.
 - الحماية والحفاظ على المناطق المخططة من خلال تفعيل الاشتراطات البنائية وكذلك وضع اشتراطات للمناطق الجديدة.
 - خلق فرص جديدة للتنمية وتشجيع جذب مزيد من الاستثمارات فى المجتمعات العمرانية الجديدة .
 - ضرورة رفع كفاءة العاملين فى المحليات واتباع احداث سبل لادارة العمران.
- والهيئة أذ تتقدم بالشكر الى كل من منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT)، وبرنامج الامم المتحدة الانمائى (UNDP)، لما بذلوه من جهد ودعم فنى لضمان تحقيق المعايير الدولية وكذلك مركز دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء وجميع شركاء التنمية.
- وفى هذا السياق فان تلك الرؤية هى بالاساس مطروحة للحوار المجتمعى بين مختلف فئات المجتمع والخبراء المتخصصين بهدف الوصول الى صيغة توافقية لبلورة الرؤية فى شكلها النهائى بما يواكب متطلبات السكان والمجتمع وذلك تمهيدا للبدء فى المرحلة التالية والتي تتمثل فى أعداد المخطط الاستراتيجى لاقليم القاهرة الكبرى .





الرؤية

- 1- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان.
- 2- تطوير البنية التحتية لشبكة النقل والمواصلات لاقليم القاهرة الكبرى.
- 3- إحياء المناطق المركزية لاقليم القاهرة الكبرى.
- 4- تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة كمراكز متنوعة وجاذبة.
- 5- تهيئة المناخ للإزدهار السياحي مع الحفاظ على المناطق التاريخية والاثرية.
- 6- توفير مناخ تنافسي للاقتصاد المعرفي.
- 7- تحسين الظروف البيئية وتحقيق الاستدامة.
- 8- توفير نظام فعال للحكومة لإدارة مشروعات التنمية.

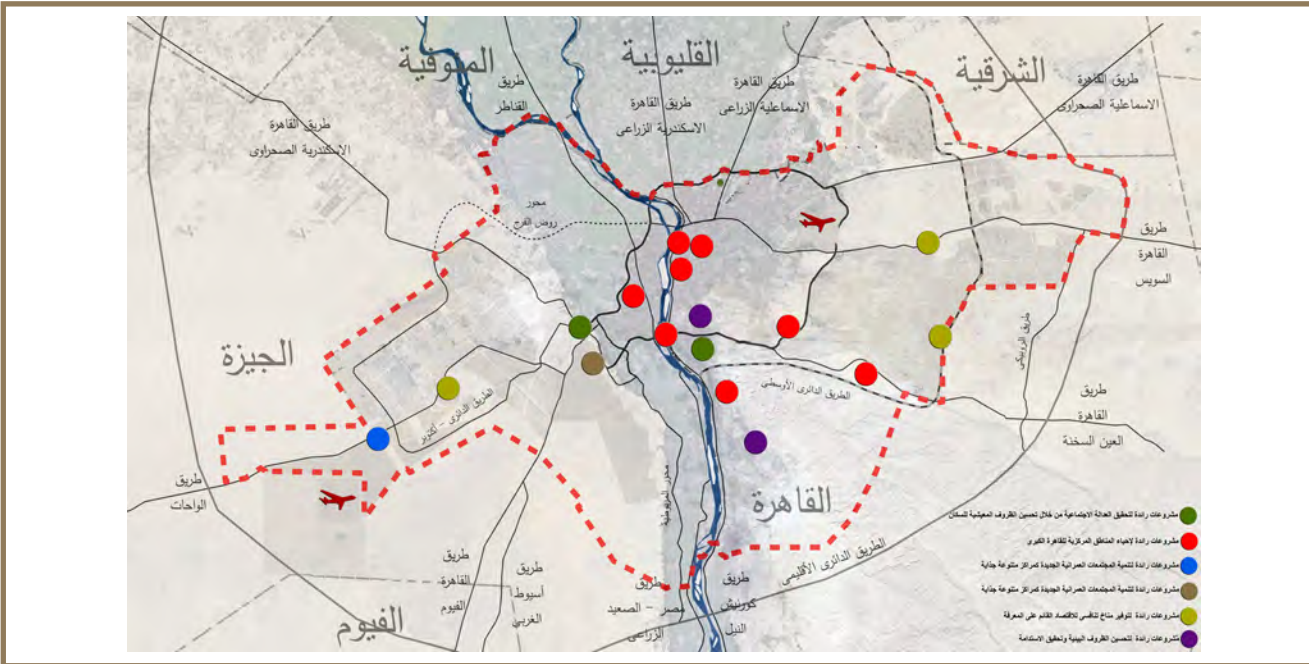
ثمانية محاور عمل

توجهات إستراتيجية لإدارة التنمية الاقتصادية لاقليم القاهرة الكبرى
توجهات إستراتيجية لتحقيق العدالة الاجتماعية

التوجهات العامة

سد الفجوة في وحدات الإسكان للفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط
تحويل إقليم القاهرة الكبرى إلى مركز أشعاع ثقافى بالنسبة لأفريقيا والشرق الأوسط
تنمية إقليم القاهرة الكبرى كمقصد سياحي هام فى المنطقة

ثلاث مبادرات قطاعية



المشروعات ذات الاولوية المحققة لمحاور العمل الثمانية

يعد النمو المطرد لسكان إقليم القاهرة الكبرى ظاهرة تتطلب ضرورة التدخل لوضع رؤية بعيدة المدى للعاصمة.

وتعتمد الرؤية المستقبلية لإقليم القاهرة الكبرى على ثلاث ركائز رئيسية تتناول ثمانية محاور عمل استراتيجية، ولضمان إمكانية التنفيذ فقد تم تحديد التوجهات الاستراتيجية، فضلا عن المبادئ الإرشادية لإدارة مشروعات التنمية العمرانية، وقد أسفرت هذه الجهود عن وضع عدة برامج تساهم بفاعلية في تحقيق الرؤية. وتطرح هذه الوثيقة للحوار المجتمعي العريض لمناقشة المشروعات التي يمكن ان تتضمنها هذه البرامج لتحديد المشروعات الرائدة ذات الاولوية منها.

قائمة المحتويات

١٠	■ مقدمة: العاصمة فى مفترق طرق
١٢	الاطار العام
١٢	مصر وحثمية العولمة
١٣	تقدم أفريقيا والشرق الأوسط
١٤	الاهتمام بقضايا البيئة
١٤	تحديد مكانة إقليم القاهرة الكبرى على الخريطة العالمية
١٦	أهداف ونطاق الرؤية الاستراتيجية للتنمية العمرانية فى إقليم القاهرة الكبرى
٢٠	المنهجية
٢٧	■ الفصل الأول: نحو مواجهة التحديات المستقبلية
٢٨	التحدي الأول: مواجهة مشكلات النمو
٣٥	التحدي الثاني: تصحيح المفاهيم الموروثة والاستعداد للتنمية المستقبلية
٣٨	التحدي الثالث: الالتزام بالضوابط البيئية
٤٣	■ الفصل الثاني: رؤية واحدة، وثمانية محاور عمل
٥٠	ثمانية محاور عمل أساسية لوضع الخطة
٥٢	تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان
٥٦	توفير مناخ تنافسى للاقتصاد القائم على المعرفة
٥٨	تحسين الظروف البيئية وتحقيق الاستدامة
٦٠	تطوير البنية التحتية لشبكة النقل والمواصلات بإقليم القاهرة الكبرى
٦٤	تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة كمراكز متنوعة زجاذبة اقتصادية
٦٦	تهيئة المناخ لازدهار السياح وتطوير المناطق التاريخية والاثريّة
٦٨	أحياء المنطقة المركزية للقاهرة الكبرى
٧٠	توفير نظام فعال للحكومة لادارة مشروعات التنمية
٧٢	لمحة عن إقليم القاهرة الكبرى مستقبلا

٧٥	■ الفصل الثالث: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى
٧٦	الهيكل الاقتصادي لإقليم القاهرة الكبرى
٧٩	الصناعة
٨٦	التجارة
٩١	الخدمات المصرفية والمالية.
٩٥	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
١٠٠	الصحة
١٠٥	التعليم
١١١	السياحة.
١٢١	الثقافة والإعلام
١٢٥	■ الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية في إقليم القاهرة الكبرى
١٢٦	التنمية العمرانية واستعمالات الأراضي
١٤٤	الإسكان
١٥٥	النقل والمواصلات
١٦٢	البيئة
١٦٨	الجهاز الإداري لإقليم القاهرة الكبرى (نظام الحوكمة)
١٧٣	■ الفصل الخامس: تنفيذ الرؤية
١٧٤	ثلاث مبادرات قطاعية
١٧٦	البرامج والمشروعات الرائدة
١٧٨	■ خاتمة
١٨١	■ ملحق ١
١٨١	قوائم الجداول والأشكال
١٨٥	قائمة المصطلحات.
١٨٩	■ ملحق ٢
١٨٩	التحليل العمراني وفرص التنمية



العاصمة في مفترق طرق

تعتبر القاهرة الكبرى^(١) أكبر الأقاليم الحضرية وأكثرها تأثيرا في الشرق الاوسط و القارة الإفريقية، فالقاهرة الكبرى ثرية بتاريخها الحافل والقائم على التبادل الثقافي والتجاري و أرتباطه بدول المنطقة والعالم ، الامر الذي شكل جسرا تاريخيا ممتدا يربط بين الشرق والغرب.

وتعد القاهرة الكبرى بمثابة القلب النابض لمصر، حيث يعيش داخل حدودها حوالي ١٩٪ من سكان الجمهورية. ويمثل الناتج الاقتصادي للقاهرة الكبرى ٣١٪ من إجمالي الناتج القومي. وتتركز بها المقار الرئيسية للوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية ووسائل الإعلام و كذلك المؤسسات الدولية والاقليمية.

ويعانى إقليم القاهرة الكبرى من قضايا عديدة أهمها ارتفاع الكثافة السكانية ، والاختناقات المرورية، والنمو المستمر للمناطق غير المخططة وغير الامنه وارتفاع نسب تلوث الهواء وغيرها من المشكلات البيئية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية .

وفي ظل المؤشرات المتوقعة للزيادة السكانية في الاقليم، فلا مفر من التعامل مع هذه القضايا للحد من تدهور الأحوال المعيشية بها. ووضع رؤية استراتيجية لمستقبل القاهرة يفتح الباب أمام إمكانيات التنمية الضخمة لاقليم القاهرة الكبرى لاستعادة مكانتها الدولية.

ويتناول هذا الجزء من التقرير منهجية وخطوات اعداد الرؤية الاستراتيجية لإقليم القاهرة الكبرى، في ضوء مكانتها ووضعها على خريطة المدن العالمية. وفي إطار الاهداف المرجوه وكذلك نطاق العمل الخاص بتحقيق هذه الرؤية.

(١) يتكون إقليم القاهرة الكبرى من المنطقة العمرانية المتكاملة و الممتده لتشمل أجزاء

من ثلاث محافظات وهي محافظة القاهرة والجيزة والقليوبية.



”٧٠٪ من النمو العالمي يأتي من البلدان النامية“

- يشهد العالم حاليا متغيرات سريعة وحاسمة، حيث تسهم العولمة والنمو الاقتصادي بالاضافة إلى الوعي البيئي المتزايد في تهيئة المناخ الملائم لعمليات التنمية في أفريقيا والشرق الاوسط والتي بالقطع سوف تؤثر على إقليم القاهرة الكبرى خلال العقود القليلة القادمة.
- ولمواكبة هذه المتغيرات العالمية، يلزم الوصول بالرؤية التنموية إلى مستويات تتناسب مع حجم تحديات الكثيرة التي تواجه إقليم القاهرة الكبرى نتيجة التنافس المتزايد في المنطقة، فضلا عن التعرض للضغوط الدولية لاستيفاء معايير حماية البيئة.
- وتكمن فرص سكان إقليم القاهرة الكبرى في الاعتماد على الإمكانيات المتاحة- مدفوعة بقوة النمو الاقتصادي، ولذا يجب استغلال هذه الفرص من أجل مستقبل أفضل.

والمعرفية يؤدي إلى التآكل التدريجي لأصول مصر ومقوماتها الاقتصادية وهجرة كوادرها الرئيسية من المهنيين والمهرة وحدوث تأثير سلبي على توفير فرص العمل وعلى النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية.

زيادة ملحوظة في عدد السفن المتجهة من الشمال إلى الجنوب عبر القناة، في حين تراجعت حركة السفن المتجهة من الجنوب إلى الشمال وذلك نتيجة للمشكلات الاقتصادية بين المستهلكين في أوروبا وأمريكا الشمالية. وهذا النمط التجاري يتزايد مدفوعا بزيادة اعداد القوى العاملة المتعلمة والآتية من البلدان النامية، ومن المتوقع انه في خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ أنه سوف يتوفر ٦٠٠ مليون خريج جامعي من البلدان النامية، أي ضعف العدد المتوقع تخرجهم من جامعات أوروبا وأمريكا الشمالية (٢٠٠ مليون خريج).

هذا وقد تلاحظ انه في السنوات الأخيرة استطاعت مصر أن تجتذب كما هائلا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما استطاعت أن تتحدى الظروف وتنمي صادراتها، فقد أصبحت الشركات المصرية أكثر تأهلا ورغبة في التنافس على الصعيد العالمي.

لا شك أن الإخفاق في مواصلة الجهود لإتاحة مناخ جاذب للأعمال والمشروعات التجارية

كونت ظاهرة العولمة الاطار الرئيسي للاقتصاد العالمي في العقدين الاخيرين ويعتبر تحرير التجارة الدولية، وتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والتقدم العلمي التكنولوجي وتعاضم دور الشركات الدولية اهم ركائز المناخ الاقتصادي العالمي، إلا ان إقليم القاهرة الكبرى يمتلك مقومات ثرية تؤهله لتحقيق مرتبة هامة في ظل توزيع القوة والنفوذ علي مستوى العالم مما ينعكس بشكل إيجابي على رفع مستوى معيشة المواطنين.

مصر وحتمية العولمة

نتيجة للتدفقات الرأسمالية العالمية، تشهد الدول النامية طفرة هائلة في الاستثمارات، لاسيما في دول مثل الصين والهند ودول النمرور الآسيوية وبعض الدول المزدهرة اقتصاديا في أفريقيا. وقد وُجد أن ٧٠٪ من النمو العالمي حاليا مصدره من البلدان النامية؛ مع ظهور أنماط جديدة للتجارة.

اذ يتضح من خلال رصد حركة المرور في قناة السويس على مدار السنوات القليلة الماضية حدوث

رؤية مستقبلية

مقدمة: العاصمة في مفترق طرق

شكل رقم ١: موقع القاهرة على خريطة العالم



تقدم أفريقيا و الشرق الأوسط

رغم اعتلاء القارة الأفريقية موجة جديدة للنمو، إلا أنها بما تمثله من ٢٠٪ من مساحة الأرض و ١٥٪ من السكان لا تشارك سوى بنسبة ضئيلة في إجمالي الناتج القومي العالمي بما لا يتجاوز ٤٪. ومع ذلك تلوح في الأفق الكثير من الفرص الواعدة. فقد تمكنت أفريقيا ككل من مواصلة النمو خلال فترة الركود العالمي، فقد نمت الناتج القومي الإجمالي على مستوى القارة بنسبة ٢٪ مقارنة بتراجع واضح في الناتج القومي الإجمالي في كل من أوروبا والولايات المتحدة خلال فترة الركود.

هذا وقد وُجد أن النمو في أفريقيا تدعمه مجموعة الدول المعروفة باسم "الأسود الأفريقية"، والتي تضم مصر، جنوب أفريقيا، المغرب، الجزائر، نيجيريا، ليبيا، بوتسوانا، موريشيوس وتونس، وفي واقع الأمر تجاوز إجمالي الناتج القومي للفرد في هذه الدول عام ٢٠٠٨ نظيره في الدول التي تضم البرازيل، روسيا، الهند والصين ذات الاقتصاديات العملاقة. وتسير مجموعة دول الأسود الأفريقية بخطى واثقة نحو تحسين مكانتها العالمية في سياق تيسير إقامة المشروعات وجذب الاستثمارات الأجنبية بنسب ومستويات عالية.

وعلى نفس النهج نجد أن دول منطقة الشرق الأوسط، لا سيما دول الخليج، أصبحت تقدم أفاقاً جاذبة للنمو الاقتصادي. فهي تتجه إلى التحول تدريجياً عن الاعتماد في اقتصادها على البترول. وتشكل هذه الدول منافسة قوية وشركاء متميزين في مجال التجارة.

هذا المناخ الإيجابي يتيح لاقليم القاهرة الكبرى فرصة استراتيجية مواتية نظراً لخصوصية

بالتركيز على مجالات الطاقة والمنسوجات والملابس، ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر مستثمر أجنبي مباشر في مصر باستثمارات تتراوح بين ٣٠ و ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات.

موقعها كجسر يربط بين أفريقيا والشرق الأوسط وكذلك أوروبا.

وقد أقامت مصر علاقات قوية مع أوروبا على أساس الشراكة الأوروبيةمتوسطية، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر لمصر، والذي يمثل حالياً نسبة ٤٢٪ من الصادرات المصرية و ٣٧٪ من الواردات، مع استمرار الميزان التجاري في صالح الاتحاد الأوروبي. وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومصر بأكثر من ٥٪ في السنوات الخمس الماضية

الإهتمام بقضايا البيئة

تعتبر مشكلات البيئة أحد أبرز القضايا الهامة على مستوى العالم، فتغير المناخ العالمي أصبح ظاهرة مشهودة، وبينما يمكن إلقاء الكثير من اللوم والمسئولية على الدول المتقدمة التي تتسبب في انبعاث نسب عالية من الكربون في العالم، إلا أنه ينبغي على الدول النامية، بما فيها مصر، أن تؤدي دورها في معالجة هذه المشكلة. فمصر على وجه التحديد عرضة للتأثر بتغير المناخ، إذ يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة معدلات الجفاف، مما سيضع مزيداً من الضغوط على امدادات الغذاء والاقتصاد في مصر،

وتحديداً في إقليم القاهرة الكبرى. وعلاوة على ذلك، فسوف يتعين على إقليم القاهرة الكبرى أن يتعامل مع قضايا البيئة الخاصة، مثل مشكلات تلوث الهواء وإدارة المخلفات الصلبة وتزايد احتمالات ندرة المياه، والتي أصبحت اليوم تشكل ضرراً على مستوى معيشة سكان إقليم القاهرة الكبرى وتؤثر سلباً على مكانتها العالمية. وقد وضعت معظم بلدان العالم الاهتمامات البيئية على رأس جداول أعمالها السياسية، حيث ان تأجيل الاهتمام بالقضايا البيئية لحين تأمين النمو المطلوب يعتبر توجه غير مسئول، ومن ثم، يمثل

الوعي البيئي شرطاً أساسياً للنمو المستدام والذي سينعكس على استراتيجية التنمية العمرانية للقاهرة الكبرى.

تحديد مكانة إقليم القاهرة الكبرى على الخريطة العالمية

المؤسسات الدولية والإقليمية ومقارها في إقليم القاهرة الكبرى

- جامعة الدول العربية واثنان من معاهدها العربية (معهد البحوث والدراسات العربية IARS ومعهد المخطوطات العربية)
- المكتب الإقليمي لعلوم الدول العربية التابع لليونسكو UNESCO.
- منظمة الصحة العالمية (WHO) - المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط
- المنظمة العالمية لدراسات علوم الفضاء WAEF.
- المكتب الأقليمي لرعاية الطفولة والأمومة UNICEF.
- المكتب الأقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) UN-HABITAT.

- يتسم إقليم القاهرة الكبرى بتاريخه العريق وتأثيره على العالم، كما أنه يعتبر موقفاً رئيسياً لمقار بعض المؤسسات الدولية ومسرحاً لأهم الأحداث العالمية.
- تشكل المشكلات الحضرية/العمرانية الحالية لإقليم القاهرة الكبرى تهديداً متزايداً لمكانته، لا سيما في ظل التنافس المتزايد في منطقة الشرق الأوسط على اجتذاب الاهتمام العالمي.

وعلى خطى مدن أخرى في العالم العربي يتبنى الإقليم خطط التنمية الطموحة لحماية ريادتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومكانتها بين دول العالم.

وتشير عدة مؤشرات ان إقليم القاهرة الكبرى لا يحتل المكانة الدولية التي تتناسب مع امكانياته، وقد انعكس ذلك في تقرير "مؤشر المدن العالمية لعام ٢٠١٠ Global City Index"، حيث احتلت القاهرة المركز الـ٤٣ في قائمة المدن العالمية، بفارق كبير بعد منافستها الإقليمية وهي مدينة دبي التي احتلت المركز الـ٢٧، وترجع الأسباب الى ارتفاع نسب الازدحام والتلوث بالقاهرة، بالإضافة الى عدم قدرتها على جذب الاهتمام الدولي لاستضافة المؤتمرات والفعاليات العالمية.

رؤية مستقبلية

مقدمة: العاصمة في مفترق طرق

القاهرة الكبرى في التصنيف العالمي للمدن

الإقليمي-هما عاملا النجاح الرئيسي لتحقيق النمو في أي مدينة عالمية. وما زال إقليم القاهرة الكبرى يسجل أداءً منخفضاً في مؤشرات مستوى المعيشة (كما هو مبين بالجدول رقم ١)، حيث يرجع ذلك التدهور إلى مستوى التعليم والرعاية الصحية. ويسجل إقليم القاهرة الكبرى أداءً أفضل إذا ما تم أخذ الثقل الاقتصادي والسياسي في الاعتبار (كما هو مبين في الجدولين ٢ و ٣).

تتشر المؤسسات الأكاديمية و الصحف العالمية و الهيئات الاستشارية بانتظام العديد من التصنيفات عن المدن الكبرى، وتستخدم هذه التصنيفات بمعرفة المنظمات الدولية كمدخلات تدعم اختيارها للمواقع المرشحة للاستثمارات وكذلك لتقييم نوعية المعيشة للمديرين الأجانب الذين يوفدون من الخارج، وتعتبر المكانة المتميزة فضلاً عن الحصول على تقدير أعلى في هذه التصنيفات- خاصة بالنسبة للمنافسة على المستوى

جدول رقم ١: مؤشر مستويات المعيشة

المدينة	التقدير الكلي	الاستقرار	الرعاية الصحية	الثقافة	التعليم	البنية التحتية
فانكوفر	١	٩٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٦,٤
فيينا	٢	٩٥	١٠٠	٩٦,٥	١٠٠	١٠٠
ملبورن	٣	٩٥	١٠٠	٩٥,١	١٠٠	١٠٠
تورنتو	٤	١٠٠	١٠٠	٩٧,٢	١٠٠	٨٩,٣
بيرث	٥	٩٥	١٠٠	٩١,٤	١٠٠	١٠٠
استنبول	١١٠	٥٥	٥٠	٦٩,٧	٥٨,٣	٦٧,٩
الدار البيضاء	١١١	٦٥	٥٠	٦٩,٤	٥٨,٣	٦٠,٧
دمشق	١١٣	٧٠	٥٤,٢	٥٤,٢	٢٨	٥٥,٤
القاهرة	١١٤	٦٥	٥٠	٦٠,٢	٥٨,٣	٥٧,١
جدة	١١٦	٧٠	٦٦,٧	٢٩,٩	٥٨,٣	٧١,٤

جدول رقم ٣: مؤشرات التنافس في مجال التنمية العمرانية العالمية

وضعت الدراسة تقديرات لـ ٥٠٠ مدينة بالنسبة لقدراتها على جذب واستغلال الموارد في تحقيق الأرباح وذلك من خلال قياس عوامل مثل الدخل والنمو الاقتصادي والابتكار وخلق فرص العمل

النقاط	الدولة	المدينة	الترتيب
١,٠٠٠	الولايات المتحدة	نيويورك	١
٠,٩٤٤	المملكة المتحدة	لندن	٢
٠,٧٩٠	اليابان	طوكيو	٣
٠,٧٥٩	فرنسا	باريس	٤
٠,٦٩٦	الولايات المتحدة	واشنطن	٥
٠,٤٩٢	الإمارات العربية المتحدة	دبي	٢٩
٠,٣٥٥	تركيا	استنبول	١٣٦
٠,٢٧٤	الهند	دلهي	٢١٤
٠,٢١٢	مصر	القاهرة	٢٨٦

المصدر: مؤشرات المنافسة العالمية في مجال التنمية العمرانية ٢٠٠٨ (GUCR ٢٠٠٨)

المصدر: مؤشرات مستوى المعيشة في المدن العالمية للعام ٢٠١٠

جدول رقم ٢: مؤشرات ترتيب المدن العالمية

الترتيب	المدينة
١	نيويورك
٢	لندن
٣	طوكيو
٤	باريس
٥	هونغ كونج
١٥	بكين
٢٧	دبي
٤١	استنبول
٤٣	القاهرة

المصدر: مؤشر المدن العالمية ٢٠١٠ (Global City Index ٢٠١٠)

أهداف ونطاق الرؤية الاستراتيجية للتنمية العمرانية فى إقليم القاهرة الكبرى

وفى هذا السياق تقترح استراتيجية التنمية للاقليم فى ضوء ماتم إعداده من دراسات مكثفة حزمة من المشروعات الرائدة لطرحتها للحوار المجتمعى لتحديد أولوياتها ومراحل تنفيذها، والأدوار الخاصة بكل كيان من كيانات القطاعين العام والخاص طوال فترة التنفيذ.

وقد استند تعريف حدود منطقة الدراسة (إقليم القاهرة الكبرى) على ثلاث عوامل: العلاقات التخطيطية بين مختلف المناطق و الاحياء المكونه للاقليم القاهره الكبرى ووجود سوق عمل موحد و ظروف وأوضاع معيشية مماثلة لمعظم السكان ، ومن ثم فان كل هذه العوامل مجتمعه تكون وحده ديناميكيه عمرانيه تساهم فى تقويه الشعور بالانتماء المشترك بين الناس.

تأتى رؤية إقليم القاهرة الكبرى فى إطار الخطة الاستراتيجية القومية لمصر، مع الالتزام بخطوطها الإرشادية، حيث ذكرت الخطة القومية أن عدد السكان فى مصر سيصل إلى ١٤٠ مليون نسمة فى خلال اربع عقود قادمة. وبناء على ذلك تستهدف الخطة زيادة المساحة المأهولة بالسكان من ٥ ٪ إلى ١٥ ٪ من المساحة الاجمالية لمصر.

وبناء عليه سيتم التوسع فى محاور ومشروعات التنمية الجديدة فى وادي النيل الى جهة الشرق باتجاه البحر الأحمر والى الغرب فى اتجاه الواحات، مع الإبقاء على إقليم القاهرة الكبرى باعتباره القلب النابض لمصر، وسيتم إنشاء مدن جديدة، وتطوير القائم منها لتلبية احتياجات الزيادة السكانية على المستوى القومي، الأمر الذي يساعد على التخفيف من ضغوط الهجرة الداخلية إلى إقليم القاهرة الكبرى.

• يعتبر إقليم القاهرة الكبرى هو نطاق العمل المقترح لوضع استراتيجية التنمية العمرانية ، وتضم المنطقة العمرانية المتكاملة حول القاهرة والتي تمتد لتشمل أجزاء من ثلاث محافظات وهى القاهرة والجيزة والقليوبية.

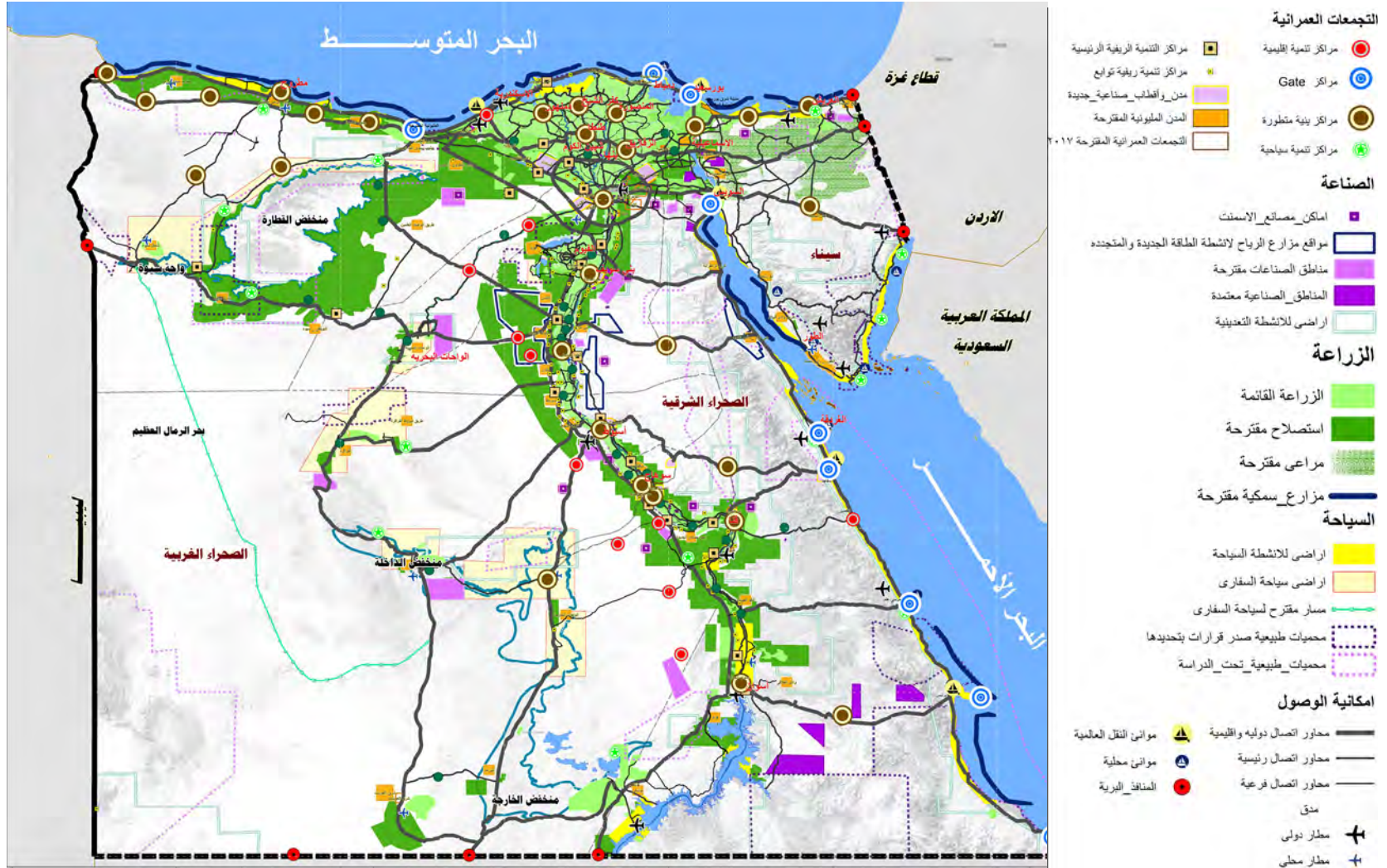
• تحدد الرؤية فرص التنمية لإقليم القاهرة الكبرى ومتطلبات الإدارة العمرانية الفعالة، حيث تهدف الرؤية إلى تخفيف العبء الذي سوف يأتي حتما نتيجة لتزايد حجم وكثافة السكان المتوقع ، مع التأكيد على تحقيق امال وطموحات المجتمع.

” تشير الخطة
القومية أن عدد
السكان فى مصر
سيصل إلى ١٤٠ مليون
نسمة خلال العقود
الاربعه القادمة “

رؤية مستقبلية

مقدمة: العاصمة في مفترق طرق

شكل رقم ٢: الخريطة الاستراتيجية للخطة القومية المصرية



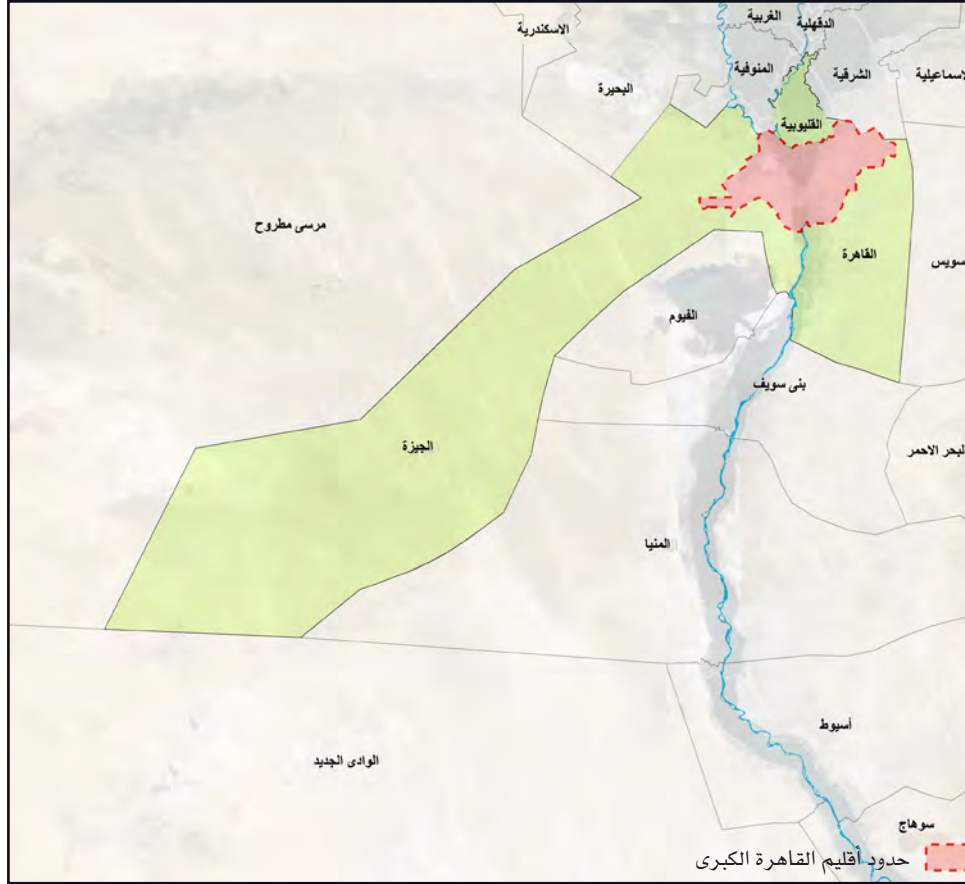
المصدر: الخطة القومية لجمهورية مصر العربية

التخطيط العمرانى الذي يجب أن يتم طبقا لمعايير تتوافق مع الوضع والمحيط العمرانى والبنية التحتية وآليات القوى البشرية العاملة داخل أي منطقة تنمية عمرانية.

العمل المتاحة مما يحقق فوائد اقتصادية ملموسة. كما انه من المتعارف عليه أن المدن الكبرى التي تتمتع بإدارة جيدة تسهم فى رفع الأداء الاقتصادي للدول، إلا أنه مع زيادة حجم وكثافة المدن تظهر مشكلات عمرانية محددة مثل: الإزدحام، وندرة الأراضي والتلوث، ومن هنا تأتي أهمية دور

من المتعارف عليه انه كلما زاد حجم وكثافة المدن كلما توافرت فرص الابداع والابتكار وتنامى معها الاداء الاقتصادى. ومن ثم فان التصنيع لديه فرصه افضل لتنوع وتبادل الافكار الجديدة فى المدن عالية الكثافة. وكذلك تجارته لديها فرصه افضل لزياده عدد المستهلكين، وبالتالي تزيد فرص

شكل رقم ٣: حدود إقليم القاهرة الكبرى (المحافظات)



المصدر: قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية لإقليم القاهرة الكبرى - الهيئة العامة للتخطيط العمراني

جدول رقم ٤: السكان في نطاق إقليم القاهرة الكبرى

السكان المقيمين داخل حدود إقليم القاهرة الكبرى (بالمليون نسمة)	المساحة داخل إقليم القاهرة الكبرى (بالكيلومتر مربع)	% للمساحة من إجمالي مساحة الاقليم
٩,١	١٥١٤	٤٨%
٥,٨	١٤٧١	٤٧%
١,٢	١٤٨	٥%
١٦,١	٣١٣٣	١٠٠%

المصدر: تقديرات الهيئة العامة للتخطيط العمراني بناء على قاعدة البيانات الحالية بالهيئة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يوضح الشكل رقم ٢ والجدول رقم ٤ حدود إقليم القاهرة الكبرى والتي تتمثل في التالي:

- جزء من محافظة القاهرة.
- جزء من محافظة الجيزة
- جزء من محافظة القليوبية: وتضم مناطق شبرا الخيمة والعبور.

ويتضح أن حجم إقليم القاهرة الكبرى والتداخل بين التحديات العمرانية التي تواجهها تتطلب اتباع مدخل شامل لتحقيق الرؤية الاستراتيجية، خاصة وأن الحلول كثيرا ما تؤدي الى تأثيرات غير مرغوبة في مجالات أخرى، كما أن الاعتماد على حلول تخطيطية فقط غير كاف، لذا يجب وضع خطة شاملة ومترابطة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية في عملية التخطيط لاقليم القاهرة الكبرى.

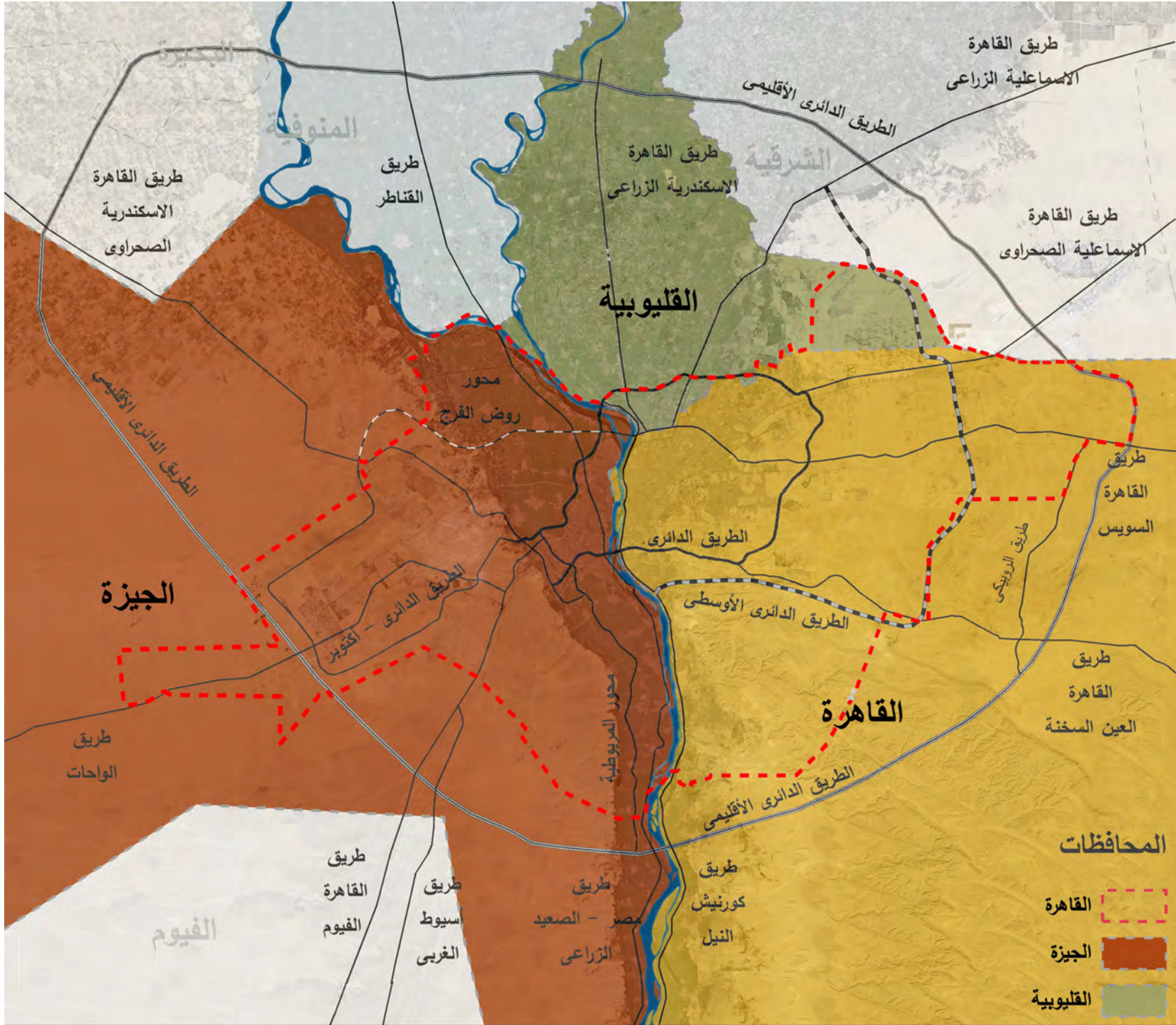
وتتناول الرؤية الاستراتيجية للتنمية العمرانية لاقليم القاهرة الكبرى العناصر التالية:

- مراجعة المنهجية الشاملة المتبعة في وضع المخطط.
- تحديد التحديات الرئيسية التي يواجهها إقليم القاهرة الكبرى.
- تعريف الرؤية الشاملة لاقليم القاهرة الكبرى وخطوات العمل الرئيسية اللازمة لتحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع.
- عرض التوجهات الاستراتيجية الاقتصادية لتنمية إقليم القاهرة الكبرى.
- عرض التوجهات الاستراتيجية لإدارة إقليم القاهرة الكبرى.
- تحديد المبادرات القطاعية.
- عرض تفاصيل عن المشروعات المقترحة.

رؤية مستقبلية

مقدمة: العاصمة في مفترق طرق

شكل رقم ٤: موقع إقليم القاهرة الكبرى



المصدر: قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية لإقليم القاهرة الكبرى- الهيئة العامة للتخطيط العمراني

المنهجية

المشاركة المجتمعية

امتدت فترة إعداد استراتيجية التنمية العمرانية لاقليم القاهرة الكبرى خلال المدة من ٢٠٠٨ إلى الآن، وقد تم صياغة منهجية العمل بحيث تتضمن جميع العناصر المطلوبة للتوصل بنجاح إلى تشكيل رؤية لاقليم القاهرة الكبرى بالإضافة إلى وضع مخطط استراتيجي عملي وفعال لاحقا. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمنهجية العمل في بناء رؤية للتنمية العمرانية تعتمد على مشاركة الأطراف المعنية وشركاء التنمية مع الأخذ في الاعتبار جميع الآراء والمدخلات ووجهات النظر خلال مراحل إعداد هذه الاستراتيجية.

وقد تولت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالتعاون مع محافظات القاهرة الكبرى وضع وصياغة استراتيجية التنمية العمرانية لاقليم القاهرة الكبرى، فقد بدأت هذه العملية من خلال إبرام اتفاقية تعاون فني تم توقيعها في ديسمبر ٢٠٠٧ بين حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة في السيد وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، ووزارة الخارجية، وهيئة الأمم المتحدة. وبموجب هذه الاتفاقية يقوم كل من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتقديم الدعم الفني للمشروع، وبجانب هذا الدعم الفني يشترك العديد من الخبراء والاستشاريين الدوليين والمحليين في كافة مراحل العمل، وكذلك الهيئات المحلية مثل الوزارات المعنية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء والجامعات والمحافظات.

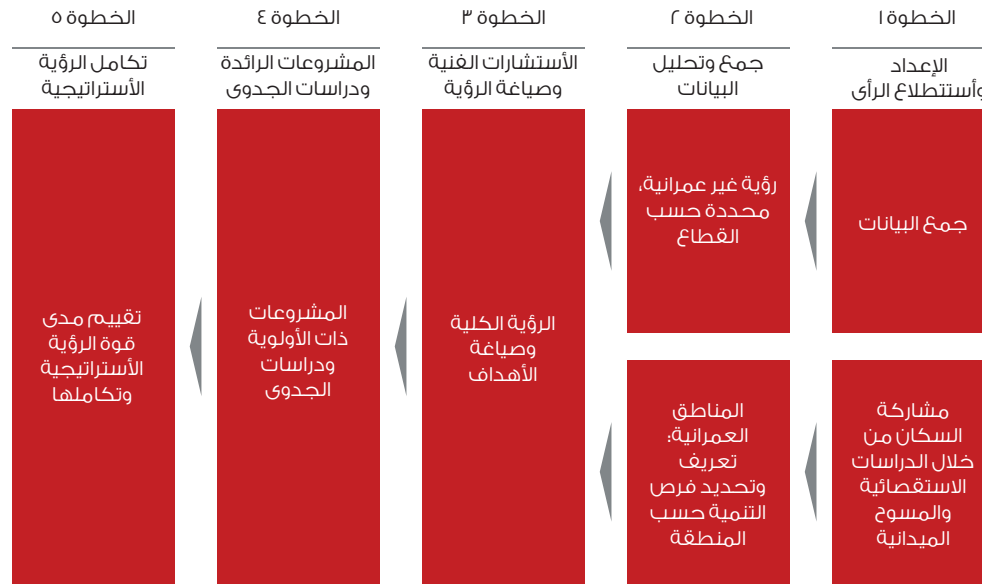
وقد روعي أيضا في صياغة هذه الرؤية الاستراتيجية لاقليم القاهرة الكبرى دراسة المخطط العام للتنمية العمرانية الاستراتيجية المستدامة للإقليم، والتي تم إعدادها في عام ٢٠٠٦ بالتنسيق مع الوكالة اليابانية للتعاون

شكل رقم ٥: صورة عامة لقاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية

OBJECTID	Shape	Height	Construction	Condition	Ownership	Land Price
1994	Polygon	3	Concrete	Average	Private	Less II
1995	Polygon	2	Concrete	Average	Private	Less II
1996	Polygon	2	Mud	Average	Private	Less II
1997	Polygon	1	Mud	Average	Private	Less II
1998	Polygon	2	Concrete	Good	Private	Less II
1999	Polygon	5	Concrete	Average	Private	Less II
2000	Polygon	4	Concrete	Good	Private	Less II
2001	Polygon	4	Concrete	Good	Private	Less II
2002	Polygon	5	Concrete	Average	Private	Less II
2003	Polygon	2	Concrete	Good	Private	Less II
2004	Polygon	4	Concrete	Good	Private	Less II
2005	Polygon	5	Concrete	Good	Private	Less II
2006	Polygon	8	Concrete	Good	Private	Less II
2007	Polygon	4	Concrete	Average	Private	Less II
2008	Polygon	2	Concrete	Average	Local Governorate	Less II
2009	Polygon	5	Concrete	Good	Private	Less II
2010	Polygon	15	Concrete	Good	Private	Less II
2011	Polygon	10	Concrete	Good	Private	Less II
2012	Polygon	2	Concrete	Good	Local Governorate	Less II
2013	Polygon	5	Concrete	Good	Private	Less II
2014	Polygon	4	Concrete	Average	Private	Less II
2015	Polygon	4	Concrete	Average	Private	Less II
2016	Polygon	3	Concrete	Average	Private	Less II
2017	Polygon	5	Concrete	Average	Private	Less II
2018	Polygon	4	Concrete	Good	Private	Less II
2019	Polygon	6	Concrete	Good	Private	Less II
2020	Polygon	12	Concrete	Good	Private	Less II
2021	Polygon	7	Concrete	Good	Private	Less II
2022	Polygon	4	Concrete	Good	Private	Less II
2023	Polygon	4	Concrete	Good	Private	Less II

المصدر: قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية

اشتملت عملية التخطيط على الخطوات الخمس التالية:



في إقليم القاهرة الكبرى والتحليل المكاني للوضع الحالي باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (قاعدة بيانات GIS)، وتشتمل منهجية العمل على الخطوات التالية:

الدولي (JICA) والذي استهدف تسليط الضوء على التحديات والمشكلات التي تواجه الإقليم. ومن أجل ضمان التكامل وتقديم خطط العمل الفعالة، فقد قامت منهجية العمل على الجمع بين تحليل الأوضاع في مختلف قطاعات التنمية

رؤية مستقبلية

مقدمة: العاصمة في مفترق طرق

شكل رقم ٦: موقع مشروع الرؤية المستقبلية للقاهرة الكبرى على شبكة الإنترنت

مستقبل القاهرة الكبرى
مخطط مستقبلي للقاهرة الكبرى

أخر الأخبار | محاور العمل | قضايا التنمية | مخططات ودراسات | أحداث ومؤتمرات | آراء إعلامية

الصفحة الرئيسية | اقتراحات | أسئلة شائعة | استفتاء الرأي | المسوح الميدانية | دائرة الحوار

شارك بالرائي

ما هي أهم المشاكل والعقبات التي تواجه القاهرة الكبرى؟

- تواجد أنشطة ملوثة داخل الكتلة السكنية (مثل مصانع الأسمنت، حظائر الخنازير والمسابك)
- انتشار المناطق العشوائية المندهورة
- عدم كفاية وسائل النقل الجماعي
- قلة المناخ من الوحدات السكنية المناسبة لمحدودي الدخل
- الكثافة السكانية العالية في الكتلة العمرانية القائمة
- التدهور البيئي ومشاكل التخلص من المخلفات والنفايات

شارك

النتائج
استطلاعات الرأي

خرائط

ورشات عمل للسادة المسؤولين والعلمين بالمحافظات

تم عقد (2) ورش عمل في مايو 2009 للسادة المسؤولين والعاملين القبيين في مجال التخطيط والتنمية العمرانية بمحافظة الإقليم الخمس والهيئة تحت عنوان "الرؤية التنويرية المستقبلية في إطار النهج التشاركي"، حيث ... والسيطرة على التنمية العمرانية ... حيث ...

نحو الرؤية المستقبلية للقاهرة

الهدف من هذا المسح هو توفير المعلومات الأساسية عن آراء المواطنين نحو الرؤية المستقبلية للقاهرة وذلك راي فاطمي الجزر النبيلة في التطوير المقترح لهذه المناطق والتي سوف تساعد على ترتيب أولويات التطوير ووضع الخطط التفصيلية للتنفيذ حسب رؤى وأولويات الم...

الخطوة الأولى: مرحلة الإعداد وأستطلاع الرأي

سعيًا إلى ضمان اعتماد المشروع بأكمله على أسس تحليلية راسخة، فقد تألفت الخطوة الأولى من توجيه جهود مكثفة لجمع البيانات عن كافة الموضوعات والقضايا ذات الصلة بدعم تنمية إقليم القاهرة الكبرى.

وقد كان من الشروط الواجبة منذ البداية ضرورة إشراك الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة من خلال القيام بعدة مهام وأنشطة تمثلت في الآتي:

- إجراء استبيانات استقصائية للرأي العام على عينات عشوائية من سكان القاهرة الكبرى لتسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها سكان القاهرة الكبرى وكذلك لتحديد طموحاتهم المستقبلية.

- إقامة وحدة استعلامات مخصصة كمرصد إعلامي بغرض تسجيل كافة ردود الأفعال أو الأفكار المطروحة عبر وسائل الإعلام وكذلك بغرض اختبار التوجهات المفضلة من جانب الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتنمية الاستراتيجية لإقليم القاهرة الكبرى.
- إنشاء موقع للمشروع على شبكة المعلومات (الإنترنت) لتسليط الضوء على كافة الموضوعات ذات الصلة من أجل ضمان المشاركة المبكرة من جانب الأطراف المعنية وشركاء التنمية وضمان الشفافية سعيًا إلى التواصل من خلال قناة اتصالات دائمة.

www.cairofuturevision.gov.eg

وعقب استخلاص النتائج التي انتهى إليها تقرير الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، وكذلك بناء على نتائج استطلاع آراء الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة وردود الأفعال الإعلامية، فقد تم الإتفاق على ضرورة إجراء دراسات على القطاعات التنموية، وعليه فقد تم تحديد ١٣ قطاع تنموي رئيسي والتي تم إجراء الدراسات عليها نظرا لأهميتها من حيث تأثيرها البالغ

على التنمية في إقليم القاهرة الكبرى، وتشمل القطاعات التالية:

- مياه الشرب والصرف الصحي
- الأراضي والإسكان
- النقل والمواصلات
- الصناعة
- التجارة
- البنوك والتمويل
- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- الصحة
- التعليم
- السياحة
- الثقافة والاعلام
- البيئة
- الإدارة (الحوكمة)

وبالتوازي مع هذه الخطوة، ومن أجل توافر فهم أعمق فيما يتعلق بالوضع الحضري الحالي وفرص

التنمية العمرانية المتاحة، فقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني باستخدام صور حديثة بالأقمار الصناعية للكتلة العمرانية الرئيسية في إقليم القاهرة الكبرى، بحيث تشكل الأساس لعملية المسح العمراني وجمع البيانات المكانية المطلوبة لمراحل المشروع اللاحقة.

الخطوة الثانية: مرحلة جمع وتحليل البيانات

الدراسات غير العمرانية

في هذه الخطوة تم عقد لقاءات وورش عمل مع شركاء التنمية بكل قطاع من القطاعات التنموية، حيث تعتبر منهجية التخطيط بالمشاركة من أهم الركائز التي يقوم عليها المشروع وذلك بهدف:-

- تحليل مكان القوة والضعف والفرص والمخاطر لكل قطاع.

بالمناطق غير الآمنة- والمعتمدة بواسطة صندوق تطوير العشوائيات- فى إطار قاعدة البيانات التي تم إنشائها بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية. وبالإضافة إلى ذلك تم تدقيق البيانات والتأكد من صحتها لمزيد من الدقة فى تحديد المناطق غير المخططة باستخدام أساليب المسح الميداني، ودراسات المحليات ودراسة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GTZ) عن المناطق غير المخططة فى الكتلة العمرانية الرئيسية.

وعلى ضوء نتائج تلك الدراسات تم تحديد الملامح الرئيسية لكل منطقة والاتفاق على جدول البات العمل لكل منها من خلال تصنيف استخدامات الأراضي فى جدول موحد لكل منطقة بحيث يمثل هيكل استخدامات الأراضي فى عام ٢٠٠٩، كما تم التوسع فى قاعدة نظم المعلومات الجغرافية لتشمل جميع المجتمعات العمرانية الجديدة المتاخمة للكتلة الرئيسية.



(٢) تنقسم المناطق غير الآمنة إلى ٤ مستويات تضم المناطق التي تشكل خطرا يهدد حياة السكان، أو التي لا تتوفر فيها شروط الإسكان المناسبة، أو التي تشكل خطرا على الصحة، أو التي تنطوي على مخالفات قانونية بالنسبة لشروط الحياة.

الدراسات العمرانية

تم إجراء تحليل مفصل للكتلة العمرانية الرئيسية حيث تم ربط نتائج هذا التحليل بالبيانات السكانية التي توافرت من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عبر قاعدة البيانات الموحدة طبقا لنظم المعلومات الجغرافية والتي قامت بإعدادها الهيئة العامة للتخطيط العمراني. حيث تم تقسيم أقليم القاهرة الكبرى إلى ٢٢ منطقة عمرانية بالإضافة الى ٢ مناطق للمجتمعات العمرانية الجديدة، وقد اعتمد هذا التقسيم على خصائص مثل الأنماط السائدة فى استخدام الأراضي، والكثافة السكانية، والكثافة البنائية، ونمط النسيج العمراني، ووجود محددات طبيعية أو عمرانية، وتم تحليل هذه المناطق باستخدام عدة مجموعات للبيانات المساحية مثل استخدام الأراضي على مستوى البلوك، والمناطق غير المبنية، والمناطق غير المخططة (١) وغير الآمنة (٢)، والمشروعات المقترحة والجاري تنفيذها، وكذلك بعض الإحصاءات الأساسية (السكان والكثافة السكانية ونصيب الفرد من المساحات الخضراء) هذا وقد تم إدراج البيانات المساحية المتعلقة

(١) أما المناطق غير المخططة فهي المناطق التي تم فيها إنشاء وحدات سكنية فوق اراضيها غير المملوكة قانونا لشاغليها، أو التي تضم وحدات سكنية تم بناؤها بالمخالفة لقوانين التخطيط والبناء.

- تقدير القدرة التنافسية للقطاع على المستوى المحلى والقومى والعالمى.
- الاتفاق على الرؤية المستقبلية لاقليم القاهرة الكبرى والمشروعات ذات الاولوية .
- تحديد الرؤية المستقبلية لكل قطاع.

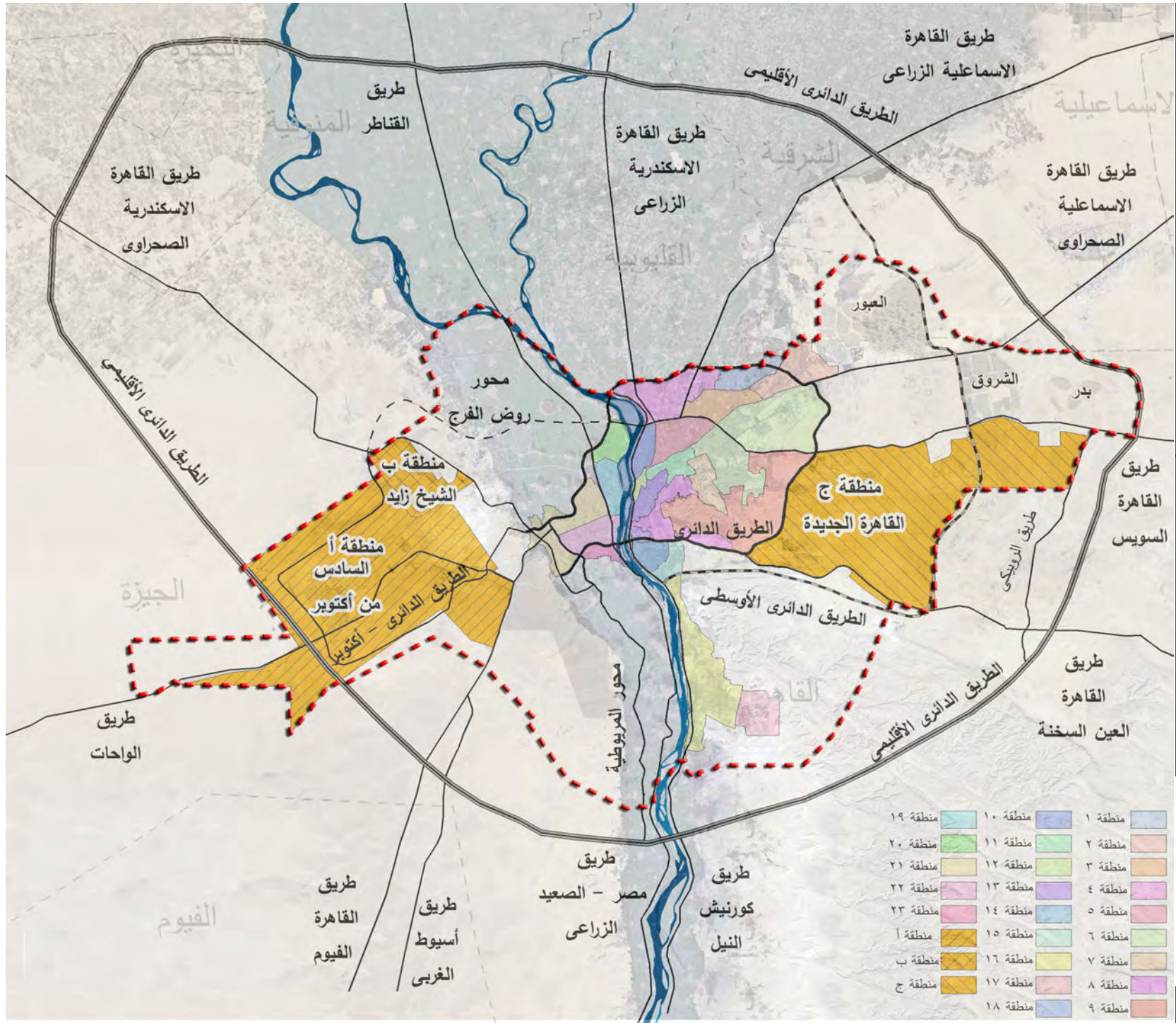


وفى ضوء نتائج وتوجيهات ورش العمل التي شارك فيها ممثلى كافة الجهات والقطاعات المعنية من جهات حكومية واهلية وعامة وخاصة ومنظمات مدنية، تم رصد وتحليل مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر SWOT كما تم وصف الوضع الراهن وتحديد المشروعات ذات الاولوية المقترحة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك فى شكل تقرير لكل قطاع تنموى، وقد ساهمت هذه الدراسات فى تحديد الإجراءات التي من شأنها المبادرة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فقد تم توحيد هذه التقارير وبلورتها فى إطار «الرؤية المقترحة» لاقليم القاهرة الكبرى.

رؤية مستقبلية

مقدمة: العاصمة في مفترق طرق

شكل رقم ٧: المناطق العمرانية في إقليم القاهرة الكبرى



المصدر: قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية-الهيئة العامة للتخطيط العمراني

الخطوة الثالثة: الاستشارات الفنية وصياغة الرؤية

من أهم الركائز التي تقوم عليها منهجية العمل بالمشروع هو التخطيط بمشاركة كافة الاطراف المعنية، وبعد تعريف الرؤية لكل قطاع والتعرف على فرص التنمية في كل منطقة، تلى ذلك مرحلة عقد سلسلة من الاجتماعات والندوات، شملت: الخبراء، والقيادات المحلية، بجانب مشاركة ممثلين عن سكان اقليم القاهرة الكبرى، مما أتاح الفرصة لتدعيم الرؤية والتأكد من مصداقيتها. ووتضمنت هذه الخطوه إجراء استطلاع للرأى حول رؤية المواطنين لاقليم القاهرة الكبرى شمل حوالى ٢٠٠ أسرة، مع مراعاة ردود الفعل الاعلامية.

الندوات التي تم عقدها على المستوى الوزارى

وقد تم تنظيم ورش للقيادات والجهات المعنية والمحافظين، وذلك بهدف تبادل الخبرات والاتفاق على اهم القطاعات التي يتم التركيز عليها، وصياغة الرؤية التنموية لاقليم القاهرة الكبرى، فقد تم تنظيم ندوتين: الاولى فى ٢٥ يناير ٢٠٠٩ بمشاركة نخبة من اساتذة التخطيط والتنمية العمرانية، والثانية فى ٢٢ مارس ٢٠٠٩ بمشاركة نخبة من رجال الفكر والاعلام والمستثمرين واعضاء مجلس الشعب والشورى، وقد بلغ عدد الساده الحضور ٧٠٠ شخص.

مشاركة القيادات المحلية

اتساقا مع أنشطة المشروع وفى ضوء اهتمام الهيئة المعنى بالمشاركة المجتمعية فقد تم عقد ورشتين عمل خلال شهرى مايو ويونيو ٢٠٠٩ بهدف مناقشة الرؤية التنموية المستقبلية فى إطار المنهج التشاركى وكذلك اليات التنفيذ والسيطرة

على التنمية العمرانية، وذلك بمشاركة قيادات وأعضاء المجالس المحلية والتنفيذية بمحافظات اقليم القاهرة الكبرى.

وقد تم أيضا تنظيم ورش عمل أخرى فى ديوان عام وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية والتي جمعت بين مسئولين من محافظات القاهرة الكبرى والمجالس المحلية التابعة لها. كما عُقدت أيضا خلال الفترة بين شهري مارس وأبريل ٢٠٠٩ ورش عمل استهدفت مشاركة الهيئات والمؤسسات المعنية.

المشاركة العامة

ومن أجل ضمان مشاركة سكان اقليم القاهرة الكبرى فى صياغة رؤية المخطط التنموية، خاصة المقيمين فى مناطق تتسم بأوضاع خاصة (أسوء المناطق وضعا) مثل سكان مناطق المقابر والمناطق غير المخططة وغير الآمنة وغيرها، فقد أجريت سلسلة من الدراسات الاستقصائية واسعة النطاق لضمان التناول السليم والمناسب لأولويات واحتياجات سكان اقليم القاهرة الكبرى فى إطار صياغة الرؤية، وقد أجريت هذه الدراسات الاستقصائية بمواقع مختلفة حول اقليم القاهرة الكبرى.

الخطوة الرابعة: المشروعات الرائدة ودراسات الجدوى (جارى الإعداد)

تبدأ هذه المرحلة بعد أستطلاع الرأى الثانى والذى يتم عقب اصدار هذه النسخه من التقرير وبعد الاتفاق على الرؤية التنموية فى إطار يتواءم معها، ومع مراعاة كافة الرؤى والانطباعات من جانب مختلف الأطراف المعنية وشركاء التنمية، سيتم إجراء دراسة مستفيضة لأولويات المشروعات

الرائدة و دراسة اليات تنفيذها وكذلك مصادر التمويل والبرامج الزمنية لها، هذا ومن المخطط دراسة الاطار المؤسسي الذى يضمن وضع مخطط تفصيلى قابل للتنفيذ.

الخطوة الخامسة: تكامل الرؤية الاستراتيجية والبدء فى اعداد المخطط الاستراتيجى (جارى الإعداد)

تمثل هذه الخطوه المرحلة النهائية لعملية وضع الرؤية حيث يتم من خلالها تجميع كافة العناصر التي تم التوصل اليها من خلال الدراسات السابقة، وعلى وجه الخصوص سوف يتم تقييم مدى قوة الرؤية الاستراتيجية فى حالة حدوث سيناريوهات غير متوقعة قد يكون لها أثر بالغ على مستقبل اقليم القاهرة الكبرى كما يتم خلال هذه المرحلة اعداد لبلوره المخطط الاستراتيجى للاقليم.

رؤية مستقبلية

مقدمة: العاصمة في مفترق طرق

المصادر الرئيسية في خطة العمل



” سوف يتم تقييم ردود الافعال على الرؤية
والمشروعات المطروحة لتحديد الأولويات
المشتركة والدراسة بشكل أكثر تفصيلاً “



الفصل الاول:

نحو مواجهة التحديات المستقبلية

تعتبر القضايا الخاصة بتحسين نوعية الحياة، وترسيخ القيم الاجتماعية وتحقيق التنافس الاقتصادي، من اهم القضايا المطروحة في إقليم القاهرة الكبرى . ويمثل التعرف على التحديات الخاصة بإقليم القاهرة الكبرى الخطوة الاولى نحو صياغة رؤية ووضع مخطط استراتيجي يفي بأحتياجات السكان، حيث أن تجاهل هذه التحديات يزيد من صعوبة التعامل معها بمرور الزمن.

يواجه إقليم القاهرة الكبرى ثلاث تحديات رئيسية :

- يعتبر النمو السكاني والاقتصادي هو التحدي الاول: ويحتاج إقليم القاهرة الكبرى إلى احتواء النمو السكاني الهائل وإلى تهيئة الظروف للنمو الاقتصادي المستدام، مع ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.
- أما التحدي الثاني هو الخدمات العمرانية الاساسية : يحتاج إقليم القاهرة الكبرى الى تغيير الموروثات التي عانت منها مصر نتيجة النمو العشوائي في الفترة الماضية ، ومع الاستعداد للتنمية المستقبلية .
- ويمثل التدهور البيئي التحدي الثالث بحيث يحتاج إقليم القاهرة الكبرى الى وقف التدهور البيئي في المناطق العمرانية.



التحدي الأول: مواجهة مشكلات النمو: عدد السكان X ٢, الوحدات السكنية X ٢, فرص العمل X ٢,٥

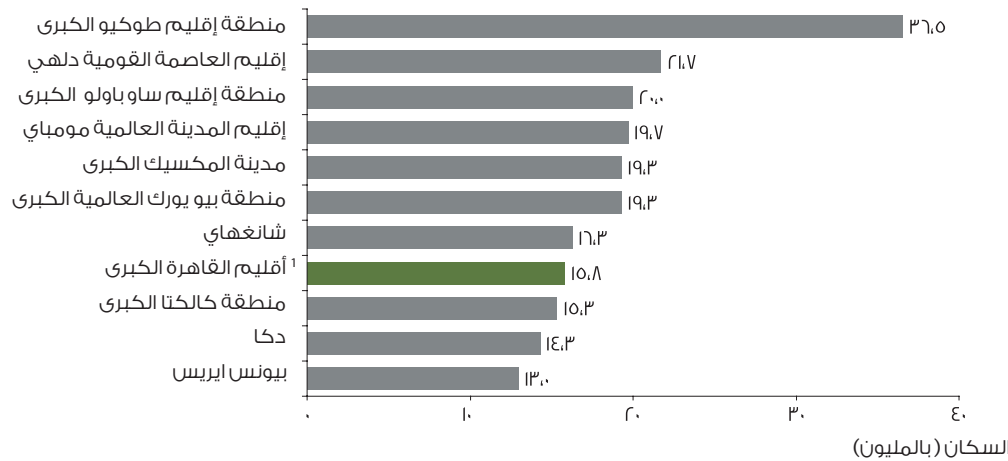
- يبلغ تعداد سكان إقليم القاهرة الكبرى عام (٢٠٠٩) ١٦ مليون نسمة، مما يضع إقليم القاهرة الكبرى في المرتبة الثامنة كأكثر المناطق العمرانية المزدحمة بالسكان في العالم.
- ومن المتوقع ان يستمر النمو السكاني مستقبلا ليصل الى ٢٤ مليون نسمة بحلول عام (٢٠٢٠).
- وتشير الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية الحالية أيضا إلى تقلص في حجم الأسرة، وزيادة مشاركة في القوى العاملة، وزيادة حجم شريحة كبار السن في المجتمع.
- لذا يجب على إقليم القاهرة الكبرى خلق فرص اقتصادية جديدة ودعم تنوع خيارات الإسكان وتعزيز الخدمات العامة للتعامل مع هذه الزيادة المطردة في عدد السكان.

في عام ٢٠٠٩ بلغ تعداد سكان إقليم القاهرة الكبرى ١٦ مليون نسمة، أي بنسبة ١٩٪ من إجمالي تعداد سكان جمهورية مصر العربية، وذلك يضع إقليم القاهرة الكبرى في مرتبة ثامن أكبر منطقة حضرية مأهولة بالسكان في العالم كما هو مبين بالشكل رقم ٨. وقد شهدت إقليم القاهرة الكبرى فترة نمو هائل في عدد السكان خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ففى عام ١٩٢٧ بلغ عدد السكان حوالي مليون نسمة، و بعد ذلك وخلال الفترة بين ١٩٢٧ و١٩٧٠ حدثت طفرة في تعداد السكان ليصل الى ستة ملايين نسمة فى عام ١٩٧٠، وقد تباطأ النمو السكاني بعض الشيء حتى وصل نسبة ٢٪ حتى عام ٢٠٠٦ كما هو مبين بالشكل رقم ٩.

حين جاء ٤٠٪ (٣٠,٠٠٠ نسمة تقريبا) من صعيد مصر، وقد وفد هؤلاء المهاجرين إلى إقليم القاهرة الكبرى سعيا وراء فرص العمل، أو لأسباب عائلية، أو للاستفادة من البنية التحتية والخدمات بشكل أفضل.

استمرت الهجرة الداخلية إلى إقليم القاهرة الكبرى بما يقدر بـ ٧٦,٠٠٠ نسمة سنويا، حيث جاء ٦٠٪ من هؤلاء المهاجرين (٤٦,٠٠٠ نسمة تقريبا) من المناطق الواقعة فى دلتا النيل، فى

شكل رقم ٨: سكان المدن الكبرى فى العالم عام ٢٠٠٩



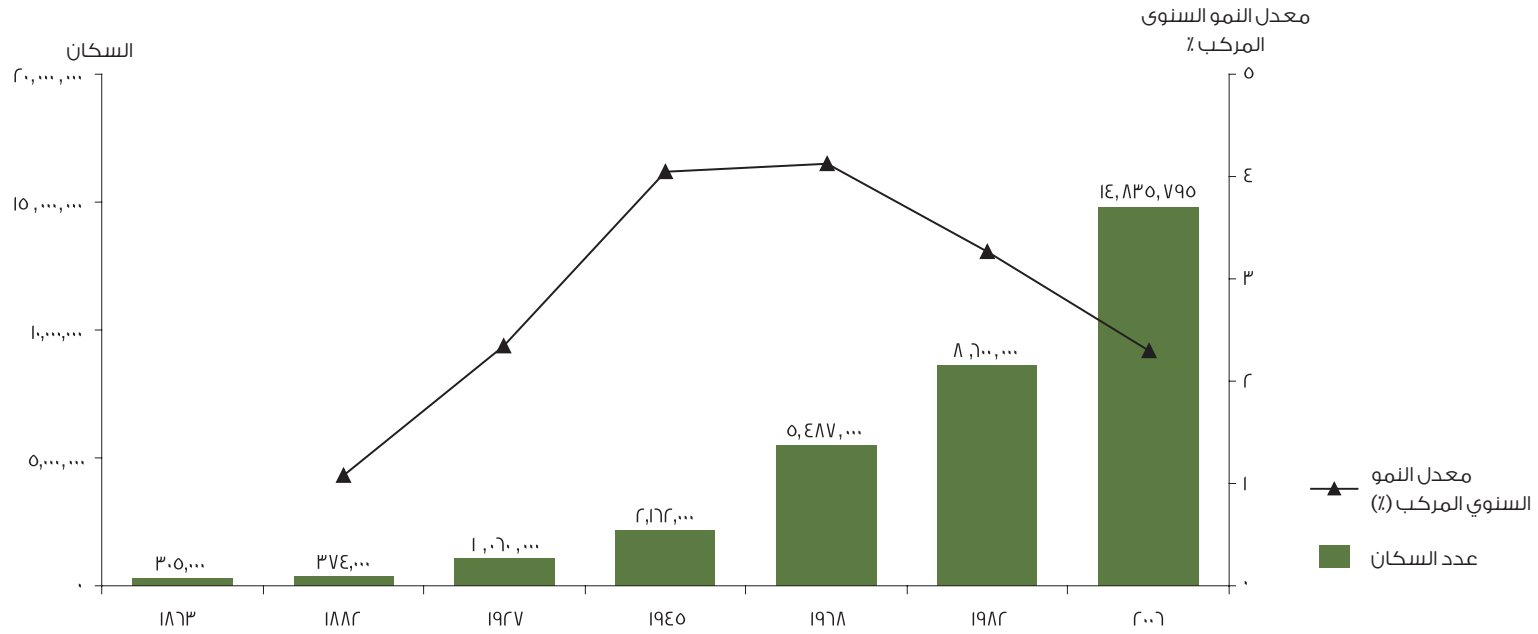
المصدر: ١. تقرير آفاق العمران العالمي-٢٠٠٩ نسخة مراجعة، الأمم المتحدة، ٢. التعداد السكاني: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر

ويمكن تفسير هذا النمو فى عدد السكان بسبب معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة التي ترجع إلى ارتفاع معدلات المواليد (متوسط عدد الأطفال لكل امرأة لا يزال يبلغ ٢,٥ تقريبا) وبسبب كثافة معدلات الهجرة الداخلية إلى إقليم القاهرة الكبرى، وخلال العقود الوسطى من القرن العشرين، وخصوصا بعد مرحلة بدء النشاط الصناعى فى المدن الرئيسية، شهدت مصر تدفقات هجرة داخلية مرتفعة من المناطق الريفية إلى المدن، وخصوصا إلى إقليم القاهرة الكبرى، ومن المعتقد على نطاق واسع أن معدلات الهجرة نحو إقليم القاهرة الكبرى قد تراجعت قليلا فى الفترة الأخيرة، ومع ذلك فإنه بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦،

رؤية مستقبلية

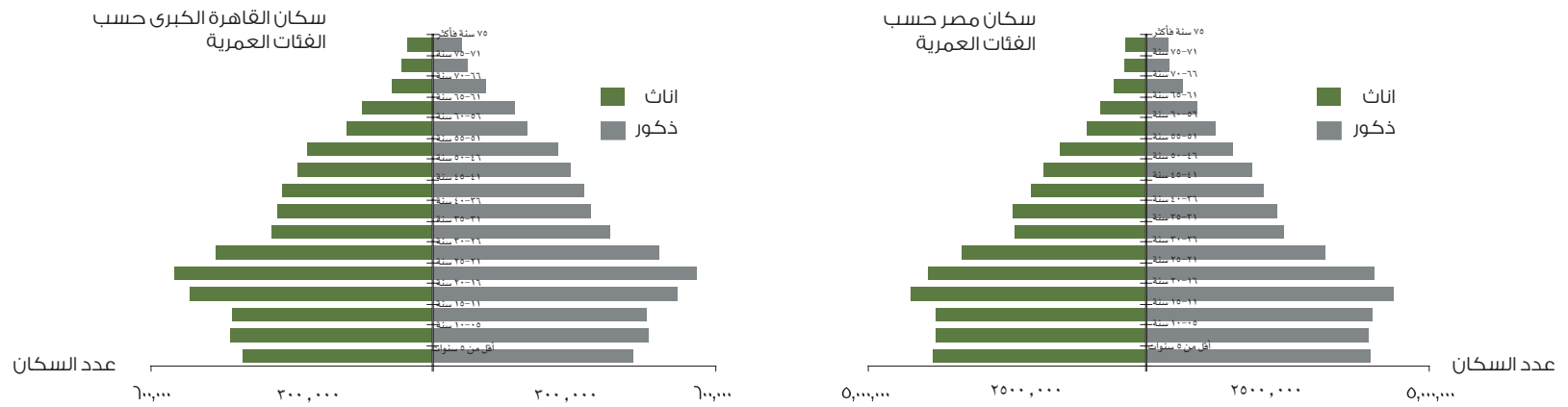
الفصل الأول: نحو مواجهة التحديات المستقبلية

شكل رقم ٩: تاريخ تطور النمو السكاني فى إقليم القاهرة الكبرى



المصدر: ١. "مدينة ذات تاريخ"، رايموند، ٢٠٠٤
٢. مخطط التنمية العمرانية طويل المدى لإقليم القاهرة الكبرى، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة تحليلية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني

شكل رقم ١٠: تقديرات السكان حسب الفئة العمرية فى إقليم القاهرة الكبرى ٢٠١٠ - ٢٠٠٦



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - تعداد السكان لسنة ٢٠٠٦

إن هناك العديد من الأنماط الديموغرافية التي تؤثر على تشكيل المستقبل تتمثل فى: السكان من ذوي الأعمار المتقدمة، والتدفق على سوق العمل، وتقلص حجم الأسرة، وتغيير أنماط الاستهلاك.

وبعيدا عن النمو فى صورته المطلقة، توجد عدة أنماط ديموغرافية هامة تتفاعل فى إطار التركيبة السكانية فى إقليم القاهرة الكبرى، فنتيجة لانخفاض معدل المواليد، فإن سكان الاقليم سيصبحون أكثر تقدما فى العمر، وعلى نفس المنوال حتى حلول عام ٢٠٢٠، فمن المتوقع أن يحدث تحول ملحوظ فى الهرم العمري للسكان كما هو مبين بالشكل رقم ١٢، مما يتسبب فى تدفق أعداد كبيرة إلى سوق العمل على المدى القصير، ثم سيشهد تراجعا لاحقا مع ارتفاع أعمار السكان وتراجع معدل المواليد، وذلك كما هو مبين بالشكل رقم ١٣، وتشير الدراسات السكانية (الديموغرافية) أيضا إلى تزايد أعداد الأسر الصغيرة داخل إقليم القاهرة الكبرى، ففى عام ٢٠٢٠ يتضاعف عدد الأسر فى الاقليم بمقدار ٢ تقريبا .

وأخيرا فمن المرجح أن تؤثر التنمية الاقتصادية المتوقعة على السلوك الاستهلاكي للسكان وتخلق احتياجات جديدة ، الأمر الذي لوحظ باستمرار فى جميع البلدان التي شهدت مراحل تطور مماثلة.

تحقيق النمو الاقتصادي شرط أساسي فى دعم النمو السكاني

يترتب على هذا النمو السكاني وهذا التغير الديموجرافى عواقب واسعة النطاق، فالزيادة المطلقة فى عدد السكان تشكل إضافة للطلب المتزايد على كل أنواع الخدمات العامة والبنية التحتية العمرانية، وتتنزاد الضغوط لضمان كفاية الإسكان فى مختلف المستويات. بسبب تقلص حجم الأسر، يتسبب ارتفاع أعمار السكان فى زيادة الطلب على البنية التحتية للرعاية الصحية

استمرار التحكم فى نمو إقليم القاهرة الكبرى. وفى سياق هذا السيناريو، تشير تقديرات الهيئة العامة للتخطيط العمراني - استنادا إلى تقديرات الأمم المتحدة- إلى أن عدد سكان إقليم القاهرة الكبرى سيزداد من ١٦ مليون نسمة فى ٢٠١٠ إلى ٢٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥، ويصل إلى ٢٤ مليون نسمة فى عام ٢٠٣٠، بزيادة قدرها حوالي ٩٤% أكثر من الإجمالي المسجل لعام ٢٠١٠ كما هو مبين بالشكل رقم ١١.

وهناك عاملين رئيسيين يساهمان فى هذا النمو المتوقع:

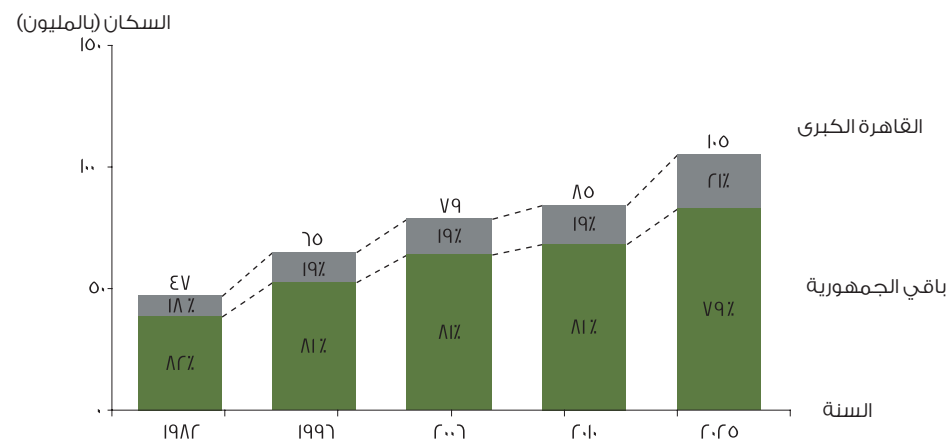
- معدلات الخصوبة التي مازالت تعتبر مرتفعة رغم تراجعها لتصل إلى ٢,٥ طفل لكل امرأة.
- يتزايد تعداد السكان حتى بعد التحكم فى معدلات الخصوبة إلى مستوى الإحلال (فارتفاع معدلات المواليد من العقود السابقة سوف يستمر عبر الهرم السكاني، وينتج عنه أعدادا كبيرة من الإناث فى سن الإنجاب).

بمراجعة الهيكل العمري لسكان اقليم القاهرة الكبرى يتضح انه يتناسب مع الهيكل العمري لسكان مصر، إلا أنه أكثر تقدما فى العمر، حيث وُجد أن السكان الذين تصل أعمارهم إلى ٤٥ سنة فأكثر يمثلون ٢٢% من مجموع السكان (١٨) % بالنسبة لمصر) كما هو مبين فى الشكل رقم ١٠.

استدامة النمو السكاني

من المتوقع أن يستمر تزايد عدد السكان فى إقليم القاهرة الكبرى، وفى حالة تطبيق سيناريو استمرار الاتجاه الحالي (أي عدم التدخل الفعلي للحد من النمو السكاني والهجرة الداخلية)، فمن المقدر أن يصل النمو السكاني فى إقليم القاهرة الكبرى إلى ٤٧٥,٠٠٠ نسمة سنويا ليصل العدد إلى نحو ٢٤ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٠، ولا شك أن إنفلات النمو السكاني يمثل خطرا على التنمية فى إقليم القاهرة الكبرى، ويحول دون نمو مراكز الجذب الأخرى فى مصر، وعلى الرغم من احتفاظ العاصمة بدرجة جذب سكاني مرتفعة، فإن الخطة القومية تعمل على تنمية مراكز و محاور جذب سكاني بديلة داخل مصر، مع

شكل رقم ١١: التطور السكاني بإقليم القاهرة الكبرى مقارنة بسكان مصر

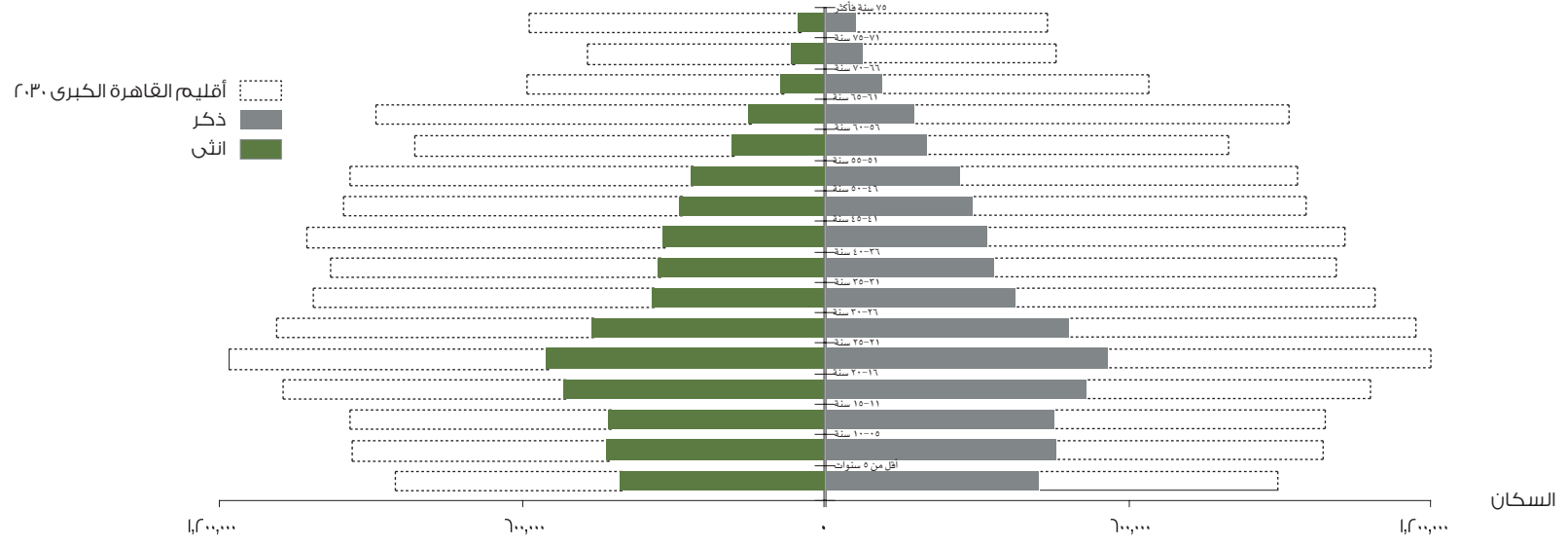


المصدر: بنك المعلومات/قاعدة بيانات البنك الدولي (٢٠١٠)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- التعداد السكاني ٢٠٠٦، وتحليل الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

رؤية مستقبلية

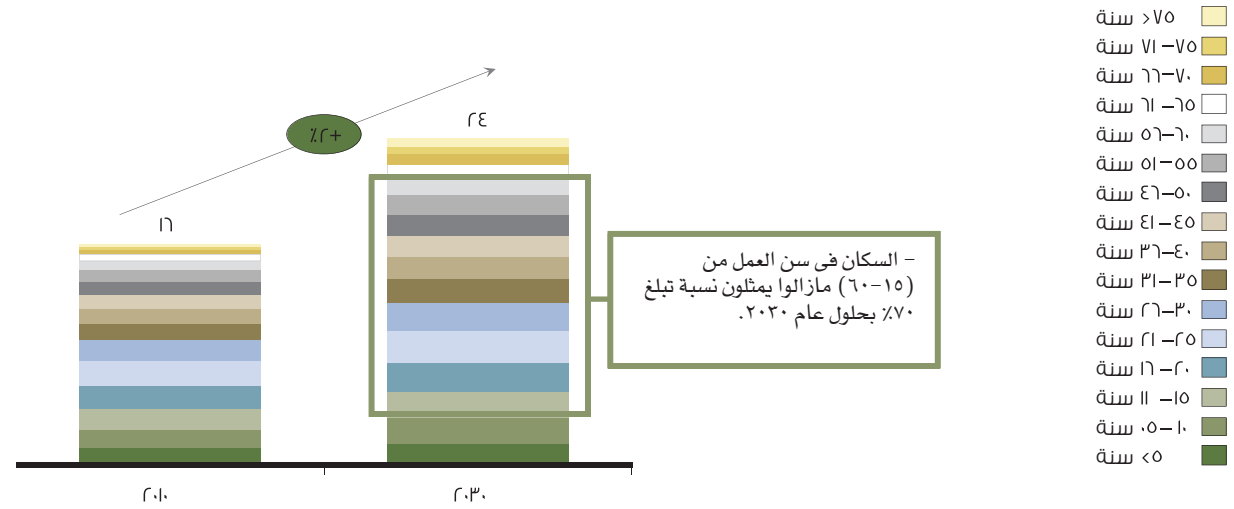
الفصل الأول: نحو مواجهة التحديات المستقبلية

شكل رقم ١٢: تقديرات عدد سكان إقليم القاهرة الكبرى حسب الفئة العمرية في عام ٢٠٣٠



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، تقرير المنظمة الدولية للأمم المتحدة التوقعات السكانية العالمية: تقرير مراجع ٢٠٠٨

شكل رقم ١٣: السكان في سن العمل بأقليم القاهرة الكبرى بحلول عام ٢٠٣٠



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

التي تكاد تغطي الاحتياج الحالي، وعلاوة على ذلك تساهم التنمية الاقتصادية غالباً في ازدياد ملكية السيارات، وفي الطلب على وحدات إسكان ذات مساحات أكبر وزيادة الوحدات للفئات المحرومة، وزيادة الطلب على الأنشطة الترفيهية. وأخيراً سوف يزيد الضغط على الموارد الطبيعية الأساسية لا سيما المياه.

وفي الوقت نفسه، فإن مفاهيم النمو والتنمية تمثل فرصاً يجب على إقليم القاهرة الكبرى أن تتبناها، حيث يؤدي النمو السكاني إلى زيادة

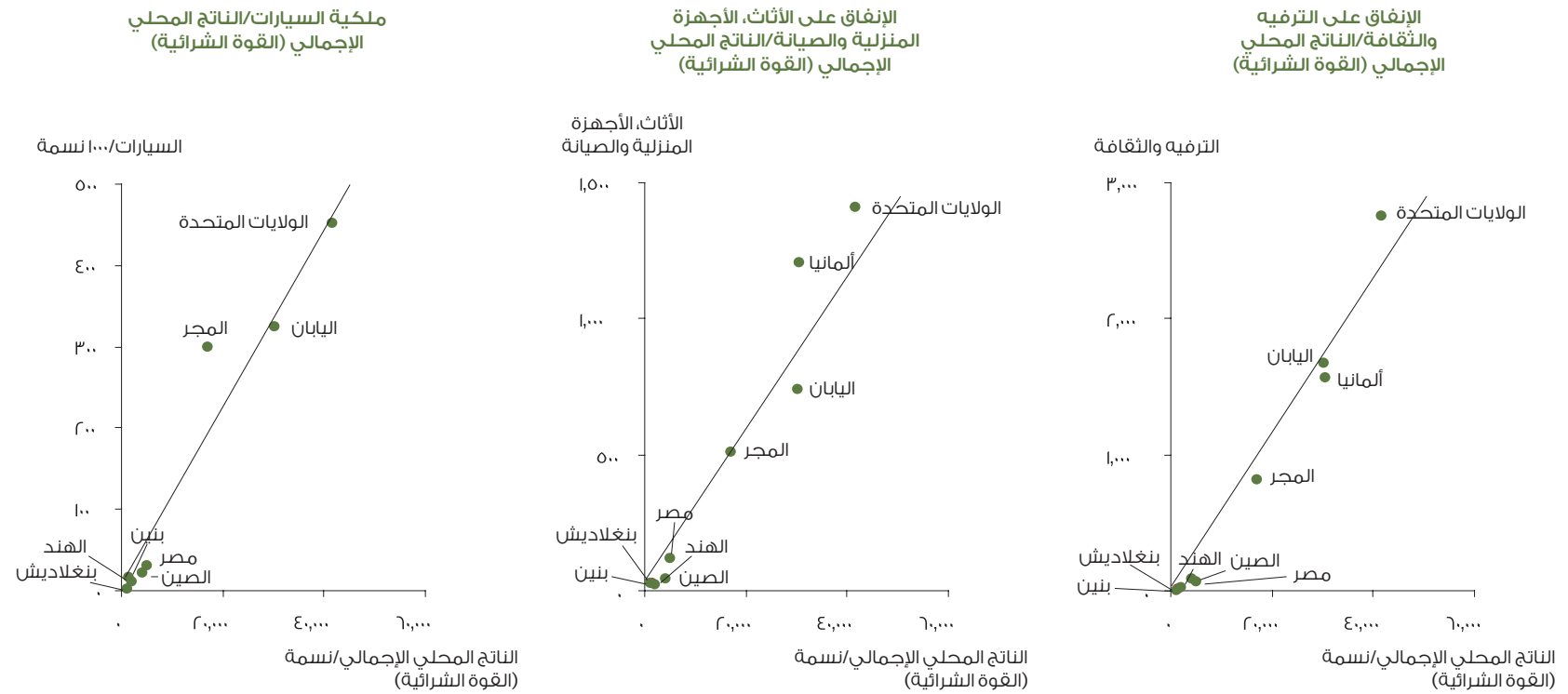
حجم السوق المحلية وإيجاد إنتعاش اقتصادي، وفي المقابل فإن التنمية الاقتصادية تزيد سوق الاحتياجات من السلع الاستهلاكية مما يزيد الفرص أمام مجموعة كبيرة من مقدمي الخدمات والمصنعين، كما هو مبين بالشكل رقم ١٤.

ويتضح من خلال تطور نمط الاستهلاك في النموذج الصيني كما هو مبين بالشكل رقم ١٥ أنه كلما ازداد ثراء الأسرة زاد بالتالي معدل إنفاقها على المنتجات الاستهلاكية غير الأساسية (الترفيهية)، في حين أن متوسط الإنفاق على

الطعام والشراب لن يزيد نسبياً مع زيادة الدخل. وبالتالي ينبغي على إقليم القاهرة الكبرى في عام ٢٠٢٠ تلبية احتياجات الصناعات وتجارة التجزئة والخدمات التي تكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات التغيير المتوقع في نمط الاستهلاك لدى سكان إقليم القاهرة الكبرى.

ولذلك فإن تحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية هو السبيل الوحيد لاستيعاب الزيادة السكانية في القاهرة الكبرى،

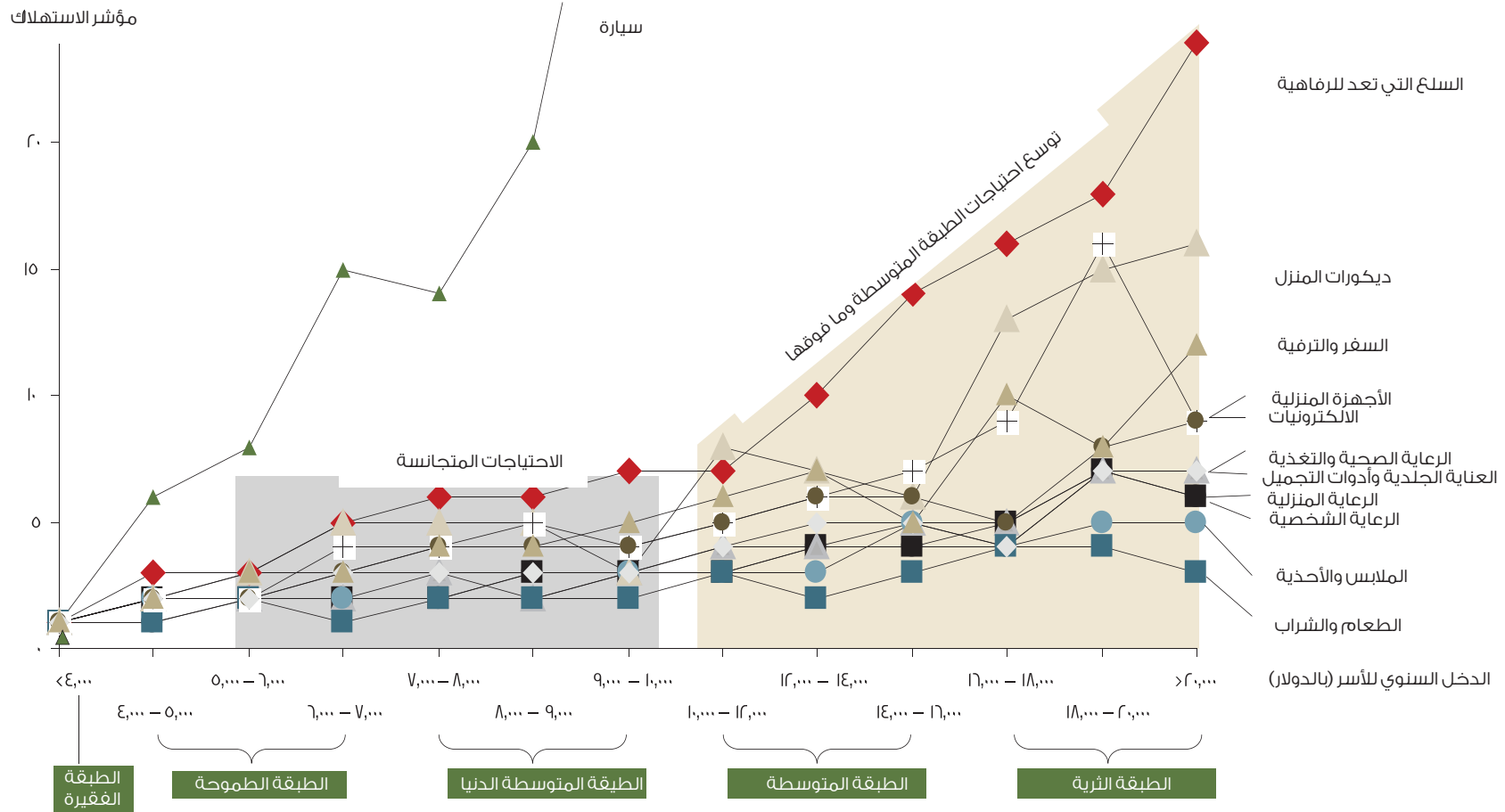
شكل رقم ١٤: بروز أنماط الاستهلاك مع ثراء الأسرة (١)



رؤية مستقبلية

الفصل الأول: نحو مواجهة التحديات المستقبلية

شكل رقم ١٥: بروز أنماط الاستهلاك بالتوازي مع ثراء الأسرة: النموذج الصيني



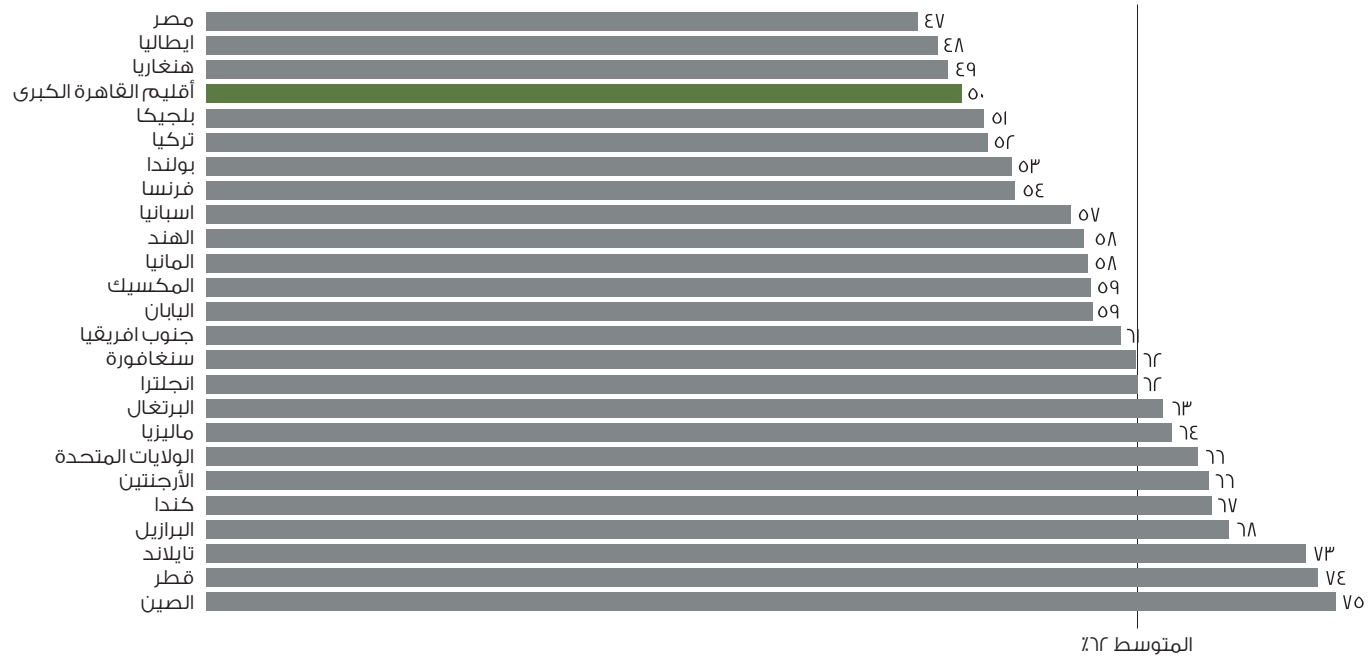
المصدر: دراسة بحثية كمية لسلوكيات المستهلك في الصين - إعداد الهيئة العامة للتخطيط العمراني (ن = ٢٥٩٤ في ١٢ مدينة، ٢٠٠٧). ودراسة تحليلية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني

بحلول عام ٢٠٣٠ ليصل عددها الإجمالي إلى ٩ مليون فرصة عمل كما هو مبين بالشكل رقم ١٧.

المؤشرات السكانية وافترض الزيادة في معدل المشاركة في القوى العاملة والتي تعتبر حاليا ذات معدلات منخفضة كما هو مبين بالشكل رقم ١٦ يجب توفير ٩ مليون فرصة عمل في إقليم القاهرة الكبرى

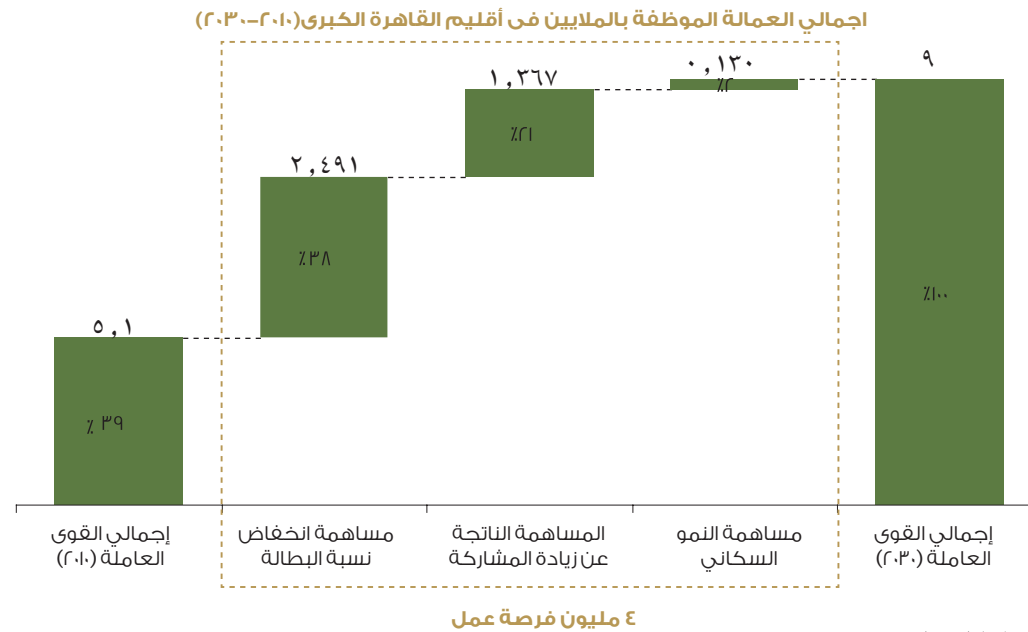
وعلى مدار العقود الماضية نجحت مصر في تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ. وبفضل القاعدة الاقتصادية المتنوعة يتبنى إقليم القاهرة الكبرى هذا الاتجاه، وفي ظل معطيات

شكل رقم ١٦: معدل مشاركة القوة العاملة فى إقليم القاهرة الكبرى مقارنة بالدول الأخرى



المصدر: دراسة تحليلية للهيئة العامة للتخطيط العمراني

شكل رقم ١٧: التنبؤات الخاصة بفرص العمل فى عام ٢٠٣٠



المصدر: دراسة تحليلية للهيئة العامة للتخطيط العمراني

رؤية مستقبلية

الفصل الأول: نحو مواجهة التحديات المستقبلية

التحدي الثاني: النمو العشوائي للاسكان والخدمات



- أدى النمو المطرد للسكان إلى أوضاع عمرانية أصبحت تشكل تحدياً يتمثل في انتشار المناطق غير المخططة وغير الآمنة، وقصور الخدمات العامة وتفاقم الاختناقات المرورية في حركة المواصلات والنقل.
- ويحتاج النمو العمراني المستقبلي إلى تخطيط متأن حتى يتم التعامل بصورة تتواءم مع مشكلة ندرة الأراضي داخل الكتلة العمرانية الرئيسية ومشروعات التنمية العملاقة في المجتمعات العمرانية الجديدة دون الإخلال باحتياجات المواطنين.

للفئات محدودة ومتوسطة الدخل، مما يدفع الأسر لإقامة المزيد من المساكن غير الرسمية. وقد كشفت البيانات أن تلك المناطق تمثل نسبياً عدة فئات اجتماعية ومجموعات اقتصادية متنوعة.

على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. ومن أهم الأسباب التي تكمن وراء نمو هذه المناطق غير المخططة هو عدم التوازن بين العرض والطلب على الإسكان المتاح في السوق العقاري، فهناك نقص كبير في الوحدات السكنية

تواجه إدارة عمليات التنمية العمرانية في إقليم القاهرة الكبرى تحديين رئيسيين هما :

- إصلاح الوضع العمراني الذي تضرر من النمو غير المخطط.
- التخطيط بعناية للنمو المستقبلي، نظراً لندرة الأراضي المتاحة وإعادة توزيع الكثافة السكانية داخل إقليم القاهرة الكبرى، والذي يمثل ضرورة قصوى.

ميراث من النمو الحضري/العمراني غير المخطط

لقد أسفر ارتفاع معدلات النمو العمراني خلال العقود الأخيرة عن عواقب تمثلت في تدهور وخلل في النسيج العمراني في أنحاء إقليم القاهرة الكبرى.

ويعتبر الانتشار العشوائي لمناطق الإسكان غير المخططة هو الظاهرة الأكثر وضوحاً للعمران، ووفقاً للدراسات الحديثة فقد تبين أن مساحة هذه المناطق تصل إلى ٤٠٪ من مساحة المناطق السكنية بإقليم القاهرة الكبرى، وهذه المناطق تزيد مساحتها عن ٢٢,٥٠٠ فدان، وقد تصل الكثافة السكانية في هذه المناطق إلى معدلات مرتفعة تقدر بـ ٨٠٠ نسمة لكل فدان، وتتعدى هذه المناطق



أحد المناطق غير المخططة في إقليم القاهرة الكبرى

وأخطر المناطق الغير مخططة هي تلك المناطق المصنفة كمناطق غير آمنة، فهناك بالفعل ١١٥ منطقة غير آمنة معروفة داخل أقليم القاهرة الكبرى تنتشر على مساحة ٥٥٠ فدان وتضم ٦٣,٠٠٠ وحدة سكنية.

وعلى وجه العموم، فإن هذه المناطق تفتقر إلى وجود إدارة منتظمة للمخلفات ونقص في إمدادات المياه والكهرباء والوصول إلى الخدمات العامة الأخرى مثل المدارس والمستشفيات. لذا فإن صعوبة الوصول والاتصال مع بقية الشوارع الضيقة في الكتلة العمرانية الرئيسية والتي قد تفتقر إلى المعايير التخطيطية، قد يسفر عن مشاكل في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية

في واقع الأمر فإن مستويات الدخل الكلي للمجتمعات غير المخططة لا تقل كثيرا عن مستوى الدخل لدى سكان المناطق الحضرية بشكل عام. كما أن هذه المناطق غير المخططة توفر درجة أساسية في السلم الاقتصادي من حيث كونها أرضا خصبة للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، والتي تشكل مصدرا هاما للنشاط الاقتصادي في أقليم القاهرة الكبرى.



أحد المناطق غير المخططة بمنطقة نزلة السمان - محافظة الجيزة

رؤية مستقبلية

الفصل الأول: نحو مواجهة التحديات المستقبلية

وقد شهدت معدلات النمو في هذه المجتمعات تباطؤًا حتى خمس سنوات مضت، ولكنها مؤخرًا بدأت في اتخاذ خطوات أسرع، ويتطلب الحفاظ على معدلات النمو تنسيق الجهود لإقامة عدد كافٍ من الخيارات السكنية وجذب الصناعات والخدمات ومراكز الجذب الأخرى وإقامة شبكة مواصلات ونقل تتميز بالكفاءة.

متزايدة مع التزايد السكاني الهائل في الأقليم. وفيما يتعلق بالكتلة العمرانية الرئيسية، فإن التحليل العمراني المفصل يسلط الضوء على العديد من التحديات العمرانية، وتشمل ارتفاع نسبة تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى، وتكدس المواطنين داخل المناطق السكنية ومحدودية المساحات الفضاء المتاحة لمشروعات التنمية الجديدة.

ولعل هناك مؤشر بالغ الدلالة على حجم المشكلة يتمثل في الإحصائيات التي تؤكد أنه في حالة عدم اتخاذ أي إجراء لتحسين البنية التحتية للنقل والمواصلات في إقليم القاهرة الكبرى، فإنه بحلول عام ٢٠٢٢ سوف يقل متوسط سرعة المواصلات بنسبة ٥٠٪.

ومن أجل توفيق الأوضاع مع مشكلة ندرة الأراضي داخل الكتلة العمرانية الرئيسية، فقد قامت الحكومات المتعاقبة منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي بوضع أولوية لتنمية مناطق عمرانية جديدة يتوسع فيها سكان إقليم القاهرة الكبرى، حيث تمثلت هذه المساحات غالبًا في مواقع بأراضى صحراوية، وعلى مدار الوقت نمت هذه المجتمعات، وقد تم حاليًا بالفعل إكمال سبعة مجتمعات عمرانية جديدة في إقليم القاهرة الكبرى وهي السادس من أكتوبر والشيخ زايد والقاهرة الجديدة والعبور والشروق وبدرو ١٥ مايو.

هذا وبشكل عام فقد عجز إقليم القاهرة الكبرى عن مواكبة النمو في الفترات السابقة، فقصور البنية التحتية، وتدهور شبكة الطرق وأرصفتها المشاة ظاهرة متكررة في أنحاء إقليم القاهرة الكبرى، كما يشكل التكدس السكاني ضغطًا على البنية التحتية لشبكات النقل والمواصلات، والشرايين الرئيسية في الإقليم مثل: كوبري ٦ أكتوبر، ومحور ٢٦ يوليو وكوبري ١٥ مايو التي تتحمل ضغوطًا تفوق سعتها الأصلية، كما يشهد الزحام والاختناقات المرورية عبر شبكة الطرق التي تربط بين إقليم القاهرة الكبرى والضواحي المحيطة بها.

فالزيادة في عدد السيارات والزحام المصاحب لها، له عواقب مباشرة على النمو الاقتصادي، حيث أن بطء حركة توصيل السلع من الموردين إلى المستهلكين من شأنه أن يتسبب في مشاكل اقتصادية، كما تعاني وسائل النقل العام أيضًا من الزحام والاختناق المروري الشديدين، حيث يخدم خطي المترو الحاليين أكثر من ٢ مليون راكب يوميًا، وهو ما يمثل ضعف عدد ركاب مترو باريس يوميًا.

نحو تحقيق نمو مستقبلي

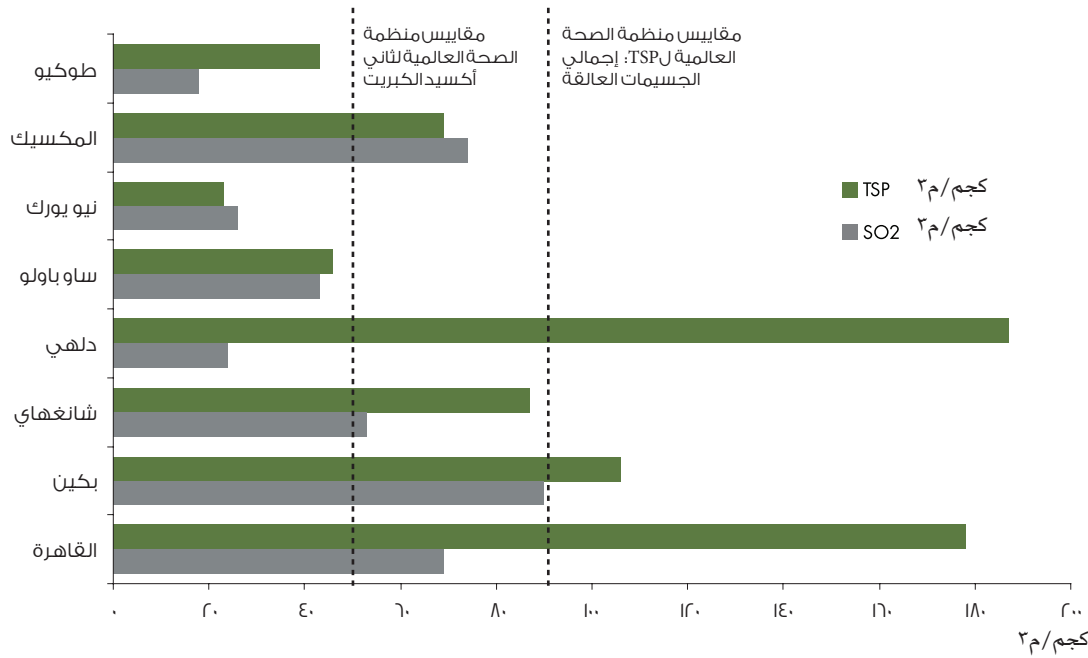
إن محدودية المساحات الفضاء والموارد الطبيعية يعوق عملية التنمية في إقليم القاهرة الكبرى، فإلى جانب محدودية نصيب مصر من مياه نهر النيل، والتي يجب توفير أغلبها لسد الحاجة في ري الأراضي الزراعية ولا يمكن قصرها على الاستهلاك المنزلي، يضاف إليها محدودية الموارد الأخرى مثل الكهرباء، والتي تخضع لضغوط

” في حالة عدم اتخاذ أي إجراء لتحسين البنية التحتية للنقل والمواصلات في القاهرة الكبرى، فإنه بحلول عام ٢٠٢٢ سوف يقل متوسط سرعة المواصلات بنسبة ٥٠٪ “

التحدي الثالث: التدهور البيئي للمناطق العمرانية

- تعرضت البيئة لتأثيرات سلبية نتيجة النمو العمراني غير المخطط الهائل في إقليم القاهرة الكبرى.
- المشكلات الخطيرة التي يجب مواجهتها تتمثل في تلوث الهواء والمخلفات الصلبة وإدارة المياه وندرة المساحات الخضراء .

شكل رقم ١٨: مقاييس مرجعية لنوعية الهواء



المصدر: برنامج المستوطنات البشرية بالأمم المتحدة (الموئل)، Molina and Molina، ملحوظة: TSP: إجمالي الجسيمات العالقة (سواء في صورة صلبة أو في شكل قطرات سائلة ناتجة من الدخان والأتربة أو رماد الوقود أو الأبخرة المتكثفة العالقة في الهواء)؛ SO2: ثاني أكسيد الكبريت

تعتبر الصحة العامة للسكان أحد أهم أهداف الإدارة العمرانية السليمة وضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما تمثل أيضا مجالا هاما فيما يتعلق باستمرارية الانتاجية الاقتصادية، فساعات العمل المهذرة للموظف/العامل بسبب المرض تكلف الاقتصاد المحلي المليارات سنويا. هذا ويؤدي ارتفاع نسب تلوث الهواء في إقليم القاهرة الكبرى إلى عواقب وخيمة على الصحة العامة للسكان، وكذلك يتسبب نقص آليات فرض الضوابط البيئية على السيارات، والتكدس المروري المذمن في تلوث الهواء داخل إقليم القاهرة الكبرى كما هو مبين بالشكل رقم ١٨.

كما إن تواجد المناطق الصناعية بالقرب من الكتل السكنية (غير المخططة تحديدا) أو بداخلها يمثل مشكلة خطيرة، وهي لا تقتصر على التلوث والمخلفات المنتجة بل تشمل الضوضاء والافتقار للأمان بالنسبة لسكان هذه المناطق. والواقع أن تواجد بعض المصانع داخل التجمعات السكنية يؤثر بشكل كبير على مستوى التلوث ويضر بصحة السكان.

الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ونتيجة للزيادة السكانية في إقليم القاهرة الكبرى وما تستدعيه من زيادة في الطلب على الكهرباء، فيسكون على الاقليم انتاج المزيد من الطاقة صديقة البيئة، مع مراعاة الندرة المتوقعة للوقود الحفري على مستوى العالم مستقبلا. كما تمثل الإدارة السليمة للمياه مشكلة دقيقة تواجه إقليم القاهرة الكبرى، فمعدل استهلاك السكان

المناطق السكنية. ووجد أن ٤٣٪ من هذه المصانع هي مصانع كيمياوية في حين تمثل صناعة الأغذية ٣٢٪ منها، وهذا يعرقل إلى حد كبير مشروعات التنمية المستدامة في إقليم القاهرة الكبرى. إن توليد الطاقة وإدارتها يمثل أيضا قضية هامة في إقليم القاهرة الكبرى، فالمرافق التي تعتمد على حرق الوقود لتوليد الكهرباء مازالت هي السائدة، وبالتالي فهي المسؤولة عن انبعاث

لذا فمن الضروري إعادة النظر في التخطيط العمراني لهذه المناطق، وقد قامت وزارة الدولة لشؤون البيئة بتصنيف المصانع الملوثة الى ثلاثة أنواع (أ، ب، ج)، حيث توجد ٢١ منشأة صناعية مصنفة في الفئة (ج) والتي تتسبب في إحداث تلوث شديد حيث يقع معظمها داخل أو بالقرب من

رؤية مستقبلية

الفصل الأول: نحو مواجهة التحديات المستقبلية

المحيطة بهذه المدافن حيث أن بعض المخلفات قد تدفعها الرياح خارج المدفن الى المواقع السكنية المحيطة، فالتوعية بضرورة تخفيض وفصل كمية المخلفات الناتجة عن المساكن سوف يساهم فى احتواء هذه المشكلة بالإضافة إلى توجيه الجهود المنتظمة لإقامة برامج إعادة تدوير المخلفات، وهو ما يستوجب ضرورة عمل إصلاحات ووجود استثمارات كبرى من أجل معالجة المشكلات الأساسية.

وأخيرا فإن إقليم القاهرة الكبرى يعاني من محدودية المساحات الخضراء والمسطحات المفتوحة المتاحة لكل مواطن كما هو مبين بالشكلين رقمى ١٩ و ٢٠، وقد يعجز إقليم القاهرة الكبرى عن تحقيق نصيب الفرد من المساحات الخضراء مثل مدينتي باريس أو روما وذلك بسبب طبيعتها المناخية، إلا أنه يجب السعى لزيادة هذا المعدل الى ثلاثة أضعاف الرقم الحالي.

أما بالنسبة لإدارة المخلفات الصلبة فثمة قضيتين رئيسيتين ينبغي تناولهما:

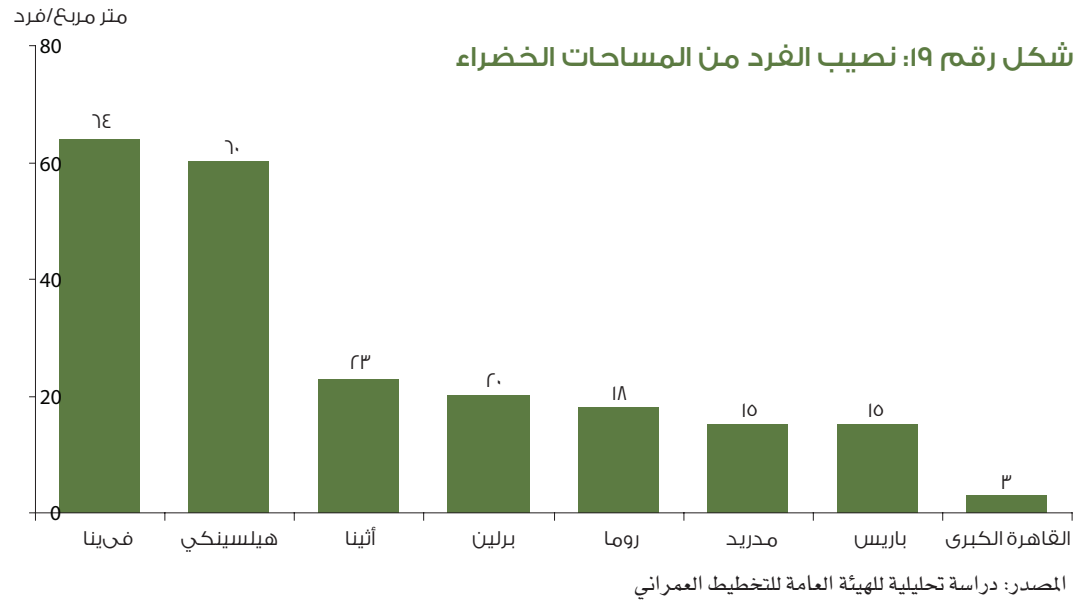
تتمثل القضية الأولى فى انخفاض مستوى الوعي لدى السكان بالمشكلات البيئية الناتجة عن سوء إدارة المخلفات الصلبة، وهو ما يؤدي إلى تراكم أكوام المخلفات الصلبة الملقاة بواسطة السكان فى الشوارع والمساحات المفتوحة داخل إقليم القاهرة الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدفن المخالف والخاطيء للنفايات يؤدي إلى تلوث المياه والهواء والأراضي.

أما القضية الثانية فتتمثل فى عدم وجود منظومة متكاملة لإدارة المخلفات الصلبة خاصة فى المناطق غير المخططة، فالحجم الهائل للمخلفات الصلبة الناتجة عن استهلاك إقليم القاهرة الكبرى يوميا يتسبب فى تصارع مواقع دفن المخلفات الحالية لكي تستوفى الطلب على الخدمة وهذا بالتالى له تأثير سلبي على الصحة العامة فى المناطق

للمياه بلغ أعلى المعدلات فى العالم بنسب استهلاك تفوق المدن المناظرة مثل بكين وباريس، كما أن نقص الوعي لدى السكان فيما يتعلق بالقضايا والمشكلات البيئية يساعد على تفاقم هذا الوضع البيئي المتدني. ويمكن إرجاع ارتفاع معدلات استهلاك المياه إلى تصور خاطئ وشائع بين السكان بأن المياه رخيصة وأن مصدرها لا ينضب. ويتألف استهلاك المياه أساسا من استهلاك المياه العذبة، وفى ظل التهديدات المحتملة بالنسبة لنقص إمدادات المياه- وبالإشارة إلى انتهاك المعاهدات الدولية والنمو السكاني السريع المتوقع فى السنوات المقبلة- فستصبح قضية إدارة المياه فى بؤرة الاهتمام. ولا شك أن إقامة محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها لتلبية احتياجات عدة سيساعد على الحفاظ على الموارد المائية فى إقليم القاهرة الكبرى. وأخيرا فإن تهالك البنية التحتية يسبب اهدار هائل للمياه.



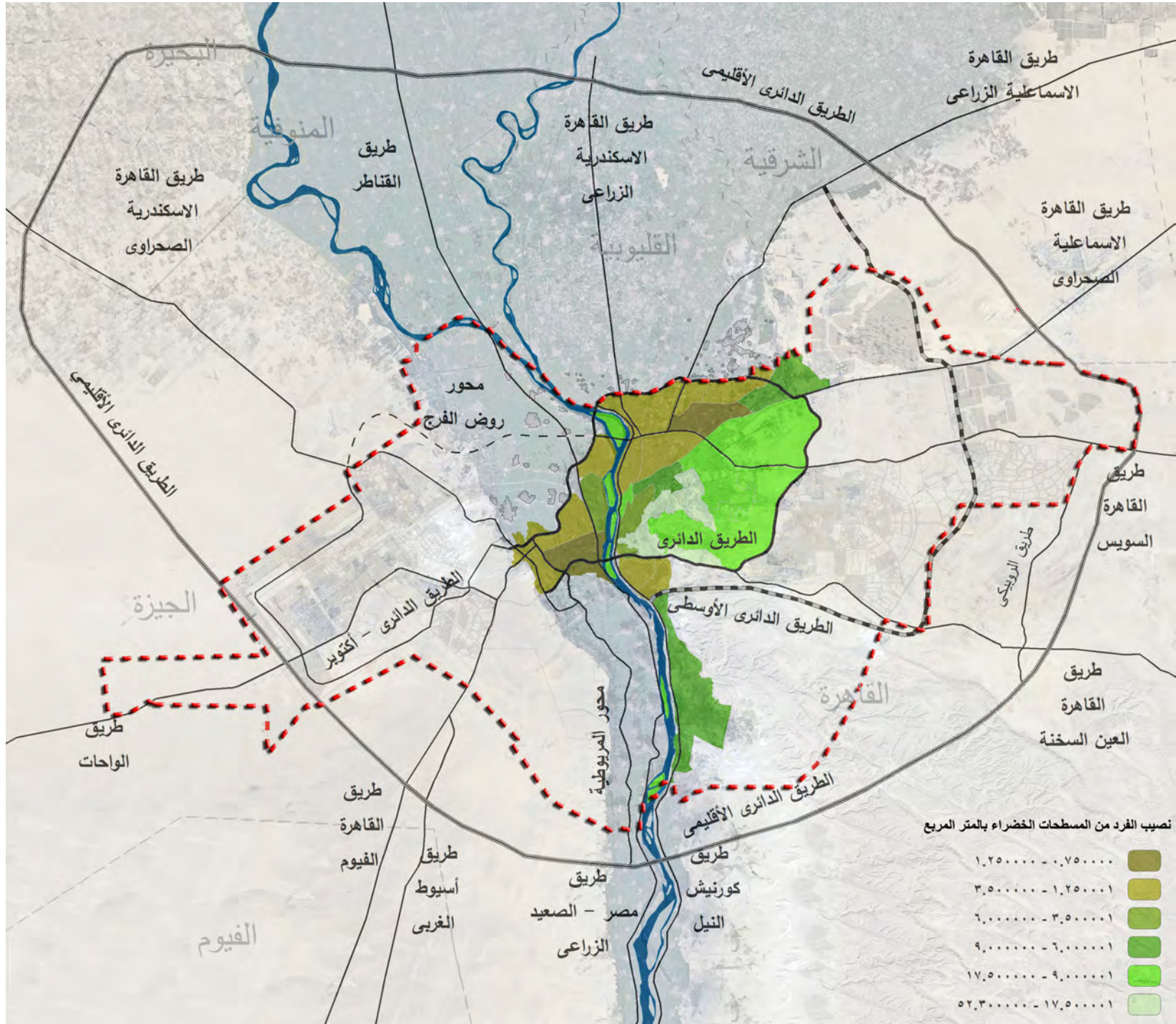
الصرف على مياه نهر النيل - أحد مظاهر تلوث المياه فى إقليم القاهرة الكبرى



رؤية مستقبلية

الفصل الأول: نحو مواجهة التحديات المستقبلية

شكل رقم ٢٠: المساحات الخضراء والمناطق المفتوحة فى الكتلة العمرانية الرئيسية





الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل

يتناول هذا الفصل صياغة الرؤية الاستراتيجية لاقليم القاهرة الكبرى من خلال عرض الملامح الرئيسية للرؤيا ومحاور العمل التي تحققها. وتنقسم المحاور المقترحة الى مجموعتين:-

المجموعة الاولى : وتضم المحاور الرئيسية التي تحدد بصورة الاطار العام للرؤية وتمثل القضايا الرئيسية التي بنيت عليها الرؤية الاستراتيجية لاقليم القاهرة الكبرى ، وتضم المحاور التالية :

- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان .
- توفير مناخ تنافسي للاقتصاد القائم على المعرفة .
- تحسين الظروف البيئية وتحقيق الاستدامة .

المجموعة الثانية : وتضم المحاور المكملة للمحاور الثلاثة الرئيسية ، بحيث يحقق كل محور من المحاور المكملة اهداف المحاور الثلاثة الرئيسية مجتمعة ، وتضم تلك المحاور ما يلي :

- تطوير البنية التحتية لشبكة النقل والمواصلات لاقليم القاهرة الكبرى .
- تهيئة المناخ للازدهار السياحي والحفاظ على المناطق التاريخية والاثرية .
- دعم وتطوير مراكز الاعمال .
- توفير نظام فعال للحكومة لادارة مشروعات التنمية.



رؤية واحدة وثمانية محاور عمل

على خريطة المدن العالمية، وهناك ثلاثة ركائز تشكل في مجموعها أفضل تلخيص للرؤية بالنسبة للاقليم هي: ”العدالة الاجتماعية والتنافسية الاقتصادية والاستدامة“.

رصيد كاف من بدائل الإسكان الجديدة التي تلبي احتياجاتهم بشكل أفضل، وكان هذا هو المطلب الرئيسي في بعض مناطق إقليم القاهرة الكبرى. وقد تبين أن سكان الاقليم على وعي تام بالمشكلات والقضايا التي يواجهها الاقليم، وهم يشعرون بالتفاؤل والثقة بإمكانية تمتع أبنائهم في المستقبل بالحياة في منطقة خالية من التكدس والتلوث كما هو مبين نسبة السكان التي أعربت عن رضاءها ورغبتها في استمرار الإقامة بأقليم القاهرة الكبرى بالشكلين رقمي ٢١ و٢٢.

وقد تم صياغة رؤية واضحة لاقليم القاهرة الكبرى للمضي قدما، يتمثل هدفها الرئيسي في تحسين جودة الحياة لجميع سكان الاقليم. وتستند هذه الرؤية إلى الهوية الخاصة بأقليم القاهرة الكبرى وترتكز على تاريخ من الثقافات المتعددة، كما تشكل هذه الرؤية التوجهات التي تحكم الأعمال التي من شأنها تعزيز الديناميكية الاقتصادية والترابط الاجتماعي ووضع إقليم القاهرة الكبرى

أجرى الخبراء على مدار عامين عدة دراسات تناولت نطاقا واسعا من الموضوعات، وعقدت خلالها المؤتمرات المؤسسية والمناقشات الوزارية بهدف تجميع مختلف المشروعات والأفكار المطروحة لمستقبل إقليم القاهرة الكبرى والاتفاق على الأولويات المشتركة، كما تم جمع مقترحات وآراء سكان إقليم القاهرة الكبرى من خلال استطلاعات الرأي العام والدراسات الاستقصائية وحلقات النقاش كجزء أساسي من هذه العملية، وقد أعرب الغالبية العظمى من هؤلاء السكان عن رغبتهم في الإقامة داخل القاهرة أكثر نظافة وأكثر عدالة وأقل ازدحاما بحلول عام ٢٠٢٠.

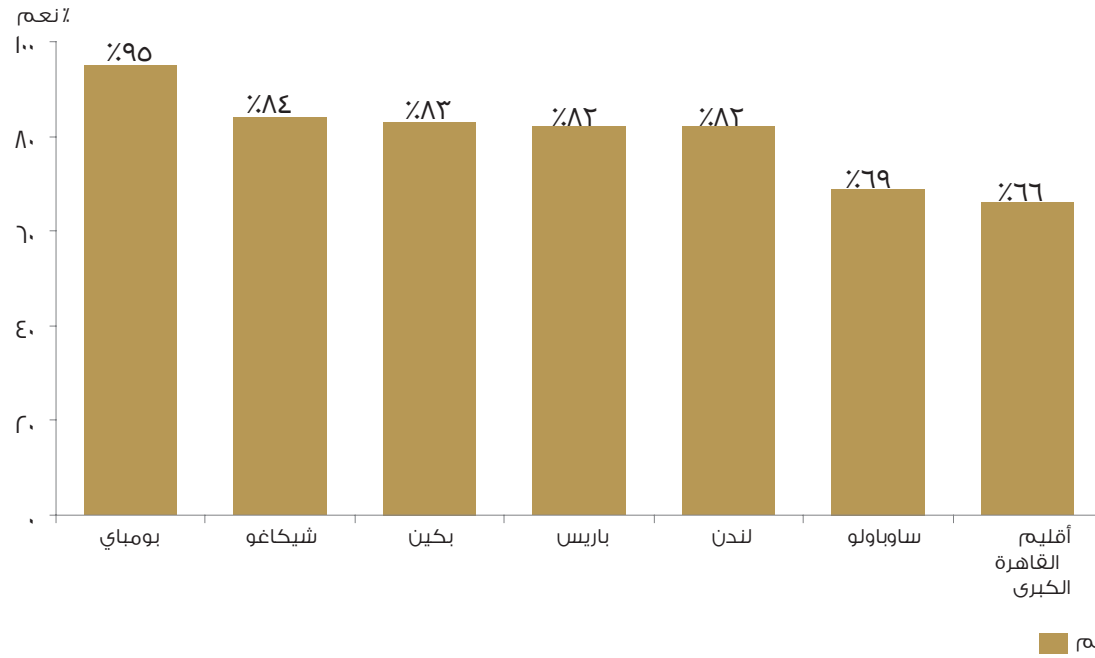
وفي استطلاعات الرأي احتلت مشكلة النظافة الأولوية الاولى في آراء ما يقرب من نصف عدد المشاركين، بينما جاءت في المرتبة الثانية مباشرة قضية تطوير المرافق والحد من الاختناقات المرورية المتكررة، كما حرص أهالي إقليم القاهرة الكبرى على التأكيد على ضرورة حصولهم مستقبلا على

”ثلاثة ركائز تشكل في مجموعها أفضل تلخيص للرؤية بالنسبة للقاهرة الكبرى: العدالة الاجتماعية، والتنافسية الاقتصادية، والاستدامة“

رؤية مستقبلية

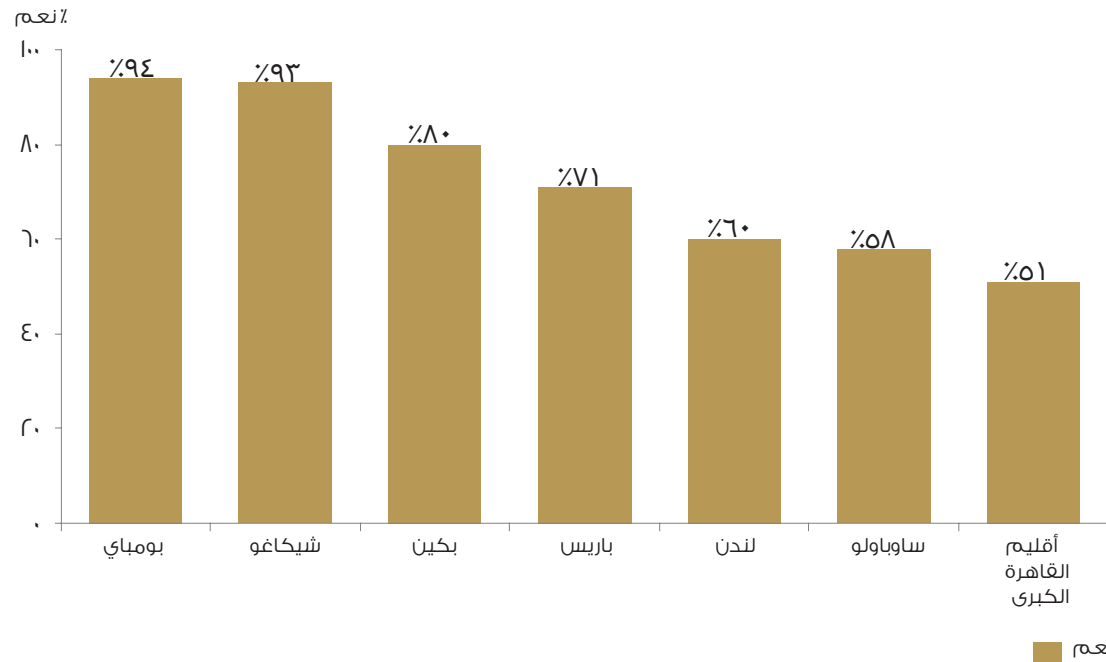
الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل

شكل رقم ٢١: هل أنت راض عن المدينة التي تقيم بها؟ (النسبة المئوية للموافقين)



المصدر: مرصد فيوليا لنمط الحياة الحضرية: دراسة مسح استقصائي ٢٠١٠

شكل رقم ٢٢: هل تفضل أن تعيش أبناؤك في نفس المدينة التي تسكنها؟ (النسبة المئوية للموافقين)



المصدر: مرصد فيوليا لنمط الحياة الحضرية: دراسة مسح استقصائي ٢٠١٠

القاهرة

القاهرة رؤية مستقبلية: استراتيجية التنمية العمرانية لاقليم القاهرة الكبرى



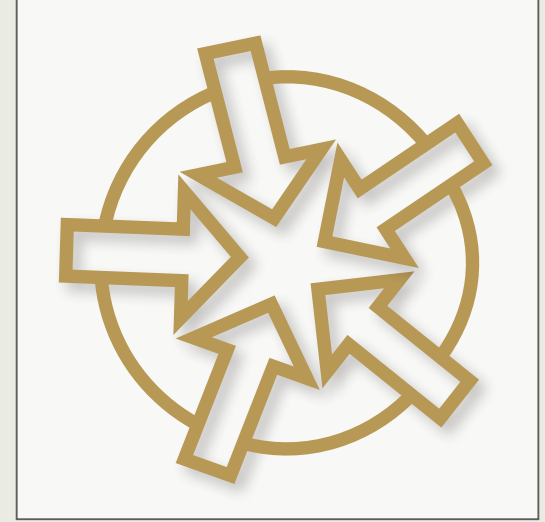
رؤية مستقبلية

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل



العدالة الاجتماعية

تتمثل تقاليد إقليم القاهرة الكبرى في الحفاظ على قيم المجتمع والتضامن والتسامح. ويتمتع إقليم القاهرة الكبرى بوجود بيئة خصبة مناسبة لتبادل الأفكار والترابط في جميع أنحاءها بين مختلف فئات السكان. وبناء عليه يجب أن يعكس إقليم القاهرة الكبرى القيم الخاصة بسكانه، والعدالة الاجتماعية تشكل الركيزة الاولى التي تمثل أحد مكونات الرؤية الخاصة بتطوير إقليم القاهرة الكبرى، فسيكون علي الإقليم أن يسعى جاهدا في توفير فرص الإسكان والخدمات العامة المتاحة لحل مشكلة الانفجار السكاني، فالطموح الأساسي لاقليم القاهرة الكبرى يجب أن يتركز في فتح الباب أمام جميع سكانه للحصول على فرص المسكن الملائم والرعاية الصحية والتعليم والنقل العام عالي الكفاءة والفرص الاقتصادية، وسوف يشجع إقليم القاهرة الكبرى التعايش والتفاعل بين أفراد المجتمع من مختلف المستويات والخلفيات الاجتماعية.



التنافسية الاقتصادية

إن الديناميكية الاقتصادية والتأثير الثقافي عنصران متلازمان عند إجراء تقييم للمدن العالمية، فبالإضافة إلى ما تمثله إقليم القاهرة الكبرى من ثقل وأهمية داخل منظومة الاقتصاد القومي، يمتلك الاقليم العديد من الأصول التي تؤهله لاكتساب صفة العالمية، فهي مدعومة بقطاع اقتصادي وخدمي قوي، هذا بالإضافة إلى تميز قطاع السياحة حيث يحظى إقليم القاهرة الكبرى بشهرة عالمية ترجع الى عناصر الجذب التي تتمتع بها من مواقع أثرية ومعالم معمارية يرتادها ملايين السائحين سنويا، كما يمثل إقليم القاهرة الكبرى مركزا هاما للثقافة وتبادل المعلومات في الشرق الاوسط. ويعتبر إقليم القاهرة الكبرى حاليا ثامن أكبر المناطق الحضرية الكبرى على مستوى العالم، لكنها شهدت مؤخرا تراجعا في مكانتها التاريخية وتأثيرها العالمي الذي طالما اتسمت بهما على مر العصور، ولذلك تتمثل الركيزة الأولى للخطة في استعادة المكانة العالمية لاقليم القاهرة الكبرى مرة أخرى، فلن تتمكن هذه المنطقة من الاستفادة الحقيقية من حجمها إلا من خلال العودة إلى تبني منهجيات عمل تتداخل من خلالها التدفقات العالمية من أفراد، وسلع، ورؤوس أموال وابتكارات. وسوف تعزز مكانة إقليم القاهرة الكبرى النمو الاقتصادي من خلال الدعم الفعال للصناعات والخدمات التي تتمتع فيها بتنافسية عالمية، كما سيهيئ إقليم القاهرة الكبرى ضمان بيئة مواتمة للأعمال تيسر ازدهار الشراكات العالمية، وفي الوقت نفسه سوف يعتمد الاقليم على تراثه وهويته الفريدة لتصبح منارة عالمية للثقافة والفكر ولتنافس في مجال الاقتصاد المعرفي.



رؤية مستقبلية

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل

الاستدامة

سوف يدفع إقليم القاهرة الكبرى بعجلة التنمية الاقتصادية لتحقيق العدالة الإجتماعية وتوافر الفرص المحلية أمام الجميع، وعلاوة على ذلك فإن الحد من تلوث الهواء، والاهتمام بنوعية المياه، والحاجة إلى توفير المساحات الخضراء، فضلا عن كفاءة إدارة الموارد الطبيعية، لا سيما المياه، ستكون قضايا يجب أن تحظى بأولوية واضحة في صنع جميع القرارات ذات الصلة. وطوال أكثر من سبعة آلاف عام، تمتع سكان إقليم القاهرة الكبرى بمناخ استثنائي على ضفاف نهر النيل، إلا أن أوضاع التلوث الحالية في القاهرة تسفر عن عواقب وخيمة، لا على صحة السكان ونوعية حياتهم فحسب، ولكن أيضا على الأداء الاقتصادي لإقليم القاهرة الكبرى وعلى قدرتها على جذب أصحاب الخبرات والمؤسسات من جميع أنحاء العالم، ومن بين القضايا التي تشكل مصدر قلق متزايد مشكلة تغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، لذا فإنه لا خيار أمام المسؤولين إلا بالعمل على تغيير مسار السياسات القائمة.



ثمانية محاور عمل أساسية لوضع الخطة

إن صياغة رؤية لإقليم القاهرة الكبرى وتحديد التوجهات الاستراتيجية ليس سوى خطوة أولى على طريق التنمية الشاملة للاقليم، أما تحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع فيتطلب من جميع شركاء التنمية أن يجمعوا بتوازن بين الطموح والواقع العملي، وللانتقال من مرحلة تشكيل الرؤية إلى الواقع الفعلي ومن أجل توجيه عملية صنع القرار خلال فترة التنفيذ، فقد تم تحديد ثلاثة محاور رئيسية وخمس محاور مكمله لها، بحيث تشكل هذه المحاور الثمانية الاطار الاساسى لجميع الاستراتيجيات الهادفة لتنمية الاقليم، وتشمل:

المجموعة الاولى (المحاور الرئيسية)



رؤية مستقبلية

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل

والمجموعة الثانية (المحاور المكملة).

٥
تنمية المجتمعات
العمرانية الجديدة
كمراكز متنوعة
وجذابة

٤
تطوير البنية
التحتية لشبكة
النقل والمواصلات
بالقاهرة الكبرى

٧
احياء المنطقة
المركزية للقاهرة
الكبرى

٣
تهيئة المناخ
للازدهار السياحي
والحفاظ على
المناطق التاريخية
والاثريّة

٦
توفير نظام فعال
للحوكمة لإدارة
مشروعات التنمية

المجموعة الاولى – المحاور الرئيسية (المحور الأول) تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان

حصول ساكنيها على الخدمات العامة الأساسية وربطهم ببقية شبكة المواصلات، وفي بعض المناطق يتم اتخاذ تدابير فعالة لمنع مزيد من التوسع في هذه المناطق، بجانب تعزيز إجراءات تطبيق قوانين ولوائح التخطيط العمراني وأنظمة وأكواد البناء في جميع أنحاء إقليم القاهرة الكبرى، على أن يتم في المستقبل القريب التوسع في تنفيذ هذه المبادرات داخل جميع المناطق المماثلة الأخرى.

وتعتبر مشروعات التوسع في الحصول على الخدمات الأساسية والبنية التحتية شرطاً أساسياً من شروط تحقيق العدالة الاجتماعية مع إقامة المدينة التي تتمتع بالشمولية لفئات مختلفة من السكان، ومن خلال إجراءات عملية التي يتبناها الإقليم.

وبذلك يتضح أن استراتيجية التطوير في المناطق غير المخططة تركز على المبادئ التالية:

- خلخلة هذه المناطق وفتح محاور حركة لربطها بباقي نسيج المدينة.

- امداد تلك المناطق بأحتياجاتها من المرافق والخدمات الحضرية الأساسية.

- تنمية متكاملة (اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً) لسكان المنطقة مع توفير فرص عمل مناسبة وتعتبر المشاركة المجتمعية اساس لأي تدخل لتطوير المناطق غير المخططة.

ومن أجل استيعاب الزيادة السكانية وتناقص عدد أفراد الأسرة، سوف يشهد المعروض من المساكن في إقليم القاهرة الكبرى نمواً هائلاً، حيث يتم التركيز على إتاحة الفرص أمام الأسر للحصول على مسكن بشروط مناسبة وميسرة، خاصة بالنسبة للشباب الذين يطرقون أبواب السوق العقارية لأول مرة، وتأتي الدفعة الرئيسية بشكل أساسي من جانب المجتمعات

من تلك المناطق، أولهما يتمثل في تعويضهم تعويضاً نقدياً أما الخيار الثاني فيتمثل في منحهم وحدات سكنية بديلة، والتي سيتم بناؤها في الموقع الأصلي أو بالقرب منه، أو في إحدى المدن الجديدة، وفي حالة تنفيذ الخيار الثاني يتم إعطاء السكان مساكن مؤقتة مع مراعاة قرب المناطق الجديدة من مواقع عمل هؤلاء المنقولين، ولا شك أن نجاح إقليم القاهرة الكبرى في الإخلاء التام لهذه المناطق غير الآمنة من جميع السكان دون استثناء يعتبر أحد أعظم الأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه الرؤية الخاصة بتطوير إقليم القاهرة الكبرى في المستقبل.

ونتيجة للنمو السريع لحجم السكان خلال العقود الأخيرة، زاد انتشار المناطق غير المخططة بشكل كبير إذ باتت تمثل اليوم ٤٠% من مساحة المناطق السكنية في إقليم القاهرة الكبرى، وتشغل المناطق غير الآمنة مساحة تصل إلى ٥٥٠ فدان في حين تنتشر المناطق غير المخططة على مساحات تمتد إلى ٢٢ ألف فدان.

ومن أجل تحسين جودة الحياة للسكان تم فعليا البدء في تطوير بعض المناطق غير المخططة مثل منطقة نزلة السمان، ومنطقة شمال الجيزة، حيث يهدف المشروع الجاري تنفيذه على الأرض الفضاء بمنطقة مطار إمبابة إلى بناء منطقة سكنية تستوعب السكان الذين سوف يتم أخلائهم ولتوسعة محاور المرور الرئيسية بامبابة، وجارى إقامة حديقة عامة للارتقاء بمستوى معيشة السكان بالمنطقة ليكون لهم نصيب من المسطحات الخضراء بالمدينة، كما يتم مد شارع أحمد عرابي لربطة بالطريق الدائرى لتسهيل وصول سكان المناطق المحيطة اليه، كما يتم تدريجياً تطوير جميع المناطق غير المخططة، مع ضمان

يمثل هذا المحور ركيزة اساسية فى صياغة الرؤية المستقبلية لإقليم القاهرة الكبرى ، حيث يهدف الى تحسين المعيشة للقاهرين بمختلف مستوياتهم الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية لتشمل المسكن وفرص عمل والخدمات الاساسية.

تحتل قضية تحسين الأوضاع المعيشية وتحقيق العدالة الاجتماعية لسكان إقليم القاهرة الكبرى موضع الصدارة فى الرؤية المستقبلية للإقليم.

ويأتي فى مقدمة الأبعاد المتعددة المؤثرة على مستوى المعيشة ،القدرة على التمتع بمسكن ملائم، وفى هذا الإطار سيتم إعطاء أولوية قصوى فى جميع مراحل تحقيق الرؤية لإتاحة فرص السكن فى مواقع ملائمة وبأسعار معقولة فى متناول سكان إقليم القاهرة الكبرى، بجانب تيسير حصولهم على الخدمات العامة خاصة خدمات الصحة والتعليم.

فمازال عشرات الآلاف من سكان إقليم القاهرة الكبرى حتى اليوم يقيمون فى مناطق غير آمنة حيث تتعرض حياتهم يوميا للمخاطر. ولا شك أن إتاحة فرص الإسكان المناسبة لهم تمثل أولوية رئيسية طالما استمر تواجد تلك المناطق غير الآمنة مأهولة بالسكان داخل إقليم القاهرة الكبرى ، كما يلزم تطويرها.

وفى كافة الأحوال، يتم إجراء مشاورات مع شركاء التنمية المقيمين بهذه المناطق غير الآمنة قبل ترحيلهم منها، ويتم اقتراح خيارين أمام الأسر المزمع ترحيلهم

رؤية مستقبلية

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل

مع المؤسسات التعليمية الأجنبية الرائدة، مع ضمان التطوير المستدام للادوات التعليمية والمناهج بما يضع الجامعات المصرية فى مركز تنافسى مع الجامعات الاقليمية والدولية.

وعلى الرغم من الضغوط الناتجة عن الزيادة السكانية وارتفاع معدلات الأعمار لدى السكان، سيتم التخطيط من أجل ضمان قيام قطاع الصحة بتقديم خدمات عالية الجودة وبأسعار فى متناول الجميع، وسوف يتم تعزيز الرعاية الصحية الأولية، وبخاصة فى المناطق الفقيرة، بجانب تدعيم التعليم الطبي، كما سوف يتم توجيه اهتمام خاص بتمية القدرات وإقامة البنية التحتية اللازمة لتلبية الاحتياجات الخاصة (بالتسيق مع السلطات والأجهزة المختصة)، كما سوف يتوجه إقليم القاهرة الكبرى إلى توفير مظلة التأمين الصحي الاجتماعى وصناديق تمويل الرعاية الصحية العامة للأسرة.

والشرائح ذات الدخل المنخفض والمتوسط). كما يشكل التعليم أولوية قصوى لتحسين الظروف المعيشية لسكان إقليم القاهرة الكبرى، على مستوى التعليم ما قبل الجامعى يتم بناء فصول دراسية فى جميع أنحاء الاقليم بحيث يصل معدل الخدمة التعليمية الى المستهدف بما لا يزيد على ٢٠ طالب بكل فصل، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الفقيرة والمناطق الريفية فضلا عن الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبحلول عام ٢٠٢٠ سيتم التحاق جميع الأطفال بالتعليم فى الفئة العمرية من ٤ إلى ٥ سنوات، وذلك ليتكامل مع الالتحاق الكامل الحالى بالتعليم الابتدائى، وسوف يتم تشجيع المجتمع المدنى كمشارك نشط للحد من الأمية من خلال برامج الدعم والمساعدة مع ضمان اكساب التلاميذ فى مرحلة التعليم الإلزامى المعارف الأساسية الجديدة.

أما على مستوى التعليم العالى والجامعى فسوف يستمر النهوض بالعملية التعليمية من خلال تطوير واقامة بنية تحتية جديدة تشمل معامل وقاعات محاضرات لتخفيف الضغط على الجامعات المكدسة بالطلاب وتحسين جودة التعليم وتطوير برامج التعليم المهنى، هذا بالإضافة إلى إقامة شراكات

العمرانية الجديدة المسؤولة عن برامج الإسكان الجديدة، أما بالنسبة للكتلة العمرانية الرئيسية، فيتم التشجيع على تبني حلول مبتكرة، و التوجه نحو تطوير المباني القديمة لتناسب أغراض السكن، ففى جميع أنحاء إقليم القاهرة الكبرى هناك عشرات المواقع التى لم تعد ملائمة للإستخدام الحالى لها، ولكن يمكن إعادة تأهيلها لغرض جديد، خصوصا للإسكان.

كما توفر الرؤية أدوات لتشجيع إقامة الوحدات السكنية الموجهة لأصحاب الدخل المنخفض والمتوسط فى جميع أنحاء إقليم القاهرة الكبرى، حيث يتم إعادة النظر فى اللوائح والتشريعات التى حالت دون الجدوى الاقتصادية للتصدي لهذه الشريحة من سوق الاسكان، وسوف تستدعي معدلات الزيادة السكانية ضرورة توفير ٦ مليون وحدة سكنية إضافية.

وسيتم استيفاء هذا الاحتياج من خلال إقامة ٥,٧ مليون وحدة سكنية إضافية مستقبلا على الاراضى الفضاء المتاحة من المدن بالتعاون مع القطاع الخاص، وبدعم من السياسات العامة الإيجابية، كما سيعتمد أستغلال جزء من الوحدات السكنية الشاغرة فى الاقليم، ومن بين هذه الوحدات الإضافية المطلوب إقامتها، سيتم تخصيص ٨,٤ مليون وحدة سكنية بأسعار ميسرة وتوجه لاستيفاء احتياجات الأسر

مشروع تنمية منطقة شمال الجيزة: إستراتيجية شاملة لحل مشكلات الوضع الراهن:

مشروع تنمية أرض مطار إمبابية :

يستهدف المخطط توفير الخدمات المتكاملة والتي تشمل: ٤٠ مدرسة ومعهد للتعليم العالى، ومستشفى عام و٢ مركز طبي، ونقطة اسعاف ووحدة صحة أسرة، ومدينة رياضية و٥ مراكز شباب و٥ ملاعب مفتوحة، و٢ حدائق عامة ومجموعة من المناطق الخضراء والحدائق المفتوحة مع توفير وحدات سكنية لنقل السكان نتيجة لفتح محاور طرق ومد شبكة مترو الانفاق، كما هو مبين بالشكل رقم ٢٢.

قطاع شمال الجيزة، مع الوضع فى الاعتبار أن خط المترو الثالث سوف يخدم المنطقة، مما سوف يساعد على عملية الارتقاء بها.

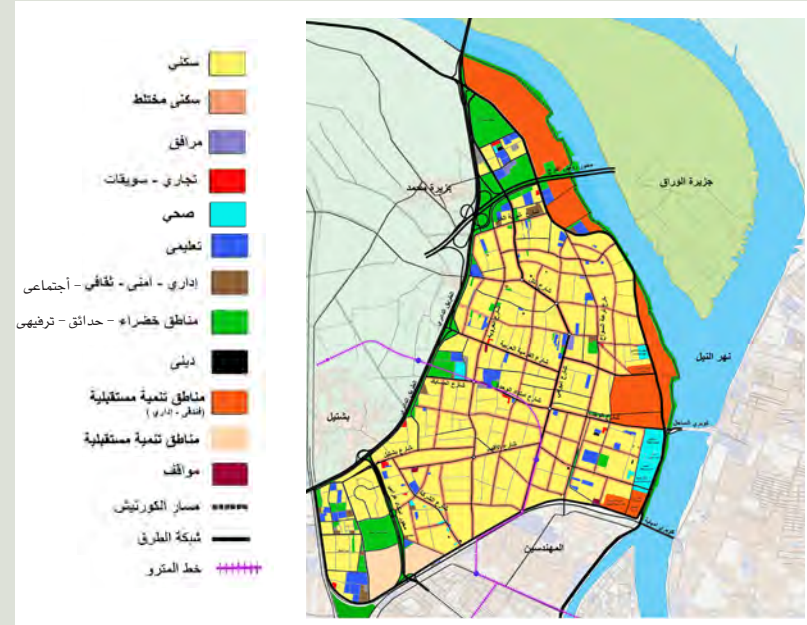
تقوم هذه الاستراتيجية على ٣ مبادئ هي:

- توفير وتدعيم جميع الخدمات الأساسية خاصة الخدمة التعليمية من خلال الاستفادة بالأراضي الفضاء المنتشرة فى القطاع.
- فتح محاور مرورية مناسبة واخلخله المناطق المتدهورة وغير المخططة.
- ربط المنطقة بالطريق الدائرى وبشبكة مترو الانفاق.

• نمت منطقة شمال الجيزة نتيجة التعدي والامتداد العشوائى على الأراضي الزراعية، ومثل معظم المناطق غير المخططة فى إقليم القاهرة الكبرى، تعاني هذه المنطقة من الكثافة السكانية المرتفعة ومن عدم وجود البنية التحتية والخدمات الكافية التى حالت دون تمتع السكان بأي نوع من الحياة الاجتماعية والبيئة المعيشية السليمة.

• ويمثل مشروع تطوير أرض مطار إمبابية على مساحة ٢٠٤ فدان خطوة هامة نحو الارتقاء بالمنطقة، وقد تم تكليف وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بتخصيص هذه الأرض كنواة للتنمية الشاملة من أجل تلبية احتياجات وأهداف

شكل رقم ٢٣: المخطط العام لمنطقة شمال الجيزة



المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية

شكل رقم ٢٤: المخطط التفصيلي للحي السكني



المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية
تبدأ المرحلة الأولى من خلال تنمية أرض مطار إمبابة بتنفيذ ٣ مشروعات هامة (١) حي سكني مكون من: ١٧٨ عمارة تضم ٣٥٠٠ وحدة سكنية تستوعب حوالي ١٤٠٠٠ نسمة كما هو مبين بالشكل رقم ٢٤. حديقة عامة: على مساحة ٢٨ فدان من المساحات الخضراء المفتوحة بحيث تضم العديد

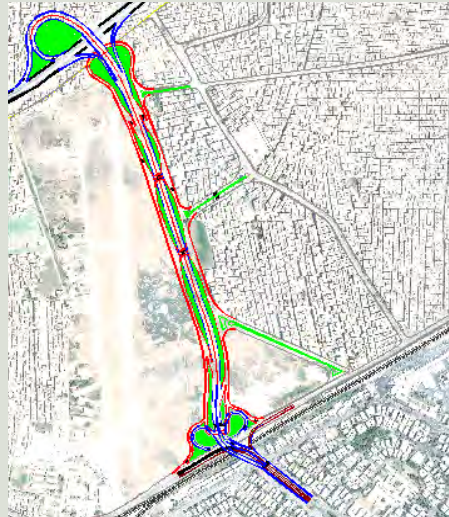
شكل رقم ٢٥: المخطط العام للحديقة العامة



المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية

من الأنشطة الترفيهية، وبحيث تصل سعتها القصوى ١٠٠٠٠ زائر. مشروع إمتداد محور احمد عرابي : حيث سيتم تخصيص ١١ فدان لتدعيم وازدواج محور أحمد عرابي، وهو ما سوف يسهم اسهاماً كبيراً

شكل رقم ٢٦: مشروع امتداد محور أحمد عرابي



المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية

في تسهيل حركة المرور في المنطقة كما هو مبين بالشكل رقم ٢٦.

رؤية مستقبلية

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل

نجاح انطلاق المرحلة الأولى وقد تم بنجاح إطلاق إشارة البدء فى تنفيذ المرحلة الأولى لتنمية أرض مطار إمبابة وتم إحراز تقدم ملحوظ على صعيد كافة المشروعات الهامة السابق ذكرها.

هذا وقد وُضعت خطط مفصلة للمراحل المتبقية تستهدف إقامة ١٧ مركز من مراكز الخدمة وكذلك إقامة مسارات للمرور مثل شارع النصر، وترعة السواح وشارع التل، وشارع طلعت حرب وشارع الوحدة .



صورة توضح الوضع الراهن
(المنطقة السكنية تحت الإنشاء)



صورة توضح الوضع الراهن
(الحديقة العامة)



صورة توضح الوضع الراهن
(محور أحمد عرابي تحت الإنشاء)

تاريخ التصوير يوليو ٢٠١١

المحور الثاني

توفير مناخ تنافسي للاقتصاد القائم على المعرفة

ولدفع قطاع الخدمات، سوف يتم الاستعانة بخدمات من مصادر خارجية (مثل مراكز الاتصال)، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية، والرعاية الصحية، كما سيدعم إقليم القاهرة الكبرى تطوير مؤسساته المالية لضمان وفرة رأس المال، تلبية للاحتياجات التمويلية لجميع الشركات بدءاً من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الضخمة، والهدف هنا يتمثل في أن يضم إقليم القاهرة الكبرى المقار الرئيسية العالمية لـ ١٠ شركات على الأقل من الشركات المدرجة على قائمة أفضل وأكبر ٢٠٠٠ شركة عالمية من حيث القيمة السوقية، بل ويضم أيضاً عدد كبير من المقار الاقليمية لكبرى الشركات متعددة الجنسيات.

وتعتبر المعرفة هي عامل المفاضلة الرئيسي في مجال المنافسة اليوم، وسوف يستثمر إقليم القاهرة الكبرى بشكل مكثف في عمليات تحسين وتنمية مهارات سكان القاهرة وتطوير إنتاجية العمال من خلال تدعيم برامج ودورات التدريب المهني وتطويرها لتناسب مع احتياجات أرباب العمل، إذ يجب توافر سبل تحقيق التميز أمام العقول العلمية المصرية لخدمة أبحاثهم أو في مجال التدريس.

وتتمثل الميزة التنافسية وفرص النمو الرئيسية بأقليم القاهرة الكبرى في الصناعات فائقة ومتوسطة التكنولوجيا وخدمات القيمة المضافة، لذا سيتم التركيز على إقامة مجمعات صناعية قادرة على المنافسة الدولية، تتشارك الاستثمار في البنية التحتية، وضمان الانتشار السريع للأفكار الجديدة، وتحقيق جذب أفضل للمستثمرين الأجانب.

وفي القطاع الصناعي سوف يتم دعم إنشاء وتنمية صناعات فائقة ومتوسطة التكنولوجيا كأولوية مثل: المكونات الإلكترونية، والأجهزة الطبية، والأموال واللقاحات، وبالنسبة للصناعات التقليدية المتوارثة في إقليم القاهرة الكبرى ذات الأثر الاقتصادي والسياحي المرتفع - لا سيما المولدة للصادرات - فسوف يستمر دعمها بكفاءة وفعالية مع التشجيع على إعادة هيكلتها تدريجياً لتحقيق المزيد من القيمة المضافة والانتاجية المتنوعة، وسوف يعمل الاقليم على دعم هذه الصناعات مع الحد من تأثيراتها الملوثة، وتشمل هذه الصناعات التقليدية: صناعة المنسوجات والأقمشة، والملابس الجاهزة، والمنتجات الغذائية، والمنتجات المصنعة من المواد الخام الطبيعية غير المعدنية.

يسير كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية جنباً إلى جنب، ويعتبر توفير فرص العمل ورفع مستويات الدخل هو الهدف الاساسي الذي تسعى الرؤية المستقبلية إلى تحقيقه، بهدف أن يصبح إقليم القاهرة الكبرى من أهم المقاصد في مجال الأعمال في الشرق الأوسط.

يصاحب هذه الخطوة بشكل رئيسي تحسين مهارات العمالة المحلية وتوسيع المعرفة اللازمة لذلك، مما يؤدي الى رفع قيمة العمالة المصرية، وبالتالي سيؤثر على مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

تعتبر المنافسة الاقتصادية هي شريان الحياة لجميع المدن، ولذلك - وفي عصر العولمة الذي نعيشه اليوم سيكون مصير أي مدينة كبيرة هو الاضمحلال التدريجي ما لم تمتلك مقومات القدرة على المنافسة العالمية. وكما شهدنا في العقود الماضية، فإن النمو الاقتصادي دائماً ما يكون مصحوباً بالتنمية المجتمعية، وتبعاً لذلك سيتم العمل على توافر ضمانات النمو والفرص الاقتصادية لجميع السكان من خلال تفعيل مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى.

وفي إطار تحديات المنافسة العالمية القوية، نؤكد على امتلاك الاقليم لمقومات عظيمة تؤهله وتمكنه من تحقيق طفرة إيجابية. فهناك تكلفة العمالة المنخفضة نسبياً، وأصحاب المشروعات من رجال الأعمال والمستثمرين الأكفاء، والمعرفة التكنولوجية القيمة.

”تعتبر المعرفة هي عامل المفاضلة الرئيسي في مجال المنافسة اليوم، وسوف يتم تنمية المهارات بما يضمن تطوير الاداء الاقتصادي“

رؤية مستقبلية

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل



تحسين مهارات السكان من خلال المعرفة

جذب الاستثمارات، فإن وضوح مكانة إقليم القاهرة الكبرى أمام المستثمرين الأجانب يمثل محورا أساسيا، وسيتم تكوين منظمة تختص بهذا الغرض على المستوى الاقليمي: حيث ستتعاون بشكل مباشر مع الوزارات المعنية لتسويق مقومات الاستثمار في الاقليم أمام المستثمرين الأجانب. ويتمثل الهدف الأساسي هنا في تحويل إقليم القاهرة الكبرى إلى إقليم يحظى باعتراف عالمي كواحد من أفضل ثلاث مناطق عالمية في مجال الأعمال التجارية في الشرق الأوسط والذي سوف يؤثر حتما على المستوى المعيشي للسكان.

والمؤسسات الأكاديمية: وذلك من خلال إنشاء الحضانات العلمية/ المعامل، ومجمعات التكنولوجيا، بالإضافة إلى مجمعات العلوم. وسعيا إلى تطوير إقليم القاهرة الكبرى كأحدى أفضل المناطق المتمتعة ببيئة صالحة ومتوافقة مع نمو مشروعات الأعمال التجارية، سوف تتعاون الجهات الإقليمية والقومية المعنية عن قرب بغرض الحد من الروتين والبيروقراطية، وضمان مرونة تطبيق القوانين واللوائح التي تعزز من فعالية الأعمال والمشروعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تطبيق الظروف الضريبية الملائمة بطريقة صحيحة. وفى إطار تنافس العديد من المدن العالمية على

فمن خلال الارتقاء بمستوى التفوق الأكاديمي المميز لاقليم القاهرة الكبرى، سوف ترتقي بالتالي القدرات العلمية بما يدعم ويؤهل الجامعات المصرية للمنافسة العالمية الفعالة بهدف جذب كبار الباحثين فى مجالات تخصصاتهم المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تنظيم شراكات مع المؤسسات الأكاديمية العالمية الرائدة، ويعتبر إنشاء مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا مشروعاً رئيسياً لتحقيق الرؤية، والتي ستركز على مجالي التكنولوجيا وإدارة الأعمال، وتمكين الجامعات والبرامج البحثية فى مصر من الوصول إلى كافة فئات المجتمع، وتشجيعاً للابتكار العلمي، سيتم تعزيز ومد الجسور بين الصناعة

المحور الثالث

تحسين الظروف البيئية وتحقيق الاستدامة

المياه، مع مراجعة خطط تسعير الخدمات بحيث تراعي الظروف الخاصة بشرائح وفئات المجتمع المختلفة، بالإضافة إلى التركيز على تدعيم القدرة على استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في أغراض الري.

كما سيواصل إقليم القاهرة الكبرى جهوده لزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وبخاصة في المنشآت المختلفة، كما سيتم اتخاذ الضمانات اللازمة نحو الانتقال السريع إلى استخدام الغاز الطبيعي في محطات توليد الطاقة الحرارية في الاقليم التي مازالت تعمل باستخدام الوقود الثقيل، حيث من المنتظر أن يصبح نمط استهلاك الطاقة أكثر استدامة في إقليم القاهرة الكبرى.

تطبيقها بعناية، وعلى أن يتم التوسع في تطبيق هذه المبادرات لتشمل مصانع ومناطق مماثلة في إقليم القاهرة الكبرى.

وسيتم تحقيق الهدف المتمثل في خفض انبعاثات عوادم المركبات من خلال تطبيق أربعة آليات رئيسية هي: الارتقاء الايجابي بوسائل النقل العام، والحد من زمن الرحلة في الطرق من خلال تخفيف الاختناقات المرورية، وتقديم الحوافز المشجعة على استخدام وقود أقل تلويثاً، وفرض الرقابة المشددة على التزام المركبات باللوائح والقوانين البيئية. كما أن التوسع في إقامة المساحات الخضراء سوف يساهم في تحسين نوعية الهواء، وطبقاً لذلك، يتمثل الهدف الرئيسي هنا في العمل على خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في إقليم القاهرة الكبرى بنسبة ٣٠٪ خلال أربعين عاماً.

وبالنسبة للمخطط الموجه لتحسين نوعية المياه، فسوف يتم مد شبكة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي لتغطي احتياجات السكان بنسبة ١٠٠٪، مع التركيز بشكل خاص على المدن الجديدة، كما يهدف المخطط تدريجياً إلى تغطية المصارف لتجنب المشاكل البيئية الناتجة، وزيادة إمكانيات التنقية في محطات تنقية مياه الشرب في المستقبل لتلبية الطلب المتزايد على تلك الخدمات.

وسوف يسعى الاقليم إلى تعظيم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، فمن خلال التطوير المنهجي لشبكة المياه لمنع التسربات وتحقيق إدارة أكثر انضباطاً لاستهلاك المياه، سوف يسعى إقليم القاهرة الكبرى للترشيد في معدلات استهلاك المياه العذبة للفرد. وفي هذا الإطار سيتم تعظيم الجهود الموجهة لرفع الوعي العام بأهمية اتباع أساليب ترشيد استهلاك

يعتبر تحقيق الاستدامة البيئية من أهم أهداف الرؤية المستقبلية لاقليم القاهرة الكبرى وذلك من خلال وضع وتطبيق اللوائح والتشريعات البيئية، التي تضمن تحسين الصحة العامة للمواطنين وزيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء لما لها من أثر بيئي على نوعية الحياة، وذلك بالتكامل مع عناصر الاستدامة الأخرى الصديقة للبيئة والاستغلال الأمثل للموارد البيئية.

تفاقت المشاكل البيئية في الاقليم مما أدى إلى الأضرار بالصحة العامة والأداء الاقتصادي مما انعكس على نوعية الحياة للمواطنين.

ولذلك، فإن اتخاذ إجراءات للحد من تلوث الهواء من أجل استيفاء المعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية سوف يمثل أولوية لتنفيذ الرؤية، حيث سيتم تركيز الجهود على حل مشكلات التلوث الصناعي وانبعاثات عوادم المركبات، وفي غضون سنوات قليلة، سيكون قد تم الانتهاء من نقل الصناعات شديدة التلوث خارج الكتلة العمرانية الرئيسية، وسوف يكون التركيز الرئيسي لإجراءات النقل على الصناعات الملوثة مثل مصانع الأسمنت ومصانع الحديد والصلب والمسابك. وفي هذا السياق سيكون على الهيئات الحكومية ذات الصلة أن تعمل على ضمان توفيق الأوضاع البيئية والتشغيلية لجميع المصانع في القاهرة الكبرى ومراقبة التزامها باشتراطات اللوائح والتشريعات البيئية التي سيتم

” الرؤية تهدف إلى
زيادة نصيب الفرد من
المساحات الخضراء
في جميع أنحاء إقليم
القاهرة الكبرى مع توفير
البنية التحتية اللازمة
لإقامة تلك المساحات
الخضراء وصيانتها “

رؤية مستقبلية

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل

المدينة. كما سيكون على الاقليم تعظيم الاستفادة من إطلالتها على نهر النيل، وبالتالي فإن مشروعات التنمية الجديدة على جانبي النهر واللوائح المنظمة ذات الصلة ستعمل لصالح رفع مستوى كورنيش النيل واستعادة ممرات المشاة على شواطئ النهر. وسيتم تطوير الشوارع في جميع أنحاء الاقليم، مع تخصيص ادارة لشبكة الطرق لتشجع السير وركوب الدراجات وتسهيل حركة وسائل النقل العام. كما سيتم تعزيز الية الحوار مع عدد كبير من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة بغرض رفع مستويات الوعي العام بالقضايا والمشكلات البيئية.

ويتمثل الهدف المنشود في هذا المجال في زيادة النسبة المئوية لإعادة تدوير المخلفات في إقليم القاهرة الكبرى ليصل إلى ٦٠٪.

ونظرا للدور الفعال الذي تسهم به البيئة في تحسين جودة الحياة، فالرؤية تهدف أيضا إلى زيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء في جميع أنحاء الاقليم مع تعظيم أثره البيئي السليم وتقليص البنية التحتية اللازمة لإقامة تلك المساحات الخضراء وصيانتها.

ولذلك يوصى بتبني خيار تنمية عدد من المساحات الخضراء الكبيرة بدلا من مجرد التركيز على إقامة مناطق خضراء متناثرة في جميع أنحاء إقليم القاهرة الكبرى، وسوف تسهم حديقة الأزهر ومشروعات اخرى مماثلة في توفير أماكن عامة للترفيه، هذا فضلا عن التوسع في مساحات الحدائق الحالية، والتشجيع على إقامة مساحات خضراء جديدة في الاقليم.

وعلاوة على ذلك، سيتم الحفاظ على جزر النيل وزراعة مساحات خضراء داخل الكتلة العمرانية الرئيسية مما يؤدي الى تكوين رئة خضراء في قلب

وذلك من خلال التشجيع على استخدام وتتمية الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ويتمثل الهدف المنشود تحقيقه مستقبلا في زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في توليد واستهلاك الكهرباء في إقليم القاهرة الكبرى بنسبة ٢٠٪.

كما سيتم تطوير إمكانات وقدرات إدارة المخلفات الصلبة في الاقليم، وفي هذا السياق سوف يتم تطوير طرق جمع وفرز والتخلص النهائي من المخلفات من خلال إقامة مشروع الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة مع إقامة مجموعة من المنشآت الجديدة لفرز وإعادة تدوير المخلفات، بالإضافة إلى إقامة مدافن صحية ضخمة للتخلص من المخلفات في الأراضي الصحراوية خارج إقليم القاهرة الكبرى لتلبية الاحتياجات المتزايدة مستقبلا.

وسوف تتبنى الأجهزة البيئية المعنية لوائح أكثر صرامة بشأن المخلفات السامة، ولذا سيتم تخصيص منطقتين للفرز القانوني للمخلفات خارج المناطق والكتل السكنية.



ملحة ضلح الدين تظهر في الأفق خلف حديقة الأزهر

المجموعة الثانية – المحاور المكملة (المحور الرابع) تطوير البنية التحتية لشبكة النقل والمواصلات بإقليم القاهرة الكبرى

المواصلات بالكفاءة المطلوبة، سيتم إعطاء أولوية واضحة لتطوير وسائل النقل العام، التي سوف تشكل ميزة واضحة بالنسبة للسيطرة على التلوث، بجانب التخطيط لإدخال التحسينات المستهدفة في شبكة الطرق الإقليمية.

وسوف يتم إعطاء الأولوية الفورية لتعزيز الخطوط الفرعية لشبكة النقل العام داخل الكتلة العمرانية الرئيسية، كما سيتم إعطاء أولوية لمدينة شبكة مترو الانفاق وذلك نظرا الى ميزاتهما من حيث السعة والكفاءة والسلامة، بحيث يتم إضافة حوالي ٤ خطوط مترو جديدة تدريجيا بجانب الخطتين القائمين بهدف تعزيز الربط بين المراكز الحضرية الكبرى، ولقد بدأ بالفعل العمل في إقامة خط المترو الثالث والموضح في الشكل (٢٨)، وسيتم إطلاق إشارة البدء في إنشاء الخط الرابع قريبا، كما أن إضافة خطوط النقل العام سوف يسهم أيضا في زيادة كثافة شبكة المواصلات العامة في الكتلة العمرانية الرئيسية.

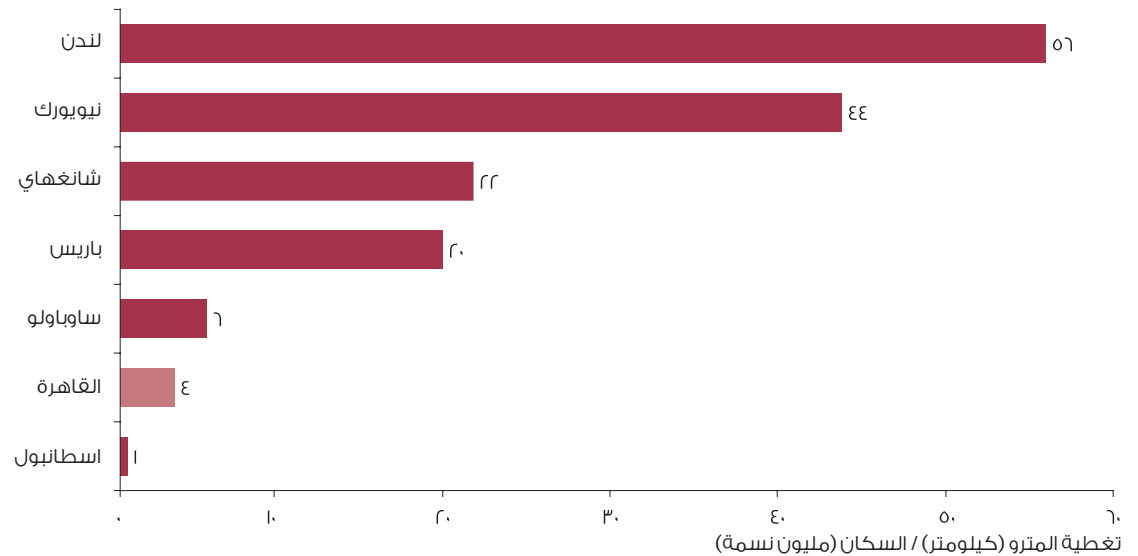
تعتبر شبكة المواصلات في إقليم القاهرة الكبرى اليوم دون مستوى المقارنة بكثير مع مثيلاتها من الشبكات العالمية من حيث مساحة وكفاءة تغطية الخدمة، مما يسفر عن استمرار التكدس والاختناقات المرورية والتأثيرات السلبية الاقتصادية، ويوضح الشكل رقم ٢٧ أطوال شبكات المترو في مدن مختلفة.

ولذلك يتم توفير استثمارات ضخمة لدعم شبكة النقل بإقليم القاهرة الكبرى بما يكفل سلاسة الربط بين مختلف مناطق الاقليم وتحقيق إعادة التوازن الفعال للهيكل العمراني، ومن أجل ضمان فرص حصول كافة السكان على خدمات

تهدف هذه الخطوة إلى توفير حلول عالية الكفاءة وصديقة للبيئة فيما يخص قطاع النقل والمواصلات، كما سيتم الحد من الاختناقات المرورية وسيتم تعزيز استخدام المواصلات العامة بما يسهم في الحفاظ على البيئة، والنظافة والأمان.

تتقاطع شبكات المواصلات في العديد من المحطات وذلك لتعزيز الربط بين الكتلة العمرانية الرئيسية والمجمعات العمرانية الجديدة وبالتالي تحقيق سهولة الوصول بما يؤثر ايجابيا على البعد الاجتماعي.

شكل رقم ٢٧: أطوال شبكة المترو لكل مليون نسمة



المصدر: دراسة تحليلية للهيئة العامة للتخطيط العمراني

رؤية مستقبلية

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل

الرئيسية وداخل محيط الطريق الدائري الحالي، مع القيام في ذات الوقت بإنشاء طرق خارجية حول المجتمعات العمرانية الجديدة على أن توجه الخطوة الأولى لإنشاء أو تدعيم الطرق السريعة الجديدة لربط الكتلة العمرانية الرئيسية بشبكة الطرق الإقليمية.

ومن المؤكد أيضا أن إقليم القاهرة الكبرى سوف يجني فوائد إضافية من مشروع الطريق الدائري الإقليمي الممتد بطول ٢٢٥ كم والجاري إنشائه حاليا حول أطراف الإقليم، وهو الطريق الذي سوف يُحد من تكديس حركة المرور العابر داخل إقليم القاهرة الكبرى ويضمن وجود ربط جيد مع إقليم الدلتا.

وتوضح الخريطة في الشكل رقم ٢٩ شبكة النقل والمواصلات القائمة والجاري تنفيذها.

هذا بالإضافة إلى العمل على تحسين مستويات السلامة والخدمة والنظافة في وسائل النقل العام لحد نسبة كبيرة من السكان على استخدام هذه الوسائل، والهدف يتمثل في التشجيع على تحقيق زيادة هائلة في استخدام وسائل النقل العام وضمان إمكانية الوصول إلى أي موقع داخل إقليم القاهرة الكبرى عن طريق استخدام وسائل النقل العام في مدة زمنية لا تتعدى ٤٥ دقيقة من محطة رمسيس (محطة هيئة السكك الحديدية المصرية).

كما سيتم بناء شبكة من الطرق الحرة السريعة لتحسين عملية الربط بين مختلف المناطق داخل إقليم القاهرة الكبرى، ومن المخطط أيضا إنشاء طرق دائرية جديدة حول الكتلة العمرانية

وبالتوازي مع ذلك يتم تطوير شبكة مواصلات عامة عالية الكفاءة لربط المجتمعات العمرانية الجديدة بمنطقة وسط المدينة من خلال شبكة السوبر ترام، حيث سيتم خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠ إقامة ٩ خطوط يصل إجمالي طولها ١٨٠ كم، حيث ستعمل أساسا على ربط الكتلة العمرانية الرئيسية بكل من القاهرة الجديدة، ومدينة الشروق، ومدينة بدر من جهة الشرق، ومدينة العاشر من رمضان من جهة الشمال الشرقي، ومدينة ٦ أكتوبر من جهة الغرب وحلوان من جهة الجنوب، وتتقاطع خطوط السوبر ترام مع خطوط مترو الأنفاق في محطات تبادلية محددة لضمان توافر شبكة مواصلات متكاملة على أعلى مستوى، وقد تم توضيح هذه المشروعات بمزيد من التفصيل في القسم الرابع من هذا التقرير.



صورة لمترو أنفاق القاهرة

” سيتمتع إقليم القاهرة الكبرى بشبكة نقل ومواصلات تبلغ ٢٦ كيلومتر/مليون نسمة “

خط المترو الثالث

شكل رقم ٢٨: خط المترو الثالث



محطات: شارع هارون وميدان هليوبوليس وألف مسكن والعرب ومحطتي عين شمس وشارع عمر بن الخطاب ثم مطار القاهرة الدولي.

جاري الآن تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من الخط الثالث، ومن المقرر الانتهاء من المرحلة الأولى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، وبالنسبة للمرحلة الثانية فمن المقرر الانتهاء منها في عام ٢٠١٣، ومن المتوقع أن تصل استثمارات المرحلتين الأولى والثانية إلى ٨ مليارات جنيه.

كما سيتم تنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة بالتوازي بدأ من عام ٢٠١٣.

وقد واجهت عملية التنفيذ العديد من التحديات منها: التمويل، تجاوز البنية التحتية القائمة، مشكلات التربة والاختناقات المرورية في مواقع الإنشاء، ومع ذلك فإن الكيانات المشاركة في عملية

التنفيذ وهي هيئة الأنفاق، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، محافظة القاهرة، إدارة المرور، شركات المياه والصرف الصحي والكهرباء، قد نجحت في التعاون ومواجهة مثل تلك التحديات.

بدأ تنفيذ خط المترو الثالث بالفعل، وذلك لتلبية احتياجات أقليم القاهرة الكبرى المتزايدة لتغطية أفضل بشبكات المواصلات العامة، وبالاعتماد على توزيع المراكز العمرانية الضخمة ومولدات حركة المرور في الاقليم، وجد أن الاتجاه الشرقي - الغربي يمثل أكبر عدد من الرحلات اليومية في أقليم القاهرة الكبرى، ونظراً للمسار المخطط للمترو، فمن المتوقع أن يؤثر خط المترو الثالث بشكل ملحوظ في تحسين عملية الربط وسهولة وصول الركاب على طول الاتجاه الشرقي - الغربي.

هذا ويتكون خط المترو الثالث من أربعة مراحل، ويبلغ إجمالي طول خط المترو ٣٦ كيلومتر، من مطار القاهرة الدولي في الشرق حتى الطريق الدائري غرب الجيزة، بحيث يغطي معظم المناطق المولدة للحركة المرورية على طول الاتجاه الشرقي-الغربي كما هو مبين بالشكل رقم ٢٨.

تتضمن المرحلة الأولى إنشاء أربعة محطات هي على التوالي: باب الشعرية والجيش وعبد باشا والعباسية، بإجمالي طول ٣, ٤ كيلومتر. وتشمل المرحلة الثانية أيضاً إنشاء أربعة محطات وهي: مركز معارض القاهرة واستاد القاهرة و كلية البنات وشارع الأهرام بهليوبوليس، بإجمالي طول ٧, ٢ كيلومتر، بينما ستقوم المرحلة الثالثة بتغطية غرب القاهرة والجيزة، وستتضمن ١٧ محطة تغطي جامعة القاهرة وبولاق الدكرور وشارع شهاب وشارع وادي النيل والتوفيقية وشارع السودان وامبابة والمنيرة والوحدة والطريق الدائري ومحور روض الفرج والكيت كات والزمالك وماسبيرو وشارع جمال عبد الناصر والعتبة، أما المرحلة الرابعة ستشمل الجزء الشرقي من الخط، وستحتوي على ثمان

صور من
الواقع

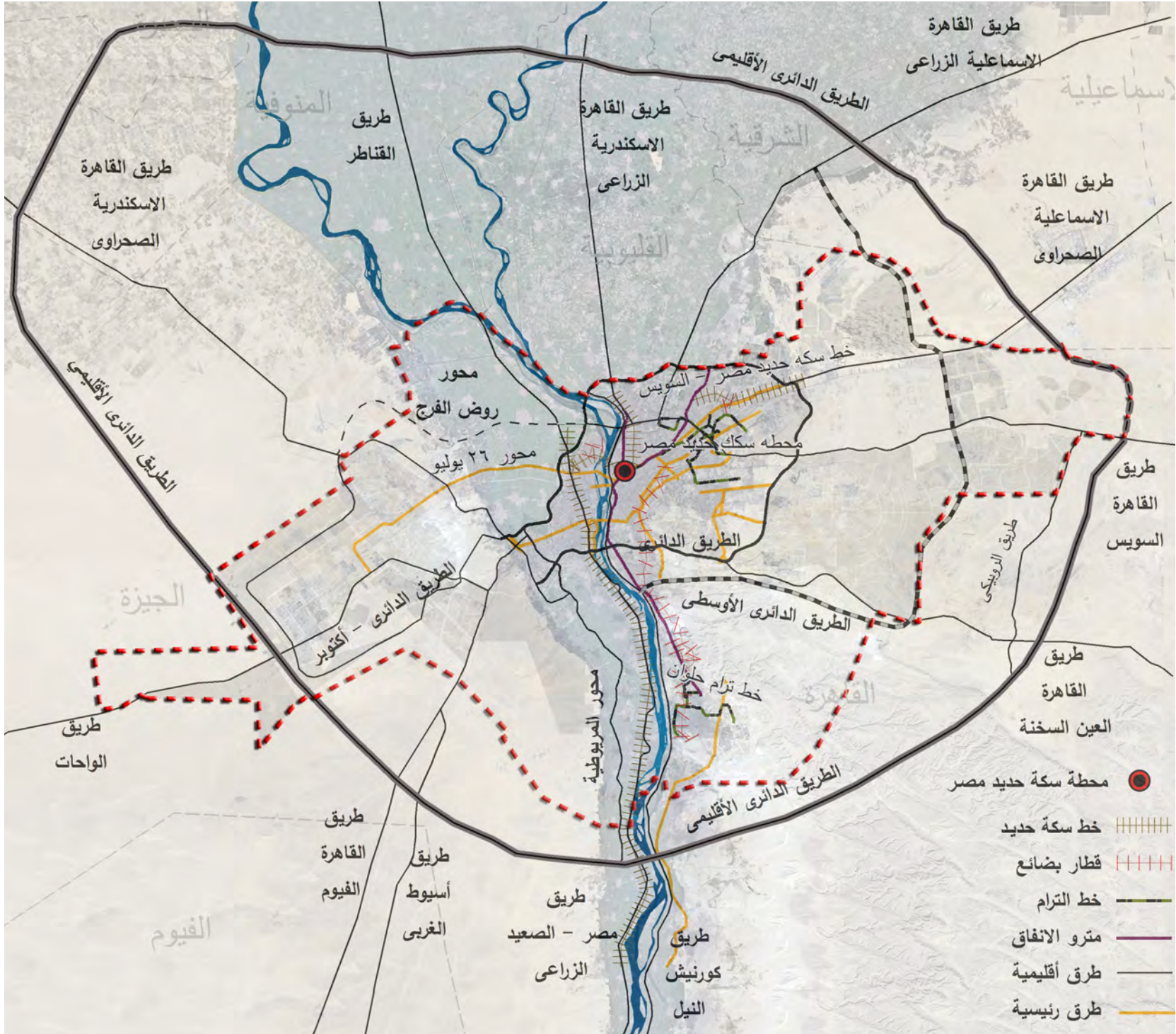


إنشاءات مترو الأنفاق الخط الثالث

رؤية مستقبلية

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل

شكل رقم ٢٩: شبكة النقل والمواصلات القائمة والجاري تنفيذها



المحور الخامس

تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة كمراكز اقتصادية متنوعة وجاذبة

وتهدف الرؤية إلى أن تصبح مدينة ٦ أكتوبر مدينة للإقامة والأعمال والترفيه لجميع طبقات المجتمع، حيث سيتم توطین الصناعات مع التركيز بشكل خاص على التكنولوجيا المتقدمة والالكترونيات وكذلك الصناعات القائمة على الزراعة، بغرض الاستفادة من قرب المدينة من مناطق مثل أبو رواش والفيوم، وسيتم تطوير الخدمات في مجال الرعاية الصحية مع إقامة المدينة الطبية، بجانب تطوير مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالاستفادة من نجاح القرية الذكية، كما سيتم تطوير المرافق الموجهة لخدمة مجال السياحة.

أما في القاهرة الجديدة، فتهدف الرؤية إلى إقامة مجتمعات للمعارف والتخصصات المتعددة، خاصة في مجالات العلم والتعليم، والأعمال التجارية والمالية والصحة والمعارض، كما تستفيد المدينة أيضا من قرب موقعها من حي الحكومة الجديد، حيث سيتم نقل عدد كبير من الوزارات إليها.

- تخفيف الضغط على الخدمات والمرافق بالعمران القائم.

ولتحقيق ذلك يجب الاسراع بعملية تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال تفعيل إجراءات نقل عدد كبير من مراكز الجذب الى هذه المجتمعات على ان يتم البدء تدريجيا بمباني الوزارات المتمركزة حاليا في منطقة وسط القاهرة.

ومن المتوقع ان تضم المجتمعات العمرانية الجديدة بالاقليم حوالى ١٥ مليون نسمة خلال الاربعين عاما القادمة مما يستلزم توفير الخدمات المتكاملة من مدارس، مستشفيات وجامعات.... الخ لخدمة هذه الاعداد من السكان، بالإضافة الى اقامة المشروعات الصناعية والاستثمارية لتوفير فرص عمل جديدة (بلغ عدد السكان في المجتمعات العمرانية الجديدة مؤخرا حوالى ١,٧ مليون نسمة). هذا بالإضافة الى تشجيع اقامة مشروعات الاسكان التى تستهدف اصحاب الدخل المنخفضة والمتوسطة وذلك من اجل ضمان تحقيق التوازن بين المعروض من المساكن وبين الطلب عليها.

يؤكد هذا المحور على ان المجتمعات العمرانية الجديدة بأقليم القاهرة الكبرى هي الرصيد الاستراتيجى من الاراضى الفضاء القابلة للتنمية والتي يتم أستغلالها فى جذب الاستثمارات خارج الكتلة العمرانية القائمة والمساهمة فى تقليل التركيز الصناعى بها واستيعاب الزيادة السكانية، وأقامة مشروعات توفر فرص عمل جديدة تساهم فى الناتج الاجمالى للاقتصاد بالاقليم بالإضافة الى المساهمة فى حل مشاكل المناطق غير الامنه.

من المتوقع ان يزيد عدد سكان اقليم القاهرة الكبرى زيادة مطرده مما يستلزم ضمان اعادة التوزيع المتوازن للأنشطة فى مختلف انحاء الاقليم، حيث يتبنى هذا المحور مبدأ حل مشكلات العمران القائم الذى يتسم بالتكدس فى معظم مناطقه وتتخلله المناطق غير المخططة وغير الآمنه من خلال دعم قيام المجتمعات العمرانية الجديدة بأقليم القاهرة الكبرى بتحقيق الجذب السكانى إليها، بحيث تحقق الاهداف التالية :-

- تحسين جودة الحياه بالعمران القائم نتيجة خفض الكثافة السكانية واعادة توزيع السكان بما يحقق التوازن بين العمران القائم والجديد ويوفر فرص أسكان بأسعار ملائمة لجميع فئات السكان وخاصة فئة محدودى ومتوسطى الدخل.

- تحقيق امكانية نقل السكان من المناطق غير الآمنة وبعض السكان المتأثرين بأعمال التطوير بالمناطق غير المخططة الى مناطق جديدة.

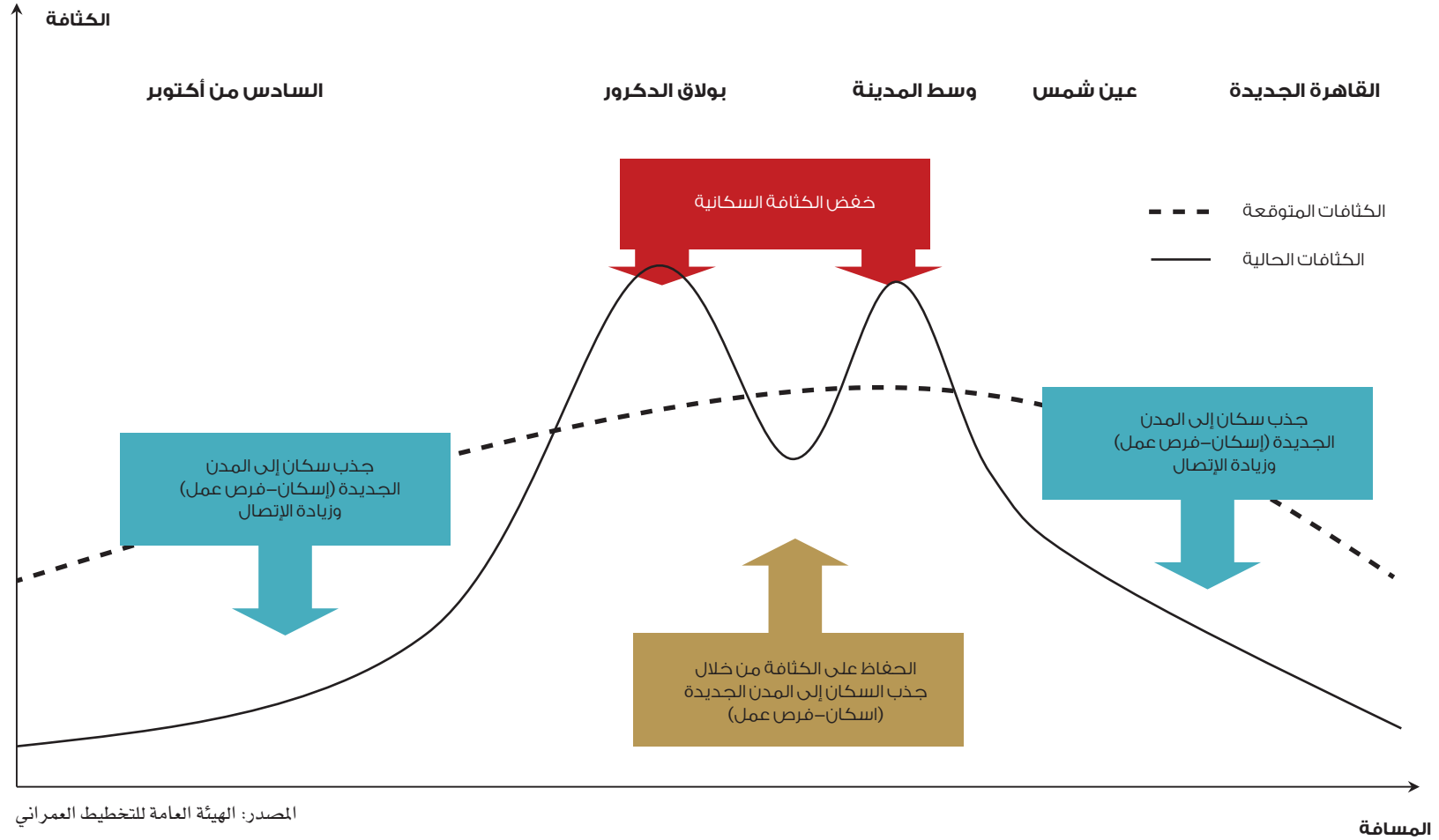


الاجيال المصرية القادمة

رؤية مستقبلية

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل

شكل رقم ٣٠: ديجرام يوضح إعادة توزيع الكثافات فى إقليم القاهرة الكبرى



” بحلول عام ٢٠٣٠ ستضم القاهرة الكبرى أكثر من ٢٤ مليون نسمة، من بينهم ٨ مليون نسمة بالمجتمعات العمرانية الجديدة “

وسوف تسهم المجتمعات العمرانية الجديدة بدور قوي فى إنشاء هيكلأ عمرانياً أكثر توازناً فى إقليم القاهرة الكبرى، وذلك باستيعاب حوالي نصف مجموع السكان، وبإتاحة العديد من فرص العمل للسكان من كافة المستويات والطبقات الاجتماعية.

كما تهدف الرؤية إلى تحسين الطرق المؤدية إلى المجتمعات العمرانية الجديدة وتحسين إمكانات شبكة النقل العام، كما ستتيح شبكة المواصلات انسياباً للحركة داخل المجتمعات العمرانية الجديدة ذاتها.

المحور السادس

تهيئة المناخ للإزدهار السياحي وتطوير المناطق التاريخية والاثريّة

وتبعاً لذلك- وفى إطار التحولات الجذرية التي سوف تشهدها منطقة وسط القاهرة نتيجة أعمال التطوير المذكورة- فمن المخطط أن يتم العمل على استعادة مكانة هضبة الأهرام، وذلك بتطوير منطقة نزلة السمان، خاصة بعد استكمال أعمال إنشاء المتحف المصرى الكبير. كما سيتم العمل على تنمية المناطق التي تضم مقومات سياحية، مثل مشروع تطوير مدينة الشمس بالمطرية وعين شمس .

الى جانب المعالم التاريخية سيزداد تنوع الفرص والمجالات السياحية فى إقليم القاهرة الكبرى بطريقة تدريجية ، كما سيتم تعزيز مراكز الجذب الثقافى البديلة، فى مواقع مثل جزيرة دهب، ومنتزه دجلة، أو من خلال إنشاء مركز مرابط للخيل العربية، كما سيتم توفير حملات الدعاية أيضا لجذب الاهتمام السياحي بمهارات الحرفيين المتخصصين فى صناعة الفنون والحرف التقليدية من أجل تعزيز مكانة إقليم القاهرة الكبرى كمركز متميز للتسوق عالي الجودة، وسوف يسعى الاقليم لجذب البيوت العالمية للأزياء فى شوارع ومراكز تجارية حيوية.

كما سيتم العمل على دعم إنشاء أنواع من السياحة البديلة مثل السياحة الطبية/العلاجية والسياحة التعليمية والبيئية، وسياحة المؤتمرات والمعارض والمهرجانات والاحتفالات الدولية فى كافة المجالات الثقافية والرياضية والسياسية والفنية والعلمية.

ولاشك أن توافر البنية التحتية عالية الجودة يعد شرطاً أساسياً لازدياد أعداد الزوار الأجانب، فسوف تساعد التحسينات المخطط تنفيذها - والموجهة لمعالجة مشكلات التكدس والسلامة على

تعتبر السياحة أحد المقومات الاقتصادية الأساسية على المستوى القومى ولا سيما لاقليم القاهرة الكبرى، فهذا القطاع يمكن أن يوفر أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ وظيفة فى الاقليم التي تمتلك العديد من المقومات التي تؤهلها لتوفير المزيد فى هذا المجال الحيوي، فعلى سبيل المثال، نجد أن أهرامات مصر الخالدة- بكل ما تثيره من الخيال لدى الكثيرين فى جميع أنحاء العالم على مر العصور- تعتبر إحدى المقومات التاريخية والثقافية المصرية والعالمية.

ومن خلال التعاون مع القطاع الخاص، سوف يتم تشجيع الاستثمارات لاطلاق مشروعات تطوير رئيسية لاستعادة المكانة لأصول مصر الثقافية والحضارية.

تعد السياحة هي واحدة من أهم المقومات الاقتصادية الرئيسية بأقليم القاهرة الكبرى والتي ستعمل على توليد أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ فرصة عمل، تساهم فى تحسين الظروف المعيشية لسكان إقليم القاهرة الكبرى. وتعتبر البنية التحتية عالية الجودة، وتطوير الطرق، وخفض نسبة التلوث من أهم الشروط لتشجيع السياحة. وسوف تحظى المناطق غير المخططة التي تقع حول المعالم التاريخية بأولوية من حيث التمويل من أجل تطويرها.



الآثار المصرية العريقة

رؤية مستقبلية

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل



الفندقية أو فرص الترفيه أو الشراء. وفى إطار تحقيق الرؤية على أرض الواقع، سيتم التأكيد على التميز الثقافى والفكرى لاقليم لقاهرة الكبرى، بالإضافة إلى دعم تطوير وتحديث قطاع الإعلام فى الاقليم، بجانب تشجيع صناعة السينما المحلية بما يضمن الارتقاء باقليم القاهرة الكبرى كقطب من أقطاب الإنتاج والتصوير السينمائي العالمي، بالإضافة إلى توظيف الاستثمارات لإقامة مكتبة عالمية فى الاقليم على غرار مكتبة الاسكندرية.

”مضاعفة عدد الليالي السياحية التي يقضيها السائحون فى اقليم القاهرة الكبرى بمقدار ثلاثة أضعاف“

الطرق وكذلك لمكافحة تلوث الهواء- القضاء على المشكلات الرئيسية التي يعاني منها السائحون حاليا وسوف تتم معالجة العجز الحالى فى سعة الإقامة الفندقية بالتشجيع على إقامة فنادق ٢ / ٣ نجوم، بجانب إنشاء الفنادق الفاخرة فى المواقع المتميزة، بالإضافة إلى وضع مخطط لإنشاء ملاحق لمطار القاهرة الدولي الحالى وبناء مطار جديد فى مدينة السادس من أكتوبر. بما يضمن استمرار تمتع اقليم القاهرة الكبرى بموقعه الريادي كمركز محوري للنقل الجوي فى الشرق الأوسط.

كما سوف يتم تحسين استخدام اللافتات وخدمات إرشاد الزوار فى جميع أنحاء الاقليم. ونتيجة لتفعيل تلك المبادرات فى إقليم القاهرة الكبرى، سوف تتم مضاعفة عدد الليالي السياحية التي يقضيها السائحون فى الاقليم بمقدار ثلاثة أضعاف، وتبعاً لذلك فمن المتوقع أن يزيد متوسط الإنفاق لدى السائح من خلال توافر المزيد من عروض الإقامة

المحور السابع

إحياء المنطقة المركزية للقاهرة الكبرى

ومن المقترح البدء فى برنامج أحياء المنطقة المركزية والذي سوف يغير المنظر لتلك المناطق مع الاحتفاظ بالقيمة التاريخية / الاجتماعية لكل منطقة، ويتمثل الهدف الأول فى التخفيف تدريجيا من الضغوط عن المنطقة المركزية لاقليم القاهرة الكبرى، وتحقيقا لهذا الهدف فالرؤية المطروحة فى هذا المخطط تتضمن تطوير المناطق غير المخططة مع تشجيع سكان المنطقة المركزية لاقليم القاهرة الكبرى للإقامة فى المجتمعات العمرانية الجديدة إلى تخفيف وطأة الأعباء والضغوط على المنطقة بما يُتيح توزيعا مناسباً للكثافة فى جميع أنحاء الاقليم، بالإضافة الى ذلك، سوف يتم تنفيذ سلسلة من البرامج العمرانية الموجهة لمشروعات الإحياء والتجديد، فعلى سبيل المثال يتم اعداد برنامج طموح لترميم المباني، مع إتاحة المجال لمزيد من المساحات الخضراء، وتخصيص أماكن للمشاة فى المنطقة، كما سيتم الاستثمار فى تحسين شبكة النقل والمواصلات عن طريق إنشاء أنفاق تحت الأرض فى المنطقة المركزية لاقليم القاهرة الكبرى، وتعديل الشرايين الرئيسية للحركة لتوفير مرافق سياحية أفضل، ومناطق تجارية راقية ، فضلا عن توفير مناطق ترفيهية وثقافية.

فعلى سبيل المثال، تهدف الرؤية إلى عمل تطوير شامل لمنطقة القاهرة الخديوية، مع احياء الطرق والميادين وإنشاء مواقف انتظار (جراجات) للسيارات تحت الأرض، وسيتم التوسع فى هذه المبادرات مستقبلا لتشمل جميع المناطق المماثلة مثل منطقة القاهرة الفاطمية وجميع مراكز القاهرة القديمة.

ظلت القاهرة منذ نشأتها مركزا للإشعاع الثقافى والتاريخي فى منطقة الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم، وقد ساهم التنوع الحضاري والتاريخي الثري فى تحويل القاهرة إلى مدينة عالمية حتى قبل عصر العولمة بزمان طويل، حيث كانت الأهرامات والقلعة وبرج القاهرة وغيرها من المعالم البارزة الشاهدة على عظمة تاريخ المدينة وعراقتها. ولكن تدريجيا تدهورت المنطقة المركزية للقاهرة الكبرى، حيث تُركت المعالم القيمة والمباني التاريخية دون أى عناية او صيانة، وأصبح الوصول إلى المنطقة المركزية للاقليم بشكل صعب متزايدة، كما ندرت أماكن انتظار السيارات كنتيجة طبيعية للزحام والاختناقات المرورية.

تتمثل تلك الخطوة فى احياء المنطقة المركزية للقاهرة الكبرى وخلق مسطحات خضراء ومسارات للمشاة، بما يؤثر ايجابيا على القيمة الاقتصادية للمنطقة وجذب الاستثمارات، التى سوف تساهم فى توفير تمويل عملية تطوير شبكات المواصلات والبنية التحتية بها، بحيث يعود ذلك بالفائدة على السكان خاصة فى الأحياء الفقيرة، كذلك يؤدي الارتقاء بالمنطقة المركزية للقاهرة الكبرى الى توليد فرص عمل، كما سيعمل على تعزيز التكامل الاجتماعي والحد من تهميش بعض الطبقات الاجتماعية.



رؤية مستقبلية

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل



أقليم القاهرة الكبرى - لقطة بانورامية

” ظلت القاهرة على مدار أزمنة طويلة مركزاً للإشعاع الثقافى والتاريخي “

بالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير الضمانات اللازمة لتجديد المباني تدريجياً من خلال دعم وتفعيل التشريعات التي تضمن إلزام مالكو هذه العقارات بإجراء الصيانة الواجبة لممتلكاتهم العقارية.

كما تهدف الرؤية الى اعادة تطوير كورنيش النيل وزيادة المسطحات الخضراء واماكن انتظار سيارات، وتأهيله كمنطقة ترويحية لسكان القاهرة.

المحور الثامن

توفير نظام فعال للحكومة لادارة مشروعات التنمية

كما سيتم العمل أيضا على ضمان إشراك المجتمع المدني في إقليم القاهرة الكبرى في إدارة المشروع، فلا شك أن مشاركة جميع شركاء التنمية سوف تسهم في ضمان التوافق والالتزام بالرؤية المشتركة لاقليم القاهرة الكبرى.

وسيتم إجراء رصد مستمر لمتابعة مدى الاقتراب نحو تحقيق الأهداف الكمية. كما سيتم تنظيم مراجعات عرضية بانتظام لقياس ما تم إحراره من تقدم نحو تحقيق هذه الرؤية، هذا بجانب الانتظام أيضا في دراسة فرص تعديل هذا المخطط اعتمادا على حجم هذا التقدم، وكذلك اعتمادا على العوامل الخارجية، ولكن دون إغفال الالتزام طويل الأمد بالطموحات التي تم تحديدها وفقا لرؤية الاقليم، وبذلك سيكون قد توافر لاقليم القاهرة الكبرى الأدوات والآليات التي تضمن استكمال تنفيذ المخطط ومشروعاته في الوقت المناسب.

” سوف يتم الاشراف على تنفيذ الرؤية من خلال الوزارات والهيئات المعنية فى ضوء مساهمة كل منها من خلال كيان مستقل “

على أن تتولى قيادات هذه المشروعات مسؤوليات التنظيم و الإدارة، ومتابعة مراحل التقدم فى العمل، وإعداد التقارير الدورية.

وانطلاقا من أهمية توفير الضمانات اللازمة لسرعة اتخاذ القرارات ذات الصلة – مع مراعاة درجة الترابط المتشعب بين جميع المشروعات- حيث سيكون من المخاطره، تعطل أو تأجيل أي مشروع نتيجة غياب التنسيق بين الأطراف المعنية أو شركاء التنمية مما يترتب عليه نتائج سلبية تنعكس على الإقليم.

وفى هذا الإطار سيتم اتخاذ إجراءات لإعادة الهيكلة المؤسسية تدعيا لمركزية سلطة اتخاذ القرار وضمان التنسيق الكامل، كما سيتم أيضا تنظيم إمكانات تأمين مصادر متعددة للتمويل السنوي لأهم المشروعات، سواء من حيث الاحتياجات الاستثمارية وكذلك من حيث الإيرادات المتولدة من هذه المشروعات.

وأخيراً، فإن آليات التنسيق سوف تضمن تحديد وتطبيق السياسات والقواعد التي تشكل أهمية بالغة من حيث ضمان تنفيذ الرؤية .

وبالنظر إلى الأهمية الكبرى التي يمثلها إقليم القاهرة الكبرى بالنسبة لمصر، فسوف يتم وضع هيكل منظومة الإشراف والإدارة الحاكمة لمشروع الرؤية المستقبلية للاقليم على أعلى المستويات داخل إدارات الحكومة المصرية، ومن أجل ضمان كفاءة التنسيق عبر مختلف الأجهزة والهيئات الحكومية، فسيتم إنشاء جهاز متخصص لإدارة هذا المشروع الضخم يشرف على عمل الوزارات والهيئات العامة فى إطار مساهمتها فى وضع هذا المخطط وتلك الرؤية موضع التنفيذ.

ان تنفيذ المشروعات التى سوف تقترح فى اطار الرؤية المستقبلية لاقليم القاهرة الكبرى يتطلب نظام كفاء للحكومة الذى يضمن المشاركة الفعالة من شركاء التنمية وخاصة السكان وذلك فى اطار شفافية تامة ومناخ ايجابى.

خلال السنوات القليلة القادمة، سيتم إشراك العديد من شركاء التنمية فى تنفيذ مختلف المشروعات التي من شأنها الإسهام فى تحويل الرؤية المقترحة إلى حقيقة عمرانية على أرض الواقع. فلا سبيل إلى بلورة الرؤية الخاصة بالنسبة للقاهرة دون مساهمة فعالة من الوزارات والمحافظات، وقطاع الصناعة، كما أن مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص ستشكل ضرورة حتمية، وبالتالي ستشكل كفاءة التنسيق وسرعة اتخاذ القرار عناصر أساسية فى ضمان فعالية التنفيذ فى مواعيده المحددة.

كما سيقوم جهاز إدارة مشروع الرؤية المستقبلية لاقليم القاهرة الكبرى بوضع هيكل تنظيمي بمسؤوليات واضحة للمكلفين بإدارة أهم المشروعات التي تسهم فى تحقيق الرؤية، حيث سيتم إعطاء كل مشروع قيادة مؤسسية محددة، استنادا إلى ميثاق المشروعات المتفق عليها عموما، وبما يفي بالطموحات الرئيسية للمشروع والمراحل الأساسية للتنفيذ والبنود الرئيسية فى الميزانية.

رؤية مستقبلية

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل

ملخص : صورة عامة لإقليم القاهرة الكبرى مستقبلا

- نجاح إقليم القاهرة الكبرى فى إيجاد ما لا يقل عن ٨ مليون فرصة عمل جديدة مع زيادة حصة خدمات الأعمال وصناعات التكنولوجيا الفائقة والسياحة.
- نجاح إقليم القاهرة الكبرى فى بلوغ مكانة تجعله واحدة من أفضل ثلاث مناطق فى الشرق الأوسط وأفريقيا فى مجال الأعمال، بحيث تضم المقار الرئيسية لما لا يقل عن ١٠ شركات مصنفة ضمن قائمة أفضل ٢٠٠٠ شركة على المستوى العالمى من حيث القيمة السوقية.
- تحقيق معدل يزيد على ١٠٠ مليون ليلة سياحية يقضيها السائحون فى الإقليم سنويا، من خلال توافر مزيج متوازن من عوامل الجذب السياحية القائمة على زيارة المواقع الأثرية، وتنوع الأنشطة فى المدينة، ومواقع الترفيه، وعروض التجارة واسعة النطاق.
- تصنيف إقليم القاهرة الكبرى ضمن أفضل ٢٥ مدينة فى الترتيب العالمى للمدن.
- نجاح إقليم القاهرة الكبرى فى خفض نسب انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحرارى بنسبة ٢٠% مقارنة بنسب الانبعاثات المسجلة لها فى عام ٢٠١٠.
- زيادة اعتماد إقليم القاهرة الكبرى على الطاقة المتجددة بنسبة ٢٠% من إجمالي استخدام الكهرباء فى الإقليم.
- تتمثل الرؤية المستقبلية لإقليم القاهرة الكبرى فى تطويرها بما يليق بها كعاصمة تضم مقومات المدن العالمية وشمولية الخدمات والمرافق واستدامة الموارد، وفى نفس الوقت تلبى احتياجات ورغبات المواطنين بمختلف فئاتهم حيث سيتم ترجمة هذه الرؤية إلى أولويات محددة التي ستوجه السياسات والقرارات خلال فترة التنفيذ.
- وتوضح النقاط التالية الاهداف العشرة المستهدفة والتي تلخص الاولويات المطلوب تحقيقها:
 - إقامة ما لا يقل عن ٨ مليون نسمة فى المجتمعات العمرانية الجديدة فى خلال ٢٠ سنة، مع زيادة التنوع فى أنماط سكن الأسرة، بما فى ذلك زيادة نسبة المساكن ذات أسعار فى متناول جميع فئات السكان وخاصة محدودى الدخل.
 - إقامة ما لا يقل عن ٨,٤ مليون وحدة سكنية إضافية فى إقليم القاهرة الكبرى بأسعار ميسرة، منها ٢,٥ مليون وحدة لفئات الدخل المتوسطة و١,٣ مليون وحدة للأسر ذات الدخل المحدود، إما فى صورة سكن اجتماعي، أو غير هادف للربح، أو من خلال توافر خيارات وبدائل أخرى.
 - تحقيق زيادة هائلة فى معدلات استخدام وسائل النقل العام للانتقال إلى أماكن العمل فى إطار مدة زمنية قصوى تصل إلى ٤٥ دقيقة كحد أقصى للمسافة من المجتمعات العمرانية الجديدة إلى منطقة وسط المدينة.
 - إخلاء تام للسكان من كافة المناطق غير الآمنة والتي تشكل خطورة على حياه سكانها.

لمحة عن إقليم القاهرة الكبرى مستقبلا

إقامة مجتمعات عمرانية جديدة متطورة: سوف يقيم ٨ مليون نسمة داخل المجتمعات العمرانية الجديدة خلال ٢٠ عاما كمرحلة أولى يمثلون مزيجا اجتماعيا لمجتمع إقليم القاهرة الكبرى وبحيث يتاح لهم نطاق واسع من الخدمات العامة وفرص العمل.

تنوع العروض السياحية العالمية:

سيتم العمل على إعادة المكانية إلى منطقة هضبة الأهرام بجانب تطوير مناطق القاهرة الخديوية والقاهرة الإسلامية، كما سيتم تبني الأنماط السياحية الأخرى مثل السياحة البيئية، وسياحة التسوق، والسياحة العلاجية، بجانب أنشطة الأعمال مثل سياحة المؤتمرات.

تغيير التكوين العام لمنطقة وسط المدينة: سيتم مراعاة تخفيف الضغوط والازدحام في منطقة وسط المدينة من خلال تحسين شبكة المواصلات ونقل العديد من مراكز الأنشطة، وسوف تجمع منطقة وسط المدينة بين معالم الجذب السياحية المطورة (مثل مناطق القاهرة الخديوية)، وفرص التجارة والبيع بالتجزئة، ومراكز الأعمال والمناطق السكنية.

إعادة تطوير المناطق غير المخططة: عقب الانتهاء من تطوير العديد من المناطق غير المخططة الشاسعة لن يُسمح لأي مواطن بالإقامة في مناطق غير آمنة بعد أن يتوفر للسكان فرص الحصول على سكن لائق وفي موقع مناسب.

مجتمعات الأنشطة العلمية والمعرفية: سوف تعمل

مجتمعات الأنشطة على جذب وتخريج المواهب وتبادل الكفاءات والمشاركة في البنية التحتية والابتكار في قطاع الصناعة والخدمات في إطار مجالات التخصص بالاقليم، فسوف يتم تحديدا إقامة مجتمعات في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية، وتصنيع التكنولوجيا المتوسطة والفائقة، علما بأن الجامعات ستقوم بدورها كشريك أساسي في هذه المجتمعات.

إقامة مساحات خضراء شاسعة في جميع أنحاء إقليم القاهرة الكبرى:

وذلك بإنشاء العديد من المتنزهات في مختلف أنحاء الاقليم بجانب إعلان جزر النيل كمحميات طبيعية لأغراض السياحة البيئية، بالإضافة إلى زراعة حزام أخضر بامتداد الطريق الدائري.

إنشاء شبكة ضخمة لخطوط المترو والسوبر ترام:

سوف تتوفر ٦ خطوط للمترو بهدف ضمان الوصول إلى جميع المناطق المركزية للمدينة عبر استخدام وسائل النقل العام، وسوف يتم ربطها مع شبكة السوبر ترام التي سوف تتيح سرعة الانتقال بين المجتمعات العمرانية الجديدة والكتلة العمرانية الرئيسية.



رؤية مستقبليّة

الفصل الثاني: رؤية واحدة وثمانية محاور عمل

مؤشرات الأداء الرئيسية في إقليم القاهرة الكبرى ٢٠٣٠

عدد الأسر (بالمليون أسرة)	السكان (بالمليون نسمة)			
٤:٢٠١٠ ٧:٢٠٣٠	١٦:٢٠١٠ ٢٤:٢٠٣٠			
عدد الوحدات السكنية (بالمليون)	السكان المقيمين في المجتمعات العمرانية الجديدة (بالمليون نسمة)			
٦:٢٠١٠ ١١:٢٠٣٠	١,٧:٢٠١٠ ٨:٢٠٣٠			
مساحة المناطق غير الأمانة (بالفدان)	إجمالي الكثافة السكانية في المناطق العمرانية (شخص/فدان)	المساحة العمرانية (بالفدان)		
٥٥٠:٢٠١٠ صفر:٢٠٣٠	٨٢:٢٠١٠ ٧٧:٢٠٣٠	١٧٥,٢٣٨:٢٠١٠ ٣٤٠:٢٠٣٠		
عدد الليالي السيادية المقضاة في القاهرة الكبرى (بالمليون)	المواصلات (كم/مليون نسمة)	عدد الوظائف المتاحة (بالمليون)	مساحة المناطق غير المخططة (بالفدان)	
٣٥:٢٠١٠ ٥٩:٢٠٣٠	٤:٢٠١٠ ٢٤:٢٠٣٠	٥:٢٠١٠ ٨,٦:٢٠٣٠	٢٢,٠٠٠:٢٠١٠ ١١٠٠:٢٠٣٠	
إنخفاض إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري (معادل ثاني أكسيد الكربون)	إعادة تدوير المخلفات الصلبة	الطاقة المتجددة المستخدمة	الترتيب بين المدن العالمية	عدد الشركات المصنفة ضمن قائمة أفضل ٢٠٠٠ شركة عالمية
٢٠١٠: غير منطبق ٢٠٣٠: -٣٠٪	٢٠١٠: ٢٠٪ ٢٠٣٠: ٤٥٪	٢٠١٠: غير منطبق ٢٠٣٠: ٢٠٪	٢٠١٠: ٤٣ ٢٠٣٠: ضمن قائمة أفضل ٢٥ مدينة	٢٠١٠: ٥ ٢٠٣٠: ١٠



الفصل الثالث التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

تمثل قضية النمو التحدي الرئيسي في إقليم القاهرة الكبرى خلال العقود القادمة، خاصة النمو الاقتصادي والذي يجب أن يوفر مناخاً ملائماً للتمويل بما يجعل كافة مشروعات وبرامج التنمية أمراً قابلاً للتنفيذ، وبما يوفر الفرص أمام جميع السكان. ويأتي النمو الاقتصادي نتيجة للابتكار وبناء القدرات وفتح أسواق جديدة، أو استحداث خدمات جديدة، وعادة ما يصاحبه حركة للتنمية الاجتماعية والتي سوف تؤدي حتماً إلى تحقيق جودة الحياة.

وتعرض مقدمة هذا الجزء الهيكل الاقتصادي العام لإقليم القاهرة الكبرى، ثم يتم تناول الوضع الراهن والتوجهات الاستراتيجية المستقبلية للقطاعات التنموية الثمانية التي وُصفت بأنها أساسية وحاسمة بالنسبة للنشاط الاقتصادي لإقليم القاهرة الكبرى وتشمل:

- الصناعة
- التجارة
- الخدمات المصرفية والمالية
- التنمية العمرانية واستعمالات الاراضى
- الصحة
- التعليم
- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- السياحة
- الثقافة والاعلام

أما القطاعات الثلاث المتبقية من الدراسات ذات الصلة، والتي تشمل قطاعات التعمير واستعمالات الاراضى والاسكان (الارضى والمأوى)، البيئة، النقل والمواصلات فسوف يتم تناولها في الفصل الرابع.



الهيكل الاقتصادي لإقليم القاهرة الكبرى

” في عام ٢٠٠٦ بلغ إجمالي الناتج المحلي للعاصمة ٣١٪ من إجمالي الناتج القومي “

استناداً إلى ما يضمه إقليم القاهرة الكبرى من بنية صناعية قوية وقاعدة خدمات جيدة وسوق عمل ضخم، يمكن اعتبار الإقليم هو المحرك الاقتصادي لمصر حالياً، ففى عام ٢٠٠٦ بلغ إجمالي الناتج المحلي للعاصمة ٣١٪ من إجمالي الناتج القومي، واستمر معدل النمو الاقتصادي للإقليم أعلى من المتوسط على المستوى القومي؛ وهذا يعني ارتباط التنمية فى الإقليم ارتباطاً وثيقاً بالتنمية فى باقي أنحاء مصر. ولذلك فالسعي إلى خلق وظائف وفرص عمل جديدة داخل إقليم القاهرة الكبرى سوف ينعكس إيجابياً على كافة القطاعات فى جميع أنحاء البلاد.

٢٠,٠٠٠ مؤسسة حكومية مثل مجلس الشعب، ومجموعة الوزارات الحكومية والإدارات التابعة لمحافظة الإقليم، والتي تضم جميعها قوى عاملة تسهم بدورها فى تدعيم النشاط الاقتصادي لاقليم القاهرة الكبرى.

وقد شهد المناخ العام للمال والأعمال فى إقليم القاهرة الكبرى تحسناً ملحوظاً فى الفترة الأخيرة، كما هو مبين بالجدول رقم ٥. إلا أن القوة الشرائية فى إقليم القاهرة الكبرى مازالت منخفضة، كما أن معدلات إنتاجية العمالة مازالت محدودة، بالإضافة إلى أن الحصول على عمالة ماهرة يمثل مشكلة لدى معظم أرباب العمل، بجانب مشكلة عدم استيفاء الاحتياجات فى تخصصات معينة نتيجة لقلة إمكانات التدريب المهني فى الإقليم.

ولازال أصحاب المشروعات الاستثمارية يعانون من اللوائح الإدارية البيروقراطية المعقدة. كما تتزايد المخاوف المرتبطة بغياب حقوق الملكية الفكرية فى قطاعات معينة مما يُحد من جاذبية إقليم القاهرة الكبرى بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

ويبلغ حجم القوة العاملة فى إقليم القاهرة الكبرى نحو خمسة ملايين نسمة، بما فيهم العاملين فى القطاع غير الرسمي، ومازال مجالى التصنيع والتجارة هما المجالان المهيمنان على قوة العمل كما هو مبين فى الشكلين رقمي ٣١ و٣٢. وتعتبر الخدمات التمويلية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتجارة التجزئة، والسياحة خدمات أساسية بالنسبة لسوق القوى العاملة فى إقليم القاهرة الكبرى، فى الوقت الذي تعتبر فيه القوى العاملة فى مجالات مثل صيد الأسماك والزراعة والتعدين عمالة محدودة. ويتركز حوالي نصف القوى العاملة داخل الإقليم (٤٤٪) فى أحياء مدينة نصر، ووسط المدينة، والجيزة، ومصر الجديدة، والدقي، كما يقل معدل البطالة فى إقليم القاهرة الكبرى عن بقية أقاليم مصر، حيث بلغ عام ٢٠٠٦ ما يقرب من ٧٪ بنسبة أقل عن المعدل القومي الحالي البالغ ٩٪.

وحيث أن القاهرة هي العاصمة الإدارية للبلاد، ترتبط العديد من الوظائف بها بالقطاع العام، حيث يضم إقليم القاهرة الكبرى أكثر من

منهجية العمل

تم إبرام اتفاقية تعاون بين الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، حيث تم بحث الموضوعات الدقيقة الخاصة بتنمية إقليم القاهرة الكبرى وذلك عن طريق عقد سلسلة من ورش العمل وحلقات النقاش المتخصصة لكل قطاع رئيسي علي حدي، وقد تولى تنظيمها مركز المعلومات خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر ٢٠٠٨ وفبراير ٢٠٠٩.

وتمثلت الأهداف الرئيسية لورش العمل على مستوى كل قطاع فيما يلي :

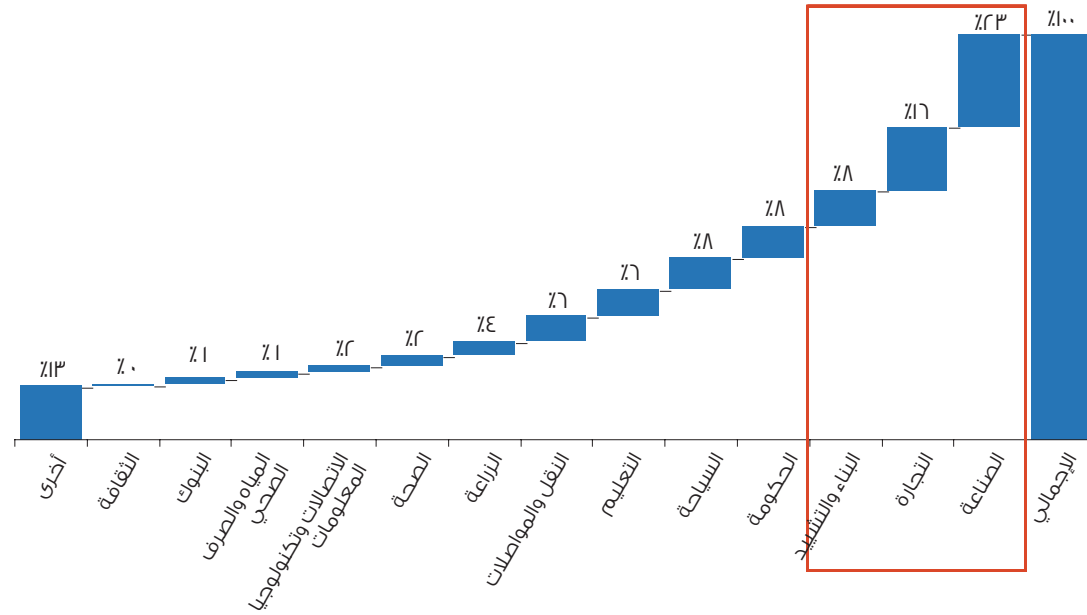
- تحديد مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر.
- التوصل الى اتفاق بشأن المشروعات ذات الأولوية القصوى.
- تقييم القدرة التنافسية الشاملة على المستويات المحلية والقومية والدولية.
- تحديد الرؤية المستقبلية لكل قطاع.

وقد تم الأخذ بنتائج هذه المناقشات وكذا المدخلات المقترحة من جميع شركاء التنمية فى الاعتبار، حيث اعتبرت بمثابة المدخلات والمقترحات الرئيسية لتحليل مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر SWOT التي تم إعدادها لكل قطاع. ونتيجة لهذا التحليل - بجانب مدخلات ومقترحات الخبراء فى كل قطاع - تم تسجيل وصف شامل للأوضاع الراهنة فى إقليم القاهرة الكبرى فى شكل تقارير مُفصلة عن مختلف القطاعات.

رؤية مستقبلية

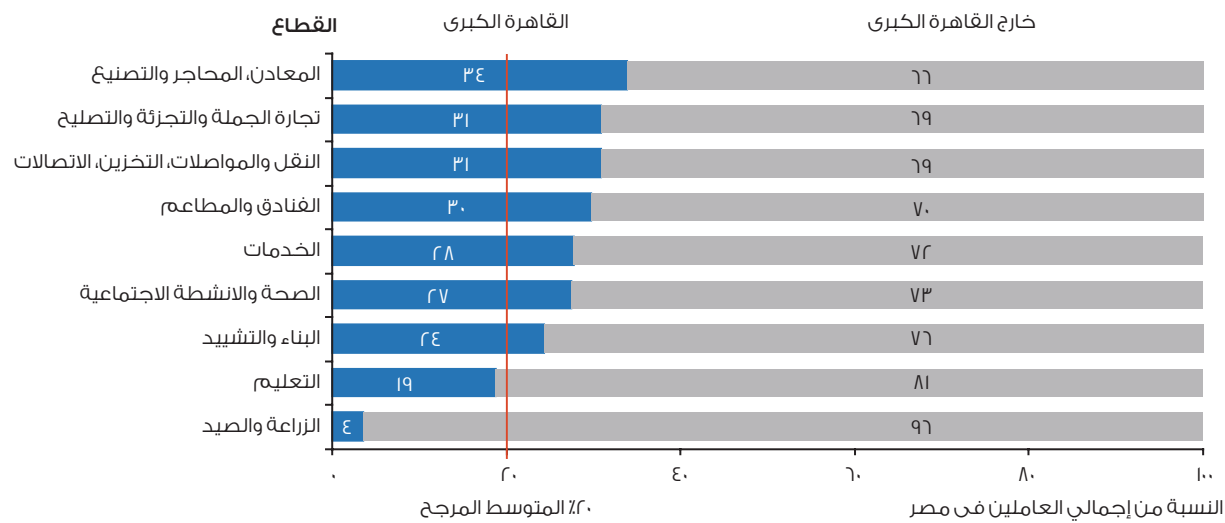
الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٣١ : توزيع العمالة طبقا للقطاعات في إقليم القاهرة الكبرى عام ٢٠٠٨



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، الهيئة العامة للتخطيط العمراني

الشكل رقم ٣٢: توزيع العمالة داخل وخارج إقليم القاهرة الكبرى حسب القطاع عام ٢٠٠٨



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، الهيئة العامة للتخطيط العمراني

جدول رقم ٥ : تيسيرات ممارسة أنشطة المال والأعمال فى مصر : التقييم الدولي لمصر

درجة التغير فى التقدير	ممارسة أنشطة المال والأعمال وفقاً لتقديرات ٢٠٠٩	ممارسة أنشطة المال والأعمال وفقاً لتقديرات ٢٠١٠	التيسيرات المتاحة أمام ممارسة أنشطة المال والأعمال فى مصر
١٠+	١١٦	١٠٦	ممارسة أنشطة المال والأعمال
١٩+	٤٣	٢٤	بدء نشاط فى مجال المال والأعمال
٩+	١٦٥	١٥٦	التعامل مع تصاريح البناء
١-	١١٩	١٢٠	تعيين موظفين
٣-	٨٤	٨٧	تسجيل ملكية
١٣+	٨٤	٧١	الحصول على ائتمان
٣-	٧٠	٧٣	حماية المستثمرين
٢+	١٤٢	١٤٠	سداد الضرائب
٢-	٢٧	٢٩	نشاط تجاري عبر الحدود
٦+	١٥٤	١٤٨	تنفيذ العقود
٢-	١٣٠	١٣٢	إنهاء نشاط مال / أعمال

المصدر: التمويل التعاوني الدولي - تقرير البنك الدولي ٢٠٠٩.

ان مؤشرات الاقتصاد مرتبة من (١ : ١٨٢) حسب سهولة ممارسة أنشطة الاعمال بها، بحث يكون الاقتصاد الافضل فى المرتبة الاولى. ويعنى تصنيف عالى على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال فى البيئـة التنظيمية التى من شأنها ان تفضى البدء فى العمل ومزاولة النشاط.

ويعرض هذا الجزء من التقرير القطاعات التنموية التفصيلية بحيث يبدأ كل قطاع باستعراض الوضع الراهن ، واستخلاص نقاط القوة ، والضعف ، والامكانات والمخاطر.

يلى ذلك عرض الرؤية الخاصة بالقطاع واهم التوجهات الاستراتيجية، ويختتم كل قطاع بالمشروعات ذات الاولوية.



الصناعة



” قطاع الصناعة والتصنيع يوفران فرص عمل لما يقرب من ١,٢ مليون عامل (بما في ذلك الوظائف غير الرسمية) “

٢٠٣٠	٢٠١٠	مؤشرات الأداء الرئيسي للصناعة
٣٨,٠٠٠	٢١,٠٠٠	إجمالي المساحة بالفدان

- يعتبر التصنيع ركيزة أساسية في إقتصاد إقليم القاهرة الكبرى، ويتركز هذا النشاط في مناطق معينة مثل حلوان والسادس من أكتوبر، وتتركز صناعات المنسوجات والالكترونيات في مناطق مثل الجيزة والقاهرة على التوالي.
- ويتطلب التقدم في الصناعة وزيادة الانتاج، وتحقيق القدرة التنافسية، تبنى أحدث الاساليب المتطورة والتحول من الصناعة المعتمدة على التكنولوجيا البسيطة الى استخدام التقنيات الحديثة.
- يمثل التوجه الاستراتيجي الرئيسي في دعم القاعدة الصناعية القائمة، وتنمية صناعة التكنولوجيا المتوسطة والعالية، ضمان نقل الصناعات الملوثة خارج الكتلة العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى.

الوضع الراهن

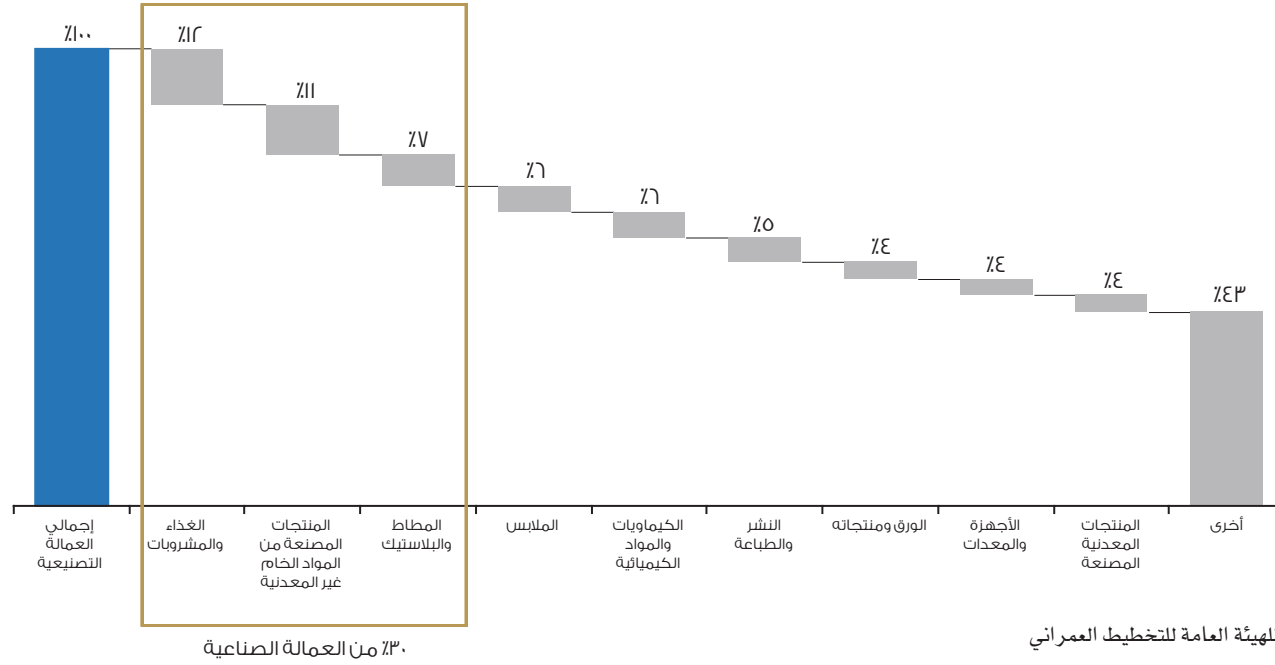
ويمثل قطاع الملابس الجاهزة أكبر قطاع صناعي في محافظة القاهرة حيث يضم ٣٠٪ من عمال المصانع في المحافظة، بينما يمثل قطاع الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية أكبر القطاعات الصناعية في مدينتي ٦ أكتوبر وحلوان والذي يضم ٣٠٪ من عمال المصانع، بينما يضم قطاع تصنيع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (الدخان) في محافظة الجيزة ٤٩٪ من عمال المصانع.

حيث تسهم جميع هذه الصناعات مجتمعة إسهاماً كبيراً في الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويتركز جزء كبير من هذا النشاط الصناعي في مراكز التصنيع مثل مدن ٦ أكتوبر وحلوان كما هو مبين بالشكل رقم ٢٤، وتمثل الحرف التقليدية (خاصة منتجات خان الخليلي) جزءاً كبيراً من هذه الصناعة داخل إقليم القاهرة الكبرى، وإجمالاً فهناك ١٣٤٨٣ (JICA) منشأة صناعية مسجلة لدى هيئة التنمية الصناعية.

يؤدي القطاع الصناعي دوراً محورياً في إقتصاد إقليم القاهرة الكبرى، فقد وُجد أن قطاعا الصناعة والتصنيع يوفران فرص عمل لما يقرب من ١,٢ مليون عامل (بما في ذلك الوظائف غير الرسمية)، ويوضح الشكل رقم ٢٣، توزيع الوظائف علي قطاعات التصنيع الفرعية. ويتميز النشاط الصناعي بالتنوع شاملاً عدة مجالات مثل صناعة مواد البناء، والورق، والكرتون، والصناعات الغذائية، والمنسوجات، والملابس الجاهزة، والأثاث.

شكل رقم ٣٣: حجم القطاعات الصناعية الفرعية فى إقليم القاهرة الكبرى

المساهمة فى العمالة التصنيعية بأقليم القاهرة الكبرى حسب القطاع الصناعي الفرعي



تقرير قطاع الصناعة - تحليل النتائج الرئيسية

نقاط الضعف/المشكلات

- نقص المناطق والمجموعات الصناعية المتكاملة مما يؤثر على القدرة التنافسية.
- نقص التدريب المهني والخدمات اللوجيستية.
- ضعف الجانب التكنولوجي فى معظم الصناعات.
- تعدد جهات الولاية على المناطق الصناعية.

التحديات

- آثار الأزمة المالية على الصادرات.
- التنافس مع الدول الصناعية الأخرى مثل تركيا والصين.
- المشكلات والقضايا البيئية.
- الاحداث السياسية وتأثر القطاعات الاقتصادية عامة.

نقاط القوة/المقومات

- تنوع الأنشطة الصناعية بالاقليم.
- وجود استراتيجية للتنمية الصناعية.
- القرب من خطوط النقل والمواصلات.
- دعم الصادرات الصناعية.
- القرب من الاسواق ومنافذ التوزيع.

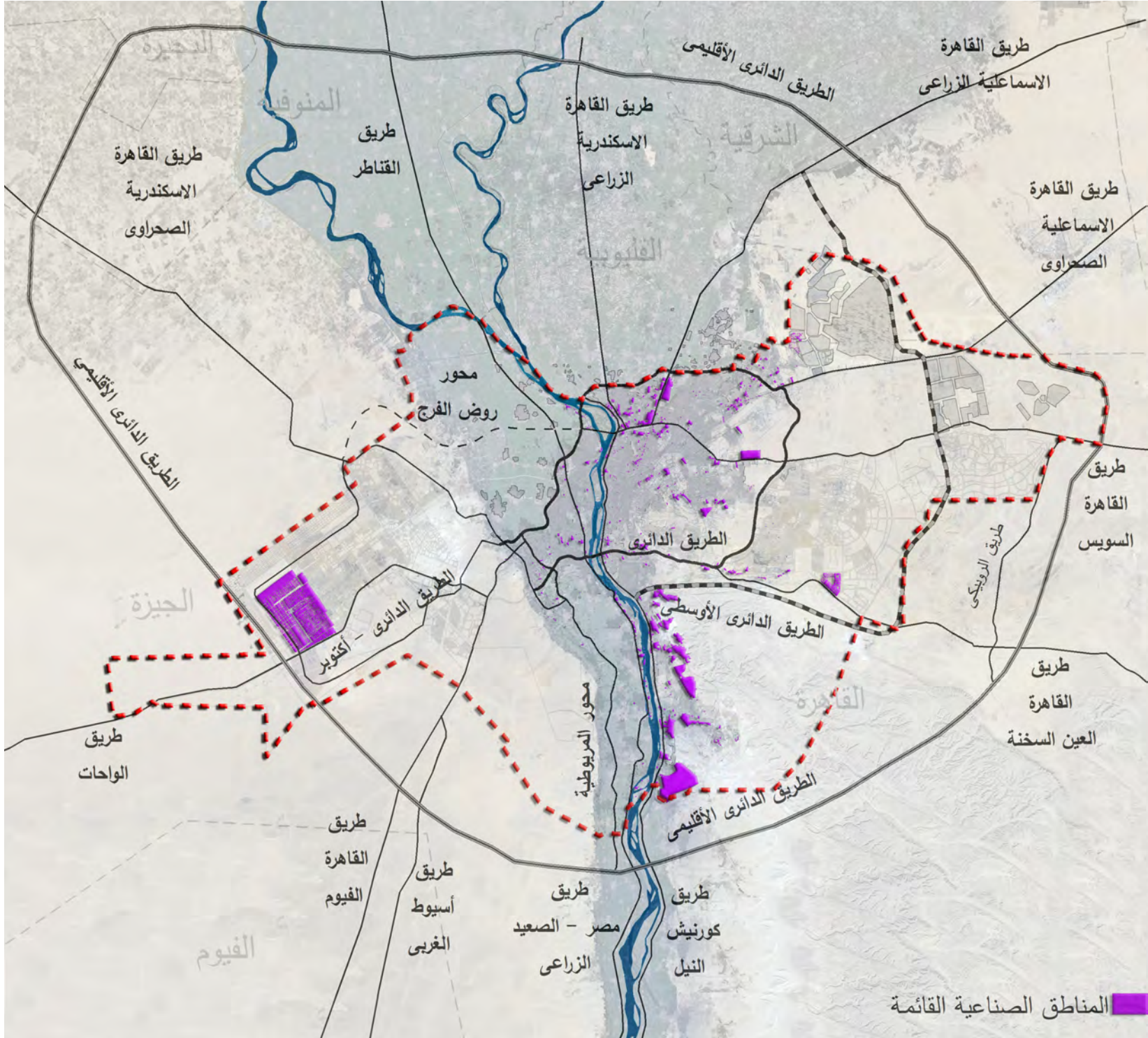
الفرص

- إعداد مخطط لتنمية الصناعة المصرية من خلال ابرام اتفاقية شراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي.
- توافر السوق المحلية الهامة.
- تحديث أدلة الاستثمار للمناطق الصناعية ونشرها داخليا وخارجيا.

رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٣٤: المناطق الصناعية الرئيسية في إقليم القاهرة الكبرى



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني: قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية لإقليم القاهرة الكبرى

الاستراتيجية الصناعية فى مصر

الأراضي مع إدخال المرافق اللازمة لعمليات التنمية الصناعية.

(و) برامج التنافس بين الشركات

يعتبر مركز تحديث الصناعة هو الجهاز الرئيسي الذي يقدم دعماً مباشراً للمشروعات الصناعية وتأهيلها للدخول إلى سوق المنافسة المحلية والعالمية.

٢- وتختص الركيزة الثانية للسياسة الصناعية بتعزيز الروابط مع الأسواق العالمية عن طريق تشجيع الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأدوات تنمية الصادرات.

٣- أما الركيزة الثالثة للسياسة الصناعية فتتعلق بتدعيم منظومة القيم الاجتماعية التي تؤدي إلى التنمية المنشودة، مع تعظيم الآثار الاجتماعية والبيئية الإيجابية لعمليات التصنيع.

(ب) نظام الابتكار القومي

ويهدف إلى تنمية القدرات التكنولوجية من خلال ربط قطاع الصناعة بأسواق التكنولوجيا العالمية.

(ج) النظام القومي لمراقبة الجودة

يهدف هذا النظام إلى توفير منظومة تقييم قوية لمدى الالتزام بالمعايير والمواصفات بحيث يرتفع مستوى المنتجات المصرية بما يتوافق مع المعايير العالمية.

(د) التمويل

يهدف إلى تطوير سوق رأس المال بما يوفر مصادر بديلة لتمويل قطاع الصناعة.

(هـ) البنية التحتية

تم إنشاء "هيئة التنمية الصناعية" التي تتولى مسئولية تسهيل إجراءات حيازة

تقوم الإستراتيجية الصناعية فى مصر على تحقيق هدفين رئيسيين هما: بناء القدرات المحلية، وربط الشركات/المشروعات المصرية بالأسواق العالمية، وذلك من خلال اعتماد السياسة الصناعية المصرية على ثلاث ركائز رئيسية تم تحديدها على النحو التالي:

١- ترتبط الركيزة الأولى للسياسة الصناعية بتعميق القدرات المحلية من خلال تضافر الجهود فى ستة قنوات كما يلي:

(أ) الموارد البشرية وتنظيم المشروعات الاستثمارية

يستهدف رفع مستوى المهارات لدى العاملين فى قطاع الصناعة من خلال: الشراكة مع القطاع الخاص.

التوجهات الاستراتيجية لقطاع الصناعة:

تتمثل الرؤية المستقبلية فى ان يصبح إقليم القاهرة الكبرى إقليم صناعى متقدم تكنولوجيا ومتوافق بيئياً، ويوضح الشكل رقم ٢٥ المناطق الصناعية المستقبلية فى القاهرة الكبرى، وقد تم تحديد ستة أهداف مرحلية رئيسية يتم الاسترشاد بها لتطوير قطاع التصنيع فى الاقليم، وذلك على النحو التالي:

- مراعاة الاعتبارات البيئية بما يضمن توافر بيئة نظيفة فى المناطق الصناعية داخل إقليم القاهرة الكبرى، مع ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لنقل المصانع المسببة للتلوث خارج الكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى وفقاً للوائح والتشريعات ذات الصلة.

- التركيز على إقامة الصناعات التكنولوجية المتوسطة والعالية مثل الصناعات الهندسية والصناعات الالكترونية.
- تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الربط بين هذه المشروعات وبين المشروعات واسعة النطاق، وسيتم تنفيذ ذلك من خلال إنشاء مجموعات صناعية، وكذلك عن طريق الارتباط بقاطرات الإنتاج العالمية.
- تشجيع القطاع الصناعي غير الرسمي فى إقليم القاهرة الكبرى على التكيف مع المستجدات من أجل الحفاظ على قدرته فى توفير فرص العمل لشريحة كبيرة من القوة العاملة غير الماهرة، لا سيما فى أوقات الأزمات.

- دعم استمرارية الصناعات التقليدية فى إقليم القاهرة الكبرى وتطويرها لضمان استمرار هذه الصناعات فى توفير فرص العمل للعمال الماهرة، مع التركيز على زيادة إمكاناتها فى التصدير إلى الأسواق الخارجية .
- تعزيز القدرة التنافسية للصناعات التقليدية فى الاقليم التي تتمتع بالقدرة التنافسية العالية فى الأسواق العالمية. وتشمل هذه الصناعات:
 - أ. صناعة الملابس الجاهزة.
 - ب. صناعة المنتجات الغذائية.
 - ج. صناعات المنتجات من المواد الخام الطبيعية غير المعدنية.

رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

تطوير المناطق الصناعية القائمة فى إطار المجموعات الصناعية المتكاملة يهدف هذا المشروع إلى توفير مجموعات صناعية متكاملة مزودة بمراكز تكنولوجية وحضانات الأعمال لتدعيم المكون التكنولوجي فى مختلف الصناعات. وسوف يهدف المشروع أيضا إلى توفير مراكز لتدريب عمال المصانع وفقا لمتطلبات الصناعة، وبالإضافة إلى ذلك، سوف يشمل المشروع إقامة مجموعة وحدات تمثل «منافذ للخدمة الموحدة» لتسهيل الحصول على تراخيص لإقامة المشروعات الصناعية، وسوف تقوم هذه «المنافذ» أيضا بتقديم الدعم للشركات المصنعة، وتيسير ممارسة أنشطة المال والأعمال. كما سيتم إقامة مرافق أخرى لدعم الكيانات داخل المجموعات الصناعية المتكاملة، وذلك كما يلي:

تعزيز دور الاتحاد التعاونى الانتاجى لمواجهة الانتشار العشوائى للصناعات يهدف هذا المشروع إلى مواجهة مشكلات أنشطة التصنيع التي تفتقر إلى التخطيط وذلك من خلال دعم الجمعيات التعاونية للحرفيين التي تعمل عن طريق جمع العديد من العمال الحرفيين تحت مظلة واحدة، حيث توفر هذه الجمعيات التعاونية أدوات الإنتاج، وتخطط لعمليات الإنتاج، وتقوم بالمهام الإدارية، وتتيح إمكانية إيجاد بيئة تقود لمنتجات جيدة، كما أنها تحمي حقوق العامل، وعلاوة على ذلك، فهي تقوم بتسويق المنتجات بشكل جماعي للعمال وتوفر المواد الخام بأفضل الأسعار من خلال عمليات الشراء بالجملة. ويتطلب هذا المشروع دعماً من الحكومة ويستلزم تعديل التشريعات ذات الصلة، كما يتطلب توفير الدعم للتعاونيات فى هذا القطاع بصورة متساوية مع القطاعات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء برنامج تنفيذي لتشجيع التعاون بين الجمعيات التعاونية العديدة فى مختلف الصناعات الفرعية، فضلا عن برامج الاستثمار.



المشروعات ذات الأولوية

نقل المصانع الملوثة للبيئة خارج القاهرة الكبرى، وتوفير كتلة عمرانية نظيفة يهدف هذا المشروع إلى نقل المصانع والمنشآت الصناعية المتسببة فى التلوث بنسبة عالية إلى مواقع خارج إقليم القاهرة الكبرى فى محاولة لزيادة قدرتها التنافسية، على أن يتم تنفيذ هذا المشروع ضمن منظور أوسع لضمان عدم حدوث أي تأثير سلبي على أي منطقة من حيث مستوى التنافسية أو نسب التلوث، وسوف يتضمن المشروع خطوات النقل التدريجي لهذه المصانع الملوثة، على أن تتم مراعاة الآتي:

- التكاليف المرتبطة بتنفيذ عمليات النقل.
- الآثار الاجتماعية والديموغرافية (السكانية) الناجمة عن تنفيذ عمليات النقل.
- وسوف يتأثر مخطط المشروع ببعض العوامل الرئيسية، التي تشمل:
- اختيار المواقع المناسبة.
- تحديد المساحات المتاحة لاستيعاب منشآت التصنيع التي سوف تنقل إليها.
- قرب المواقع الجديدة من المناطق التي تمثل مصادر للمواد الخام اللازمة لهذه المصانع.
- توافر البنية التحتية.
- درجة التوافق بين خصائص البيئة المحيطة ومستوى التلوث الناتج من هذه المنشآت الصناعية المقرر نقلها.
- الاعتبارات الاجتماعية، مثل عدد العمالة اللازمة للمشروعات المنقولة.
- الخدمات المتاحة بالمناطق الجديدة .

حماية الصناعات التي تخدم الأسواق السياحية
تعد منطقة خان الخليلي أحد أكبر مراكز تراث الفن الإسلامي في العالم العربي بجانب كونها مقصدا سياحيا هاما. ويحظى سوق خان الخليلي بشهرة عالمية هائلة حيث يضم أكثر من ٣٠ حرفة من الحرف اليدوية المختلفة، ويعمل به أكثر من ٣٠٠ الف عامل.

وقد شهدت هذه الصناعة الحرفية في الآونة الأخيرة تراجعا حادا أسفر عن خسائر فادحة أدت الي تسريح بعض الحرفيين.

ولذلك ينبغي توفير الحماية الكاملة لهذه العمالة، وكذلك تدعيم مهاراتهم من خلال برامج التدريب المستمر وإقامة معارض في الخارج للترويج لمنتجاتهم ودعم أنشطة تصديرها.

أولاً: سوف يتاح للمجموعات الصناعية المتكاملة الحصول على عدد من منافذ البيع بالتجزئة، ومعارض لترويج منتجاتها الصناعية المختلفة.

ثانياً: سيتم توفير عدد من منشآت التخزين والتبريد، كما سيتم أيضاً توفير البنية التحتية لحركة المواصلات والنقل، وذلك لتسهيل حركة انتقال العمال والمواد الخام إلى مختلف المناطق الصناعية.

ويتطلب هذا المشروع ضرورة توفير التمويل اللازم من خلال مشاركة القطاع المصرفي في تمويل إنشاء المجموعات الصناعية المتكاملة.

” يحظى سوق
خان الخليلي بشهرة
عالمية هائلة حيث
يضم أكثر من ٣٠ حرفة
من الحرف اليدوية
المختلفة، ويعمل به
أكثر من ٣٠٠ الف عامل “

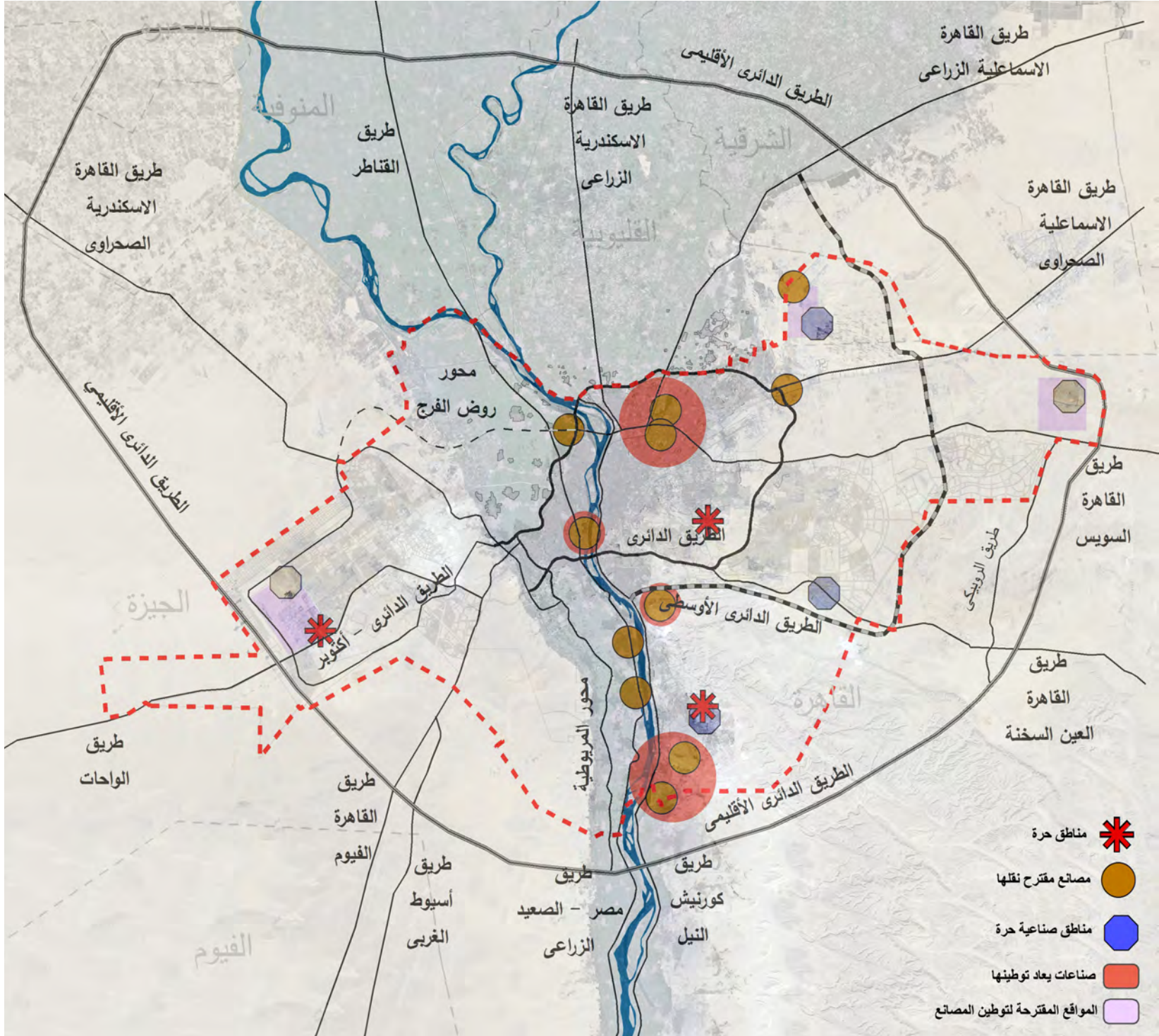


منطقة خان الخليلي

رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٣٥ : المناطق الصناعية المستقبلية في إقليم القاهرة الكبرى



المصدر: دراسة تحليلية للهيئة العامة للتخطيط العمراني

التجارة

”هناك ٨٠ ألف متجر
للبيع بالتجزئة يعمل داخل
إقليم القاهرة الكبرى“



٢٠٣٠	٢٠١٠	مؤشرات الأداء الرئيسية للتجارة
٨٥٠٠	٣,٠٠٠	إجمالي المساحة بالفدان
١,٥٣٥	٠,٥٧	إجمالي الوظائف (بالمليون وظيفة)
١,٣٤	٠,٥٤	التجارة التقليدية (بالمليون وظيفة)
٠,١٩٥	٠,٠٣	التجارة الحديثة (بالمليون وظيفة)

• يعتبر إقليم القاهرة الكبرى مركز التجارة على المستوى القومي، ويضم قاعدة جيدة من المستهلكين والتي تشمل نسبة جيدة من فئات المستهلكين ذوى الدخل المرتفعة.

• مازال قطاع التجارة متراجعا نسبياً مقارنة بالمعايير الدولية، حيث يتصدر الأسواق صفار تجار التجزئة بدلاً من المتاجر الكبرى الشاملة.

• تتضمن التوجهات الاستراتيجية لتنمية قطاع التجارة ضرورة تطبيق أطر قانونية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن بذل جهد كبير لتعزيز التجارة الحديثة، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، مع ضرورة بناء قدرات صفار تجار التجزئة وتأهيلهم للمنافسة.

للبيع بالتجزئة، منها ما يُقدر بـ ٣٠٠ منفذ متطور للبيع بالتجزئة تعمل داخل الاقليم (وتشمل المتاجر الكبرى والسوبر ماركت). ومع وجود هذه الأعداد، نجد أن إقليم القاهرة الكبرى يضم أعلى كثافة للتجارة فى البلاد وخاصة التجارة الحديثة والتي تقدر مساحتها بحوالي ٩,٨ متر مربع لكل ١٠٠٠ نسمة، وهو أعلى بكثير من نظام التجارة التقليدي الذي تقدر مساحته بـ ٢,٢ متر مربع لكل ١٠٠٠ نسمة، وهي المساحة المتاحة على المستوى القومي، إلا أن هذا المعدل مازال أدنى بكثير من المعايير العالمية.

تشكل التجارة فى إقليم القاهرة الكبرى مصدر جذب قوي للمجتمعات المجاورة، وقد أظهرت دراسة أجريت مؤخراً بمعرفة وزارة التجارة والصناعة فى مدينة المنصورة، أن أكثر من ١٠٪ من مجموع إنفاق السكان الذين شملهم الاستطلاع يتم خارج المدينة، ولكن هذا الرقم ارتفع إلى ٣٠٪ بالنسبة للطبقات الاجتماعية الأكثر ثراء، حيث تميل هذه الطبقات إلى التسوق فى مدينة القاهرة خاصة لشراء الملابس والأجهزة المنزلية والحصول على منتجات افضل من حيث التنوع والاسعار. وتتم حالياً اغلب عمليات التجارة فى إقليم القاهرة الكبرى من خلال المنافذ التقليدية الصغيرة ومجموعة من أسواق الجملة. فهناك ٨٠ ألف متجر

الوضع الراهن

بالنظر إلى حجم سكان إقليم القاهرة الكبرى، نجد أنها تضم أكبر أسواق البيع بالتجزئة والجملة على المستوى القومي، يحركها وجود ١٦ مليون مشتري، والتمثيل الأعلى للطبقات الاجتماعية الأكثر ثراء (حيث تمثل الطبقات الاجتماعية الأولى والثانية ما يوازي ١٤٪ من سكان إقليم القاهرة الكبرى مجتمعين، فى مقابل ٧٪ فقط من مجموع سكان مصر). كما يتمتع الاقليم أيضا بمقومات أخرى مثل موقعه الجغرافى المركزى، وسهولة الوصول إلى الموانىء المجاورة ووفرة الأيدي العاملة الرخيصة، والتي تعتبر جميعها عوامل تبرز الدور المحلى للاقليم وتجذب المسوقين من خارج حدودها.

رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

تقرير قطاع التجارة - تحليل النتائج الرئيسية

نقاط الضعف/المشكلات

- ضعف البنية التحتية الأساسية.
- نقص خطوط المواصلات العامة.
- التغير المفاجئ للسياسات.

نقاط القوة/المقومات

- سهولة الوصول إلى الموانئ.
- تنافس قوي في إقليم القاهرة الكبرى.
- سوق داخلية قوية.
- موقع جغرافي متميز.
- توافر القدرة الشرائية.

التحديات

- تراجع بعض المزايا التي كانت تشجع بيئة الاستثمار.
- زيادة التلوث والاختناقات المرورية.
- عدم الاستقرار السياسي.

الفرص

- التوسع في السوق الداخلية..
- عمالة مدربة وبأجور رخيصة.



أحد مخازن البضائع

استراتيجية تنمية قطاع التجارة فى مصر

- إقامة مناطق تجارية جديدة: يعد افتتاح متاجر جديدة هو الحل الأساسي للتوسع فى التجارة الداخلية فى مصر. وبالإضافة إلى تطوير إجراءات ترخيص المحلات التجارية، سيتم تنفيذ إجراءات بمعرفة هيئة تنمية التجارة الداخلية، يتمثل الإجراء الأساسي الأول فى تخصيص الأراضي للأنشطة المرتبطة بالتجارة فى جميع أنحاء المحافظات، أما الإجراء الثانى فيتطلب جذب المزيد من الاستثمارات فى مجال التجارة. وهذه الاستثمارات سواء كانت محلية أو عالمية تمثل شرطاً أساسياً لتدعيم افتتاح متاجر جديدة فى جميع أنحاء البلاد.

- التفيتيش والرقابة: يعتبر توافر إجراءات التفيتيش ووظائف الرقابة من الشروط الأساسية الحاسمة لضمان تطبيق معايير الجودة المطورة، ولهذا السبب فهي تمثل ركيزة فى بناء استراتيجية تحديث التجارة حالياً.

- تطبيق المعايير: تمثل صرامة تطبيق معايير الصحة ومعايير الجودة ومعايير حماية المستهلك سمات مميزة لاقتصاديات التجارة فى الدول المتقدمة وهي الأساس فى كسب ثقة المستهلكين كما تعتبر ميزة لدفع عجلة المبيعات.

- تطوير اشتراطات التجارة: يتم تطبيق هذا الإجراء (والممثل فى القدرة التنظيمية والقانونية على توجيه دفة التنمية السليمة دون إعاقة النمو) من خلال السلطة التنظيمية القائمة. وسوف تتولى «هيئة تنمية التجارة الداخلية» المنشأة حديثاً مسئولية اقتراح اللائحة التنظيمية الجديدة للتجارة، مستوحاة من اللوائح القياسية المماثلة المطبقة فى بلدان أخرى، وبناء على تشخيص للأعراف والقوانين الحالية.

- برنامج تحديث التجارة الداخلية: يرسم برنامج تحديث التجارة الداخلية الخطوط العريضة لمراحل السياسة التي تتبناها الحكومات المتعاقبة لدعم تجارة التجزئة التقليدية الساعية إلى التحديث التدريجي، وتشجيع التنافس بين سلاسل الموردين/المتاجر. والهدف من هذا التركيز على سلسلة متاجر التجزئة المحلية هو ضمان وجود تنمية متجانسة لإقامة منظومة متطورة لتجارة التجزئة فى جميع أنحاء مصر، والأهم من ذلك هو تعزيز وبناء قدرات المنافسين المحليين المعتمدين لمنافسة كبرى سلاسل الشركات العالمية. و تمثل مبادرة تعزيز سلسلة التوريد الأساس الذي يضمن تحسين معايير جودة المنتجات، حيث تهدر حالياً كمية كبيرة من المنتجات الطازجة بسبب أساليب النقل غير المناسبة.

تم مؤخراً الإنتهاء من إعداد استراتيجية لتنمية قطاع التجارة الداخلية فى مصر، وتعمل هذه الاستراتيجية على تحقيق خمسة أهداف كما يلي:

- تحسين سبل الحصول على منتجات عالية الجودة للمستهلكين من خلال الأسعار المنخفضة، ومتابعة الأسواق، والالتزام بالمعايير الصحية العالمية.

- إيجاد نموذج تجارة متوازن يعود بالفائدة على جميع المستهلكين، وليس على الطبقات الأكثر ثراءً فحسب، وهو ما سوف يتحقق فى الكتلة العمرانية بأكملها عبر تبني مجموعة شاملة من الاشتراطات التصميمية والسياسات.

- إدخال تحسين على كفاءة التجارة، بما يجعل قطاع التجارة أكثر جاذبية للمستثمرين، ويستند هذا التحسن إلى الارتقاء بالبنية التحتية للتجارة والاستثمار فيها.

- الارتقاء بالتجارة التقليدية من خلال آليات التمويل، وتشجيع مجموعات الشراء المشترك، ومبادرات تحديث المتاجر من أجل تعزيز الدور القوي للأطراف الرئيسيين على المستوى القومي.

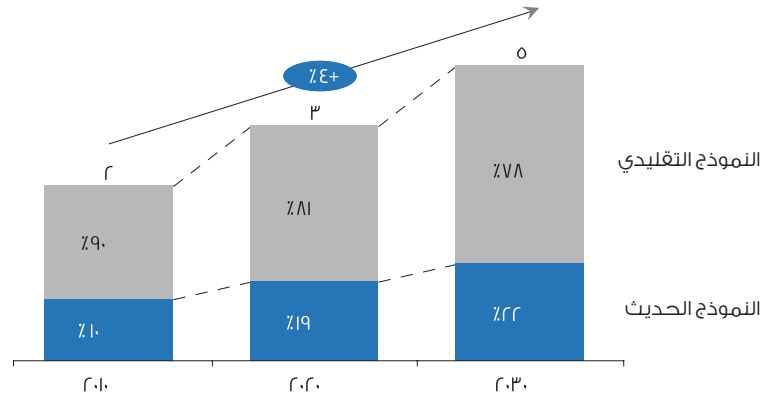
- بلوغ إقليم القاهرة الكبرى مكانة رفيعة كمقصد تجاري قوي من خلال عملية إعادة الهيكلة تدريجياً لصناعة التجارة الداخلية وجذب الأطراف الدولية الرئيسية.

ويتم حالياً تنفيذ العديد من الإجراءات ذات الأولوية مثل:

رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٣٦: تطور الاحتياجات من مساحات تجارة التجزئة بين ٢٠١٠ و ٢٠٣٠ (بالمليون متر مربع)



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

”ينبغي زيادة مساحة تجارة التجزئة في إقليم القاهرة الكبرى بمقدار أربعة أضعاف ما هي عليه“

كما هو مبين بالشكل رقم ٣٧، وسيتم تخصيص مناطق للتخزين وتجارة البيع بالجملة ونصف الجملة والنقل والإمدادات اللوجستية، وسيتم إنشاء هذه المدينة في منطقة يسهل الوصول إليها وذلك لضمان الربط على المستويين القومي والدولي.

مشروعات تخص قطاع التجارة

إقامة مناطق للتجارة الحديثة في إقليم القاهرة الكبرى

سوف يتم تدريجياً طرح قطع متميزة من الأراضي لاجتذاب الشركات المتخصصة لإقامة مجمعات التسوق التجاري (المراكز التجارية) الخاصة والتوكيلات لمتاجر البيع بالتجزئة بهدف زيادة حصة المساحات المخصصة للتجارة الحديثة في إقليم القاهرة الكبرى.

التوجهات الإستراتيجية لقطاع التجارة

تتمثل الرؤية المستقبلية لقطاع التجارة في تحويل إقليم القاهرة الكبرى إلى مقصد حيوي للنشاط التجاري، قادر على اجتذاب التجار والمستهلكين من خارج حدود الإقليم. ومن أجل تحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع، فسوف يقوم قطاع التجارة في تنفيذ إستراتيجية التنمية، وتعتمد على الآتي:

- سرعة إعداد هيكل جديد لتجارة التجزئة في جميع أنحاء إقليم القاهرة الكبرى.
- تقديم الدعم لعمليات التحديث وبناء قدرات صغار التجار.
- إدخال تحسين جوهري على قدرات وإمكانات العاملين في قطاع التوكيلات/سلاسل الموردين/المتاجر، من خلال تطوير مصادر الإمدادات اللوجستية.

ومن المتوقع زيادة الاحتياج للخدمات التجارية مستقبلاً، فاستناداً إلى المعايير الدولية، ينبغي أن يقوم إقليم القاهرة الكبرى بزيادة مساحة تجارة التجزئة بمقدار أربعة أضعاف كما هو مبين بالشكل رقم ٣٦، وسوف يبقى نموذج تجارة التجزئة التقليدية مسيطرة (المنافذ التقليدية، والأكشاك... الخ) على الرغم من تناقص عددها مقارنة بنموذج تجارة التجزئة الحديثة (مثل التوكيلات التجارية والسوبرماركت والمتاجر الكبرى.. الخ).

المشروعات ذات الأولوية

المشروعات الرائدة

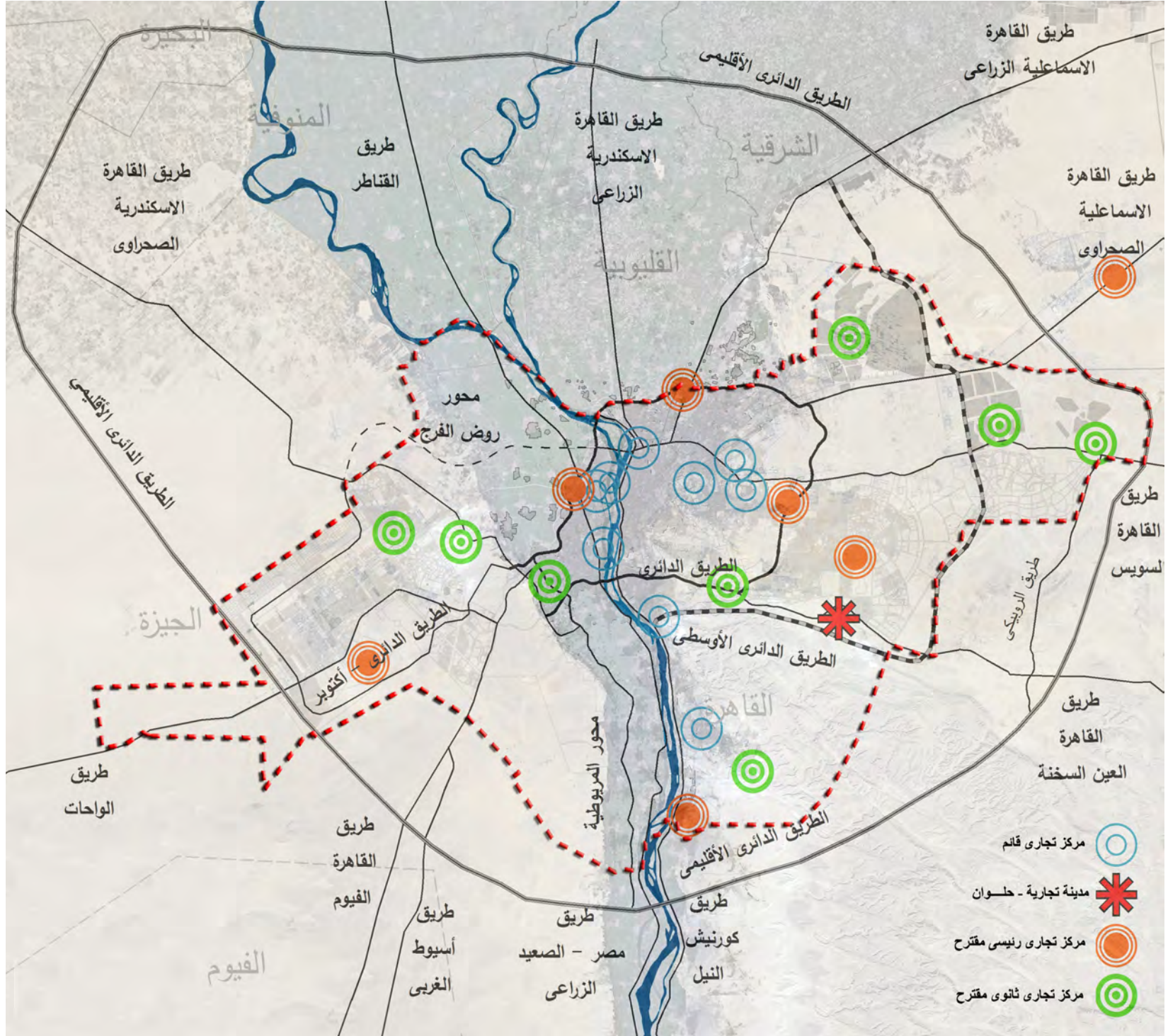
إنشاء مدينة التجارة

من أهم محددات تنمية قطاع التجارة موقعه الحالي الذي يحد من الاندماج ومن عمليات النقل ومن كفاءة الخدمات اللوجستية، وسوف تتم إقامة مدينة للتجارة لتعزيز القدرة التنافسية لإقليم القاهرة الكبرى في هذا القطاع.



تجارة التجزئة

شكل رقم ٣٧: مناطق التجارة الحالية والمستقبلية فى إقليم القاهرة الكبرى



الخدمات المصرفية والمالية

ومن أهم خصائص القطاع المالي ما يلي:

التحتية للبنوك التجارية (مثل توافر ٢٣٤٥ فرع في مصر وحوالي ٢١١١ ماكينة صرف آلي-عام ٢٠٠٨) تخدم احتياجات الأفراد والتعاملات الاقتصادية للشركات الصغيرة والكبيرة القائمة في إقليم القاهرة الكبرى.

وعلى الرغم من هذا التطور الهائل خلال السنوات الأخيرة، إلا أن القطاع المصرفي في مصر مازال متأخراً مقارنة بالمعايير الدولية كما هو مبين بالشكلين رقمي ٢٨ و٢٩، ولا يزال انتشار الخدمات المصرفية بطيئاً للغاية. حيث وجد أن ١٥٪ فقط من السكان هم من يملكون حسابات مصرفية، كما أن نسب توزيع الائتمان مازالت ضعيفة.

- خصخصة وتوحيد منظومة العمل المصرفي.
- التخلص من القروض المخالفة للشروط داخل البنوك المملوكة للدولة.
- إعادة الهيكلة المالية والإدارية في البنوك المملوكة للدولة.
- تطوير إمكانات وقدرات الإشراف والإدارة المصرفية في البنك المركزي المصري.

وقد كان لهذه الإجراءات أثر إيجابي في تحسين نوعية الأصول ووفرة رؤوس الأموال في البنوك المصرية، حيث تم استبعاد البنوك ذات الأداء الضعيف أو دون المستوى. ونتيجة لذلك، فقد تقلص إجمالي عدد البنوك من ٦٢ إلى ٤٠ بنكا في عام ٢٠٠٨. وتخدم منظومة المنافذ الخدمية المصرفية والبنية

يعتبر إقليم القاهرة الكبرى مركزاً قومياً وإقليمياً لقطاع التمويل. ولا شك أن قوة قطاع التمويل تنعكس على الاقتصاد بأسره.

يشمل التوجه الاستراتيجي لهذا القطاع إقامة سوق محلية للخدمات المالية/التمويلية (وبخاصة من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات المصرفية)، فضلاً عن التوسع تدريجياً أمام الأطراف الأكثر قدرة على المنافسة العالمية.

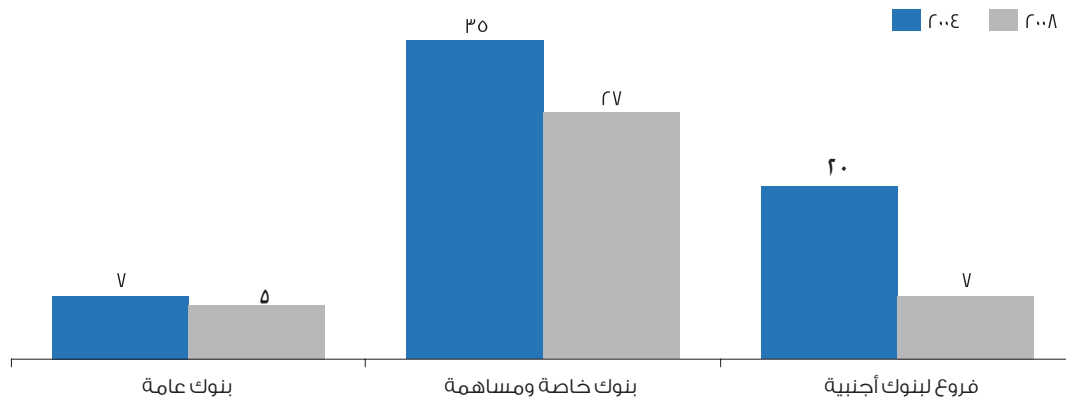
الوضع الراهن:

يضم إقليم القاهرة الكبرى المقار الرئيسية لمعظم المؤسسات المالية المصرية الكبرى، ويحقق الإقليم استفادة كبيرة من النمو المطرد لصناعة الخدمات المالية في مصر، كما اختارت العديد من البنوك الأجنبية أيضاً إقليم القاهرة الكبرى لتنفيذ عملياتها المحلية.

القطاع المصرفي:

يملك القطاع المالي حالياً إطاراً تنظيمياً يعمل وفق المعايير الدولية، وقد كان للأزمة المالية العالمية أثراً محدوداً على القطاع المالي في مصر، حيث حظي بدعم من القطاع المصرفي القوي الذي لم يتعرض سوى للحد الأدنى لتأثير المنتجات المهيكلة، والسيولة الزائدة (حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع نحو ٥٠٪) ومحدودية نشاط الرهن العقاري في مصر.

شكل رقم ٣٨: عدد البنوك في مصر تبعا للملكية (٢٠٠٤-٢٠٠٨)



المصدر: بنك التنمية الأفريقي (٢٠٠٩): تقرير سمات القطاع الخاص في الدولة المصرية

تقرير الخدمات المصرفية - تحليل النتائج الرئيسية

نقاط الضعف/المشكلات

- القطاع المصرفي ترتيبه ضعيف ولا ينافس.
- القرارات الاقتصادية الفجائية.

التحديات

- طول فترة الاجراءات لاستخراج تراخيص الاستثمار.

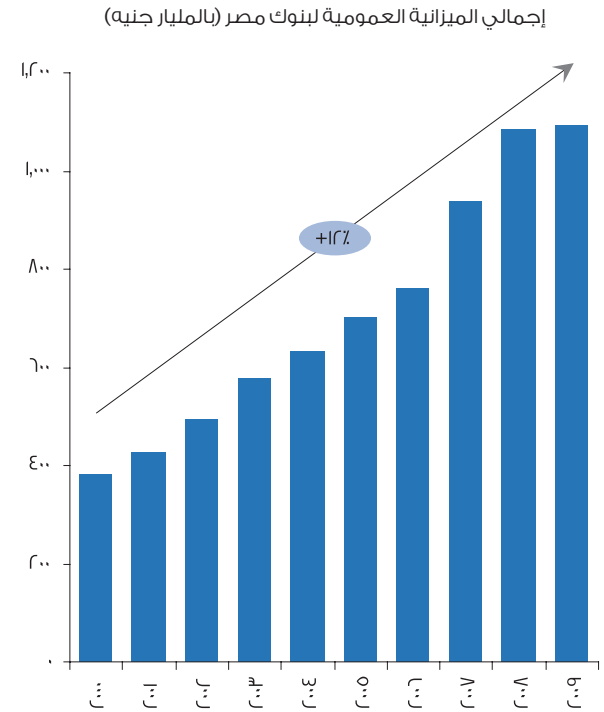
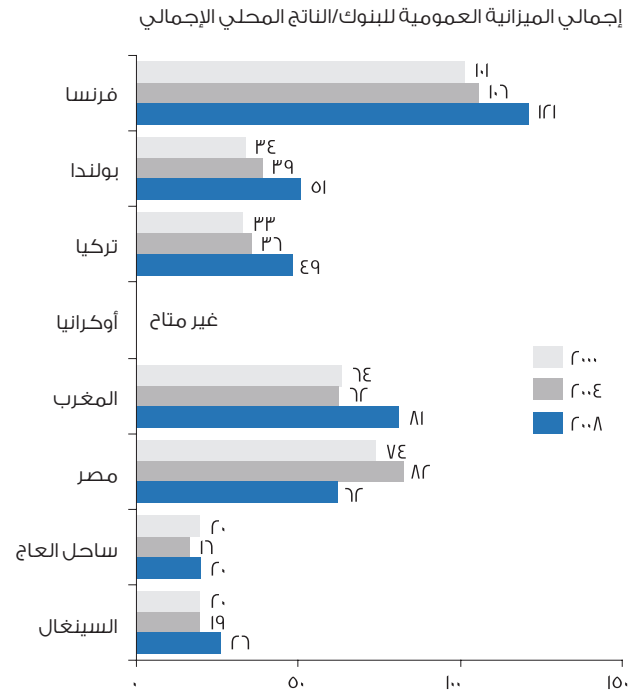
نقاط القوة/المقومات

- توافر كوادر مصرفية عالية الكفاءة.
- تنوع قطاعات الاقتصاد مما يتيح امكانيات للتمويل.

الفرص

- تفعيل دور القطاع المصرفي.
- امكانية تمويل الشرائح المتوسطة ومحدودي الدخل.
- اعادة صياغة دور البنوك المتخصصة في تحقيق الاهداف التنموية.

شكل رقم ٣٩ : حجم الميزانية العمومية لبنوك مصر مقارنة بالمعايير الدولية

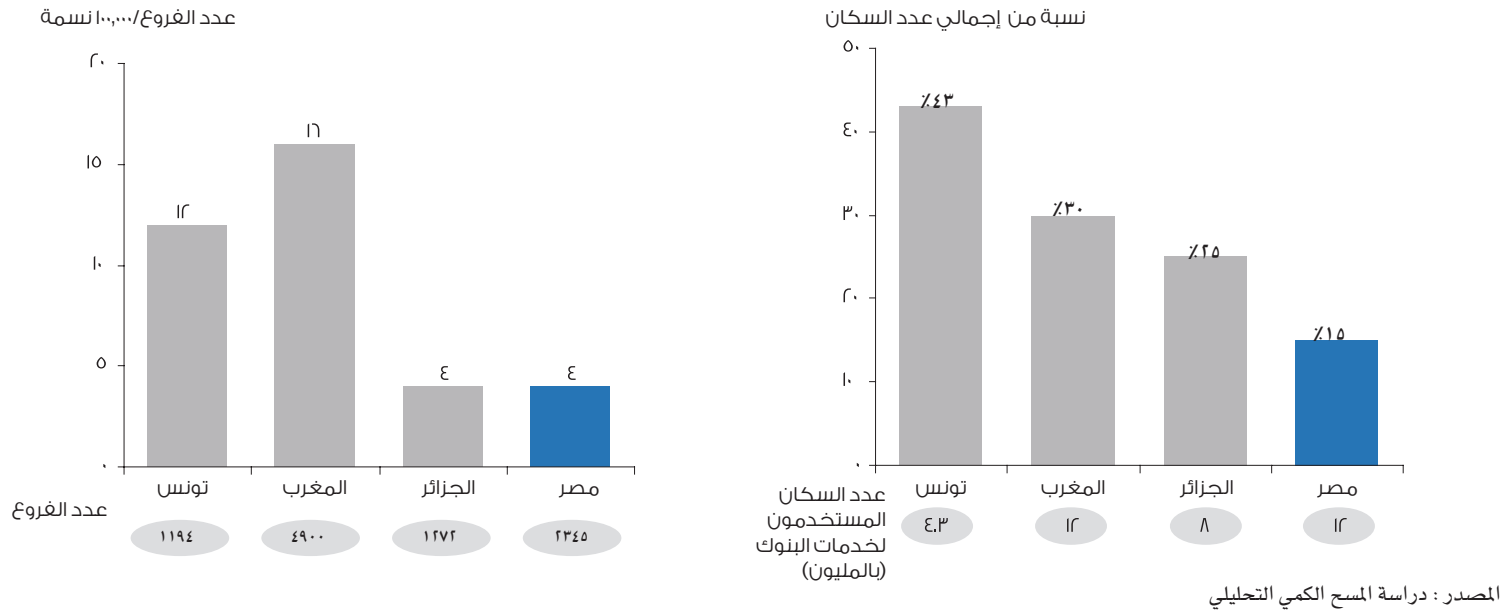


المصدر : قاعدة بيانات الهياكل التمويلية بالبنك الدولي (٢٠١٠)

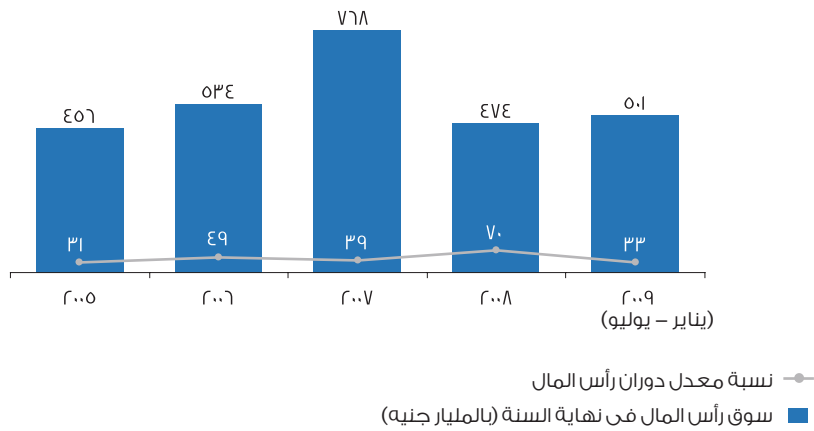
رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٤٠ : السوق المصرفية المصرية مقارنة بالمعايير الدولية



شكل رقم ٤١: إجمالي نسبة رأس المال إلى دوران رأس المال في بورصة الأوراق المالية المصرية



المصدر: بنك التنمية الأفريقي (٢٠٠٩): تقرير سمات القطاع الخاص في الدولة المصرية

بورصة الأوراق المالية:

يضم إقليم القاهرة الكبرى أكبر بورصة للأوراق المالية في مصر، حيث بلغ إجمالي القيمة السوقية لها أكثر من ٨٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٠، والبورصة تمثل صرحا اقتصاديا سواء بالنسبة للمؤسسات المالية أو الشركات المحلية التي تبحث عن استثمار رأس المال. ومن أجل ضمان استيفاء احتياجات جميع المستثمرين في بورصة الأوراق المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم إطلاق العمل في بورصة النيل NILEX في أكتوبر ٢٠٠٧ لتزويد الشركات المتوسطة والصغيرة بفرص الحصول على تمويل طويل المدى. ومع ذلك، مازال الحجم الكلي والسيولة الإجمالية للبورصة المصرية محدودا، ولكن يظل أمامها فرص كبيرة للنمو المستقبلي.

شركات التأمين:

ما زال قطاع التأمين في مصر ضعيفاً ومحدود النطاق، ومع ذلك فقد مضت الحكومة قدماً في إعادة هيكلة قطاع التأمين وشركات التأمين المملوكة للدولة. وفي مايو ٢٠٠٨ تم إقرار قانون جديد للتأمينات يدعم استقلالية المشروع، ويفصل التأمين على الحياة عن أنواع التأمين المختلفة الأخرى، ويزيد من الحد الأدنى لرؤوس أموال الشركات إلى ٦٠ مليون جنيه مصري، بالإضافة إلى إدخال وسطاء/سماسرة الشركات.

بالإضافة الي ذلك ، فقد تم رفع قيمة أقساط مسؤولية التأمين للطرف الثالث (MTPL)، التي قامت الحكومة بتثبيتها عند مستوى منخفض للغاية على مدار سنوات طويلة. وذلك لتمكين شركات التأمين من تغطية تكاليفها بما يؤدي في نهاية المطاف إلى وضع أسعار كاملة قائمة على آليات السوق. ونتيجة لذلك شهد القطاع أيضا دخول الشركات العالمية الكبرى إلى السوق المصرية.



البنك المركزي المصري

المشروعات، حيث تقوم كبرى شركات الخدمات المالية الدولية تدريجياً بدراسة اختيار أقليم القاهرة الكبرى كمرشح قوي لتنفيذ عمليات تشغيل فروع لها على المستوى الاقليمي والدولى.

ومن الشروط الأساسية لتحقيق هذه الرؤية ضرورة مراعاة عمليات الاندماج والحيازة التي من شأنها أن تسمح بظهور الكيانات القادرة على المنافسة الدولية، فضلاً عن مواصلة رفع القدرات البشرية، بالإضافة إلى شرط أساسي آخر يتمثل في تقوية منظومة مهارات العاملين في مجال الخدمات المالية.

المشروعات ذات الأولوية

إنشاء مجموعات مكاتب المساندة

سوف تستفيد صناعة الخدمات المالية في القاهرة الكبرى من ظهور مجموعات متخصصة لتقديم الخدمات المساندة او المساعدة وخدمات المراجعة المصرفية، وجاري حالياً دراسة العديد من هذه

التوجهات الإستراتيجية للقطاع المالي والمصرفي

تتمثل الرؤية بالنسبة لتطوير القطاع المالي والمصرفي في أقليم القاهرة الكبرى في تحقيق مكانة لائقة كمركز تنافسي في مجال التمويل والأعمال في منطقة الشرق الأوسط. وذلك من خلال اتباع استراتيجية ثنائية المحاور على النحو التالي:

- تطوير السوق المصرفية المحلية مع زيادة نشر الخدمات المصرفية بين السكان وعالم الشركات.
- ضمان القدرة التنافسية للأطراف العاملة في مجال القطاع المالي والمصرفي بما يتيح الانتشار عالمياً.

”وُجد أن ١٥٪ فقط من السكان يملكون حسابات مصرفية“

رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات



غرفة الخدمة الإلكترونية

- بذلت الحكومة المصرية جهوداً كبيرة في هذا المجال، أهمها مشروع إنشاء القرية الذكية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- دفعت الديناميكية المحلية والاهتمام من جانب الشركات الأجنبية عجلة العمل واستيعاب تكنولوجيا الاتصالات الحديثة.
- يعتمد تطوير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على البنية التحتية والمهارات المتاحة.

الوضع الراهن :

شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إقليم القاهرة الكبرى مؤخرًا ازدهارًا ملموسًا، واحتل مكانه كمحرك رئيسي للنمو، وتوفير فرص العمل، وتعتمد مواطن القوة في تخصصات هذه القطاعات سريعة النمو على ديناميكية شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المحلية، بما في ذلك المشروعات الجديدة. وقد استطاع الإقليم اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات الكبرى ساعياً إلى الاستفادة من خبرائها وعمالها المؤهلين تأهيلاً جيداً مع إتقانهم لعدة لغات، وكذلك سعياً إلى الاستفادة من البنية التحتية المتطورة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كما هو مبين بالشكل رقم ٤٢. وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في الاستعانة بخدمات التعهيد في إقليم القاهرة الكبرى.

تقرير قطاع الاتصالات - تحليل النتائج الرئيسية

نقاط الضعف/المشكلات

- ضعف إمكانيات التمويل.
- قلة المراكز البحثية في مجالي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

نقاط القوة/المقومات

- توافر البنية التحتية للاتصالات.
- توافر مواقع جاذبة للشركات متعددة الجنسيات (العالمية).
- توافر مجال تنافسي للخدمات.

التحديات

- المنافسة العالمية.

الفرص

- تطلع السكان للاستفادة من مجال التكنولوجيا.
- تعاون ثنائي مع شركاء دوليين (الهند وكوريا وسنغافورة).

شكل رقم ٤٢: تصور خاص لاجابيات وسلبيات الاستعانة بمتعهدين خارجيين/مصادر خارجية لمراكز الاتصال لشركات متعددة الجنسيات فى اقليم القاهرة الكبرى

السلبيات

المناخ الاقتصادي يواجه تحديات رغم ما طرأ عليه من تحسن

- تضاعف التضخم (متوقع انخفاضه فى السنة القادمة)

وجود فساد بيروقراطي

- تدهور ترتيب مصر مؤخرا من المركز ١٠٥ إلى ١١١ فى قائمة الشفافية العالمية - المؤشر العالمي للفساد الإداري.

تأمين البيانات والملكية الفكرية والخصوصية مازالت أمور مدعاة للقلق

- فى دراسة عن حماية حقوق الملكية الفكرية، احتلت مصر ترتيبا أقل من المتوسط العالمي بالإضافة إلى المتوسط بالنسبة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الاجابيات

توافر كوادر الموظفين المتحدثين لعدة لغات

- وجود عدد من الخريجين سنويا من مؤسسات التعليم العالي يتقنون عدة لغات مؤهلين وراغبين فى العمل فى صناعة BOT.
- معدل الاستنزاف: ضعيف (١٥-٢٠٪)

عامل التكلفة قابل للمقارنة مع نظيره فى الهند

- متوسط أجر الحاصل على شهادة التعليم فى مجال الحاسب الآلي CCP تزيد عن نظيره فى الهند بنسبة ١٠٪
- ارتفاع الأجور يعوضه بنية تحتية وتكاليف أقل للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

دعم حكومي هائل

- استثمارات قوية فى البنية التحتية (النقل والمواصلات، المياه والصرف الصحي، ومنشآت الأعمال الاستثمارية).
- تقدم الحكومة إعفاءات ضريبية وأراضي بأسعار أقل.



رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

شبكة الإنترنت في مصر

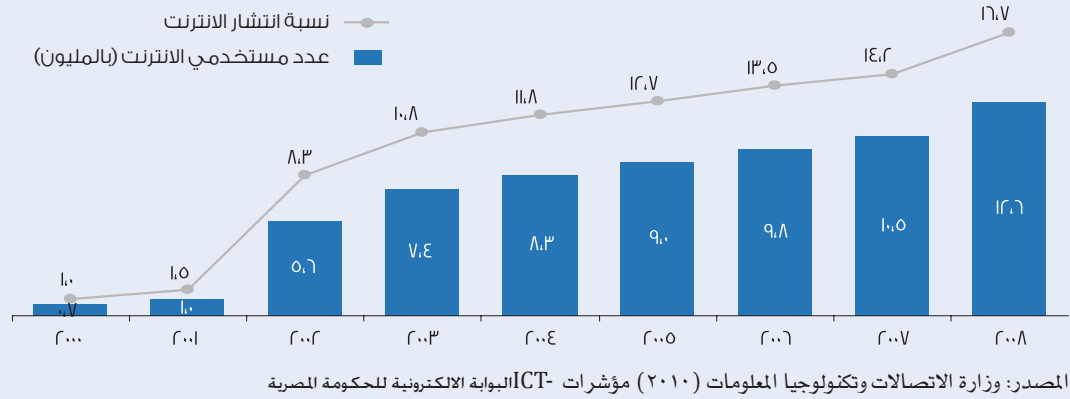
تعاون مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي لإطلاق مشروعات مثل "حاسب لكل معلم وطالب مدرسي"، و"حاسب لكل أستاذ وطالب جامعي"، و"حاسب لكل صحفى"، في حين توفر مبادرة "حاسب لكل طالب متفوق" أجهزة كمبيوتر متقدمة للتلاميذ المتفوقين في المدارس الابتدائية في جميع أنحاء البلاد.

كما تقوم هذه الأندية بتوفير خدمات التدريب، وحاليا هناك الآن ما يقرب من ١٩٠٠ نادي على الصعيد القومي، ويقع معظمها في المناطق المحرومة.

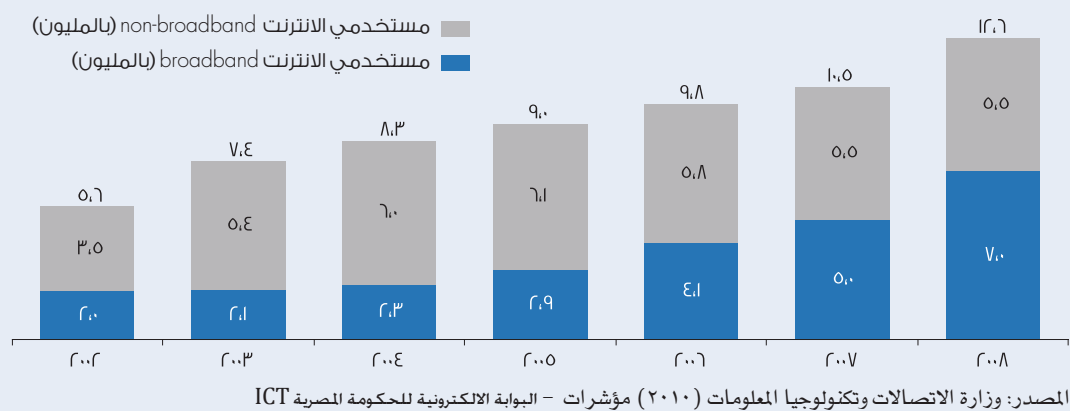
ومن أجل تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات في المدارس والجامعات، تم توقيع اتفاقيات

يحقق انتشار شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) فرصة كبرى لاستفادة المواطنين في مصر من الإمكانيات الهائلة للتكنولوجيات الحديثة، وقد بذلت جهود على المستوى القومي لإتاحة المزيد من التكنولوجيا بأسعار في متناول الجميع بإطلاق تشغيل خدمة الإنترنت المجاني في يناير ٢٠٠٢، وهو قرار قضى على رسوم الاشتراك الشهري مقابل الدخول لشبكة الإنترنت بالاتصال التليفوني، وقد زاد عدد مستخدمي الإنترنت بمعدل ٦ أضعاف في سنة واحدة.

شكل رقم ٤٣: عدد مستخدمي شبكة الانترنت ومعدل انتشار خدمة الانترنت في مصر (٢٠٠٨-٢٠٠٠)



شكل رقم ٤٤: مستخدمي الانترنت في مصر حسب نوع الاتصال (٢٠٠٨-٢٠٠٠)



وفي عام ٢٠٠٤، توالى مبادرات إدخال خدمة الانترنت واسعة النطاق (Broadband) التي تبنتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بوضع سياسة لآطار جديد يتيح خدمات واسعة النطاق من خلال الاتصالات اللاسلكية وخفض تكلفة الحصول على تلك الخدمة إلى ٤٥ جنيه شهريا، والتي تعتبر واحدة من أقل تكاليف الحصول على هذه الخدمة في العالم، وذلك تشجيعا على التوسع في استخدامها.

وفي عام ٢٠٠٥، تم إنشاء صندوق الخدمة العالمية USC تحت إشراف الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، بغرض توفير الحوافز المشجعة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير خدمات الاتصالات بما فيها خدمات الإنترنت للمناطق النائية والمحرومة في جميع أنحاء مصر وبأسعار مقبولة.

كما اعتُبرت أيضاً نوادي تكنولوجيا المعلومات بمثابة مبادرة كبرى حيث أتاحت خدمة الإنترنت والأجهزة والبرمجيات لسكان مصر،

التوجهات الإستراتيجية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تم تقسيم الرؤية القومية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى ثلاثة أهداف ملموسة بحيث يمكن تحديد غاياتها النهائية وقياس مدى ما أحرز من تقدم فى سبيل تحقيقها، وهي على النحو التالي:

١. جذب الاستثمارات ودعم القطاع فنياً.
 ٢. تحسين وتطوير نوعية ومستوى الخدمات المتاحة.
 ٣. زيادة الاستعانة بمصادر خارجية وزيادة فرص العمل من خلال إبرام اتفاقيات مع شركات عالمية.
- وسوف تعكس هذه الاستراتيجية على المستوى الإقليمي وتزيد من قيمة الأصول الخاصة بأقليم القاهرة الكبرى.

المشروعات ذات الأولوية

مشروعات خاصة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

إنشاء مجموعات تكنولوجية فى جميع أنحاء إقليم القاهرة الكبرى:

إقامة المجموعات التكنولوجية من افضل السبل لتحقيق الابتكار وكسب القدرة التنافسية، ويهدف المشروع إلى تطوير المجموعات القائمة، مثل القرية الذكية فى مدينة ٦ أكتوبر، وإقامة مشروعات جديدة مثل المنطقة التكنولوجية بالمعادي التي سوف تساهم إسهاماً كبيراً فى إقامة صناعة مراكز الاتصال، كما سوف تساهم فى الاستعانة بمصادر خدمات خارجية للتصدير، وسيتم تنفيذ المشروع من خلال إقامة شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، على غرار القرية الذكية.

المساهمة فى تنمية القدرات البشرية

ان المهارات الحالية لا تسمح بالمنافسة فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لذا يجب الإهتمام بالمهارات البشرية نظراً لأهميتها البالغة، وسوف يهدف المشروع إلى تنمية القدرات على كافة المستويات داخل إقليم القاهرة الكبرى من خلال الآتي:

- إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى جميع مراحل التعليم، سواء التعليم الاساسى أو الثانوي، أو التعليم العالي من خلال مشروع المدرسة الذكية.
- دعم توافر أجهزة الكمبيوتر بأسعار مناسبة، وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات عن طريق نشر نوادي تكنولوجيا المعلومات فى إقليم القاهرة الكبرى.

إقامة البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يعد ضمان توافر البنية التحتية أمراً ضرورياً لتحقيق الاستفادة القصوى من التقدم التكنولوجي، وسوف يتم تجهيز جميع المناطق التكنولوجية بالبنية التحتية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات مما يتيح سرعة عالية مع استخدام شبكة المعلومات (الإنترنت) وإتاحة مصدر مضمون لإمدادات الطاقة، ومن خلال مبادرة «المنزل الذكي»، سوف يتم دمج التكنولوجيات الجديدة بشكل منظم فى تشغيل المعدات والأجهزة المنزلية.

رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

القرية الذكية: مركز متطور لتكنولوجيا المعلومات



أحد منشآت القرية الذكية

«مجمع تكنولوجي رئيسي ومنتدى للأعمال في مصر»

الفكرة

تم إطلاق مشروع القرية الذكية في عام ٢٠٠٢ والذي أصبح الآن بمثابة المجمع الرئيسي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأهم مقر للأعمال في مصر.

وتضم القرية الذكية مجموعة شركات محلية وشركات متعددة الجنسيات وإدارات حكومية وهيئات ومنظمات تمويلية، بالإضافة إلى مؤسسات تعليمية ومراكز للبحوث والتطوير.

وتحظى القرية الذكية بدعم يتمثل في احتوائها على أحدث ما توصل إليه العلم في مجال البنية التحتية التكنولوجية بجانب أحدث نظام في إدارة المرافق/المنشآت، بالإضافة إلى مجموعة كاملة من خدمات الأعمال والخدمات الترفيهية، كما تم تدعيم منطقة القرية الذكية بمرافق متميزة المستوى بما في ذلك دار لرياض الأطفال، ومدرسة، ونادي، ومطاعم، وعيادة طبية وعدد من خدمات دعم الأعمال التجارية.

مستقبل القرية

من المتوقع أن تتواصل حركة النمو في القرية الذكية بحيث تستوعب أكثر من ٥٠٠ شركة وأكثر من ١٠٠ ألف موظف بحلول عام ٢٠١٤، وقد دفع نجاح مركز الأعمال بالقرية الذكية بالقاهرة إلى إقامة مشروعات مماثلة في جميع أنحاء مصر، حيث يجري حالياً إعداد التصميمات النظرية لمشروع القرية الذكية بدمياط ومشروع مركز النقل والإمداد (الدعم اللوجستي) ومركز الأعمال بالقرية الذكية بالإسكندرية.

حجم القرية

تمتد منطقة تكنولوجيا المعلومات وحي الأعمال على مساحة تزيد على ٣ مليون م^٢ من الأراضي في منطقة غرب إقليم القاهرة الكبرى، وتوفر المنطقة مساحات عمل متقدمة تكنولوجياً بحيث تستوعب أكثر من ١٢٠ شركة يعمل بها ما يقرب من ٢٨,٠٠٠ موظف.

الصحة



تطور الخدمات الصحية

- يعتبر مستوى الخدمات الصحية المتاحة في إقليم القاهرة الكبرى مقبول مقارنة بباقي أقاليم مصر، لكنه يفتقر إلى المعايير العالمية المعتمدة، فمازالت عدة مناطق داخل إقليم القاهرة الكبرى تفتقر إلى بعض هذه الخدمات الأساسية.
- يمثل التوجه الاستراتيجي في تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتطويرها وتطوير التعليم الطبي لكي يعترف به عالميا من أجل رفع مستوى الاستفادة من العاملين المؤهلين في مجال الطب والرعاية الصحية في الإقليم، وهناك حاجة إلى استثمارات ضخمة لسد الفجوة الحالية والاستعداد للاحتياج المستقبلي.
- يمكن أن تمثل خدمات الرعاية الصحية جزءاً من الخدمات التي تزيد من الجذب الإقليمي للقاهرة الكبرى.

مؤشرات الأداء الرئيسية للصحة	٢٠١٠	٢٠٣٠	الاعداد المطلوب إضافتها
الأسرة (بالألف)	٥١	١٣٥	٨٤ (بالألف)
الممرضات (بالألف)	٤٧	١٨٥	١٣٨ (بالألف)
الأطباء (بالألف)	٢٨	٧٦	٢٨ (بالألف)

المتبعة في الدول المتقدمة من حيث النسبة بين عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية لكل الف مواطن، وذلك كما هو مبين بالشكلين رقمي ٤٥ و٤٦.

وتحظى الرعاية الصحية في الاقليم باعتراف دولي وبمستوى تنافسي مع بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط، وقد ساهم هذا الاعتراف في تدعيم مكانة الاقليم، كما اتضح عندما استضافت القاهرة مؤتمر Medhealth Cairo ٢٠١٠ بحضور ١١ وزيرا للصحة من الدول العربية لمناقشة مستقبل قطاع الرعاية الصحية في العالم العربي، ورغم ذلك فمازال قطاع الصحة في الاقليم يفتقر إلى تطبيق معايير أفضل الممارسات

يعتبر قطاع الصحة في إقليم القاهرة الكبرى قطاعاً متطوراً، حيث يضم الاقليم العديد من كليات الطب، كما توجد ٢١ مستشفى تابعة لوزارة الصحة، وأكثر من ٦١١ مستشفى خاص، وتعتبر تغطية الخدمات الصحية في الاقليم أفضل مرتين من باقي أقاليم مصر الأخرى من حيث عدد السكان لكل سرير علاج، وذلك مع التأكيد على أن بعض المناطق في إقليم القاهرة الكبرى تحتاج تغطية أفضل للخدمات الطبية.

الوضع الراهن

تقرير قطاع الصحة - تحليل النتائج الرئيسية

نقاط الضعف/المشكلات

- نقص الاعتراف العالمي بكليات الطب المصرية.
- ضعف الإشراف الطبي في المنتجعات الصحية.
- الافتقار إلى معايير الرعاية الصحية.
- ضعف التمويل لأطباء الرعاية الأساسية.
- ضعف كفاءة التمريض.

التحديات

- تأثير التلوث والمناخ غير الصحي.
- عدم تقييم مراكز البحوث الطبية.

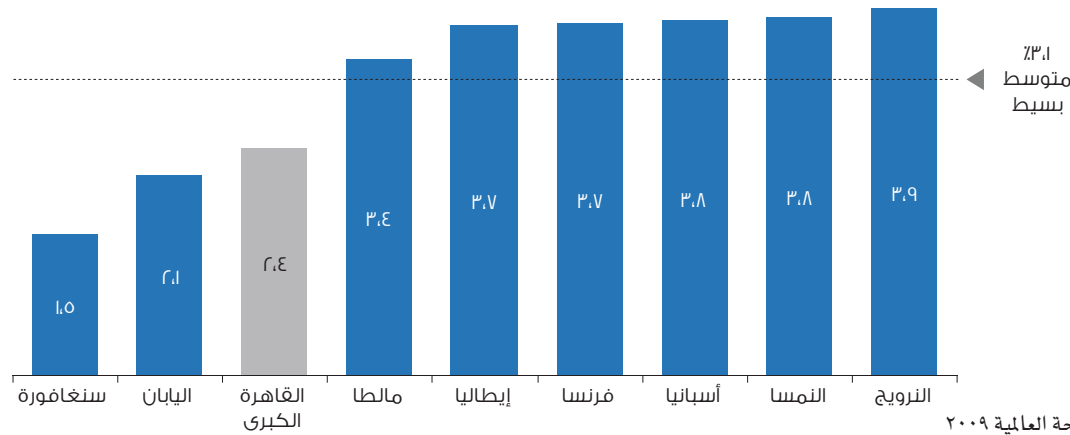
نقاط القوة/المقومات

- توافر العديد من كليات الطب والمستشفيات.
- توافر العديد من مراكز التدريب للرعاية الأساسية وحالات الطوارئ.
- توافر العديد من خريجي كليات الطب سنوياً.
- توافر به مصادر المنتجات المحلية لصناعة الدواء والأمصال والمكملات الغذائية والبدايل الدوائية.

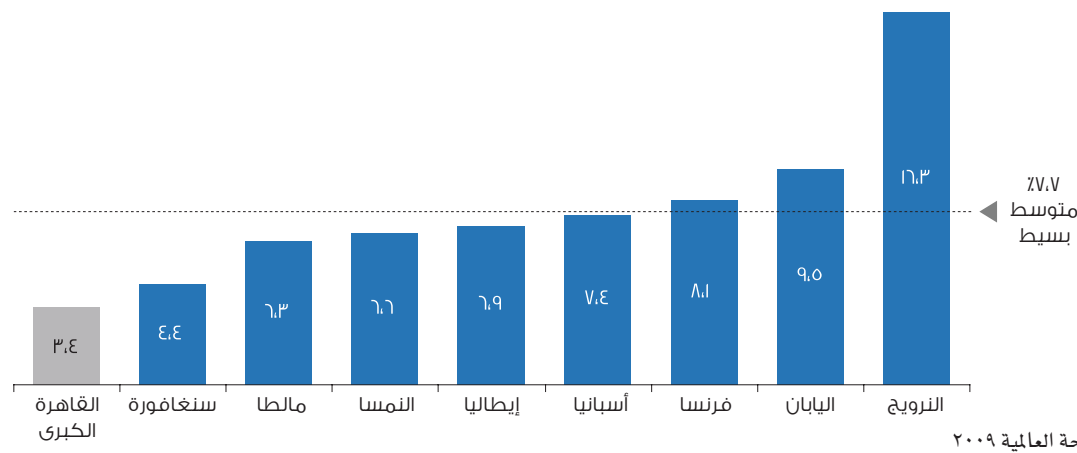
الفرص

- تزايد عدد كبار الأطباء المتخصصين في المستشفيات العربية.
- السوق المتنامي للأعشاب الطبية والأدوية البديلة في أفريقيا وأوروبا والدول العربية.
- إمكانية تطوير السياحة العلاجية مثل عيون حلوان.

شكل رقم ٤٥: عدد الأطباء الممارسين لكل ألف نسمة



شكل رقم ٤٦: عدد أعضاء هيئة التمريض لكل ألف نسمة



التوجهات الإستراتيجية لقطاع الصحة

تتمثل الرؤية المستقبلية لتطوير قطاع الصحة داخل إقليم القاهرة الكبرى في إتاحة خدمات الرعاية الصحية لجميع فئات السكان وفقاً للمعايير العالمية. وسوف تتحقق تلك الرؤية من خلال الإجراءات التالية :

- تطوير قدرات العاملين في المجال الطبي من خلال توفير فرص تعليم طبي تتميز بالجودة.
- تطوير الخبرات الفنية في المجالات المتعلقة بالخدمات الصحية مثل تصنيع الأجهزة الطبية.
- تطوير البنية التحتية للقطاع الطبي.
- تنمية قطاع السياحة العلاجية من خلال إنشاء منتجعات العلاج والاستشفاء والنقاهة

المشروعات ذات الأولوية

المشروعات الرائدة

إنشاء مدينتين طبيتين:

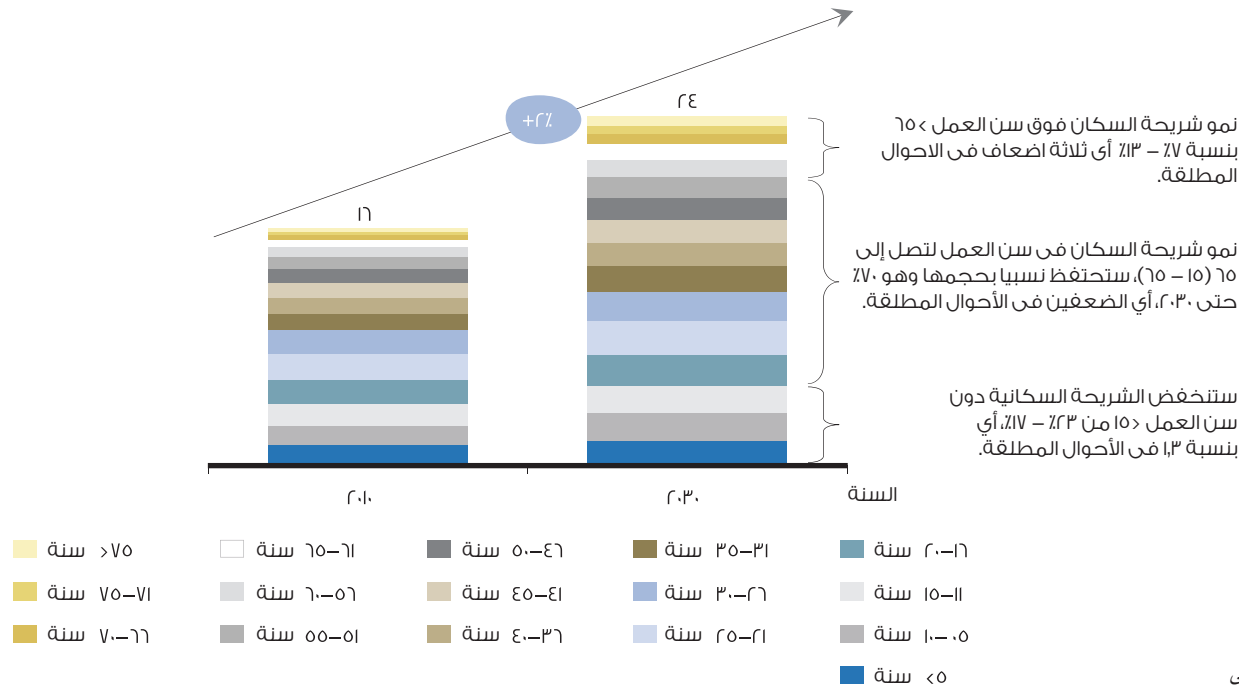
يتميز إقليم القاهرة الكبرى بتاريخ عريق ومشرف في مجال الإمكانيات والمهارات الطبية حيث يضم عدداً كبيراً من الأطباء المهرة، إلا أنه يفتقر حالياً إلى البنية التحتية اللازمة لاستيفاء المعايير الدولية من حيث توافر العلاج لكل فرد، مما يضطر أحياناً بعض سكان القاهرة إلى السفر لتلقي العلاج في الخارج، ولا شك أن إنشاء مجموعة من المراكز الطبية الخاصة والعامة على الأراضي المملوكة للدولة سوف يساعد في زيادة القدرة التنافسية في المجال الطبي وضمان جودة الخدمة لجميع أهالي الإقليم، وعلاوة على ذلك، فمن المؤكد أن إقامة بنية تحتية علاجية على أعلى المستويات في إقليم القاهرة الكبرى سيؤدي إلى جذب المواطنين العرب والأفارقة الساعين إلى علاج طبي عالي الجودة وبأسعار معقولة.

وتلبية حجم الطلب المتزايد في المستقبل على خدمات الرعاية الصحية نتيجة زيادة عدد السكان وارتفاع معدل الأعمار - كما هو مبين بالشكل رقم ٤٧، ومن أجل استيفاء المعايير العالمية في الرعاية الصحية، فثمة حاجة إلى توفير استثمارات ضخمة في هذا المجال لسد الثغرات الحالية، واستناداً إلى تاريخ المشكلة ، واستعداداً للاوضاع المستقبلية، فمن الضروري توفير ١٣٥ ألف سرير في إقليم القاهرة الكبرى كما هو مبين بالشكل رقم ٤٨.



شكل رقم ٤٧: التعداد التقديري لسكان إقليم القاهرة الكبرى حسب الفئة العمرية

تقدير سكان القاهرة الكبرى حتى عام ٢٠٣٠

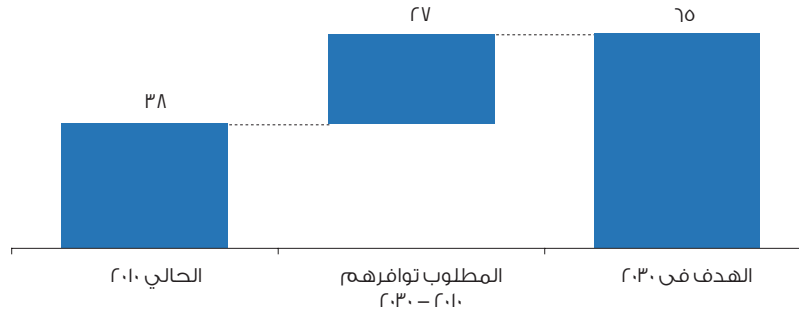


المصدر: الهيئة العام للتخطيط العمراني

رؤية مستقبلية

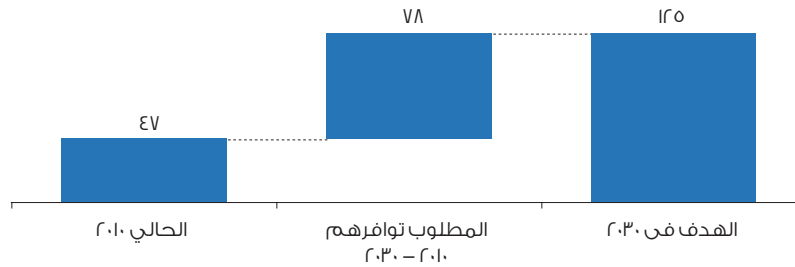
الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل ٤٨ (أ): عدد الأطباء المطلوب توافرهم خلال الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠٣٠



شكل رقم ٤٨: الاحتياج التقديري لمنظومة الرعاية الصحية في إقليم القاهرة الكبرى بين ٢٠١٠ و ٢٠٣٠

شكل ٤٨ (ب): عدد أعضاء هيئة التمريض المطلوب توافرهم خلال الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠٣٠



إنشاء كليات جديدة للتمريض:

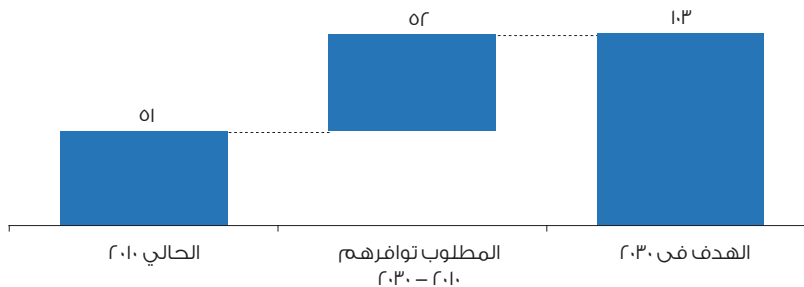
سعيًا إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة لخدمات التمريض، يهدف المشروع إلى إنشاء كليات تمريض تقوم بتنظيم برامج تدريب عالمية المستوى، وتضمن توافر عمالة عالية المهارة من الخريجين، وسيتم اختيار مقر كليات التمريض بالقرب من المستشفيات الخاصة والعامة التي يمكن التنسيق معها في وضع المناهج الدراسية ذات الصلة.

مشروعات تخص قطاع الصحة:

إنشاء منتجع علاجي

يقترح إنشاء مشروعات تضم منتجعات علاجية بهدف الارتقاء بالسياحة العلاجية وسياحة الاستشفاء من خلال توافر الخدمات الطبية والإقامة عالية الجودة عملاً على تحسين فترة العلاج بالمستشفيات.

شكل ٤٨ (ج) عدد أسرة المستشفيات المطلوب توافرها من ٢٠١٠ إلى ٢٠٣٠ (بالألف)



المصدر للأشكال الفرعية الثلاثة: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

شكل رقم ٤٩: مناطق تركز منشآت الرعاية الصحية في إقليم القاهرة الكبرى



المصدر: دراسة تحليلية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني

التعليم

مؤشرات الأداء الرئيسية للتعليم	٢٠٣٠	٢٠١٠	وحدات إضافية
سكان إقليم القاهرة الكبرى حسب الفئة العمرية			
التعليم الاساسي، السن (٤-١٦) بالمليون	٢,٠٠	٢,٦٦	
التعليم الثانوي، السن (١٥-١٧) بالمليون	١,١	٠,٩٥	
التعليم العالي، السن (١٨-٢٣) بالمليون	٢,٣	٢,٠٧	
الالتحاق			
الاساسي	٪١٠٦	٪١٠٦	٩٩٩٩٩٩٩٩٩٩٩٩٩٩
الثانوي	٪١٠٠	٪٦٤	
العالي	٪٩٤	٪٣٧	
عدد الفصول (بالألف)	٩٤	٨٧	٧٧
كثافة الفصل			
الاساسي (تلميذ/فصل)	٣٠	٤٣	
الثانوي	٣٠	٣٣	
العالي	١٠٠	٢٥٠	

- بالرغم من ان معدل الالتحاق بالتعليم الاساسي في مصر مرتفعا الا انه يظل دون المستوى المطلوب مقارنة بالدول الاخرى.
- على المستوى الجامعي، لا تفي التجهيزات المتاحة للمتطلبات التعليمية بسبب زيادة عدد الطلاب، ولذا ينبغي العمل على تطويرها.
- يمكن تقليل الفجوة بين نوعية الطلب على الوظائف في سوق العمل وبين المؤهلات المتاحة عبر منظومة التعليم، لا سيما من خلال تطوير برامج التدريب المهني.

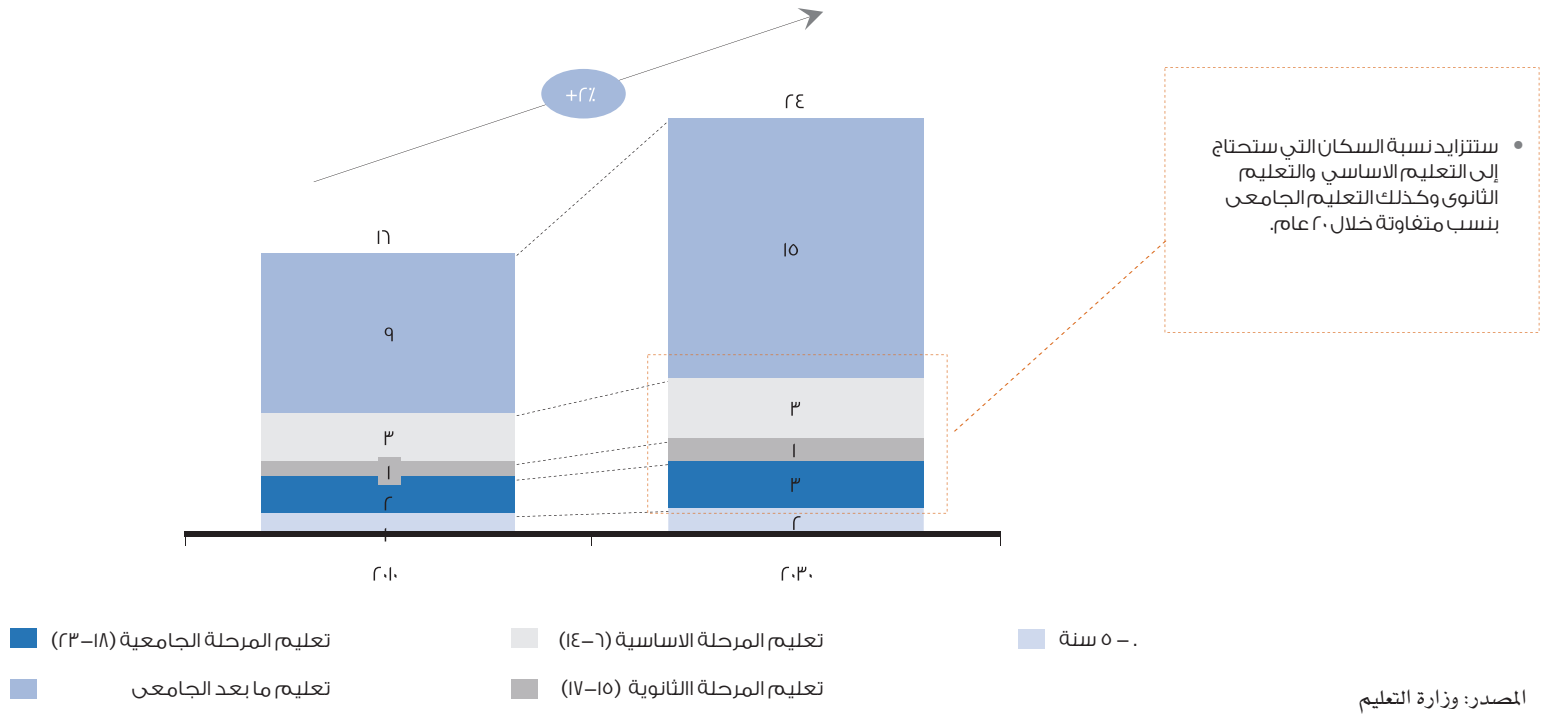
”تبلغ معدلات الالتحاق في إقليم القاهرة الكبرى ١٠٦٪ للتعليم الاساسي و ٦٤٪ للتعليم الثانوي، بالإضافة إلى ٣٧٪ للتعليم العالي والجامعي“

للتعليم الثانوي، بالإضافة إلى ٣٧٪ للتعليم العالي والجامعي. ولكن تبقى هناك بعض التحديات، فكثافة الفصول المدرسية مازالت مرتفعة كما هو مبين بالشكل رقم ٥٠، كما أن معدل الالتحاق في التعليم الثانوي يعتبر دون المستوى، ويؤدي تكديس الطلبة في الجامعات إلى صعوبة حصول الطلاب على خدمات المعامل/المختبرات والمكتبات.

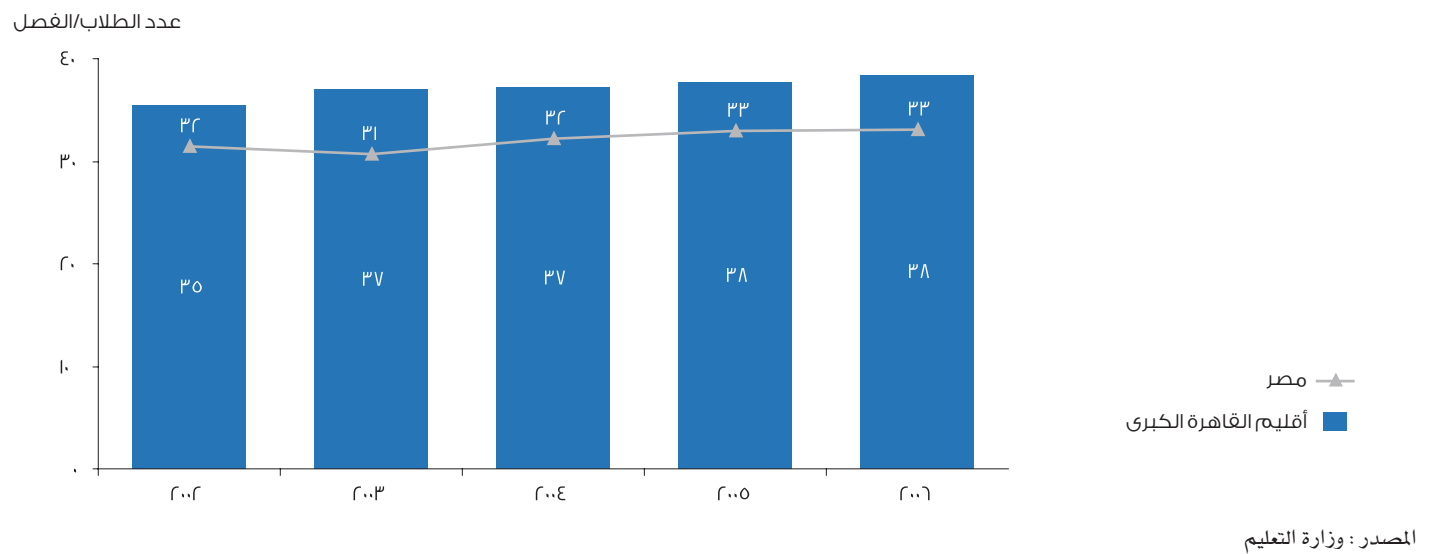
الوضع الراهن

اشتهر قطاع التعليم في إقليم القاهرة الكبرى بتاريخه وتقاليد العريقة كقبة للتعليم والالتحاق بالمؤسسات الأكاديمية في العالم العربي، كما يتميز الاقليم بتغطية جيدة لخدمات التعليم المدرسي في كافة المراحل التعليمية- باستثناء بعض المناطق غير المخططة- حيث يضم الاقليم المقار الرئيسية لأكبر الجامعات في مصر، وبالنسبة للمرحلتين الاساسية والثانوية، يتم توفير خيارات تعليمية متوازنة من المدارس الخاصة والعامة التي تقدم الخدمات التعليمية، حيث تبلغ معدلات الالتحاق في القاهرة الكبرى ١٠٦٪ للتعليم الأساسي و ٦٤٪

شكل رقم ٥٠: تطور عدد السكان تبعاً للفئة العمرية في إقليم القاهرة الكبرى



شكل رقم ٥١ : كثافة التعليم الأزهرى



رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

تقرير قطاع التعليم الاساسي والثانوي - تحليل النتائج الرئيسية

نقاط القوة/المقومات

- توافر تعليم أساسي عام.
- التمييز في النوع الاجتماعي محدود.
- توافر دعم حكومي قوي.

نقاط الضعف/المشكلات

- ضعف معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي.
- ارتفاع معدلات الأمية.
- ارتفاع كثافة الفصول المدرسية.
- ضعف التفاعل بين التعليم و سوق العمل.
- عدم وفرة أراضى لبناء مدارس جديدة فى الكتلة القائمة.

الفرص

- توافر وتنوع اختصاصات المدرسين.
- توافر الأراضى والبنية التحتية فى التجمعات الجديدة.
- زيادة الاستثمارات فى قطاع التعليم.

التحديات

- زيادة كبيرة متوقعة فى عدد السكان.
- نقص برامج تنمية المهارات المتوافقة مع التقدم الراهن فى مجال تكنولوجيا المعلومات.

تقرير قطاع التعليم العالي: - تحليل النتائج الرئيسية

نقاط القوة/المقومات

- تنوع التخصصات العلمية فى التعليم الجامعي.
- توافر وحدات بحثية خاصة فى الجامعات العامة.
- تنافس الباحثين فى مختلف مجالات التخصص.
- توافر بنية تحتية هامة لتكنولوجيا المعلومات وشبكات الحاسب الآلي.

الفرص

- إقامة شراكة دولية مع الجامعات/مراكز البحوث العالمية.
- إقامة علاقات اقتصادية دولية واتفاقيات للتجارة الحرة GATS.
- تأهيل الكوادر العلمية المصرية للعمل بالخارج.

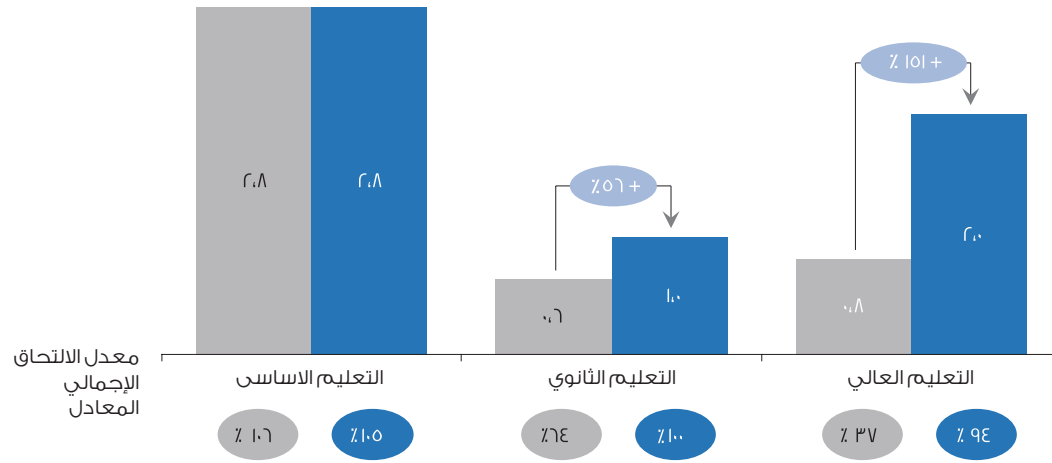
نقاط الضعف/المشكلات

- ضعف حجم التعليم الخاص.
- انخفاض مستوى المعدات/الأجهزة.
- توزيع غير عادل للمؤسسات التعليمية فى الاقليم.
- ضعف العلاقة بين التعليم وسوق العمل وخاصة الصناعة.

التحديات

- زيادة كبيرة متوقعة فى عدد السكان.
- هجرة الأساتذة ذوي الكفاءات العالية.

شكل رقم ٥٢ : معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي /العالى بأقليم القاهرة الكبرى مقارنة بالمعايير الدولية (نموذج دولة فنلندا ٢٠١٠)



المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمراني

التوجهات الإستراتيجية لقطاع التعليم

تتمثل الرؤية الخاصة بتطوير قطاع التعليم داخل إقليم القاهرة الكبرى فى ان يصبح الاقليم مركزا تعليميا جاذبا اقليميا و الارتقاء بمستوى التعليم وتطويره ليتواءم مع المستوى المطلوب.

ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لقطاع التعليم فى إقليم القاهرة الكبرى فيما يلي:

١. تميم مرحلة التعليم قبل الجامعي بحلول عام ٢٠١٨ وضمان استمراره .
٢. تحقيق نسبة ٥٥٪ فى معدل الإلتحاق بالتعليم العالى عام ٢٠٢٠ مع زيادتها بمرور الوقت.
٣. إقامة البنية التحتية اللازمة للحد من ارتفاع كثافة الفصول المدرسية: بحيث لا يزيد عدد الطلبة فى كل فصل عن ٣٠ طالب بحلول عام ٢٠٢٠ واستمرار هذا المعدل.

٤. تقديم الخدمة المطلوبة من حيث جودة وحجم البنية التحتية التعليمية لمواكبة النمو السكاني.
٥. تحقيق مبدأ المساواة فى الإلتحاق بالتعليم أمام جميع الطبقات وفئات الدخل.
٦. تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات كأداة من أدوات دعم التدريب والتدريس.
٧. تحسين قنوات ربط التعليم بالصناعة بما يلبي طلبات أصحاب العمل.
٨. تطوير العملية التعليمية والارتقاء بالمدارس.

وعلى وجه العموم، فإنه تماشيا مع الأولويات القومية فى مصر، سيكون هناك حاجة إلى إستثمارات كبيرة فى قطاع التعليم، للتعامل مع أوضاع تكس أعداد الطلاب فى الفصل المدرسي الواحد والتي وصلت إلى نسب تتجاوز بكثير المعايير الدولية، وكذلك استعدادا للنمو المتوقع مستقبلا، كما هو مبين فى الشكلين رقمى ٥٢ و ٥٣. وبحلول عام ٢٠٣٠، يجب الانتهاء من إقامة أكثر من ١٢٥ ألف فصل مدرسي جديد فى إقليم القاهرة الكبرى كما هو مبين بالشكل رقم ٥٤.

مشروعات خاصة بقطاع التعليم

محو الأمية

يتمثل الغرض من هذا المشروع فى تحقيق هدفين أساسيين هما:

- إنشاء ٣٥٠ مدرسة، مع التركيز بشكل خاص على المناطق المحرومة من الخدمة.
- دعم برامج محو الأمية التي تعتمد على المعلمين والمتطوعين من أفراد الشعب.

المشروعات ذات الأولوية

المشروعات الرائدة

إنشاء مدينتين للعلوم والمعرفة:

ستقوم المدينتين بجذب جامعات البحث العالمية الرائدة من أجل توفير أفضل البرامج والشهادات العلمية وكذلك ستقوم بعمل شراكات مع قطاعي الصناعة والأعمال

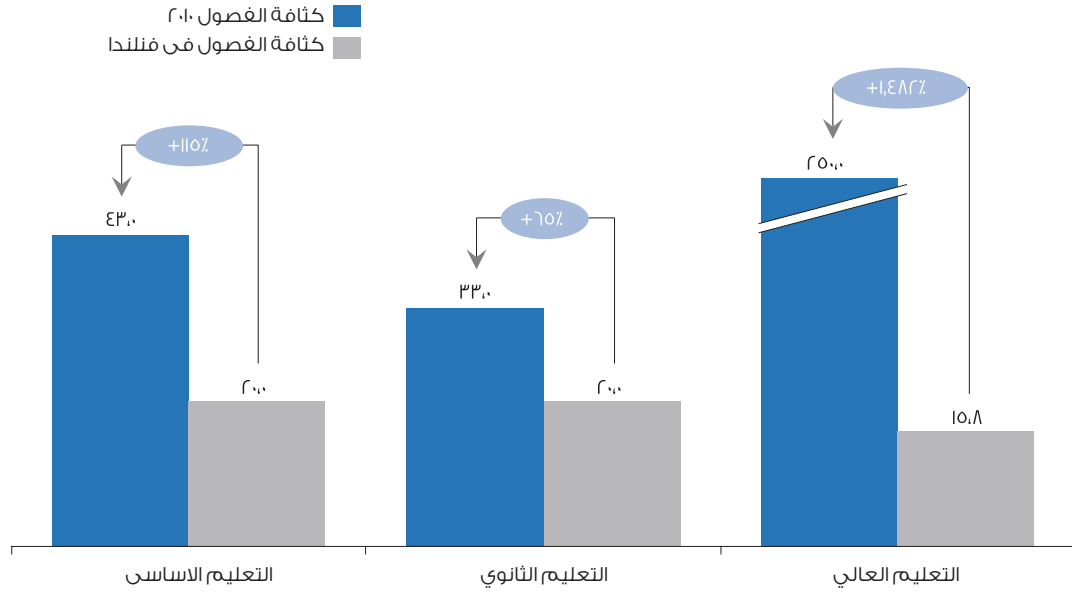
يهدف المشروع إلى تحسين قدرة القطاع على المنافسة الإقليمية، وتدعيم البحوث والتطوير، من خلال الآتي:

- إنشاء مدينة القاهرة الدولية للعلوم والمعرفة بحيث تجمع بين المنشآت العامة، فضلا عن جامعات عالمية والحضانات/المعامل التكنولوجية .
- إنشاء هيئة مسئولة عن تسويق المدارس والجامعات المصرية فى الخارج بجانب هيئات لتمويل تكاليف العملية التعليمية.

رؤية مستقبلية

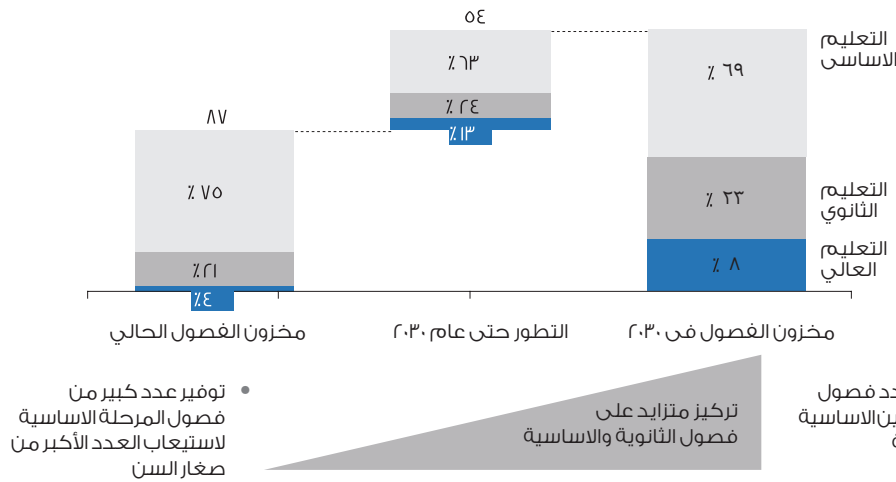
الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٥٣: كثافة الفصول الدراسية في إقليم القاهرة الكبرى مقارنة بمثيلاتها في فنلندا



المصدر: دراسة تحليلية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني

شكل رقم ٥٤: تقدير احتياجات إقليم القاهرة الكبرى من الفصول المدرسية في عام ٢٠٣٠ (بالالف)



• توفير عدد كبير من فصول المرحلة الاساسية لاستيعاب العدد الأكبر من صغار السن

• تركيز متزايد على فصول الثانوية والاساسية

• تطور عدد فصول المرحلتين الاساسية والثانوية

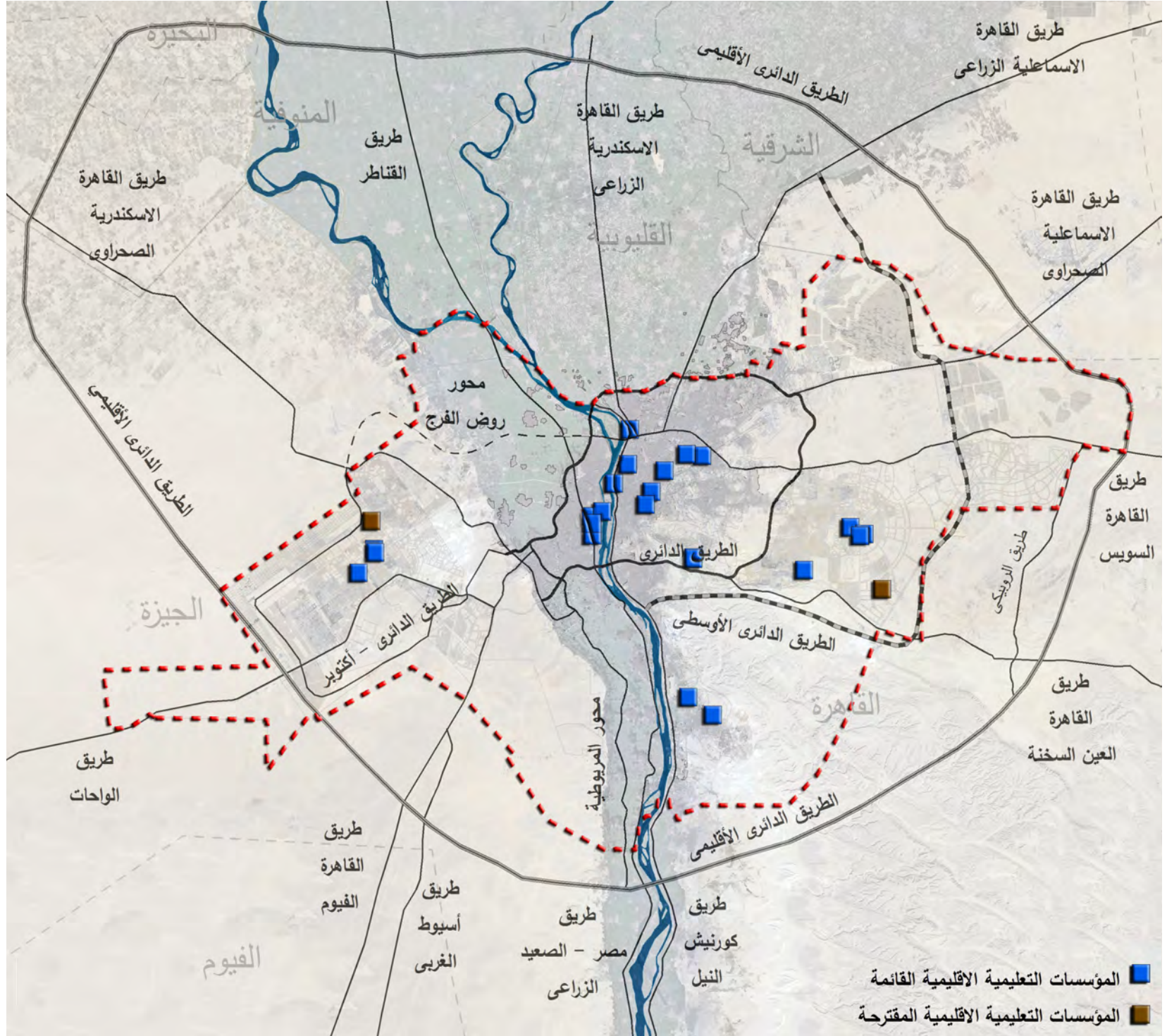
المصدر: دراسة تحليلية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني

تعزيز كفاءة المنظومة التعليمية

- وضع معايير عالية الجودة والارتقاء بمستوى نوعية التدريس تدريجياً.
- تقوية الصلة التي تربط بين التعليم وسوق العمل، وتدعيم برامج التدريب المهني من أجل توفير قوى عاملة أكثر استعداداً وتأهيلاً للالتحاق بسوق العمل بعد التخرج.

” بحلول عام ٢٠٣٠، يجب الانتهاء من إقامة أكثر من ٥٤ ألف فصل مدرسي جديد في إقليم القاهرة الكبرى “

شكل رقم ٥٥: الجامعات الحالية والمقترح إقامتها مستقبلاً في إقليم القاهرة الكبرى



رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

السياحة

السياحة

”تم اعتبار مصر أفضل دولة مميزة في التاريخ على المستوى العالمي“

مؤشرات الأداء الرئيسية لقطاع السياحة	٢٠١٠	٢٠٣٠
عدد السائحين في القاهرة الكبرى (بالمليون)	٣,٨	٨,٨٥
عدد الليالي السياحية (بالمليون)	٣٤,٧	٦٦,١٥
عدد غرف الفنادق (بالآلاف غرفة فندقية)	٦١,٤	١١١,٨٥

- يضم إقليم القاهرة الكبرى مجموعة من أعظم المقومات والمعالم السياحية في العالم.
- تسهم السياحة إسهاماً عظيماً في دعم الإقتصاد في الاقليم.
- تتوافر فرص زيادة عدد السائحين في إقليم القاهرة الكبرى وبالتالي مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي من خلال تنويع العروض والمنتجات السياحية وتطوير البنية التحتية.

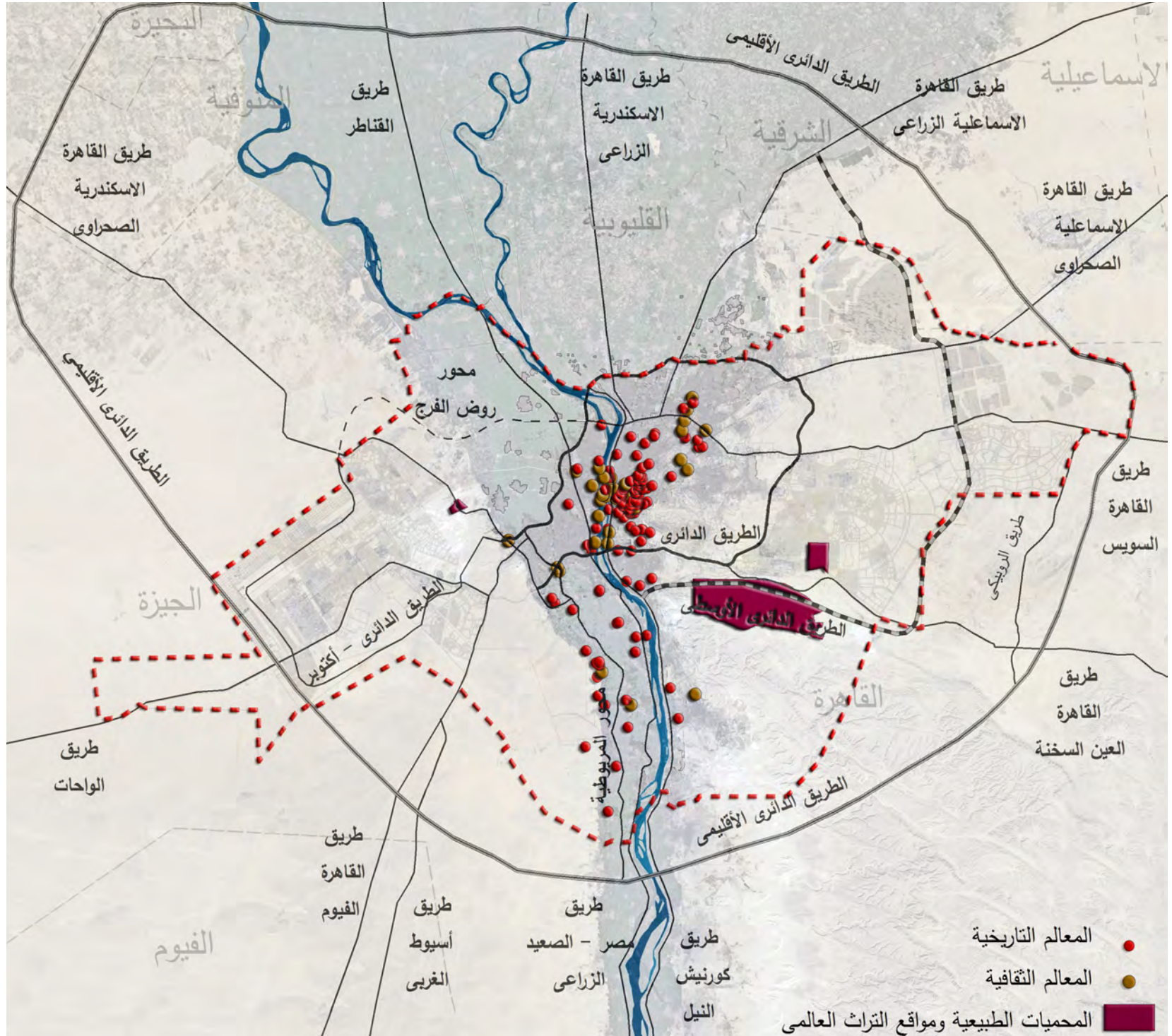
الوضع الراهن

يضم إقليم القاهرة الكبرى مجموعة من المواقع الأثرية الأكثر شهرة في العالم من حيث قيمتها التاريخية والمعمارية، فهناك أكثر من ١٥ موقعا في الاقليم يرتادها ملايين السائحون كل عام، وتشمل هذه المزارات منشآت العمارة الإسلامية، والكنائس القبطية، والمتاحف، وأثار مصر القديمة، بما في ذلك أهرامات الجيزة، والتي ضمتها منظمة اليونسكو إلى قائمة مواقع التراث العالمي، وتتوزع باقي المواقع في أنحاء إقليم القاهرة الكبرى كما هو مبين بالشكل رقم ٥٦. وتعتبر القاهرة القديمة المعروفة أيضا بالقاهرة التاريخية أحد أقدم وأعرق المدن في العالم الإسلامي، حيث تضم أشهر المساجد والمدارس الدينية الشهيرة، ولا شك أن تواجد هذه المقومات ساهم في اعتبار مصر في ديسمبر عام ٢٠٠٨ من أفضل الدول على المستوى العالمي في قوائم CBI ranking.



جامع محمد علي بقاعة صلاح الدين أحد أهم الأثار الإسلامية

شكل رقم ٥٦: المعالم التاريخية والثقافية الرئيسية فى إقليم القاهرة الكبرى



المصدر: قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية لإقليم القاهرة الكبرى-الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

تقرير قطاع السياحة - تحليل النتائج الرئيسية

نقاط الضعف/المشكلات

- نقص في السعة الفندقية.
- نقص الخدمات في المواقع السياحية والمطاعم.
- ارتفاع تكاليف الإقامة في الغرف الفندقية.

نقاط القوة/المقومات

- توافر عناصر التراث التاريخي والحضاري.
- تنوع المقاصد السياحية الرئيسية.
- تنوع أنماط السياحة.
- اتصال جيد بوسائل المواصلات.

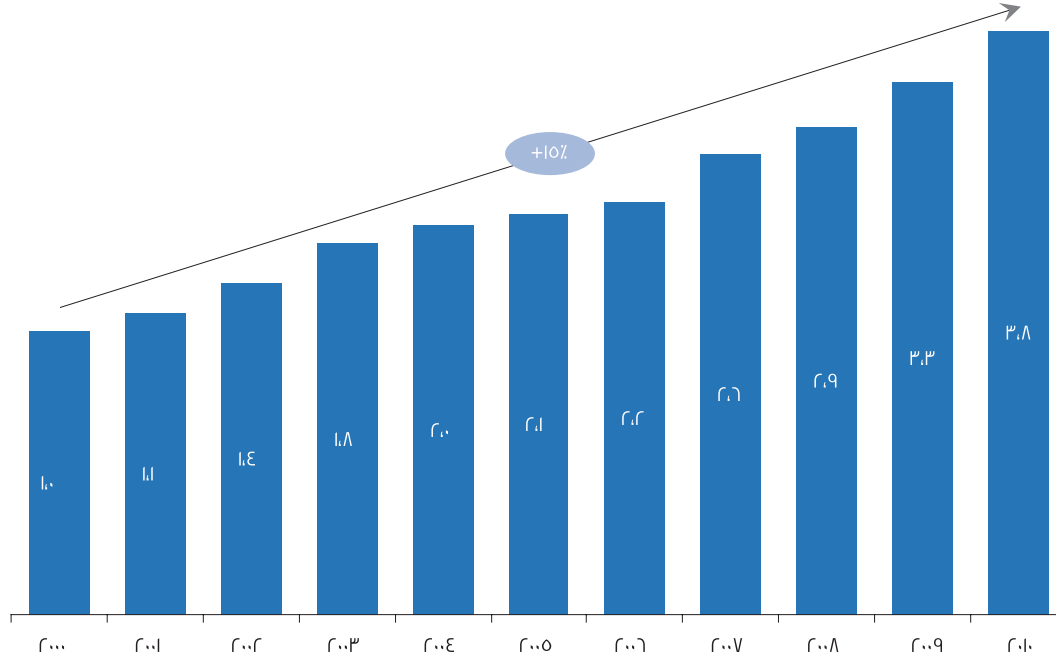
التحديات

- نقص الوعي الاجتماعي بالأهمية الاقتصادية للسياحة.
- مشكلات المرور والتلوث.
- ارتفاع الضرائب العقارية على الفنادق.

الفرص

- توافر عناصر جذب طبيعية عالمية.
- توافر إمكانات السياحة البيئية والعلمية.
- توافر المشروعات المقترحة لدعم حركة السياحة مستقبلاً.
- تميز عناصر السياحة الثقافية.

شكل رقم ٥٧: تطور أعداد السائحين في إقليم القاهرة الكبرى بالمليون



ونظرا لاعتبار إقليم القاهرة الكبرى البوابة الرئيسية للدخول الى مصر، لذا فالاقليم يستفيد من تدفق السائحين إلى البلاد، وهي مجهزة تجهيزاً جيداً لخدمة المواقع السياحية. والشكل رقم ٥٧ يوضح تطور اعداد السائحين في إقليم القاهرة الكبرى.

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني



مطار القاهرة الدولي الجديد

الأمن والسلامة فى إقليم القاهرة الكبرى

فى عام ٢٠٠٩، سجلت مصر أقل معدلات الجرائم بالنسبة للفرد بمقدار ثلاث مرات أقل من فرنسا وسبع مرات أقل من تركيا، وبعودة الاستقرار وتوافر الأساس الأمنى القوي لمصر بشكل عام ولإقليم القاهرة الكبرى على وجه الخصوص سوف يسهم فى تدعيم الرؤية المستقبلية للإقليم.

” يستقبل مطار القاهرة أكثر من ٨٦٥ رحلة جوية كل أسبوع “

منطقة جذب سياحي على الصعيدين الإقليمي والدولي، من خلال تعظيم الاستفادة من مجالات السياحة الثقافية والتاريخية وسياحة المؤتمرات. وتوافقا مع استراتيجية مصر العالمية لتحسين القدرة التنافسية فى مجال السياحة بغرض تحويل مصر إلى واحدة من أكبر عشر دول تتنافس فى مجال السياحة فى العالم، تم وضع خطط لاستثمارات كبرى تحقق أقصى استفادة من أصوله ومقوماته الثقافية والتاريخية بجانب تنوع عروضه ومنتجاته السياحية، وعلى ذلك سوف يتم توجيه العمل الى الاتى:

ويدعم صناعة السياحة وجود بنية تحتية فندقية قوية، حيث تتوفر ٢٦٠٠٠ غرفة فندقية فى فنادق إقليم القاهرة الكبرى، إلا أن نسبة الإشغال الفندقى تعتبر أقل قليلاً مقارنة بمثيلاتها فى مدن أخرى كما هو مبين بالشكل رقم ٥٩، وتبلغ الغرف المصنفة فى الفنادق ذات ٤ أو ٥ نجوم ٧٣٪ من المعروض، ومع ذلك، فإن نقص الفنادق ذات ٢ / ٣ نجوم يحول دون تلبية طلبات بعض طبقات من السائحين. وتماشيا مع طموحات وزارة السياحة فى مخططاتها لتنمية السياحة فى مصر، فقد تم بالفعل إتخاذ مجموعة إجراءات هامة.

التوجهات الإستراتيجية لقطاع السياحة

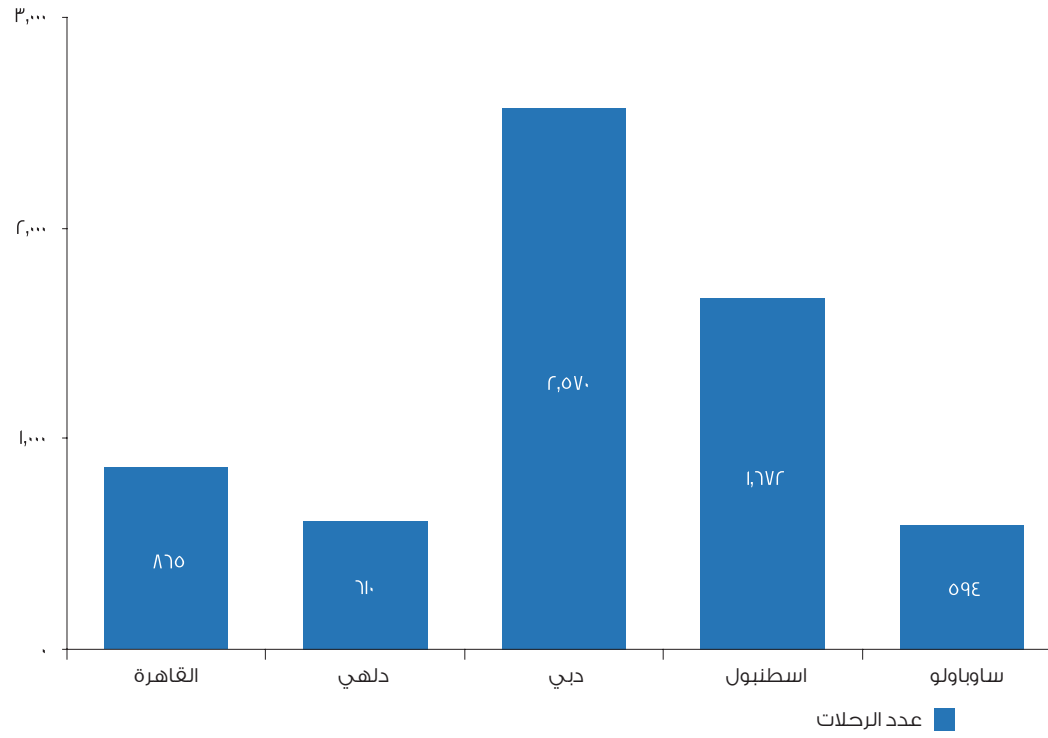
تتمثل الرؤية الخاصة بتطوير قطاع السياحة داخل إقليم القاهرة الكبرى فى تحويل الاقليم إلى

وقد تم ربط أنحاء الاقليم من خلال شبكة داخلية قوية للنقل الجوي تحمل السائحين إلى وجهات ومقاصد محلية ودولية، حيث تم تسهيل الربط الجوى بدول العالم من خلال افتتاح محطة الوصول رقم ٢ بمطار القاهرة الدولى، بجانب التجديدات التى تشهدها محطات الوصول القديمة والتي تسهل عمليات الربط العالمى للمسافرين، وفى ٢٠٠٩، مر على القاهرة ١٤ مليون مسافر من خلال مطار القاهرة الدولى وغادرت القاهرة أكثر من ٨٦٥ رحلة جوية كل أسبوع كما هو مبين بالشكل رقم ٥٨، مما يجعلها ثاني أكثر المطارات ازدحاما وحركة فى أفريقيا (بعد جوهانسبرج فى جنوب أفريقيا)، وفى الشرق الأوسط (بعد دبي فى الإمارات العربية المتحدة)، وفى الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠، شهد مطار القاهرة واحدة من أسرع حركات الطيران نموا فى العالم.

رؤية مستقبلية

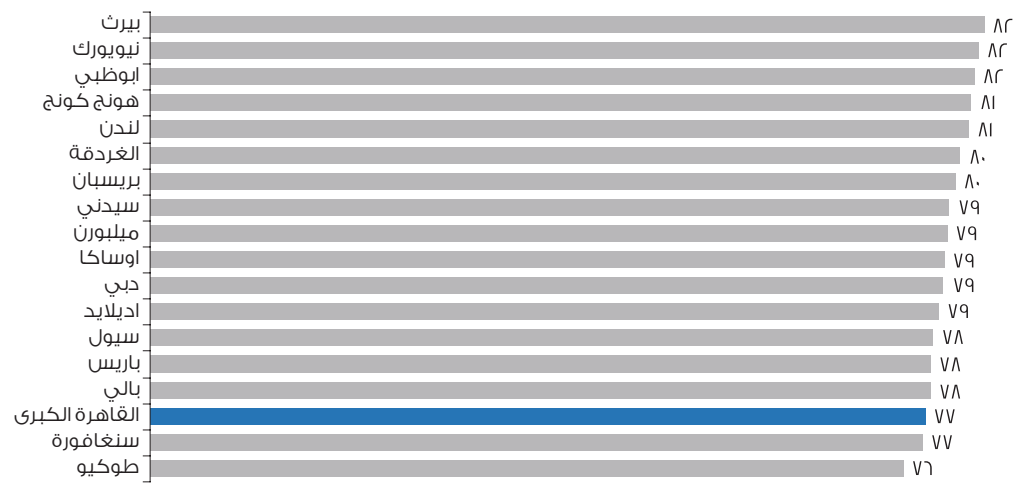
الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٥٨: حركة الطيران من مطار القاهرة



المصدر: بيانات المطار بالنسبة للأسبوع ٧-١٣ يونيو ٢٠١٠

شكل رقم ٥٩: معدلات الإشغال في فنادق إقليم القاهرة الكبرى مقارنة بمدن عالمية أخرى



المصدر: تقارير المطارات الدولية

- سيتم تشكيل لجنة لرصد سلامة مياه النيل بغرض حمايتها من التلوث والنفايات الضارة.
- سيتم إقامة ممر للنقل النهري بامتداد إقليم القاهرة الكبرى، مع إتاحة محطات نهريّة لارتياح المقاهي والاستراحات.

مشروعات خاصة بقطاع السياحة

تطوير جزر النيل كمناطق محميات طبيعة

يهدف هذا المشروع إلى تطوير وتحسين الجزر القائمة وسط نهر النيل في إقليم القاهرة الكبرى كمناطق محميات طبيعية رسمية وتشجيع المنتجات السياحية البيئية المستدامة.

- المرحلة الأولى من المشروع: تتمثل في تحسين وتطوير البنية التحتية لجزر النيل.
- المرحلة الثانية: تتمثل في تشجيع منتجات الحرف اليدوية التي تشتهر بها تلك الجزر.
- المرحلة الثالثة: تتضمن إنشاء قرية لصيد الأسماك، مع مرافق للإقامة.

تطوير السياحة العلاجية

يهدف هذا المشروع إلى إقامة سياحة طبية/ علاجية في إقليم القاهرة الكبرى.

- المرحلة الأولى من المشروع: تتمثل في إقامة مراكز العلاج التي تقدم خدمات العلاج الحالية والمتكاملة بمستويات عالمية.
- المرحلة الثانية تشمل إنشاء مركز علاجي متكامل مجهز بأحدث التقنيات والأساليب العلاجية، وسيتم توفير خدمات إضافية تتضمن مناطق للإستشفاء والنقاهه.

التأكيد على توافر مواصفات الجودة في الغرف الفندقية والأماكن السياحية في إقليم لقاهرة الكبرى

يهدف المشروع إلى توفير مراكز سياحية جديدة والتي سوف تشكل نقطة جذب لنشاط السياحة

لطيف في متوسط مدة الإقامة السياحية، وسوف يستدعي ذلك ضرورة إقامة حوالي ٤٠,٠٠٠ غرفة فندقية إضافية كما هو مبين بالشكلين رقمي ٦٠ و٦١.

المشروعات ذات الأولوية

المشروعات الرائدة

الانتهاء من ترميم وتطوير المناطق التاريخية القائمة

يهدف هذا المشروع إلى استكمال تطوير المناطق التاريخية مع تطوير البنية التحتية وإحياء مدينة القاهرة التاريخية التي ترجع إلى العصور الفاطمية، والخديوية والقبطية، وسوف يتضمن المشروع إقامة طريق سياحي يمر بنقاط التجمع لرؤية معالم كل منطقة من خلال استخدام حافلة سياحية مفتوحة مصممة للجولات السياحية، هذا الطريق سيبدأ من الضفة الشرقية لنهر النيل أمام جزيرة الروضة، ثم يتجه شمالاً حيث تتوزع الطرق إلى عدة مواقع أثرية مختلفة في القاهرة الإسلامية، والمحطة التالية سوف تكون في الشمال الشرقي، حيث حديقة الأزهر وحدائق القبة، ثم إلى الجنوب الشرقي حتى أسوار القاهرة القديمة والقاهرة القبطية، وسوف تكون الوجهة النهائية منطقة السيدة زينب، ومنها إلى القاهرة الخديوية مرة أخرى حيث تنتهي الجولة. هذا فضلاً عن الاهتمام بتطوير المناطق التاريخية من خلال بعض البرامج مثل برنامج تطوير المناطق غير المخططة بالمطرية وعين شمس مع إبراز الآثار والمعالم الأثرية المكتشفة.

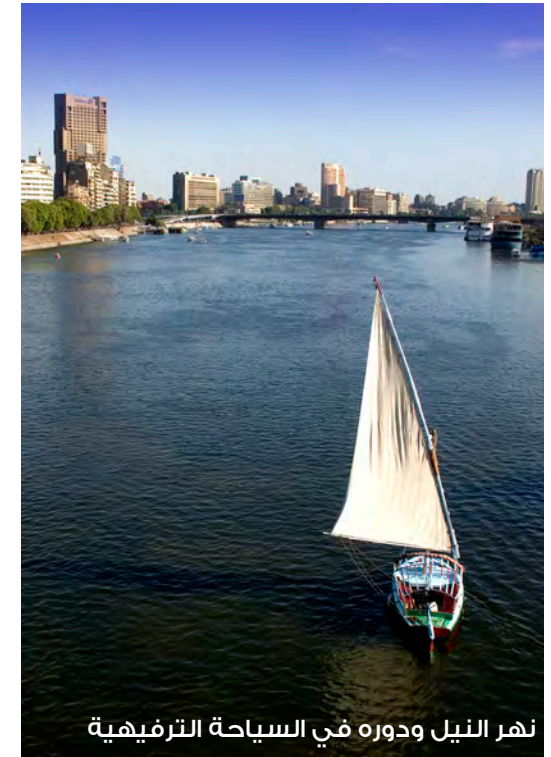
تطوير طريق كورنيش النيل كمسار للمشاة

يهدف هذا المشروع إلى تطوير طريق كورنيش النيل كمسار للمشاة، خاصة في المواقع القريبة من الفنادق الكبرى والمواقع الأثرية والتاريخية والأنشطة الخاصة، وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء عدة مراسي للقوارب الشراعية الصغيرة.

• ترميم معالم التراث التاريخي، لا سيما التراث القبطي والإسلامي والقاهرة الخديوية، وتعظيم الاستفادة من نهر النيل كأحد المعالم السياحية البارزة.

- تنمية فرص السياحة البديلة، لا سيما تعظيم دور إقليم القاهرة الكبرى كمركز لسياحة المؤتمرات، وتطوير السياحة الترفيهية والعلاجية.
- الارتقاء بالبنية التحتية للسياحة، وخاصة زيادة أعداد الغرف الفندقية.
- رفع الوعي العام للمجتمع المدني من حيث أهمية قطاع السياحة باعتباره عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية للاقليم.

من المستهدف أن تزيد عدد الليالي السياحية سنوياً في إقليم القاهرة الكبرى إلى حوالي ٤٥ مليون ليلة سياحية، مدفوعة بالأساس بتدفق إضافي لأفواج السائحين، بينما من المتوقع أن يحدث انخفاض

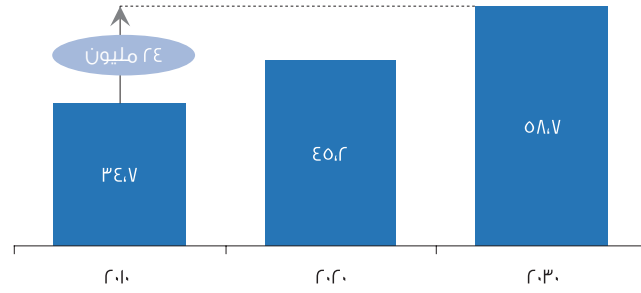


نهر النيل ودوره في السياحة الترفيهية

رؤية مستقبلية

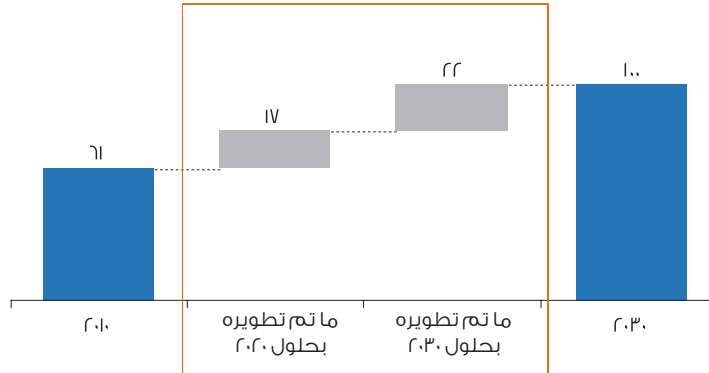
الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٦٠: عدد الليالي السياحية المتوقعة سنوياً في إقليم القاهرة الكبرى عام ٢٠٣٠



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

شكل رقم ٦١: عدد الأسر الفندقية المتوقع إضافته في إقليم القاهرة الكبرى عام ٢٠٣٠



مطلوب حوالي ١٠,٠٠٠ غرفة فندقية بحلول عام ٢٠٣٠

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

والأعمال وزيادة الديناميكية في المنطقة وذلك عن طريق:

- تطوير منطقة بوسط المدينة لتأخذ الطابع السياحي وعلى أن توفر تجربة سياحية استثنائية لمرتادي المتاحف وعروض الصوت والضوء، ودور الترفيه والمتاجر المتكاملة، ومجموعة كبيرة ومتنوعة من الفنادق وبنية تحتية حديثة ذات فاعلية وقادرة على تحويل هذه المنطقة إلى مكان للمعيشة والعمل والترفيه.
- تنوع المنتج السياحي اعتماداً على ما توفره البيئة الطبيعية التي تتميز بالمناظر الطبيعية الخلابة، بجانب تسهيل ممارسة الرياضة والترفيه والأنشطة الثقافية.

إقامة مركز للخيول العربية

يهدف المشروع إلى إقامة وتدعيم مركز للجذب السياحي في إحدى المدن الجديدة يعتمد على الخيول العربية مع إقامة مركز «مرابط» العالمي لتربية الخيول، بما يشمل من ساحات للخيول، وفنادق، ومدارس، وفيلات.

مشروع السياحة الايكولوجية وسياحة السفاري

- يهدف هذا المشروع إلى إقامة سياحة ايكولوجية.
- المرحلة الأولى من المشروع: تتمثل في التأكيد على حدود المحميات الطبيعية وحمايتها من أية تعديلات.
 - المرحلة الثانية: تتضمن إنشاء دار ضيافة للزوار.
 - المرحلة الثالثة: تشمل تشييد متحف بيئي مفتوح.
 - المرحلة الرابعة: تشمل تطوير تطوير جميع الحدائق وخاصة التراثية وإنشاء مسرح مفتوح وتطوير المسطحات الخضراء.

إدخال قدرات وإمكانات إضافية على النقل الجوي

يهدف المشروع إلى تطوير قدرات وإمكانات مطار القاهرة، وبناء مطار جديد في مدينة ٦ أكتوبر تلبية للطلب المتزايد على الخدمة نتيجة الزيادة المتوقعة في عدد السائحين الوافدين إلي إقليم القاهرة الكبرى، وسيتم تنفيذ عمليات تحديث وتطوير النشاط في مطار القاهرة الدولي من خلال اتخاذ عدة إجراءات:

- إنشاء منطقة للأنشطة التجارية والخدمات مثل الأنشطة السياحية والطبية والترفيهية .

- بناء محطة الوصول رقم ٤ لحل مشكلة الضغوط التي تفوق سعة إستيعاب المسافرين المتزايد في المطار حالياً، ومن المتوقع أن تبلغ البنية التحتية الفعلية ٧٥٪ من طاقتها التشغيلية الكاملة بحلول ٢٠١٤/٢٠١٥، وتمتلك المحطة الجديدة إمكانية استيعاب ٢٠ مليون راكب سنوياً.
- إنشاء خط للمترو يربط بين منطقة وسط المدينة ومطار القاهرة.

ويهدف المشروع أيضا إلى إقامة مطار ثاني في مدينة ٦ أكتوبر لاستيعاب جزء من الركاب المتدفقين على مطار القاهرة. وسيتم العمل على إقامة مطار جديد تتراوح سعته الإستيعابية ما بين ٨ إلى ١٠ مليون راكب سنوياً، كما سيتم أيضا إنشاء منطقة استثمارية للأنشطة التجارية والخدمات على مساحة ٨٠ مليون متر مربع.

إحياء تراث القاهرة الخديوية

شكل رقم ٦٢: المخطط العام للقاهرة الخديوية



يعتبر مشروع إحياء القاهرة الخديوية مشروعاً هاماً في إطار إعداد الرؤية والمخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية لاقليم القاهرة الكبرى، وسيتم إعادة تشكيل المنطقة المركزية وتطويرها باعتبارها متحفاً مفتوحاً، وموقفاً للتجارة العالمية والشركات المحلية بجانب كونها مقصداً سياحياً متميزاً في قلب المدينة.

وموقع القاهرة الخديوية في قلب المدينة بالقرب من نهر النيل سوف يؤهلها لمهمتين أساسيتين:

- سوف تصبح القاهرة الخديوية المقصد الرئيسي للسائحين والسكان المقيمين في مدينة القاهرة .
- سوف تستعيد القاهرة الخديوية مكانتها كموقع للمعيشة والعمل والترفيه لسكانها بما يتناسب مع قيمتها التاريخية.

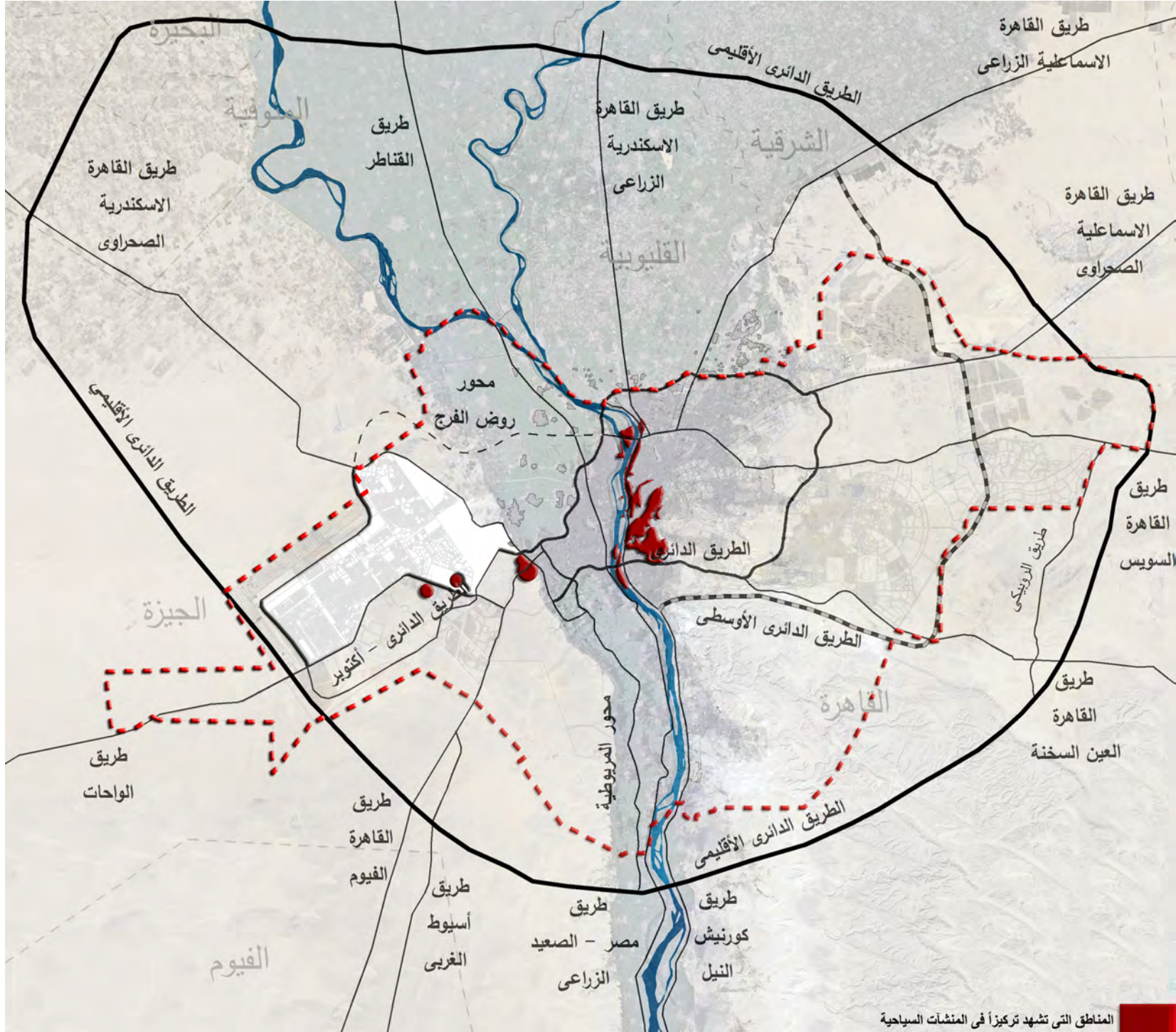
وسوف يتم العمل على تطوير المنطقة بغرض تحويلها إلى منطقة جذب سياحي حيوي، وإبراز هويتها المعمارية، حيث يمكن للمشاهد ان يتعرف ويرصد تاريخ كل مبني من المباني التاريخية بمعزل عن ضوضاء الزحام والاختناقات المرورية.

وتشمل هذه المشروعات التوسع في إقامة المناطق المخصصة للمشاة، وبناء الجراجات ومواقف السيارات علي حدود المنطقة، بما يسمح للمواطنين بالسير أو ركوب وسائل النقل العام في جميع أنحاءها، كما يشمل المشروع إنشاء العديد من الخدمات الثقافية والاجتماعية والترفيهية.

رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٦٣: مناطق تركيز النشاط السياحي داخل إقليم القاهرة الكبرى



المصدر: قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية لإقليم القاهرة الكبرى-الهيئة العامة للتخطيط العمراني

تحويل شارع المعز إلى متحف مفتوح



شارع المعز

١١ صباحاً، وذلك لأهداف خدمة الأنشطة التجارية. وقد أجريت عملية تطوير الشارع بالتنسيق مع سكان المنطقة.

شملت المبادرة عملية تطوير المباني الأثرية بالمنطقة التي تقع على طول الشارع وكذلك المعالم الأثرية في المناطق المجاورة. وقد أعطيت الأولوية للتأكيد والحفاظ على النمط المعماري للمباني.

وتم بذل جهود خاصة لتطوير المنظر الجمالي العمراني للشارع، خاصة فيما يتعلق برصف الطرق، والتفاصيل والمعالجات المعمارية.

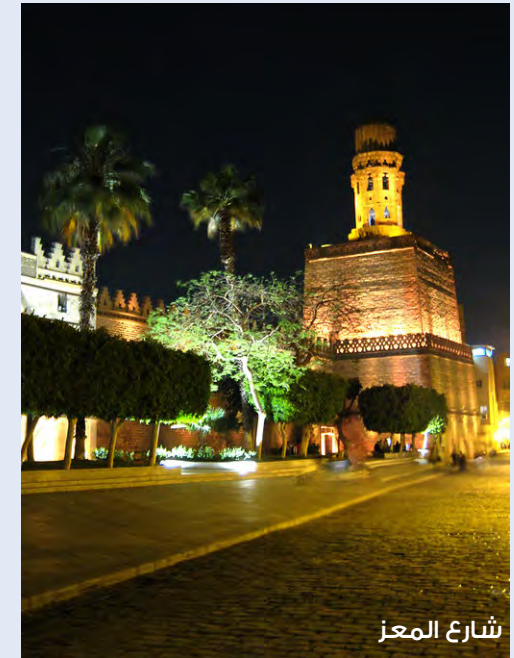
يقع شارع المعز في حي الأزهر بالقاهرة الفاطمية. ويعتبر المحور الرئيسي وقلب القاهرة التاريخية وهو معلم تراثي عالمي يتبع لليونسكو. يبلغ طول شارع المعز واحد كيلومتر، ويحتوي على أكثر من ٢٤ مبني أثري يعود تاريخ انشأهم إلى حقبة مختلفة.

ويشمل العديد من المساجد، والمدارس الدينية، والمجمعات السكنية التي يعود تاريخها إلى العصر الأموي حتى بداية العصر العثماني، كما يشمل المحلات والمباني والحرف التقليدية الحيوية.

قامت وزارة الثقافة مؤخراً بمبادرة لتطوير شارع المعز وتحويله إلى متحف مفتوح علي مستوى عالمي، فأصبح الشارع مخصصاً تماماً للمشاة، فيما عدا من الساعة ٨ مساءً حتى



شارع المعز لدين الله الفاطمي - القاهرة الفاطمية



شارع المعز

رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

الثقافة والإعلام

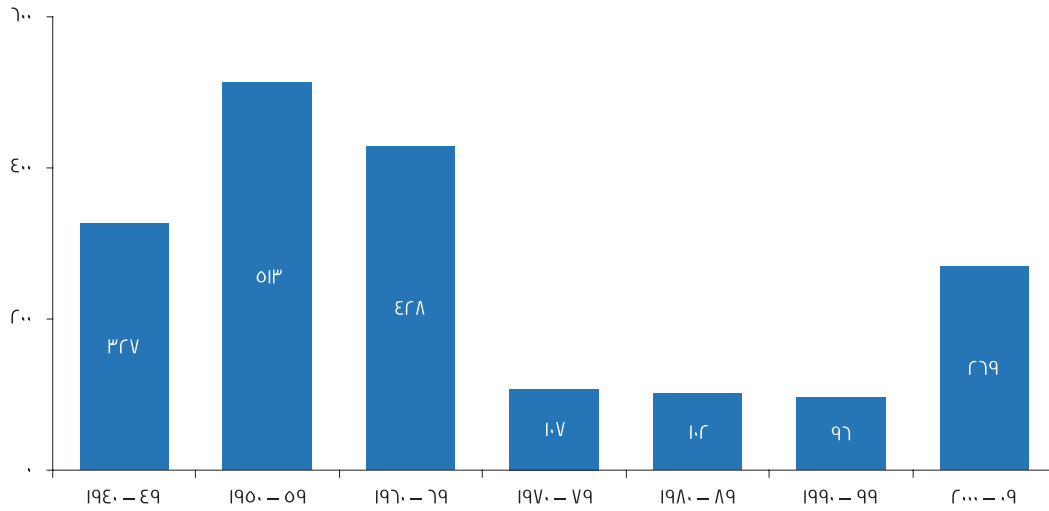


دار الأوبرا المصرية أحد أهم الصروح الثقافية في مصر

- على الرغم من التراث الثقافي وتوافر جودة البنية التحتية للتراث الثقافي، فمزال هذا القطاع الثقافي في إقليم القاهرة الكبرى ضعيف الأداء.
- وينطبق نفس الوضع على حالة قطاع الإعلام المهدد بمنافسة قوية من الدول الأخرى بالمنطقة العربية.
- تعتبر زيادة التمويل والارتقاء بمستوى ادارة قطاعات الثقافة والإعلام شروطاً أساسية لمعالجة ضعف الأداء.

شكل رقم ٦٤ : إنتاج الأفلام السينمائية في مصر منذ ١٩٤٠

عدد الأفلام التي أنتجت في مصر



المصدر : موقع قاعدة بيانات الأفلام IMDB على شبكة الإنترنت

الوضع الراهن

يتمتع إقليم القاهرة الكبرى بتقاليد العريقة كمركز حيوي للثقافة العربية، فهي موطن الروائي العالمي نجيب محفوظ الكاتب العربي الوحيد الحائز على جائزة نوبل في الأدب، كما يتميز الاقليم بتنوع الحوار الثقافي داخل المجتمع والتي تمثل جوهر هويتها، ويحظى قطاع الثقافة بتوافر البنية التحتية المكثفة التي تضم المسارح ودور السينما ودار الأوبرا وقاعات المعارض الفنية، كما تتركز ٤٠٪ من مكاتب مصر في إقليم القاهرة الكبرى، و يستضيف الاقليم سنويا معرض القاهرة الدولي للكتاب والذي يعد الاكبر والاقدم في العالم العربي، كما يضم إقليم القاهرة الكبرى مؤسسات صناعة السينما التي بدأت تتعافى تدريجياً بعد التدهور الذي شهدته خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي كما هو مبين بالشكل رقم ٦٤.

نحو إقامة المتحف المصري الكبير الجديد

الفكرة

يوفر المتحف الجديد الجارى إنشائه على مقربة من الأهرامات فرصة لإعادة توزيع وعرض جميع القطع والمجموعات الأثرية المعروضة حالياً فى المتحف القديم، وسيتم اعتبار المتحف الجديد بمثابة ملحق مُكمل للمتحف المصري القديم فى وسط القاهرة، ويتميز موقع المتحف الجديد بقربه من أهرامات الجيزة، وسوف يضى هذا المتحف الجديد سمات جديدة مميزة لهضبة الأهرام دون أن يحجب رؤيتها. وقد تم تقييم هذا المتحف مع وضع فى الاعتبار

المحاور البصرية من موقع المتحف ليطل على الأهرامات الثلاثة.

الموقع

يمتد المتحف الجديد على مساحة ٥٠ هكتاراً تقع على بُعد ثلاث كيلومترات من أهرامات الجيزة، وصمم المتحف بواسطة مجموعة المهندسين المعماريين هـ. بينج بأيرلندا خلال مسابقة عالمية، ويضم عدة مسارات وجسور مترابطة تؤدي إلى أقسام أخرى من المتحف، بجانب إنشاء مبنى مستقل يضم مرصد، ومكتبة، ومركز إعلامي وغيرها

من الخدمات التي تشمل تخصيص مساحات لعقد المؤتمرات وإقامة المعارض، ومن المقرر أن يستوعب المتحف ١٥,٠٠٠ زائر يومياً.

الكنوز

بالإضافة إلى مائة ألف قطعة أثرية وتاريخية، سوف يضم المتحف تمثال الملك رمسيس الثاني الذي تم نقله من ميدانه الشهير بوسط المدينة فى عام ٢٠٠٦.

تقرير قطاع الثقافة والاعلام - تحليل النتائج الرئيسية

نقاط الضعف/المشكلات

- ضعف الميزانية المخصصة لمجالات الثقافة والاعلام.
- عدم مواكبة المنظومة التعليمية المتخصصة فى مجالات الثقافة والاعلام.
- ضعف المنظومة التشريعية لهذا القطاع.
- ضعف الوعي الثقافى لدى السكان.

نقاط القوة/المقومات

- وجود بنية من أكبر وأعرق المؤسسات الثقافية والإعلامية فى المنطقة.
- توافر الكوادر الثقافية والاعلامية المبدعة.
- تنظيم العديد من المعارض والأحتفاليات الثقافية والاعلامية.

التحديات

- هجرة الكوادر الاعلامية الى خارج مصر.
- القيود التي تفرضها السلطات على مجالات الاعلام.
- أفتقاد المؤسسات الثقافية والاعلامية للخطط التسويقية.
- ضعف حماية الملكية الفكرية.
- استمرار ضعف مستوى التعليم بين السكان.

الفرص

- أهمية التراث المصرى.
- الاستفادة من القمر الصناعى المصرى لزيادة توجيه الاعلام المصرى للخارج.
- الاستفادة من الكوادر الثقافية والاعلامية ذات الثقل الجماهيرى.
- الاستفادة من الجهات الأكاديمية فى مجالات الثقافة والاعلام.
- الحركة الفكرية التي يمثلها الاقليم.

تتميز المتاحف فى إقليم القاهرة الكبرى بتنوعها على الرغم من تمركزها بشكل كبير داخل الكتلة العمرانية الرئيسية، وعلى الرغم من المستوى العالمى الذي يميز المتحف المصري، إلا أن العديد من المتاحف الأخرى تضم مجموعات أثرية بالغة الأهمية وقادرة على جذب عدد من الزوار بأعداد تفوق كثيراً المترددين عليها حالياً، وقد رُصدت مشروعات كبيرة لترميم هذه المتاحف الكبرى، مثل متحف الفن الإسلامى.

لكن هناك عدة عوامل تعوق استغلال إمكانات إقليم القاهرة الكبرى بطاقته الكاملة، وكلها عوامل ترتبط بنقص التمويل والاهمال اللذان عانى منهما قطاع الثقافة فى السنوات الأخيرة.

كما يظل أيضاً عدد قراء الكتب محدوداً ويرجع ذلك جزئياً إلى الارتفاع السائد فى نسبة الأمية والافتقار إلى إستراتيجية واضحة لزيادة عدد القراء، بالإضافة إلى ترجمة عدد محدود من الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية، كما أن توزيع الأفلام فى السوق

رؤية مستقبلية

الفصل الثالث: التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في إقليم القاهرة الكبرى

مشروع إقامة المركز الاعلامي العالمي:
سوف يعيد هذا المركز تجميع كافة إدارات ووكالات الإعلام في مصر، فضلا عن مكاتب المراسلات الصحفية الخارجية والإقليمية للصحف العالمية، وسوف يتم تجهيز المركز بخدمات الاتصالات والاستوديوهات وقاعات للمؤتمرات فضلا عن مراكز التدريب.



المتحف المصري

” تحويل إقليم
القاهرة الكبرى إلى
عاصمة للثقافة والإعلام
في العالم العربي “

- النهوض بالصحافة والإذاعة والتلفزيون، وضمان تمتع الشركات الإعلامية العاملة في القاهرة بقدرتها على المنافسة العالمية.
- إقامة المتاحف للاستفادة من التراث الثقافي العالمي في إقليم القاهرة الكبرى (انظر الجزء الخاص بقطاع «السياحة» في هذا التقرير).

المشروعات ذات الأولوية

مشروعات خاصة بقطاع الإعلام

إقامة البنية التحتية للمكتبات:

تتمثل المبادرة الأولى في الإعداد لإقامة مكتبة عالمية في إقليم القاهرة الكبرى، على غرار مكتبة الإسكندرية، تضم التراث الثقافي المصري. أما المبادرة الثانية فتتمثل في تطبيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في مكتبات الاقليم، والنسبة المئوية للمكتبات التي تطبق هذه التكنولوجيا حاليا لا تتجاوز ٥٠٪، وتشمل هذه المبادرة إخضاع أنشطة وخدمات المكتبات العامة لعمليات التقييم المستمر، وذلك وفقا لمؤشرات الأداء الكمي والنوعي، وينبغي أن تساعد تلك المبادرات والإجراءات على تحسين كفاءة أداء المكتبات وزيادة فعاليتها.

إقامة دور السينما والمسارح والمراكز الثقافية

في جميع أنحاء إقليم القاهرة الكبرى:

يخطط هذا المشروع لإقامة دور العرض السينمائي والمسرحي والمراكز الثقافية في أنحاء إقليم القاهرة الكبرى، مع تبني مناهج مبتكرة لمد الخدمات الثقافية للمناطق النائية مثل مشروع إقامة المسرح الجوال الذي يهدف إلى تجهيز مسارح متنقلة على متن شاحنات مزودة بكافة أشكال التكنولوجيات اللازمة للتنقل بين جميع المناطق في الاقليم، كما سيتم دعم وتنشيط إقامة المهرجانات المحلية والدولية.

السينمائية المنتجة محليا مازال محدوداً، مع عدم وجود منافذ لتسويق الأفلام في سوق السينما العالمية، كما أن الإنتاج المسرحي يعتبر حالياً دون المستوى.

ويتشابه الوضع تقريبا بالنسبة لصناعة الإعلام، فأقليم القاهرة الكبرى يستفيد من البنية التحتية الإعلامية الجيدة، مثل الصحافة المعترف بها والقمر الصناعي «نايل سات» ومدينة الإنتاج الإعلامي، بالإضافة إلى وجود وكالة أنباء عالمية تتميز بأداءها وتسهم بمُنتج ذو مضمون جيد، كما يعتبر معدل قراءة الصحف مرتفعا، فضلا عن تحقيق دخل مرتفع من إعلانات التلفزيون والإذاعة مقارنة بدول أخرى في المنطقة، ولا شك أن جودة البنية التحتية لشبكة المعلومات العالمية «الإنترنت» في إقليم القاهرة الكبرى توفر فرصة لإبتكار وسائل إعلام قائمة على استخدام الإنترنت، إلا أن الريادة الإعلامية للاقليم كمركز رئيسي يواجه تحديات من جانب المراكز الإعلامية الصاعدة والتي تتجح في جذب جمهور المشاهدين، وكذلك في جذب الصحفيين والكتاب من ذوي الخبرة.

التوجهات الإستراتيجية لقطاع الثقافة والإعلام:

تتمثل الرؤية بالنسبة لتطوير قطاع الثقافة والإعلام في إقليم القاهرة الكبرى في ان يصبح عاصمة للثقافة والإعلام في العالم العربي، ومصدرا للإلهام والتنوير الثقافي لشعوبه. وعملا على تحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع، يجب تحقيق الأهداف التالية:

- النهوض بالأدب من خلال تحديث نظم النشر والطباعة وتحسين إمكانيات الوصول إلى المكتبات.
- إقامة دور السينما والمسارح، وذلك بالتوسع في المساحات ومضاعفة البنية التحتية لها وإقامة المنشآت الثقافية في المجتمعات المهمشة حاليا.



الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية فى إقليم القاهرة الكبرى

تناول القسم السابق عملية رسم خارطة طريق لدعم النمو الاقتصادي، والذي يعد شرطاً أساسياً لتحسين مستوى المعيشة.

ولتحقيق ذلك يلزم على المسؤولين وضع برنامج لإدارة العمران بصورة عاجلة لتحديد التوجهات والمبادئ الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية بكفاءة فى جميع القطاعات ذات الصلة، ويتطلب ذلك معالجة صحيحة للقضايا المتداخلة مثل: مشكلات الاختناقات المرورية، التلوث وظروف الإسكان المتفاقمة، وبذلك يسهم كل قطاع فى تهيئة البيئة أو المناخ السليم للإطلاق نحو التطوير المنشود.

وبالتالى يبحث هذا القسم المحاور الخمسة التالية:

- **العمران واستعمالات الأراضي:** و يصف هذا المحور التوجهات الاستراتيجية بشأن التوسع العمراني واستعمالات الأراضي فيما يتعلق بتلبية احتياجات القطاعات المختلفة والسكان.
- **الإسكان:** ويركز هذا المحور على احتياجات الإسكان فى المستقبل وكذلك على وضع استراتيجية تتعلق بمعالجة مشكلات المناطق غير المخططة وغير الآمنة.
- **النقل والمواصلات:** يسلط هذا المحور الضوء على المشروعات الرئيسية التي سوف تساهم فى الربط بين المراكز العمرانية.
- **البيئة:** وهو المحور الذي يحدد التوجهات الرئيسية التي تستهدف وضع حد للتدهور البيئي.
- **الحكومة:** يتضمن هذا المحور تقديم المقترحات التي تضمن كفاءة وفاعلية إدارة تنفيذ المخطط الاستراتيجي على أن يتم التصديق على تلك المقترحات بواسطة الهيئات المختصة.



التنمية العمرانية واستعمالات الأراضي

الوضع الراهن

يمثل أكثر من ٧٨٪ من سكان إقليم القاهرة الكبرى، وتقدر الكثافة الاجمالية للكثلة العمرانية الرئيسية بـ ٩٥ نسمة في الفدان، بينما تحافظ المجتمعات العمرانية الجديدة على معدل كثافة منخفض حيث يصل متوسط الكثافة الإجمالية إلى ٥٢ نسمة في الفدان. ويوضح شكل رقم ٦٧ استعمالات الاراضى بأقليم القاهرة الكبرى.

وتبلغ مساحة الكتلة العمرانية حوالي ٢١٨١ كيلومتر مربع (٧٥٧٣٩٠ فدان) وهو ما يساوي ستة أضعاف ما كانت عليه تلك المساحة في عقد الخمسينات من القرن الماضي، وضعف المساحة الشاسعة التي كان عليها إقليم القاهرة الكبرى في عقد الثمانينات. وتعتبر الكتلة العمرانية الرئيسية التي تبلغ مساحتها (١٢١٩٨٠ فدان) مكدسة بكثافة سكانية عالية، حيث بلغ عدد سكانها ١٢,٦ مليون نسمة وهو ما

يمكن تقسيم الهيكل العمراني لاقليم القاهرة الكبرى إلى ثلاث قطاعات رئيسية كما هو مبين بالشكل رقم ٦٥ وذلك على النحو التالي:

الكتلة العمرانية الرئيسية- وتمثل ٧٦٪ من إجمالي المساحة العمرانية في القاهرة الكبرى: وتغطي الأقسام والأحياء التقليدية في إقليم القاهرة الكبرى، خاصة المناطق العمرانية داخل نطاق الطريق الدائري والممتدة على طول نهر النيل جهة الجنوب (المعادي، حلوان)، بالإضافة إلى ذلك الجزء من محافظة القاهرة الواقع خارج الطريق الدائري جهة الشمال (مدينة السلام).

المجتمعات العمرانية الجديدة - وتمثل ١٤٪ من إجمالي المساحة العمرانية في إقليم القاهرة الكبرى: ويضم هذا القطاع كافة المجتمعات العمرانية الجديدة التي أنشأت على أطراف الكتلة العمرانية الرئيسية، وتشمل كل من مدن القاهرة الجديدة، والشروق، وبدر، والعبور الى جهة الشرق، ومدن ٦ أكتوبر والشيخ زايد إلى جهة الغرب، بالإضافة الي مدينة ١٥ مايو إلى جهة الجنوب.

القرى والتجمعات (المدن) الصغيرة التي تمثل ١٠٪ من إجمالي المساحة العمرانية في إقليم القاهرة الكبرى: وهذا القطاع يضم إلى القرى والتجمعات الصغيرة الواقعة في المناطق الزراعية خارج الكتلة العمرانية الرئيسية وخارج المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث تمتد بالأساس في مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي من منطقة الدراسة بأقليم القاهرة الكبرى.

وقد استمرت الكتلة العمرانية للقاهرة في الاتساع منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وذلك لاستيعاب النمو السكاني المتزايد كما هو مبين في الشكل رقم ٦٦.

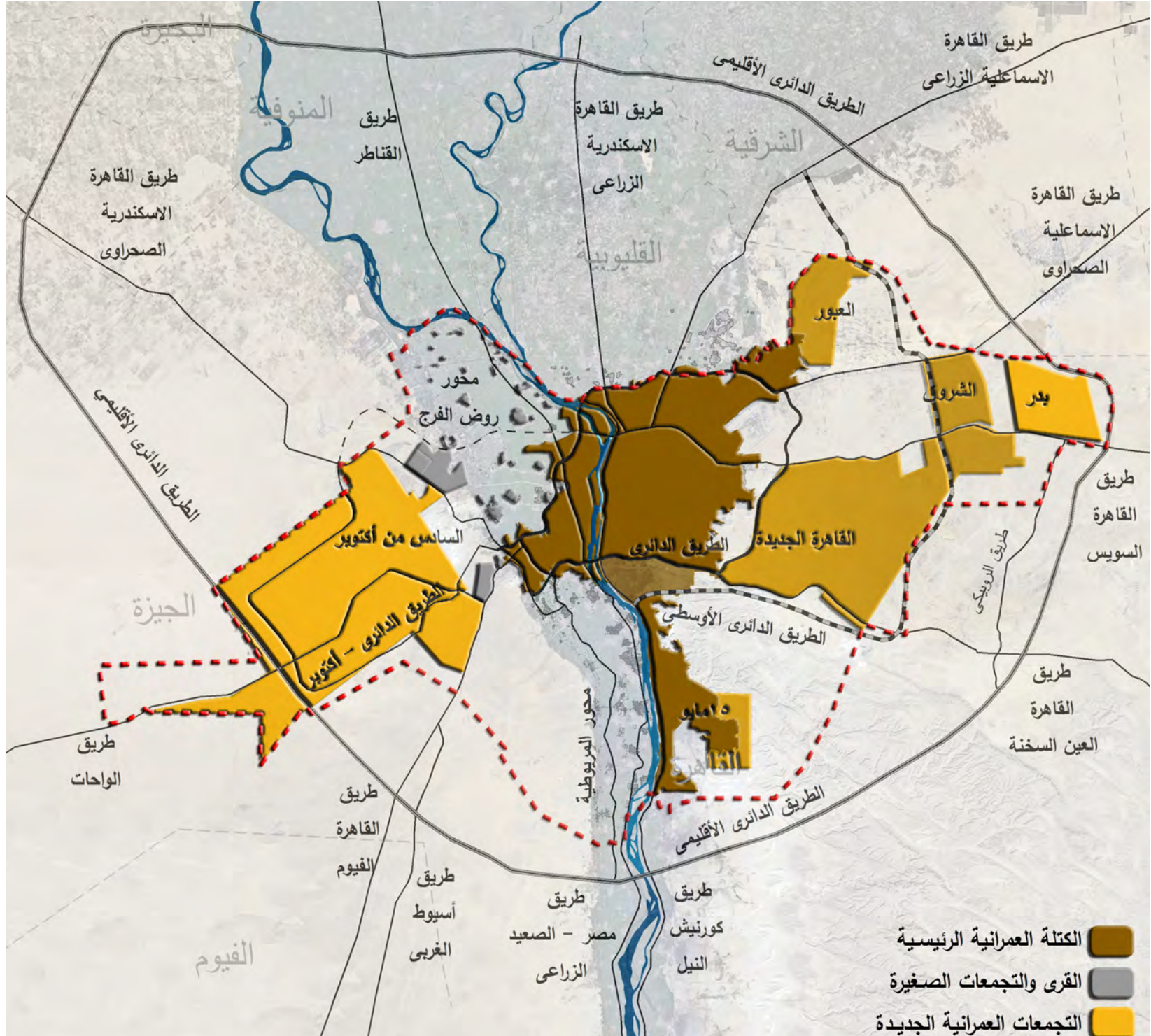
- يجمع إقليم القاهرة الكبرى بين ثلاثة أنماط عمرانية مختلفة لكل منها تحدياته الخاصة: فهناك الكتلة العمرانية الرئيسية، والمجتمعات العمرانية الجديدة، بالإضافة الي القرى والتجمعات الصغيرة.
- أصبحت الكتلة العمرانية الرئيسية مكدسة تماما، إذ لا يتبق حاليا سوى مساحات محدودة للغاية من الأراضي المتاحة للتوسعات، بالإضافة الي أن مساحة كبيرة من الكتلة العمرانية الرئيسية بُنيت دون تخطيط سليم، وهو ما أسفر عن كثافة سكانية عالية وضغوط هائلة على الخدمات العامة، كما تضم هذه الكتلة بعض المناطق التي تعتبر غير آمنة للسكن.
- توفر المجتمعات العمرانية الجديدة فرص لاستيعاب عدد كبير من السكان إلا أن معدل نمو هذه المجتمعات حتى الآن يعتبر متواضعا، ولذا يجب العمل على تحقيق الاستدامة.
- كما سيتم دعم خطط تنمية التجمعات والقرى الصغيرة، وذلك بتحويل مساحات الجيوب الزراعية إلى مناطق عمرانية من أجل استيعاب التوسع العمراني.
- تتضمن التوجهات الاستراتيجية تحديد مواقع الجذب ذات الاولوية على أطراف الكتلة الرئيسية خاصة تلك التي تقع في المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك للمساهمة في تنميتها، كما تتضمن أيضا التخطيط العمراني السليم للمناطق التي تقع خارج الكتلة العمرانية الحالية، بالإضافة إلى التعامل مع المناطق غير الآمنة والمناطق غير المخططة بالسياسات العمرانية التي تتناسب مع كل منطقة، وتخفيف الضغوط على الكتلة العمرانية الرئيسية بجانب تبني برنامج طموح لاعادة تأهيل المنطقة المركزية لاقليم القاهرة الكبرى.



رؤية مستقبلية

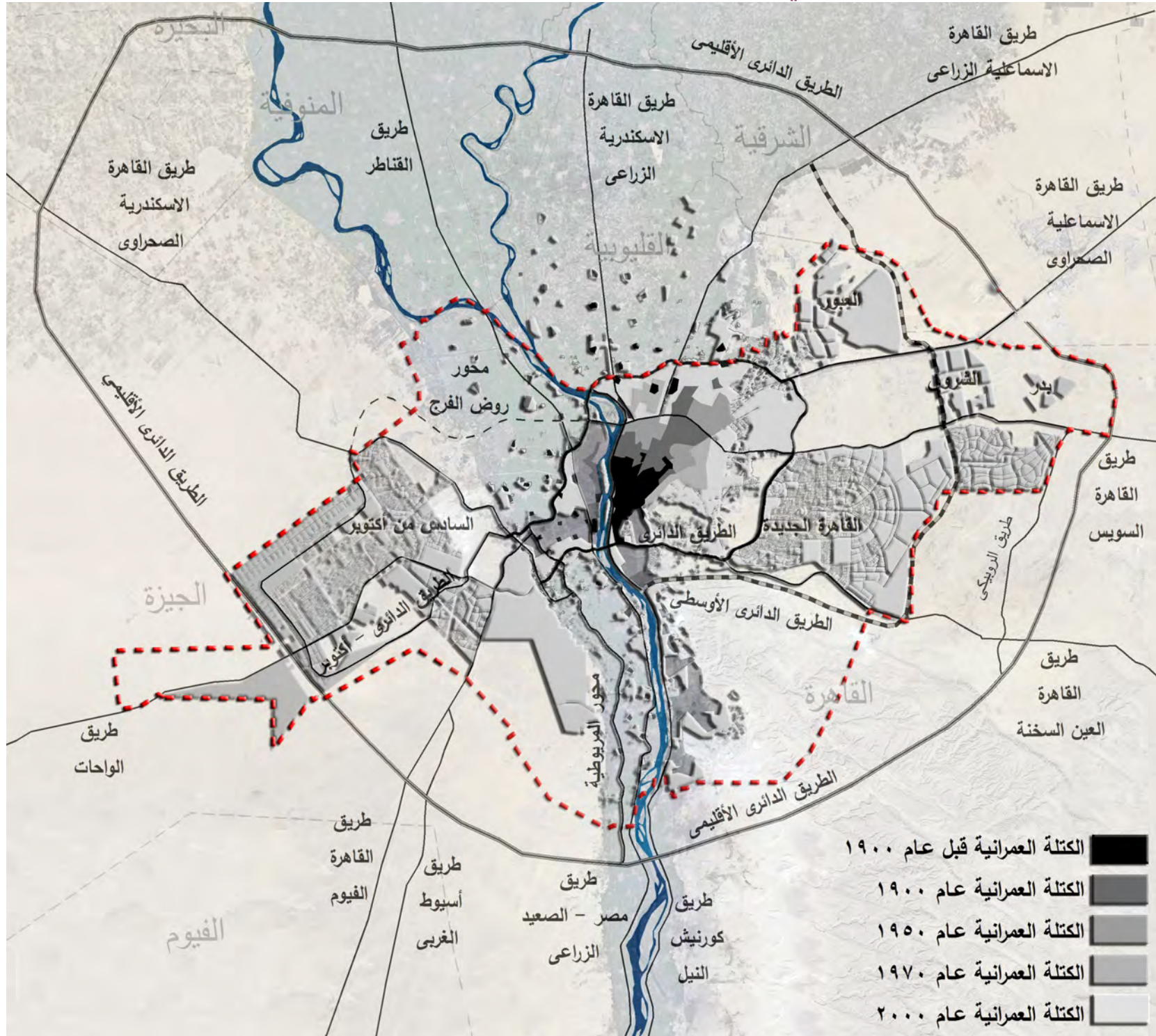
الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٦٥: الهيكل العمراني لإقليم القاهرة الكبرى



المصدر: قاعدة بيانات نظام المعلومات الجغرافية لإقليم القاهرة الكبرى - الهيئة العامة للتخطيط العمراني

شكل رقم ٦٦: مراحل تطور الكتلة العمرانية

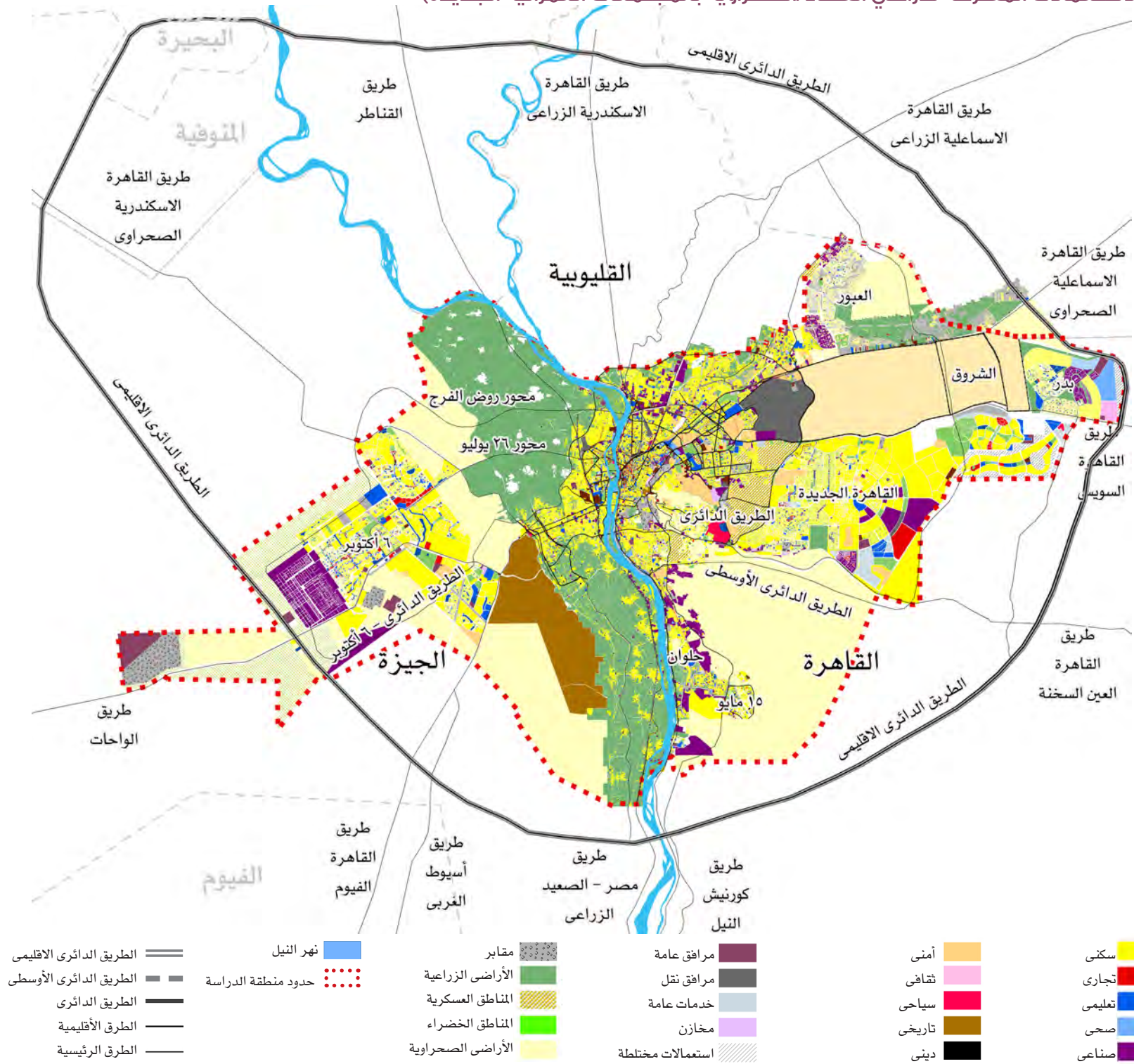


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
قاعدة بيانات نظام المعلومات الجغرافية لاقليم القاهرة الكبرى - الهيئة العامة للتخطيط العمراني

رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية فى إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٦٧: استعمالات الأراضي الحالية للكتلة العمرانية لاقليم القاهرة الكبرى ٢٠١٠ (و الاستعمالات المقترحة للأراضي الفضاء/الصحراوية بالمجتمعات العمرانية الجديدة)



المصدر: قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

تشبع الكتلة العمرانية الرئيسية

يوضح التحليل العمراني المفصل للكتلة العمرانية الرئيسية التحديات العمرانية الأساسية . وتدور جميع هذه التحديات حول الكثافات المرتفعة في أقليم القاهرة الكبرى: سواء ارتفاع كثافات الأنشطة، أو ارتفاع الكثافة السكانية ومحدودية الأراضي الفضاء التي تعوق بشدة فرص التنمية، والتي تم تحديدها من خلال تحقيق الكثافات البنائية المثلي، ويشير بعض الخبراء الي ان «سيناريو إبقاء الوضع على ما هو عليه» من شأنه أن يؤدي بحلول عام ٢٠٢٢ إلى انخفاض متوسط سرعة الحركة داخل الكتلة العمرانية الرئيسية للآليات والسياسات بنسبة ٥٠٪ والذي يُقدر حالياً بـ ٢٠ كم/ساعة والذي يعتبر اقل من المستوى الطبيعي مقارنة بمتوسط السرعات بمدن الجمهورية.



تكثف الكتلة العمرانية لاقليم القاهرة الكبرى

دراسة التحليل العمراني على مستوى القطاعات المتجانسة

- ندرة شديدة في الأراضي الفضاء غير المأهولة، حيث تتركز في الجزء الشرقي من محافظة القاهرة.
- ارتفاع معدلات استعمالات الأراضي لأغراض الزراعة التي تتركز في الجزر النيلية الموجودة وسط الكتلة العمرانية الرئيسية وكذلك في المناطق الواقعة جنوب محافظة الجيزة.
- انخفاض شديد في نسبة نصيب الفرد من المساحات الخضراء في جميع المناطق.
- ارتفاع الكثافة السكانية الإجمالية في جميع المناطق، وخاصة في المناطق غير المخططة.

تم عمل دراسة للمناطق المتجانسة وذلك بهدف تحليل دقيق للأراضي والعمران بإقليم القاهرة الكبرى. وقد تم مبدئياً تقسيم الكتلة العمرانية إلى ٢٣ منطقة عمرانية وتم إضافة ٢ مناطق أخرى للمجمعات العمرانية الجديدة، حيث اعتمد هذا التقسيم على الخصائص والسمات الآتية: طبيعة الاستخدام السائد للأراضي، والكثافة السكانية، والكثافات البنائية، ونوع النسيج العمراني، ووجود محددات طبيعية أو عمرانية، وهذا التقسيم سوف يتيح للمسؤولين عن التخطيط فهما واضحا للمحركات المحلية واقتراح خيارات التنمية المستهدفة والمناسبة لكل منطقة من هذه المناطق.

• تتوافر العديد من فرص التنمية المستهدفة على النحو التالي:

- إعادة تخطيط المناطق غير المخططة لخفض الكثافة.
- إعادة توزيع الكثافة السكانية في بعض المناطق لتحقيق أكبر استفادة من قيم الأراضي.

• كشفت دراسات تحليل استعمالات الأراضي على مستوى المناطق في الكتلة العمرانية الرئيسية عن عدة نتائج رئيسية تتمثل فيما يلي:

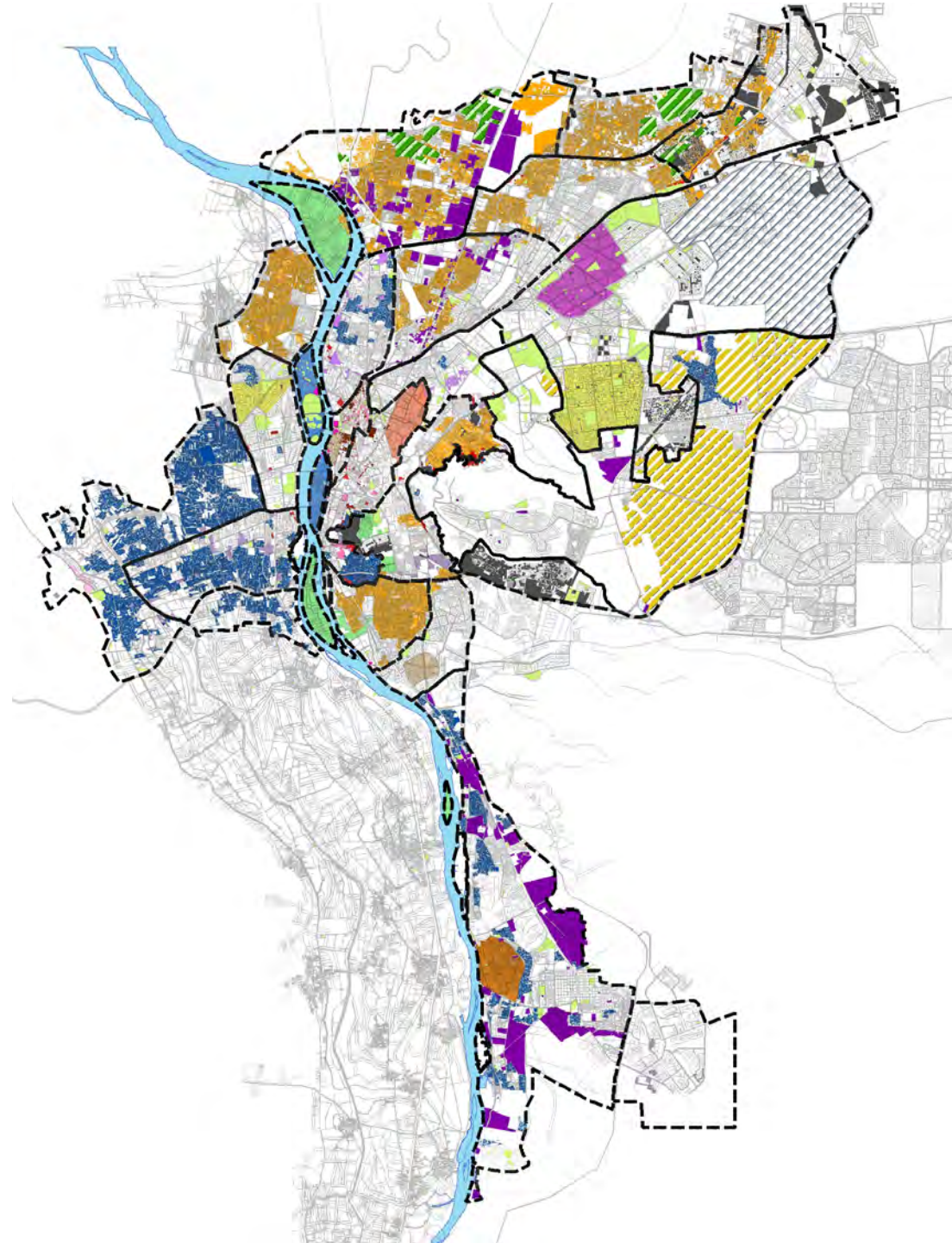
- ارتفاع كبير في نسب استعمالات الأراضي المخصصة للإسكان حتى في المناطق التي تتركز بها أنشطة أخرى غير سكنية (على سبيل المثال: ارتفاع الكثافة السكانية في منطقة الأهرامات).
- تواجد المنشآت الصناعية بشكل كبير وتتركز النسبة الأكبر منها في جهة الشمال بمنطقة شبرا الخيمة وفي الجنوب بمنطقة حلوان.
- تركز الأنشطة المؤسسية/ الإدارية بنسب عالية في مناطق وسط الكتلة العمرانية الرئيسية.

رؤية مستقبلية

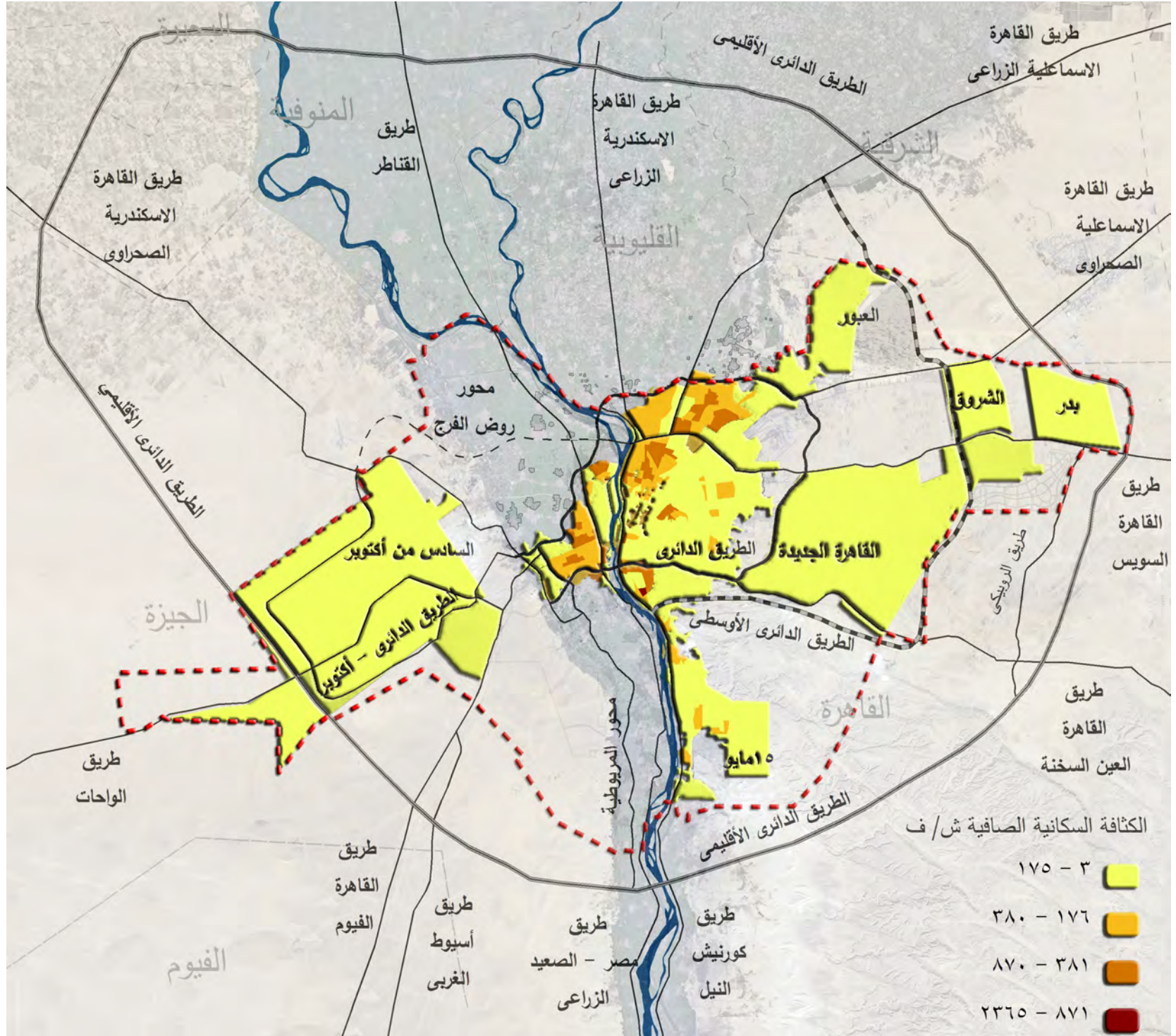
الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية فى إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٦٨: التوصيات المكانية داخل الكتلة العمرانية الرئيسية لإقليم القاهرة الكبرى

- نقل الوزارات من داخل العاصمة
- تجديد الأماكن العامة و عمل ممشى و جعل المنطقة جاذبة للسياحة و كأماكن ترفيه عامة
- زيادة الحدائق و الاستخدامات الأخرى للمناطق مثل التجارة (المناطق المغطاة على الأهرامات)
- تطوير المساحات الشاغرة و الأراضى الصحراوية لعمل منتزهات و للاستخدامات التجارية و المؤسسية
- نقل الصناعات الملوثة خارج القاهرة بعيدا عن المناطق السكنية
- تأهيل الصناعات غير الملوثة
- مناطق إعادة تخطيط
- تنمية و تخطيط المتخللات الزراعية
- التوسع التجارى (الفنادق) و الترفيهى (الأندية الرياضية) على امتداد النيل
- غلق المحارق المكشوفة
- إعادة تطوير المناطق غير المخططة
- دعم و تحسين المناطق السكنية غير المخططة
- القضاء على المناطق غير الامنة (من الدرجة الأولى و الثانية)
- تحسين المناطق الخضراء القائمة
- الحفاظ على النسيج العمرانى
- الحفاظ على العناصر العمرانية المميزة
- تطوير قلب المدينة
- تحسين الواجهة النيلية
- وضع الضوابط و الإشتراطات للمناطق المخططة
- الارتقاء بالمناطق المتدهورة
- مناطق تنمية عمرانية
- مطار القاهرة
- المناطق العسكرية و المناطق الخاصة بالأمن



شكل رقم ٦٩: الكثافة السكانية الإجمالية تبعا للمناطق داخل اقليم القاهرة الكبرى (نسمة/فدان)

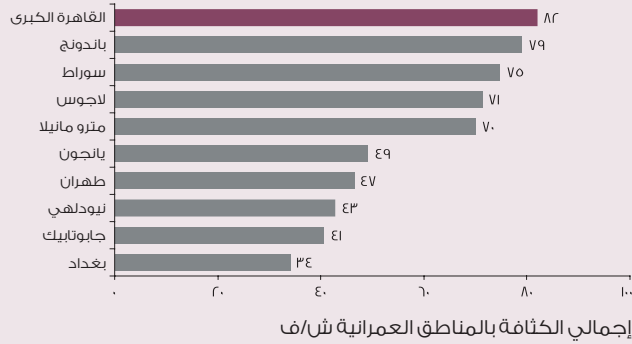


رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية فى إقليم القاهرة الكبرى

مقارنة بين الكثافة السكانية لإقليم القاهرة الكبرى وبعض المدن الكبرى الأخرى

شكل رقم ٧٠: الكثافة السكانية للمدن الكبرى فى العالم



المصدر: تقرير آفاق العمران العالمي، الأمم المتحدة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

على الرغم من أن الكثافة السكانية الإجمالية فى إقليم القاهرة الكبرى تصل نظرياً إلى حوالي ٢٢ نسمة/الفدان، إلا أن سكان الإقليم غير موزعين بشكل متجانس، ومع احتساب المساحة المبنية فقط، نجد أن الكثافة السكانية للإقليم تبلغ ٨٢ نسمة / الفدان فى بعض المناطق، وعلى الرغم من النقاش المستفيض حول تعريف الكثافة، إلا أن هذه النسبة تعتبر بشكل عام أعلى كثافة سكانية مقارنة بالمدن والمناطق العمرانية ذات الكثافات العالية كما هو مبين بالشكل رقم ٧٠.

عدم استيعاب المجتمعات العمرانية الجديدة الزيادة السكانية حتى الآن

على مدار الخمسون عاماً الماضية، صدرت القرارات الحكومية المتعاقبة بإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة من أجل استيعاب النمو السكاني، فمنذ عقد الخمسينات من القرن الماضي، وطوال فترة تنفيذ مختلف المخططات العمرانية المتتالية لإقليم القاهرة الكبرى، تم رصد استثمارات لتنمية مناطق عمرانية جديدة كما هو مبين بالشكل رقم ٧١.

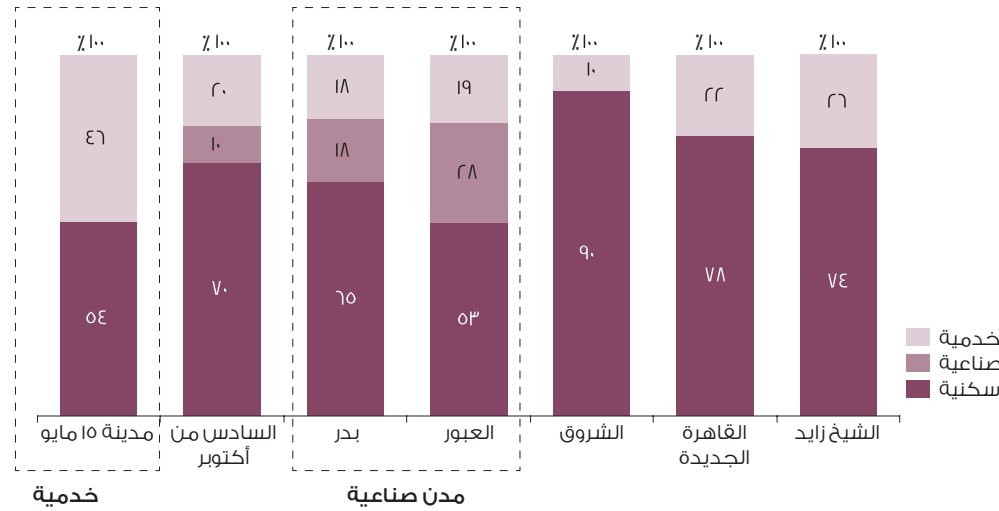
وعقب عملية دمج التجمعات العمرانية الجديدة فى السنوات الأخيرة، أصبح إقليم القاهرة الكبرى يضم سبعة مجتمعات عمرانية جديدة وهي: ٦ أكتوبر، والشيخ زايد، والقاهرة الجديدة، والعبور، والشروق، وبدر بالإضافة إلى ١٥ مايو، حيث تم تخطيط كل واحدة من هذه المجتمعات الجديدة من أجل هدف رئيسي يؤثر فى استراتيجية تخصيص الأراضي كما هو مبين فى الشكل رقم ٧٢ والجدول رقم ٦.

شكل رقم ٧١: التطور التاريخي لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA

شكل رقم ٧٢: الاستراتيجيات المتعلقة بتخصيص الأراضي في المجتمعات العمرانية الجديدة



المصدر: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، المخططات التمهيدية للمجتمعات العمرانية الجديدة

جدول رقم ٦: سكان المجتمعات العمرانية الجديدة في إقليم القاهرة الكبرى (بالالف)

المجتمعات العمرانية الجديدة	عام ١٩٨٦	عام ١٩٩٦	عام ٢٠٠٦
مدينة ١٥ مايو	٢٤,١٠٦	٦٥,٥٦٠	٩٠,٣٢٤
مدينة بدر	-	٢٤٨	١٧,١٧٢
القاهرة الجديدة	-	-	١١٨,٦٧٨
مدينة الشروق	-	-	٢٠,٩٨٣
مدينة العبور	-	٩٩٧	٤٣,٨٠٢
مدينة ٦ أكتوبر	٥٢٨	٣٥,٣٥٤	١٥٧,١٣٥
مدينة الشيخ زايد	-	-	٢٩,٥٥٣
الإجمالي	٢٤,٦٣٤	١٠٢,١٥٩	٤٧٧,٦٤٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٦

وبشكل عام فإن انتقال السكان إلى المجتمعات العمرانية الجديدة أبطأ بكثير مما كان مخططاً له في البداية، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى وجود اختلال بين نوعية العرض والطلب على الوحدات السكنية والتي قلة فرص العمل التي توفرها بعض هذه التجمعات، بالإضافة الي صعوبة الوصول إلى بعض هذه الأماكن وعدم وجود مواصلات عامة تصل بين الكتلة الرئيسية وتلك التجمعات، ولم تتجج معظم المجتمعات العمرانية الجديدة في استقطاب الحجم المستهدف للسكان.

وبالرغم من ذلك فقد حدث تحسن ملحوظ في قدرة هذه المجتمعات العمرانية الجديدة على جذب السكان خلال العقد الماضي، بمعدل نمو سنوي خلال هذه الفترة قدر بأكثر من ١٠٪، حيث عام ٢٠٠٦، قُدر عدد سكان المجتمعات العمرانية الجديدة بنحو ٤٨٠,٠٠٠ نسمة، ووفقاً لبعض التقديرات، تمكنت المجتمعات العمرانية الجديدة خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠ من جذب حوالي ٥٠٪ من الزيادة السكانية في إقليم القاهرة الكبرى، لا سيما في منطقتي ٦ أكتوبر والقاهرة الجديدة. وتبذل حالياً جهود متواصلة لدعم هذا النمو من خلال تحسين البنية التحتية للنقل والمواصلات، والتخطيط المتوازن للمدن والتسويق النشط للمستثمرين والمشروعات الصناعية، وهو المجال الذي نجحت فيه مؤخراً المجتمعات العمرانية الجديدة بشكل خاص، لذلك فلا شك أن ضمان استمرار جاذبية المجتمعات العمرانية الجديدة مازالت تعتبر مسألة أساسية في نجاحها.

استعمالات الأراضي

من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان إقليم القاهرة الكبرى خلال ٤٠ عاماً، وذلك علي الرغم من انه يستهدف في الوقت نفسه العمل على تخفيض متوسط الكثافة السكانية للاقليم، مما يستدعي ضرورة تنمية المناطق العمرانية بمعدل أكبر من معدل النمو السكاني.

رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية فى إقليم القاهرة الكبرى

تحليل قطاع استخدامات الأراضي-تحليل النتائج الرئيسية

نقاط الضعف/المشكلات

- وجود مناطق غير مخططة وغير آمنة.
- نقص فى سوق الإسكان الاقتصادي والمتوسط.
- الافتقار إلى وجود نظام فعال للتمويل العقاري.
- محدودية المساحات الخضراء

التحديات

- أزمة ركود فى السوق العقاري.
- زيادة كبيرة متوقعة فى عدد السكان.
- تعديلات قانونية مستمرة وسريعة.
- عدم الالتزام بمخطط استعمالات الأراضي المقترح

نقاط القوة/المقومات

- تنوع واسع للأنشطة الاقتصادية داخل إقليم القاهرة الكبرى.
- تنمية عقارية تتميز بالسرعة والديناميكية.
- مخزون كبير من المساكن الخالية.

الفرص

- استثمارات ضخمة محلية واقليمية دولية فى مجال الإسكان.
- مساحات من الأراضي الصحراوية الواسعة تصلح للامتداد العمراني
- استقرار نسبي فى سوق العقارات المصرية.

كما ان هناك مساحات صحراوية شاسعة قابلة للتنمية، حيث أن أكثر من نصف هذه المساحات قد تقرر بالفعل وضعها ضمن جداول وخطط مشروعات التنمية كإمتداد للمجتمعات العمرانية الجديدة وذلك وفقا لمخططات رئيسية قائمة، تضمن تجنب خطر التوسع العشوائي.

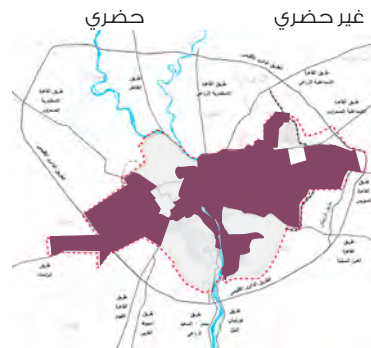
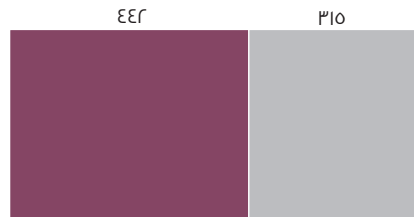
التوجهات الاستراتيجية للتنمية العمرانية واستعمالات الأراضي

التنمية العمرانية

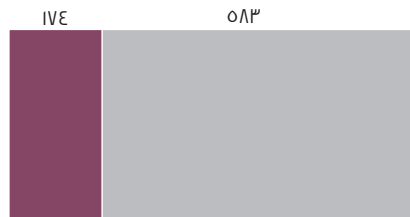
يهدف تخطيط إقليم القاهرة الكبرى إلى تكوين إقليم متعدد الأقطاب، على أن يكون كل قطب متعدد المراكز، كما سوف يتم دعم الكتلة العمرانية الرئيسية والتي كانت تمثل المركز الوحيد فى الاقليم، وذلك من خلال إقامة مراكز جذب جديدة فى المجتمعات العمرانية الجديدة وداخل مناطق التنمية العمرانية المستقبلية، وسوف يتم اعتبار المناطق الواقعة بين الكتلة العمرانية الرئيسية والمجتمعات العمرانية الجديدة (الأراضي الزراعية والصحراوية) كمناطق بينية عازلة تسمح بالتحكم فى النمو العمراني المستقبلي والمصاحب لمشروعات التنمية العمرانية المحلية عالية الكثافة.

شكل رقم ٧٣: التطور المتوقع لحركة توزيع استعمالات الأراضي فى إقليم القاهرة الكبرى من ٢٠١٠ إلى ٢٠٣٠ (بالألف فدان)

توزيع استخدامات الأراضي بإقليم القاهرة الكبرى ٢٠٣٠



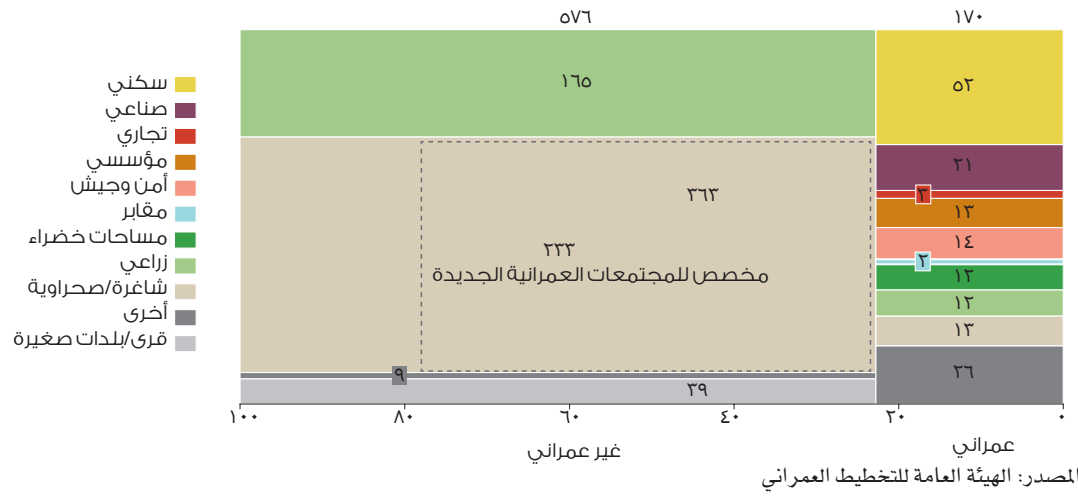
توزيع استخدامات الأراضي بإقليم القاهرة الكبرى ٢٠١٠



ملحوظة: تقع معظم المناطق العمرانية الحالية بداخل المجتمعات العمرانية الجديدة فى مواقع متناثرة. والغرض من إبراز المناطق المبينة فى الشكل هو للتوضيح فقط
المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني بناء على قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية والمخططات العمرانية الرئيسية للمحافظات.

”ستزيد المساحة العمرانية بإقليم القاهرة الكبرى من ٢٣٪ فى ٢٠١٠ إلى ٥٨٪ فى ٢٠٣٠“

شكل رقم ٧٤: مكونات استعمالات الأراضي في اقليم القاهرة الكبرى في عام ٢٠١٠ (بالألف فدان)

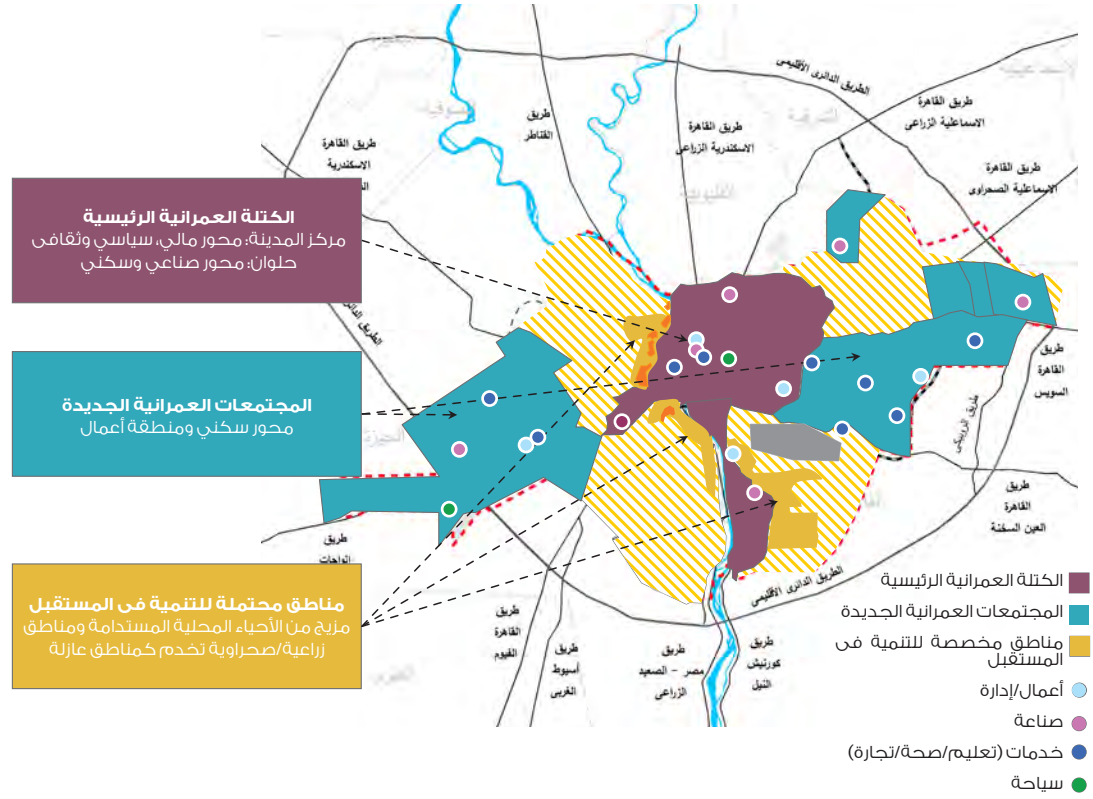


ويهدف المخطط العمراني لاقليم القاهرة الكبرى إلى تحسين المستويات المعيشية لسكان الاقليم من خلال إنشاء أحياء ذات استعمالات مختلطة تتسم بالاستدامة، والعمل علي خلخلة الاحياء ذات الكثافات المتوسطة والمرتفعة عن طريق استغلال المناطق ذات الكثافات المنخفضة والاستفادة من الاراضي الصحراوية القابلة للامتداد العمراني المستقبلي. وسوف يسمح ذلك بتحجيم الامتدادات العمرانية التي تطلب بنية اساسية ضخمة ومكلفة، وتحد من ديناميكية الاحياء وتقلل من الشعور بالانتماء.

وتراعي الرؤية الاستراتيجية لاقليم القاهرة الكبرى اعتبارات الخصائص المختلفة الحالية والمستقبلية في مختلف مناطق الاقليم، وبالتالي تقسيم هذه المناطق وفقاً لثلاثة أهداف رئيسية:

١. خفض الكثافة السكانية في الكتلة العمرانية الرئيسية.
٢. إعطاء دفعة للتنمية بالمجتمعات العمرانية الجديدة.
٣. تنفيذ مشروعات التنمية العمرانية في مناطق جديدة.

شكل رقم ٧٥: الأقطاب التنموية



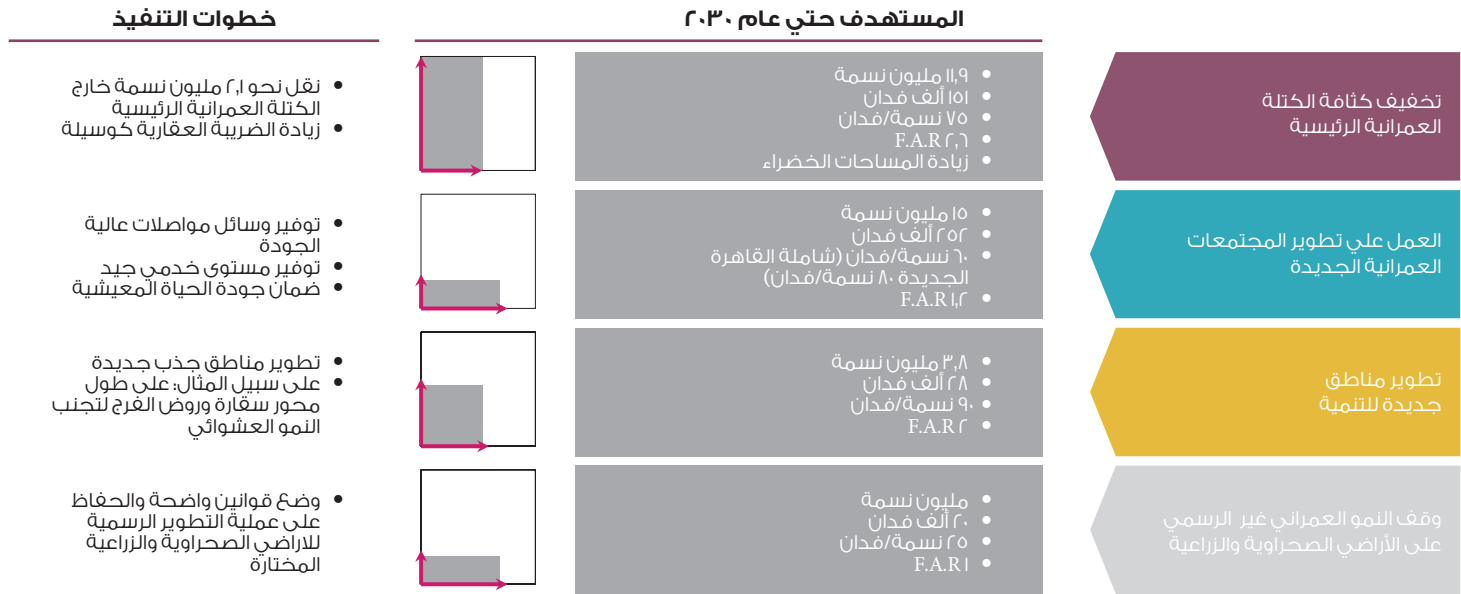
١. خفض الكثافة السكانية في الكتلة العمرانية الرئيسية:

تعاني الكتلة العمرانية الرئيسية حالياً من شدة التكدس المروري وارتفاع الكثافة السكانية، وتعتبر الكتلة العمرانية الرئيسية مشبعة تماماً، ومع الأخذ في الاعتبار مشروعات التطوير العمراني للمباني القائمة فإن القدرة علي بناء وحدات سكنية جديدة تعتبر محدودة لعدم وجود أراضي شاغرة. ومن جهة أخرى، توضح المؤشرات الحالية انخفاض متوسط عدد افراد الأسرة، ويترتب علي ذلك شبه ثبات لعدد الوحدات السكنية مع انخفاض متوسط حجم الأسرة، مما سوف يؤدي الي انخفاض عدد السكان بشكل عام في كل من القاهرة والجيزة.

رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية فى إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٧٦: أربعة محاور للمناطق ذات النسيج العمراني المتميز وأربعة استراتيجيات تنمية



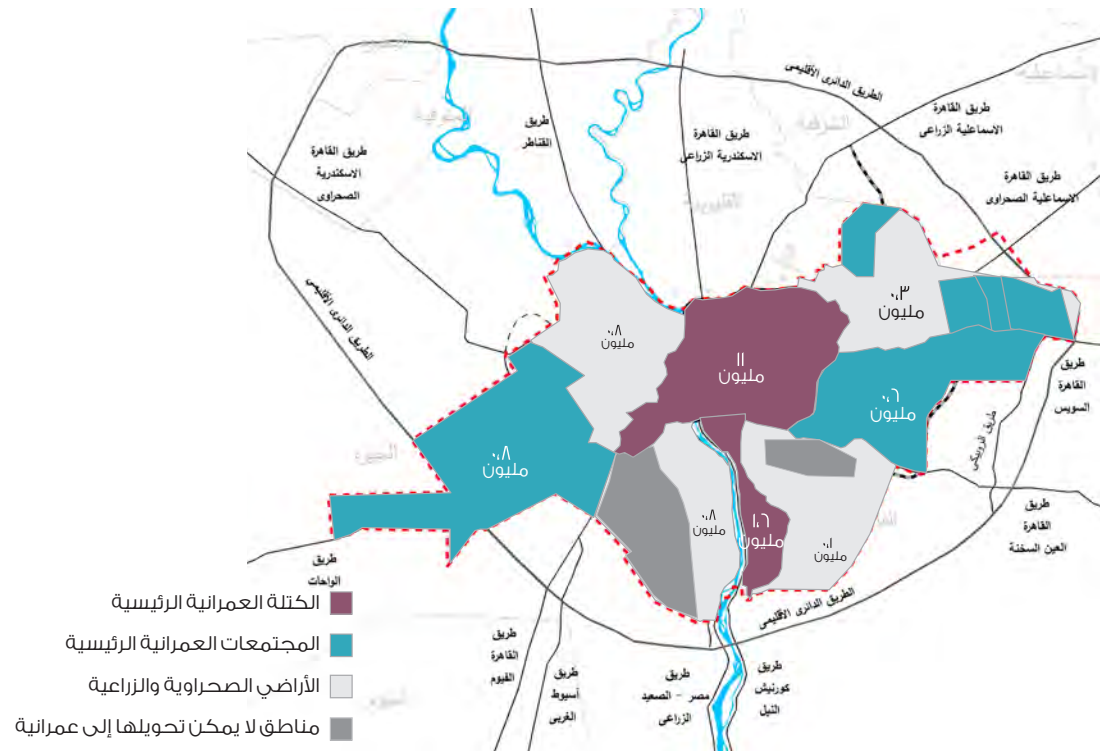
وبالإضافة إلى المؤشرات الطبيعية، فقد تم اتخاذ إجراءات فعالة من أجل خفض الكثافة السكانية من خلال نقل أو تطوير أجزاء من المساكن والمناطق غير المخططة، وتفعيل قوانين الضرائب العمرانية الجديدة، وهو ما سوف يساعد على إحداث توازن بين النمو السكاني وخفض الكثافة السكانية فى الكتلة العمرانية الرئيسية بإقليم القاهرة الكبرى.

ويتمثل التحدي الرئيسي داخل الكتلة العمرانية الرئيسية فى عملية تطوير المناطق غير الآمنة وغير المخططة، حيث سيتم نقل جميع سكان المناطق غير الآمنة، مع تنفيذ تطوير تدريجي للمناطق غير المخططة فى نفس الوقت عن طريق توفير البنية التحتية وتحسين الخدمات، ولا شك أن تنمية مراكز عمرانية جديدة على الأراضي الصحراوية سوف يمنع نمو المناطق غير المخططة على حدود الكتلة العمرانية.

→ المساحة المشغولة عدد الطوابق ↑

المصدر: دراسة تحليلية- الهيئة العامة للتخطيط العمراني

شكل رقم ٧٧: تعداد السكان فى عام ٢٠١٠



شكل رقم ٧٨: السكان ومشروعات التنمية العمرانية الجديدة فى عام ٢٠٣٠



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٦، المخطط الرئيسي للمدن الجديدة، دراسة تحليلية للهيئة العامة للتخطيط العمراني، تقارير عن المحافظات

”سيتم تحويل المجتمعات العمرانية الجديدة إلى أنوية / مراكز متعددة حيوية لأنشطة اقتصادية شاملة، الأنشطة السكنية، ومراكز المال والأعمال والأنشطة الترفيهية“

السكنية والانشطة الاقتصادية ووسائل المواصلات مما يدعم استدامتها كمجتمع متكامل للمعيشة.

المتطلبات الأساسية للانتقال إلى التجمعات العمرانية الجديدة:

إن تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة وتحويلها إلى مدن وتجمعات جاذبة لن يتم إلا بشرط توفير مستوى معيشة مرتفع، وذلك من خلال إقامة نسيج عمراني مترابط ومتكامل، يزيد فيه نصيب الفرد من الخدمات والمساحات الخضراء، ويتحقق فيه التوازن بين فرص العمل والسكن، وخفض مسافة الانتقال اليومية، ويتطلب ذلك: تحسين وسائل المواصلات المؤدية إلى المجتمعات العمرانية الجديدة والتي تعمل داخل نطاقها، حيث أنها تشكل حافزا أساسيا للانتقال إلى تلك المجتمعات، بحيث تصبح مسافة الانتقال الخاصة بالأنشطة اليومية فى دائرة يتراوح نصف قطرها ما بين ٥-٧ كيلومترات (رحلات الانتقال من المسكن إلى العمل / المدرسة / أماكن الترفيه / المتاجر... الخ)، أما بالنسبة للانتقالات الاستثنائية، مثل الذهاب إلى منطقة وسط المدينة، أو للقيام بإجراءات إدارية، فسوف تتم فى نطاق دائرة يصل نصف قطرها إلى ٢٠ كيلومتر.

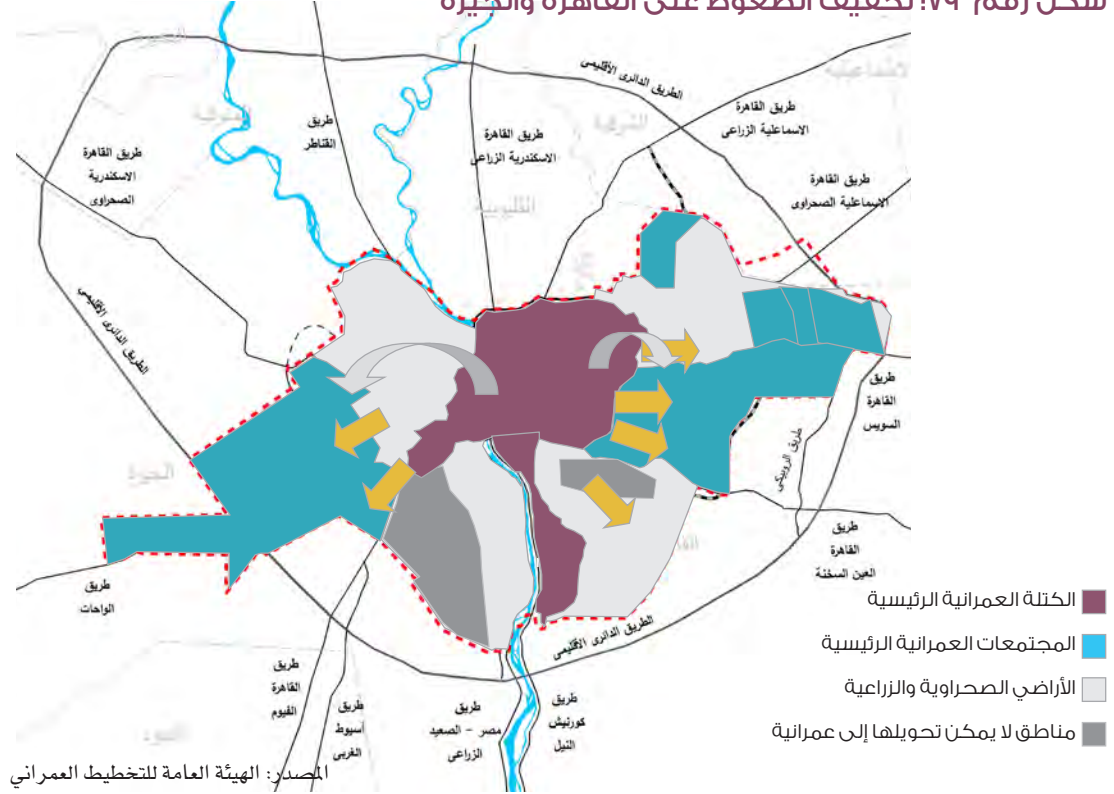
هذا بالإضافة إلى تسهيل عملية الانتقال، يجب

٢. إعطاء دفعة للتنمية بالمجتمعات العمرانية الجديدة

تنمية مدن متعددة الأنشطة ومتعددة المراكز سيتم تحويل المجتمعات العمرانية الجديدة إلى مراكز حيوية لأنشطة اقتصادية متنوعة تمزج بين الأنشطة السكنية ومراكز المال والأعمال والأنشطة الترفيهية، وسيكون على المجتمعات العمرانية الجديدة أن تستوعب ١٥ مليون نسمة، ونظراً لضخامة المستهدف تحقيقه نجد انه لا يمكن للمجتمعات العمرانية الجديدة الاعتماد على نموذج التنمية المبسط المسمى بـ «المحور والفروع» بل يجب ان تصبح هذه المجتمعات كأنوية مستقلة تضم احياء متخصصة كل فى مجال محدد مع مراعاة ان تكون مترابطة من خلال الاستعمالات

كما سيتم تنفيذ مشروعات ضخمة لإعادة إحياء المناطق التاريخية والثقافية التي تقع ضمن الكتلة العمرانية الرئيسية، بالإضافة إلى تنمية مراكز للاستثمار التجارى والسياحي، أما المناطق غير الآمنة سوف يتم استغلالها بعد إخلائها وتخصيصها كمسطحات خضراء وأماكن مفتوحة، كما سيتم ترميم المباني ذات القيمة التاريخية والأثرية، وهو ما سوف يعزز ظهور مركز جذب سياحي فى منطقة وسط المدينة وكذلك مركز الأعمال، وتجارة التجزئة المتطورة. وسيترتب على ذلك احتفاظ المدينة (المركزية العمرانية) بسماتها السكنية ولكن فى ضوء تطويرها كمنطقة مزدهرة للأنشطة السياسية والثقافية والاقتصادية.

شكل رقم ٧٩: تخفيف الضغوط على القاهرة والحيزة



”ستنخفض مسافة الانتقالات الخاصة بالأنشطة اليومية في دائرة يتراوح نصف قطرها ما بين ٥-٧ كيلومترات (رحلات الانتقال من المسكن إلى العمل / المدرسة / أماكن الترفيه / المتاجر... الخ)“

علاوة على ذلك، فإن إنشاء وحدات الإسكان لمحدودي ومتوسط الدخل بالقرب من مناطق العمل والأنشطة سوف يقلل من مدة ومسافة الانتقالات التي تزيد حالياً من تكديس المرور، وقد كشفت التجارب السابقة عن المخاطر التي تخلقها مثل تلك الثغرات لأنها غالباً ما تؤدي إلى زحف عشوائي للعمران. وأخيراً، سوف تساعد منظومة تخطيط النسق العمراني والاجتماعي في تدعيم الترابط والتألف المجتمعي، وهو ما سوف يحدث بشكل طبيعي جراء القرب من الخدمات اليومية مثل أماكن العمل والمدارس وهو ما يضمن التفاعل بين المواطنين. كما ستعمل المجتمعات العمرانية الجديدة على إقامة أماكن للتجمعات مثل الحدائق العامة والمساحات الخضراء، والمنتديات الثقافية، (مثل المتاحف ودور السينما والملاعب الرياضية)، وهو ما سوف يعزز الإحساس بالانتماء لتلك المجتمعات.

وكثافة مرورية أقل، بجانب مدة زمنية أقل للوصول إلى العمل والقيام بالأنشطة اليومية الأخرى، ولا شك أن هذا سيؤدي بدوره إلى الحد من معدلات تلوث الهواء ومن التدهور البيئي وتحسين البيئة العمرانية كما سيضمن حيوية الأنشطة في المدينة على مدار اليوم.

وسوف تضم المجتمعات العمرانية الجديدة أن تضم مزيجاً اجتماعياً يضمن استدامة المجتمع ككيان متجانس ومكتفى ذاتياً وقادراً على البقاء والنمو. ويضم التكوين الحالي للمجتمعات العمرانية الجديدة خليطاً اجتماعياً محدود النطاق، حيث أن خيارات الإسكان المتاحة لا تلبى احتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والتي تعتبر عنصراً حاسماً بالنسبة لبقاء أي مدينة واستمراريتها.

أن توفر المجتمعات العمرانية الجديدة الضمانات المتمثلة في مزايا قرب ساكنيها من أماكن عملهم، لذا يتعين حالياً على المواطنين المفاضلة بين المدة الزمنية التي يستغرقها الانتقال، وبين جودة الخدمات وفرص العمل الجيدة، حيث ستوفر المجتمعات العمرانية الجديدة المرافق التعليمية والترفيهية التي تلبى احتياجات الأسر المقيمة حول مناطق تضم استعمالات مختلطة سكنية واقتصادية وخدمية.

ومن هذا المنطلق سوف تكون الأفضلية لإقامة مجتمعات عمرانية متعددة الأنشطة تقدم مزيجاً من الاستخدامات والأنشطة، حيث من المتوقع أن تؤدي الأحياء والمجاورات التي تجمع بين الأنشطة السكنية، والخدمية والصناعية (باستثناء الصناعات الملوثة للبيئة) وكذلك أنشطة التجارة والاستثمار دوراً في تحقيق اقتصاد محلي أقوى

التعليمي ذو المستوى العالمي، ومن ناحية أخرى، سوف تستفيد مدينة القاهرة الجديدة بقرتها من منطقة «وسط المدينة»، لتصبح بذلك مركزا للمال والأعمال والتجارة، وهذا التوجه ملحوظ بالفعل حاليا وسوف يتم التأكيد عليه مستقبلاً. تمثل الرؤية الاستراتيجية لاقليم القاهرة الكبرى الخطوة الاولى لاعداد المخطط الاستراتيجي للاقليم والذي سوف يأخذ في الاعتبار ما تم من مخططات استراتيجية لمحافظة القاهرة وفيما يلي اهم ما جاء بتلك المخططات:-

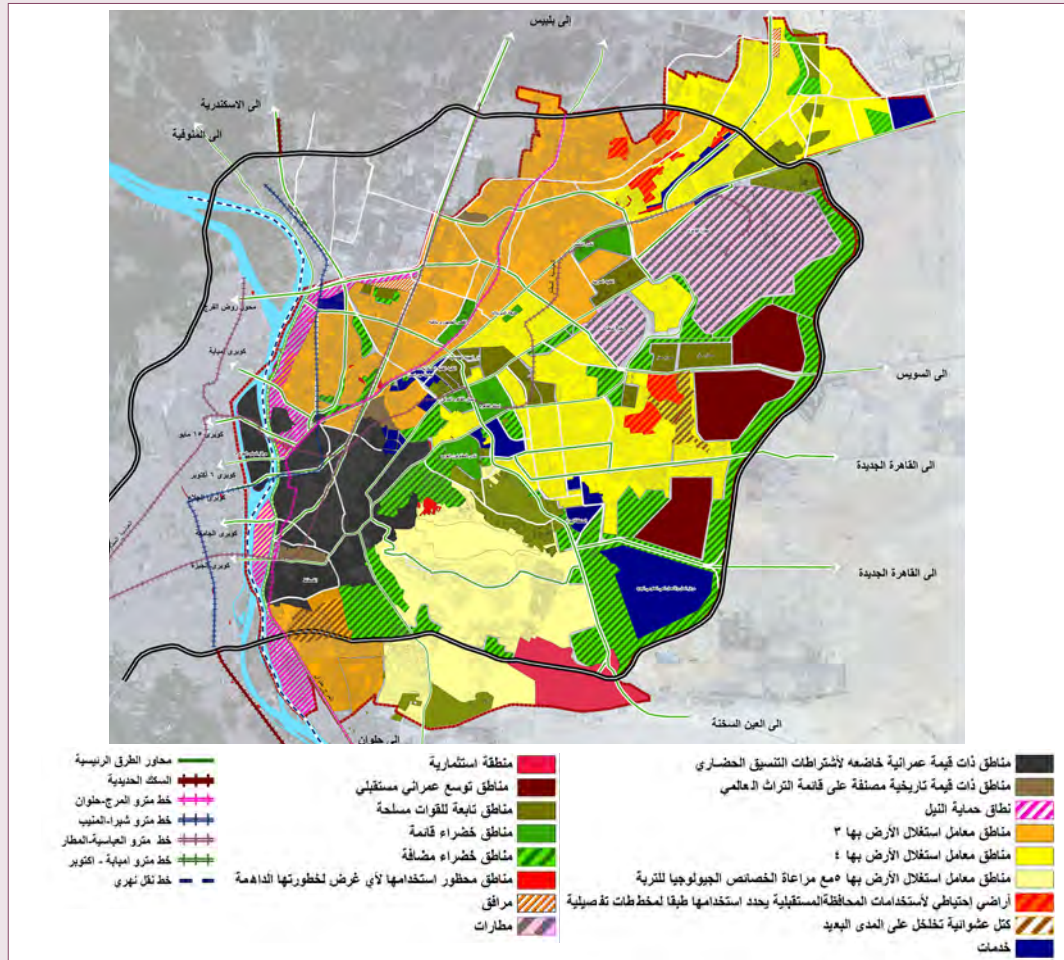
تلك الأنشطة وتحقيق الاستقلالية نسبياً في كل مجتمع منها، مع التحقق من أن كل مجتمع لديه من الامكانيات والفرص اللازمة كل في نطاقه لكي يتميز بالتخصص. فعلى سبيل المثال، سوف تحظى مدينة ٦ أكتوبر بتوجه سياحي الى جانب سمتها الاقتصادي الصناعي نتيجة قربها من بعض المعالم السياحية مثل: هضبة الأهرام والمطار المخطط إنشاءه في المستقبل، كما سيسهم مشروع إنشاء مجمع سياحي ومدينة عالمية للعلوم والمعرفة على منح المدينة صفة المقصد السياحي

الحرص على التنوع حفاظاً على البقاء

في الوقت الذي تتجه فيه المجتمعات العمرانية الجديدة إلى ضم مناطق ذات استعمالات مختلطة ومتكاملة، يجب مراعاة التنوع، إذ ينبغي أن يتسم كل مجتمع عمراني جديد، أو علي الاقل التجمعات الكبيرة منها، بخصائص وسمات مميزة أو بطابع خاص وذلك من أجل المساهمة في دعم التعاون والتكامل بين القطاعات وتجنب التكرار. ويجب أن يؤدي توزيع الأنشطة إلى تنوع تخصصات المجتمعات العمرانية الجديدة، مع ضمان كفاية

المخطط الاستراتيجي لمحافظة القاهرة – ركائز الرؤية

شكل رقم ٨٠: المخطط الاستراتيجي لمحافظة القاهرة



يعتمد المخطط الاستراتيجي لمحافظة القاهرة

علي النقاط التالية:

- إعادة الاعتبار إلى حيز نهر النيل ونطاقه ووضع اشتراطات خاصة للتعامل مع المناطق المختلفة داخل المدينة.
- معالجة أسباب مركزية العاصمة، والعمل على نقل الاستعمالات والانشطة إلى خارج المدينة.
- تناول الصحيح لمشكلة عشوائيات العمران في إطار تأهيل العاصمة للمرتبة العمرانية اللائقة بمصر، مع العمل على تشجيع الهجرة العكسية لسكان المناطق غير المخططة والمتدهورة.
- معالجة مشاكل التكدس المروري للنقل والحركة.
- الاهتمام بالمناطق الخضراء في المدينة وزيادتها كما ونوعاً.
- السيطرة على مصادر تلوث البيئة المختلفة ووضع نظام جديد لإدارة منظومة النظافة العامة طبقاً للمعايير العالمية.

المخطط الاستراتيجى لمدينة الجيزة

- تنمية الضفة الغربية لنهر النيل بالتكامل مع الضفة الشرقية بمحافظة القاهرة واعتبار نهر النيل العمود الفقري لإقليم القاهرة الكبرى فى مجال الأنشطة الترويحية والنقل النهري والمشروعات الاستثمارية وربطها بمراكز الخدمات فى عمق مدينة الجيزة.

- تطوير مدينة الجيزة (الجامعية- مراكز البحوث فى عمق مدينة الجيزة) وربطها بمراكز الخدمات فى عمق مدينة الجيزة.

- تطوير المناطق غير المخططة والمتدهورة للحد من التفاوتات فى مستوى التنمية وال عمران بين الأحياء والمناطق السكنية بالمحافظة والاستفادة من هذا التطوير فى فتح آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات المختلفة .

- تطوير المناطق غير المخططة والمتدهورة للحد من التفاوتات فى مستوى التنمية وال عمران بين الأحياء والمناطق السكنية بالمحافظة والاستفادة من هذا التطوير فى فتح آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات المختلفة .

- تطوير المناطق غير المخططة والمتدهورة للحد من التفاوتات فى مستوى التنمية وال عمران بين الأحياء والمناطق السكنية بالمحافظة والاستفادة من هذا التطوير فى فتح آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات المختلفة .

- تطوير المناطق غير المخططة والمتدهورة للحد من التفاوتات فى مستوى التنمية وال عمران بين الأحياء والمناطق السكنية بالمحافظة والاستفادة من هذا التطوير فى فتح آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات المختلفة .

- تطوير المناطق غير المخططة والمتدهورة للحد من التفاوتات فى مستوى التنمية وال عمران بين الأحياء والمناطق السكنية بالمحافظة والاستفادة من هذا التطوير فى فتح آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات المختلفة .

- تطوير المناطق غير المخططة والمتدهورة للحد من التفاوتات فى مستوى التنمية وال عمران بين الأحياء والمناطق السكنية بالمحافظة والاستفادة من هذا التطوير فى فتح آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات المختلفة .

- تطوير المناطق غير المخططة والمتدهورة للحد من التفاوتات فى مستوى التنمية وال عمران بين الأحياء والمناطق السكنية بالمحافظة والاستفادة من هذا التطوير فى فتح آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات المختلفة .

- تنمية الضفة الغربية لنهر النيل بالتكامل مع الضفة الشرقية بمحافظة القاهرة واعتبار نهر النيل العمود الفقري لإقليم القاهرة الكبرى فى مجال الأنشطة الترويحية والنقل النهري والمشروعات الاستثمارية وربطها بمراكز الخدمات فى عمق مدينة الجيزة.

- تطوير مدينة الجيزة (الجامعية- مراكز البحوث فى عمق مدينة الجيزة) وربطها بمراكز الخدمات فى عمق مدينة الجيزة.

- تطوير المناطق غير المخططة والمتدهورة للحد من التفاوتات فى مستوى التنمية وال عمران بين الأحياء والمناطق السكنية بالمحافظة والاستفادة من هذا التطوير فى فتح آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات المختلفة .

- تطوير المناطق غير المخططة والمتدهورة للحد من التفاوتات فى مستوى التنمية وال عمران بين الأحياء والمناطق السكنية بالمحافظة والاستفادة من هذا التطوير فى فتح آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات المختلفة .

- تطوير المناطق غير المخططة والمتدهورة للحد من التفاوتات فى مستوى التنمية وال عمران بين الأحياء والمناطق السكنية بالمحافظة والاستفادة من هذا التطوير فى فتح آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات المختلفة .

- تطوير المناطق غير المخططة والمتدهورة للحد من التفاوتات فى مستوى التنمية وال عمران بين الأحياء والمناطق السكنية بالمحافظة والاستفادة من هذا التطوير فى فتح آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات المختلفة .

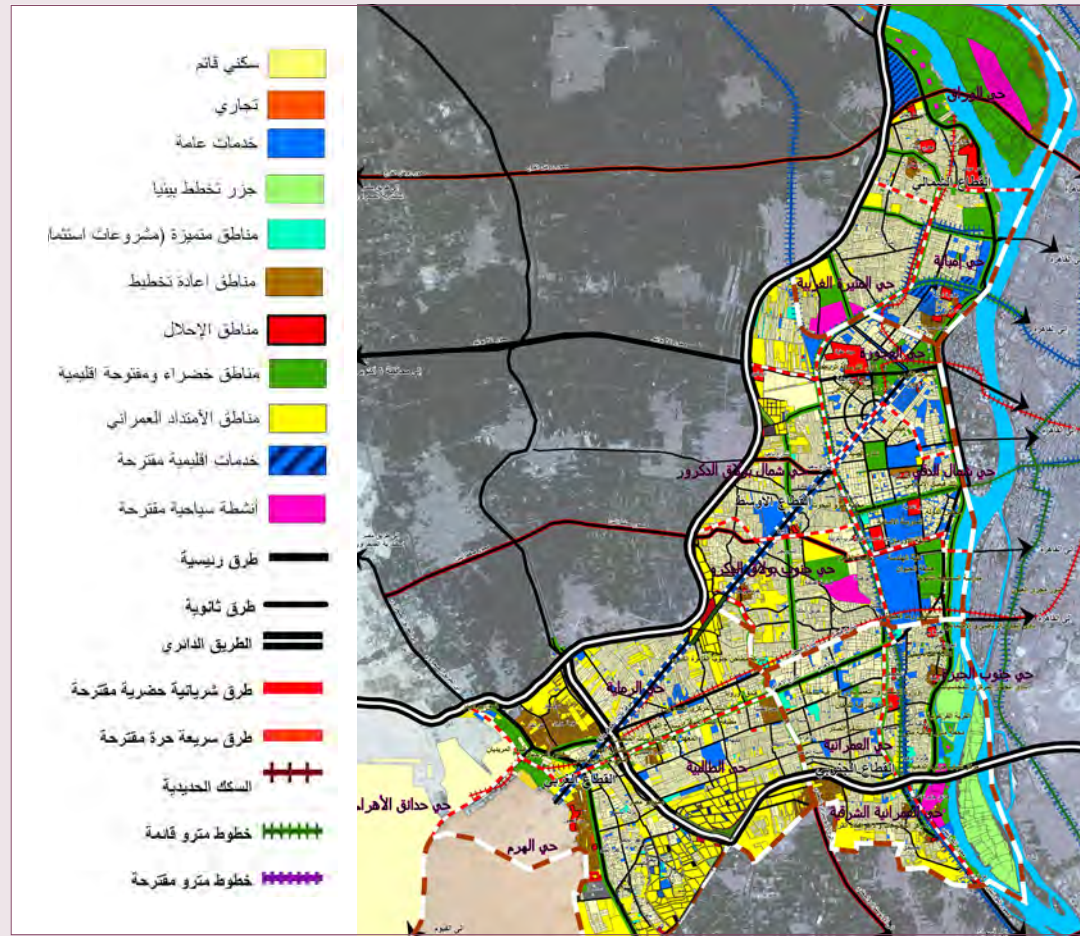
- تطوير المناطق غير المخططة والمتدهورة للحد من التفاوتات فى مستوى التنمية وال عمران بين الأحياء والمناطق السكنية بالمحافظة والاستفادة من هذا التطوير فى فتح آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات المختلفة .

- تطوير المناطق غير المخططة والمتدهورة للحد من التفاوتات فى مستوى التنمية وال عمران بين الأحياء والمناطق السكنية بالمحافظة والاستفادة من هذا التطوير فى فتح آفاق جديدة للاستثمار فى المجالات المختلفة .

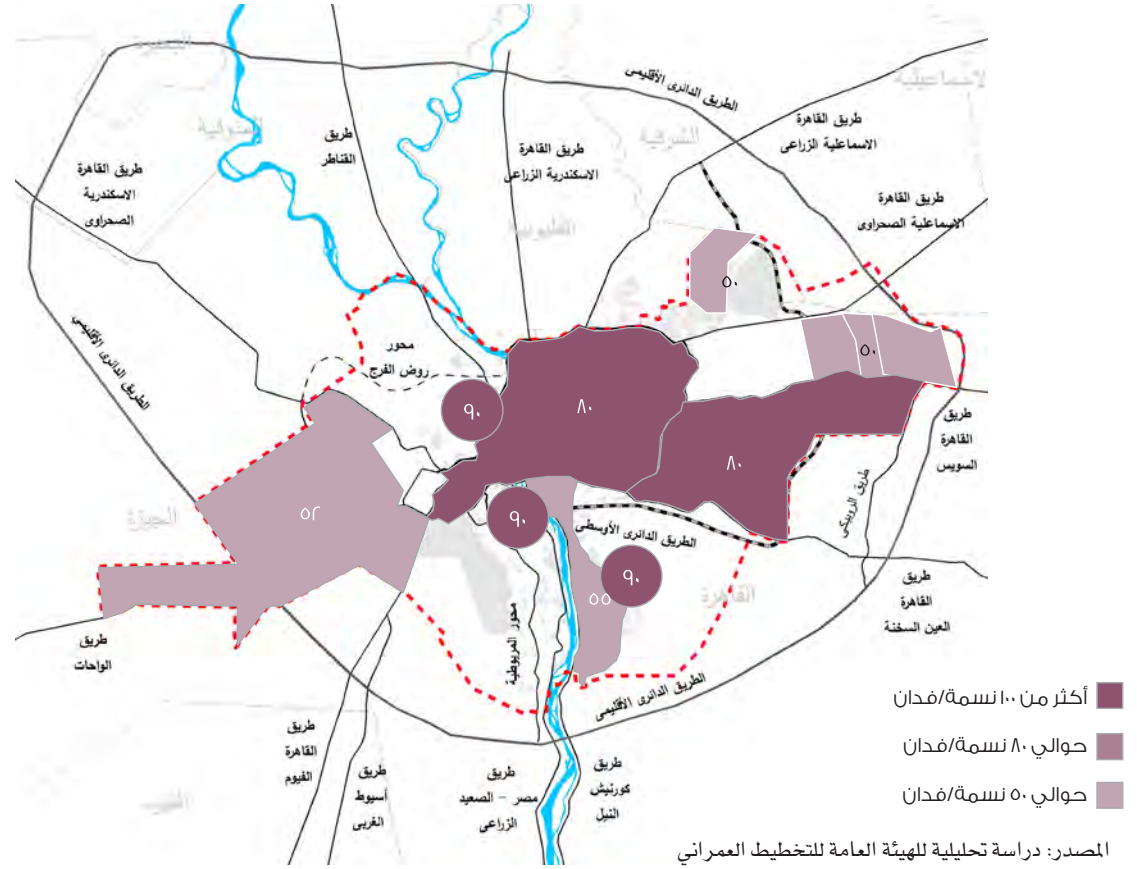
يعتمد المخطط الأستراتيجى لمدينة الجيزة على النقاط التالية:

- تنمية المدينة فى اطار المنظور الأشمل لها وخاصة إقليم القاهرة الكبرى وذلك فى مجالات الخدمات القومية والاقليمية ، شبكة المناطق الخضراء المفتوحة وتنمية المسارات السياحية ومحاور الحركة الاقليمية ومراكز الخدمات التجارية والاستثمارية .

شكل رقم ٨١: المخطط الأستراتيجى لمحافظة الجيزة



شكل رقم ٨٢: الكثافة المستقبلية فى إقليم القاهرة الكبرى (إجمالي السكان/المناطق العمرانية)



داخل الكتلة العمرانية الرئيسية وما حولها، وبذلك سوف تقتصر المرحلة الأولى من الخطة على تنمية محددة للمناطق العمرانية تدريجياً فى الشمال وعلى طول محور روض الفرج، ومن ناحية أخرى، يهدف مشروع طريق سقارة إلى تنمية مساحة ٧٥٠٠ فدان من الأراضي الصحراوية.

وفى مرحلة ثانية، يمكن تعمير الضفة الغربية لنهر النيل مواجهه لحلوان مما سيوفر وحدات سكنية بأسعار فى المتناول. وسوف تتركز مشروعات التنمية العمرانية الجديدة فى المناطق ذات الكثافة السكانية بدلاً من إقامتها فى مناطق الامتداد العمراني منخفضة الكثافة التي قد تعوق الحيوية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة ويكون لها أثر سلبي على البيئة.

وسوف يحرص القائمون علي تحقيق رؤية إقليم القاهرة الكبرى على الحفاظ على الأراضي الزراعية داخل الحيز العمراني، ولذلك فالمناطق الريفية التي سيتم تحويلها إلى مناطق عمرانية من شأنها أن تؤدي دورها كمناطق بيئية أو فاصلة من أجل احتواء الزحف العمراني ومنع اندماج الكيانات العمرانية لتصبح مدينة واحدة متضخمة يتعذر إدارتها، وبالإضافة إلى ذلك، فمع التخطيط بعيد المدى، سيكون من الضروري توفير رصيد من الوحدات السكنية.

وسوف يتم التعامل بحرص شديد مع مشروعات تعمير المناطق الزراعية والصحراوية، مع التأكيد على أهمية مراعاة إقليم القاهرة الكبرى لكل ما يتعلق بالحفاظ على مواردها الطبيعية.

المؤشرات الخاصة باستعمالات الأراضي
ومع المضي قدماً فى خطوات العمل بالمشروع، سيتم تخصيص مساحات الاراضي المطلوبة من أراضي المجتمعات العمرانية الجديدة مثل: (الأراضي الفضاء والصحراوية) ، وسيتم تعظيم الاستفادة من استغلال الأراضي الفضاء الواقعة داخل الكتلة العمرانية الرئيسية، كما سيتم تنمية الأراضي

العمرانية الجديدة من استيعاب النمو السكاني بشكل كامل، مما يتطلب التحول التدريجي لبعض الأراضي الزراعية والصحراوية ذات القيمة العالية إلى مناطق عمرانية ولكن بشكل محدود وموجه، فبعيداً عن الحاجة إلى تلك المناطق لخدمة واستيعاب النمو السكاني، سيتم تنمية تلك المناطق بتخطيط مسبق واتباع مناهج عمل تمنع الزحف العشوائي للعمران، إذ أن قرب هذه المناطق من الكتلة العمرانية الرئيسية هو بالفعل السبب فى التوسع السريع للمناطق غير المخططة. ومن مقومات تحقيق الرؤية المستقبلية لاقليم القاهرة الكبرى ضرورة دعم تنفيذ مشروع احتواء أو تحزيم المناطق غير المخططة بهدف وقف زحف تلك المناطق

وسوف يسمح هذا التخطيط للمراكز الرئيسية الثلاث (الكتلة العمرانية الرئيسية، ومدن السادس من أكتوبر والقاهرة الجديدة وغيرها من التجمعات المحيطة) بتبني استراتيجيات للاستخدامات المختلطة ذات توجهات خاصة (مع اعتبار استمرار القاهرة والجيزة فى الاحتفاظ بالأدوار السياسية والثقافية والاقتصادية، و احتفاظ حلوان بدورها الصناعي والسكني ولكن مع استبعاد الصناعات الملوثة للبيئة).

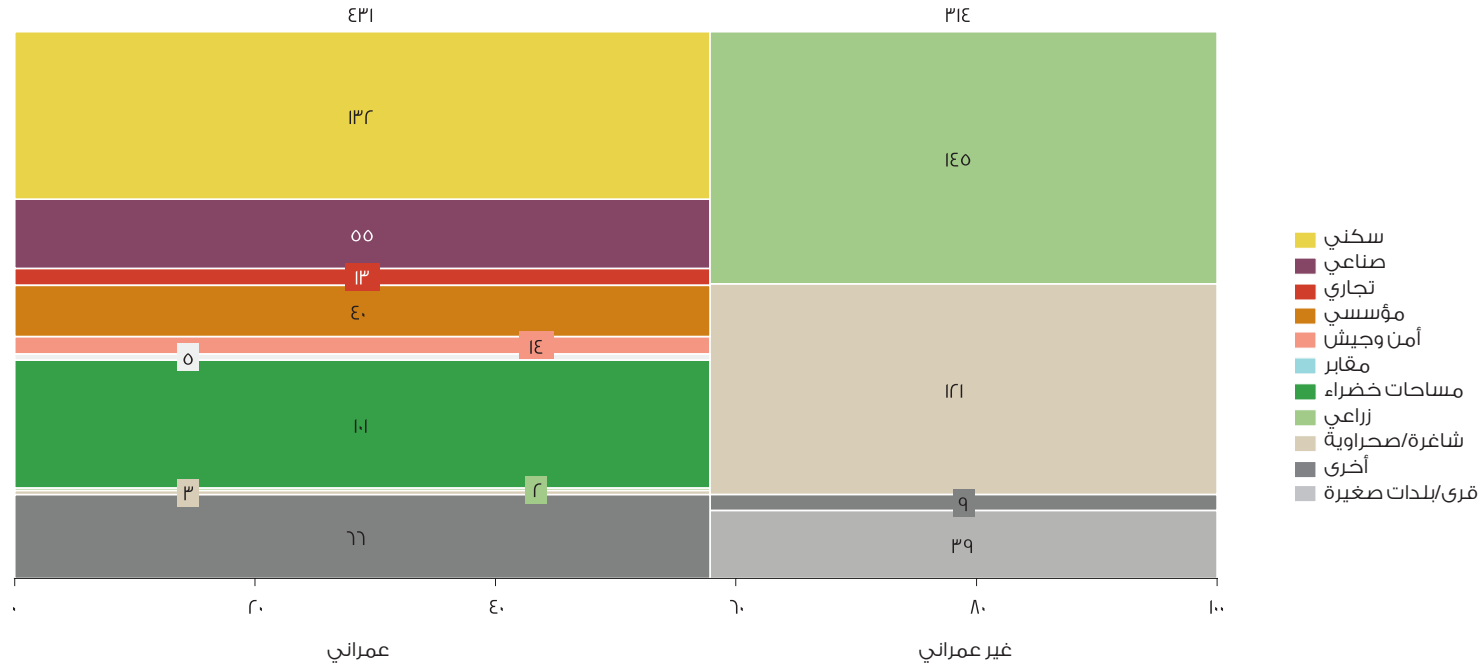
٣. تنفيذ مشروعات التنمية العمرانية فى مناطق جديدة

لن تتمكن الكتلة العمرانية الرئيسية والمجتمعات

رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٨٣: أنماط استعمالات الأراضي في إقليم القاهرة الكبرى مستقبلا



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

ويعتمد حجم المناطق الصناعية على التطور في قطاعات الصناعة وفرص العمل التي تتولد منها. وثمة توافق بين أهداف استعمالات الأراضي ومبادئ المخططات الإستراتيجية للمجتمعات العمرانية الجديدة، كما تتوافق أيضا مع أنماط مشروعات التنمية العمرانية التي حددتها الهيئة العامة للتخطيط العمراني في المناطق الرئيسية والفرعية، وسوف تمثل هذه الأهداف خطوطاً إرشادية لتعزيز وتوحيد خطط التنمية العمرانية، والتي سوف تصاغ على المستوى الإقليمي، فضلا عن كونها تمثل المخططات الرئيسية للمناطق المقترح تميمتها عمرانياً.

الزراعية الموجودة داخل الكتلة العمرانية الرئيسية لتصبح اما مناطق عمرانية أو تحويلها إلى مساحات خضراء، أما بالنسبة للجزر النيلية، فسوف يتم التأكيد على كونها محميات طبيعية مع تطويرها بحيث يقتصر العمل فيها على الحد الأدنى من مشروعات التنمية.

تم حساب المسطحات المطلوبة من الأراضي في رؤية الاقليم خلال الاربع عقود القادمة على أساس توقعات النمو السكاني واحتياجاتهم من الخدمات والمرافق، واعتمد حساب المساحات المخصصة للأغراض السكنية في الرؤية على تحقيق معدل الكثافة المستهدف، كما اعتمد تخصيص الأراضي اللازمة للأغراض الادارية على مؤشرات الخدمات كالتعليم والصحة، وتم تقدير الأراضي اللازمة للأنشطة التجارية والاقتصادية على أساس النمو السكاني والزيادة المتوقعة في الاستهلاك والإنفاق،

” سيتم التعامل بحرص شديد مع مشروعات تعمير المناطق الزراعية والصحراوية، مع التأكيد على أهمية مراعاة إقليم القاهرة الكبرى في كل ما يتعلق بالحفاظ على موارده الطبيعية “

الإسكان



التحديات على الأراضي الزراعية

والطرق، والتخلص من المخلفات الصلبة، كما يتعذر حصولهم على الخدمات العامة مثل المدارس، العيادات، المستشفيات، والحدائق العامة، ونتيجة لذلك، يعاني سكان هذه المناطق من أوضاع معيشية بالغة السوء.

وفي هذا الإطار، يتضح ان الوضع الأخطر في المناطق غير المخططة يتمثل في اوضاع المناطق غير الآمنة كما يتحمل الكثيرون منهم مخاطر بالغة من احتمال التعرض للكوارث الطبيعية مثل الزلازل والانهيارات الأرضية والتي يعاني سكانها من ظروف معيشية بالغة السوء، ووفقا لقوائم الحصر التي أعدها «صندوق تطوير العشوائيات»، فقد وُجد أن إقليم القاهرة الكبرى يضم ١١٥ منطقة غير آمنة تنتشر على مساحة تزيد على ٥٥٠ فدان، وتضم ما يقرب من ٦٣٠٠٠ وحدة سكنية.

إقليم القاهرة الكبرى كنتيجة لأسباب تتعلق بعجز المعروض من الوحدات السكنية عن تلبية الطلب المتزايد على المساكن، ليس من حيث الكم ولكن من حيث المقدرة على تحمل التكاليف، وبالنسبة للأعداد المتزايدة من السكان، فإن بديل السكن غير الرسمي أو العشوائي أصبح له ميزة تنافسية هائلة تفوق البدائل الرسمية المكلفة، فتكلفة المسكن العشوائي أو غير الرسمي أقل بكثير، خصوصاً في ظل عدم توافر فرص الإسكان أمام الفئات محدودة الدخل، وتعتبر المناطق غير المخططة قريبة من مراكز الأنشطة الأساسية في المدينة، حيث فرص العمل سواء من حيث قربها من الموقع أو قربها من المسارات الرئيسية كما هو مبين بالشكل رقم ٨٤.

والجدير بالذكر، أن بداية نمو المناطق غير المخططة كان نتيجة عدم وجود إدارة عمرانية صارمة بجانب التخاذل في تطبيق القوانين ذات الصلة.

ومن الأخطاء الشائعة الاعتقاد بأن جميع المناطق غير المخططة تعتبر فقيرة، فقد كشفت إحصاءات التعداد السكاني وعدة دراسات اجتماعية واقتصادية أن معظم المناطق غير المخططة في القاهرة تضم أسر ذات مستويات دخل متنوعة، حيث كشفت المؤشرات ان مستوياتهم المعيشية لا تقل كثيراً عن الطبقة المتوسطة في المناطق العمرانية غير المخططة، بالإضافة إلى ذلك، فإن المناطق غير المخططة غالباً تضم العديد من المشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة النشطة وأحياناً المشروعات المتوسطة، والتي يتولد منها معظم فرص العمل في إقليم القاهرة الكبرى.

ومع ذلك فالمناطق غير المخططة تعاني من مشكلات عديدة، حيث يتعذر على ساكنيها الحصول بسهولة على خدمات البنية التحتية، كإمدادات مياه الشرب، وخدمات الصرف الصحي، والكهرباء،

- تشكل أوضاع الإسكان في جميع أنحاء إقليم القاهرة الكبرى تحدياً هائلاً ناتجاً من الخلل بين العرض والطلب في هذا القطاع.
- يمثل وجود المناطق غير المخططة أكبر تحدي يواجه قطاع الإسكان في إقليم القاهرة الكبرى.
- تتضمن التوجهات الاستراتيجية إزالة المناطق السكنية غير الآمنة، وتطوير المناطق غير المخططة، بالإضافة إلى تمكين القطاع الخاص من إقامة وحدات سكنية بأسعار تناسب فئات الدخل المنخفض والمتوسط، بالإضافة إلى السعي لتكوين مزيج اجتماعي في جميع الأحياء.

الوضع الراهن

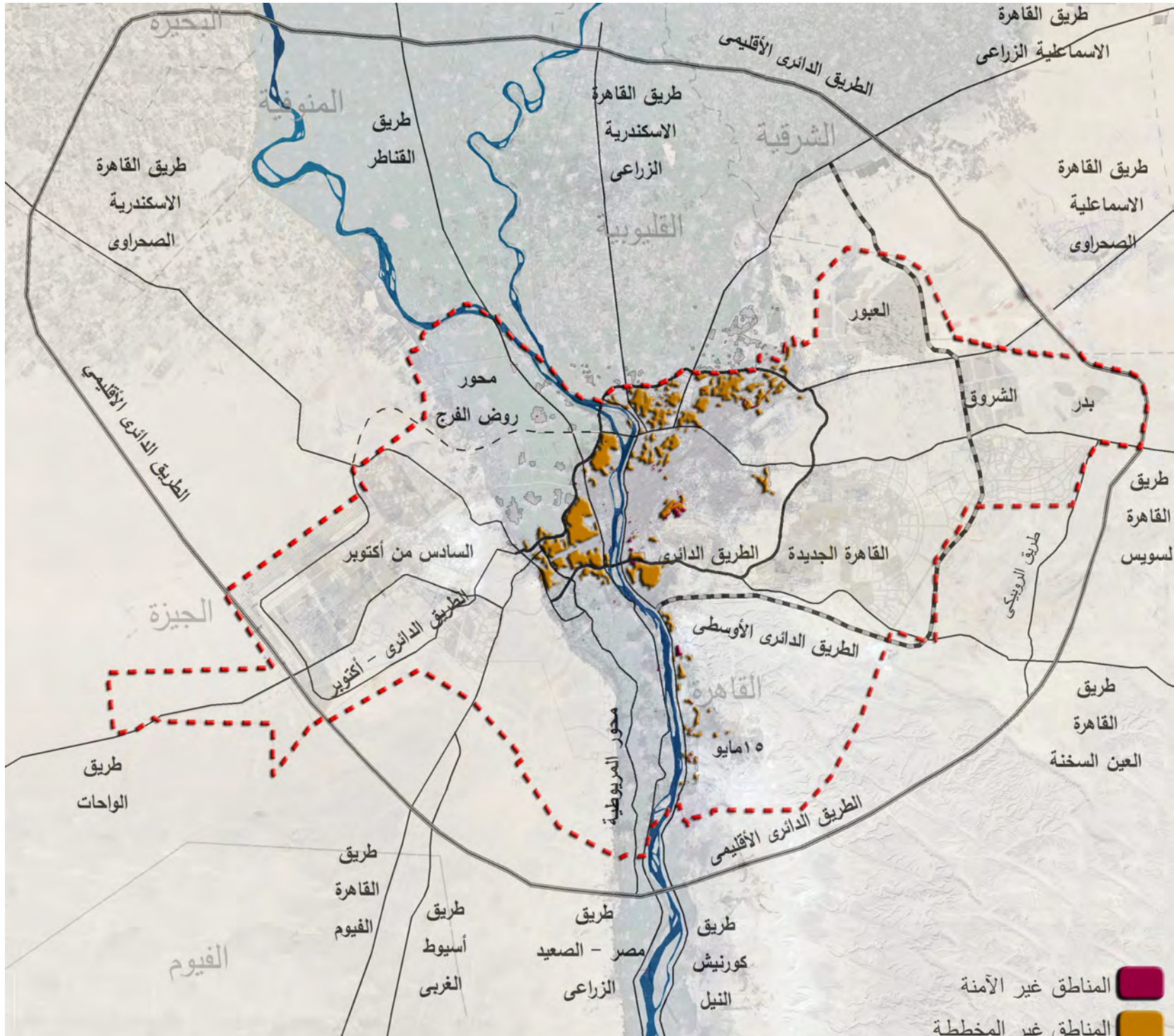
تعرض قطاع الإسكان في إقليم القاهرة الكبرى لآثار سلبية نتيجة النمو السكاني الهائل الذي شهده الاقليم في العقود الأخيرة.

ويتمثل التحدي الرئيسي في مجال الاسكان في الانتشار الواسع للمناطق غير المخططة داخل الكتلة العمرانية الرئيسية. ووفقاً للدراسات الحديثة تغطي مساحة المناطق غير المخططة في إقليم القاهرة الكبرى حوالي ٤٠٪ من مساحة الاقليم. وتغطي المناطق غير المخططة مساحة إجمالية تصل إلى ٢٢٥٠٠ فدان، وكثافة سكانية تصل أحياناً إلى ٨٠٠ نسمة/الفدان في المناطق غير المخططة، ومازالت هذه المناطق تنمو بمعدل ٢,٥٪ سنوياً، بينما تنمو المناطق المخططة في الاقليم بنسبة اقل من ٤٠٪ سنوياً، كما أن جزءاً كبيراً من هذه المناطق غير المخططة يزحف على الأراضي الزراعية. ويمكن تفسير ظاهرة نمو المناطق غير المخططة في

رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرائية فى إقليم القاهرة الكبرى

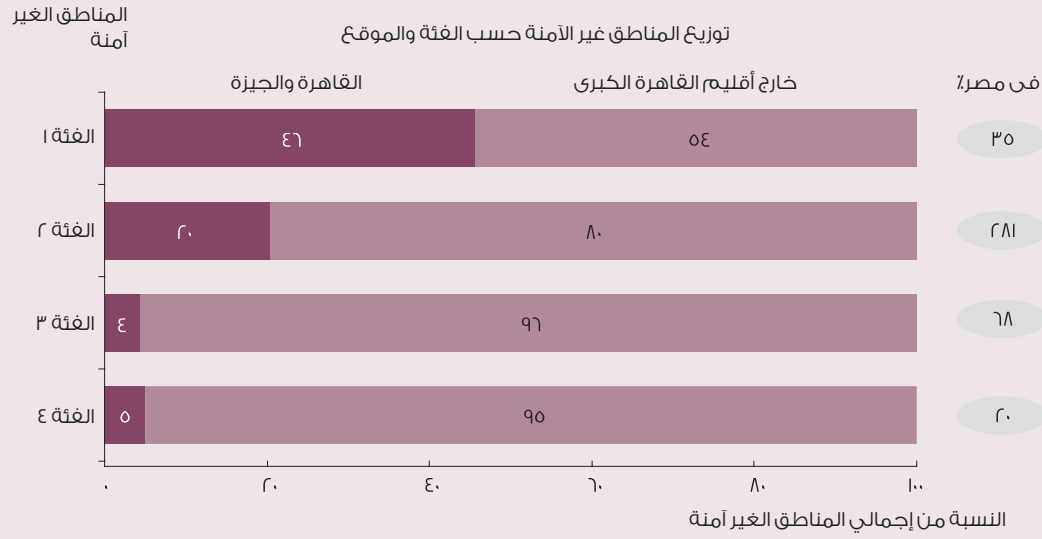
شكل رقم ٨٤: المناطق غير المخططة داخل الكتلة العمرانية الرئيسية



المصدر: قاعدة بيانات بنظم المعلومات الجغرافية لإقليم القاهرة الكبرى، صندوق تطوير المناطق غير المخططة

المناطق غير الآمنة فى أقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٨٥: تقسيم المناطق غير الآمنة تبعاً لتصنيفاتها ومواقعها عام ٢٠١٠



المصدر: صندوق تطوير المناطق غير المخططة (٢٠١٠) مدخل إلى تنمية المناطق غير المخططة، دراسة من إعداد الهيئة العامة للتخطيط العمراني

فى عام ٢٠٠٨، تم إنشاء صندوق تطوير المناطق العشوائية تحقيقاً لأهداف أساسية تتمثل فى معالجة مشكلات تلك المناطق والتعامل مع مشكلات ومخاطر المناطق غير الآمنة على وجه الخصوص من خلال تسويق الجهود وبرامج التمويل الموجهة.

وقد تم تصنيف المناطق غير الآمنة وفقاً لمستوى الخطورة، ووفقاً لأولوية تدخل الحكومة لمعالجة أوضاع الإقامة فيها، وتبعاً لذلك فقد انتهى صندوق تطوير العشوائيات من وضع تصنيف مُفصل للمناطق غير الآمنة، وطبقاً لهذا التصنيف اعتُبرت المناطق غير الآمنة هي الأراضي التي ينطبق على ٥٠٪ من هياكلها الإسكانية واحد أو أكثر من الأوضاع التالية المرتبة وفقاً لدرجة المخاطر - وبالتالي وفقاً لضرورة تطبيق تدخلات الإصلاح والمعالجة الفورية لمشكلاتها.

٤. المناطق غير المستقرة :

أ. السكان غير الحائزين على أي عقود إيجار ثابتة وهذه المناطق تقع أساساً داخل أقليم القاهرة الكبرى.

٢. المناطق التي تضم مساكن إيواء غير مناسبة بما فى ذلك:

- الهيكل السكنية المصنوعة من مواد بناء مؤقتة أو بدائية، مثل الأكواخ والعشش.
- المواقع غير الصالحة للبناء، مثل مقالب المخلفات الصلبة.
- الأطلال والخرائب.

١. المناطق التي تهدد حياة السكان متضمنة المناطق الكائنة:

- أسفل التكوينات الجيولوجية المنزقة.
- فى مسار الفيضانات أو الطفوحات أو السيول.
- فى مواقع مُعرضة لحوادث القطارات.

٣. المناطق التي بها مخاطر صحية بما فى ذلك:

- المناطق التي يصعب الوصول فيها إلى مصادر مياه شرب نظيفة أو الحصول على خدمات الصرف الصحي.
- المناطق القائمة على مقربة من مصادر التلوث الصناعي.
- المناطق الواقعة أسفل الكابلات الكهربائية عالية الجهد.

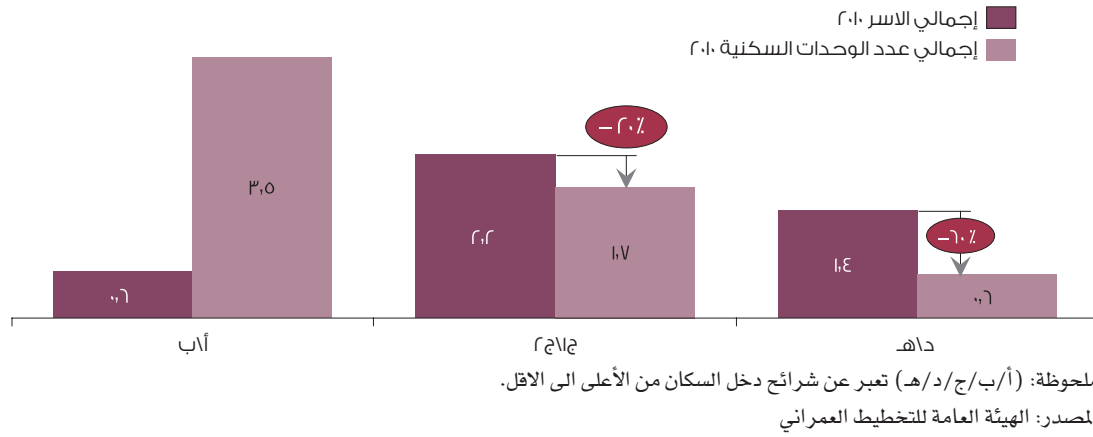


المناطق غير الآمنة في القاهرة الكبرى



المناطق غير الآمنة في القاهرة الكبرى

شكل رقم ٨٦: عدد الأسر وعروض الإسكان حسب شرائح الدخل عام ٢٠١٠



وثمة خلل ملحوظ بين العرض والطلب على الوحدات السكنية في إقليم القاهرة الكبرى خلال العقد الماضي كما هو موضح بالشكل رقم ٨٦، وقد ساهم هذا التعارض بجانب عوامل أخرى - اسهاماً كبيراً في نشأة المناطق غير المخططة، حيث تركز العروض من الوحدات السكنية في سوق الاقليم خاصة في المجتمعات العمرانية الجديدة على الإسكان الموجه للفئات مرتفعة الدخل، وذلك نظراً للقوانين التي تقلل من الكثافة، بجانب الارتفاع المتزايد في قيمة الأراضي. وعلاوة على ذلك، فقد وجد أن العرض المحدود من الوحدات السكنية الموجهة لمحدودي ومتوسطي الدخل في المجتمعات العمرانية الجديدة لم يكن مصحوباً بتوفير فرص عمل، حيث لم تجذب سوى القادرين على الانتقال، وبالتالي تمثل الإنشاءات غير الرسمية للمناطق غير المخططة حلاً عملياً لإيجاد فرص الإسكان الميسر للفئات محدودة الدخل.

” العرض المحدود من الوحدات السكنية الموجهة لمحدودي ومتوسطي الدخل بإقليم القاهرة الكبرى أدى إلى نشأة المناطق غير المخططة “

خلل جزئي بين العرض والطلب على الإسكان

يتمتع إقليم القاهرة الكبرى برصيد وافر من الوحدات السكنية، حيث استمرت حركة بناء الوحدات بكثرة خلال الفترة الأخيرة، لا سيما في المجتمعات العمرانية الجديدة، إلا أن هناك مشكلات عديدة تعوق مرونة الأداء في سوق الاسكان وعلى سبيل المثال:

- المعروض من الوحدات السكنية غير متوافق مع نوعية الطلب في السوق، فعلى مدار السنوات القليلة الماضية، كان هناك اتجاه ثابت من جانب القطاع الخاص لتوفير وحدات سكنية موجهة الى الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع، بينما تركت جانبا الفئات محدودة الدخل والفئات متوسطة الدخل، وبالإضافة إلى ذلك، فقد تسببت اشتراطات ومعايير التخطيط والبناء المختارة في توفير حوافز تعطي الاولوية لإقامة وحدات سكنية عالية التكاليف.
- يمكن ملاحظة توافر نسبة عالية للغاية من الوحدات السكنية الشاغرة، سواءً الوحدات المنشأة بواسطة القطاع العام أو القطاع الخاص، (وهي غالباً الوحدات الفاخرة وفوق المتوسطة)، وعلى مر السنين، قام القطاع العام بإنشاء الوحدات السكنية علي الأراضي الصحراوية النائية التي لا تتوفر معها فرص عمل كافية للأسر محدودة الدخل، وبالتالي فقد بقيت قائمة كوحدات شاغرة، كما أنه بالنسبة للقطاع الخاص، فإن قانون تنظيم الايجارات لا يوفر الحوافز المشجعة على بناء الوحدات السكنية لمحدودي الدخل.
- وجود أوجه قصور في عمليات التمويل العقاري، حتى بعد التغييرات الأخيرة، تظل جميع وحدات الإسكان الغير رسمي مستبعدة من منظومة التمويل العقاري وتظل أقساط سداد القيمة تتجاوز قدرات معظم السكان.

الجهود والقوانين المنظمة لتوفير وحدات سكنية للفئات محدودة ومتوسطة الدخل

شكل رقم ٨٧: الخطة الإستراتيجية العامة لمشروع تحزيم منطقة منشأة ناصر



إحتواء (تحزيم) المناطق غير المخططة وتوفير إسكان للفئات محدودة ومتوسطة الدخل

يتم على التوازي تنفيذ مبادرتين رئيسيتين من أجل وقف امتداد وزحف المناطق غير المخططة وذلك لتوفير الرصيد المطلوب من الوحدات السكنية بأسعار معقولة، وتتمثل هاتين المبادرتين فى مشروع «التحزيم» ومشروع «أبني بيتك».

حيث تم تخصيص مناطق محددة بأقليم القاهرة الكبرى لمشروعات الإسكان للفئات محدودة ومتوسطة الدخل التي يتم بناؤها بواسطة القطاع الخاص، ويعتبر مشروع التحزيم هو أحد أهم المبادرات التي تتبناها الحكومة من أجل السيطرة على امتداد المناطق غير المخططة وتحسين الظروف المعيشية بتلك المناطق، وسوف تضاف مناطق أخرى مخصصة لإقامة الوحدات السكنية للفئات محدودة ومتوسطة الدخل فى مناطق غير مخططة محددة، بحيث تتولى الحكومة إقامة البنية التحتية الأساسية للمنطقة بأكملها، كما ستدعم إقامة الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود والمتوسط، وقد تم بالفعل تنفيذ هذه المبادرة فى ٩ مناطق غير مخططة تقع وسط وشمال محافظة القاهرة مثل عزبة الهجانة ومنشية ناصر، حيث تم بنجاح صياغة المخططات الرئيسية الإستراتيجية لتحزيم وتنمية المناطق التسعة بنجاح، وهي حالياً قيد التنفيذ.

- منطقة بمساحة ٣٤٠٠ فدان خارج حيز الطريق الدائري بكثافة مستهدفة تبلغ ١٠٠ نسمة/فدان يمكنها استيعاب أكثر من ٨٥٠٠٠ وحدة سكنية.
- منطقة بمساحة ١٢٩٠٠ فدان بالقرب من محافظة حلوان بكثافة مستهدفة تبلغ ١٠٠ نسمة/فدان يمكنها استيعاب أكثر من ٣٢٠٠٠٠ وحدة سكنية.

إعطاء الأولوية لتخصيص هذه الأحياء الجديدة بغرض توفير خيارات سكن بديلة للأسر المنقولة، وذلك على النحو التالي:

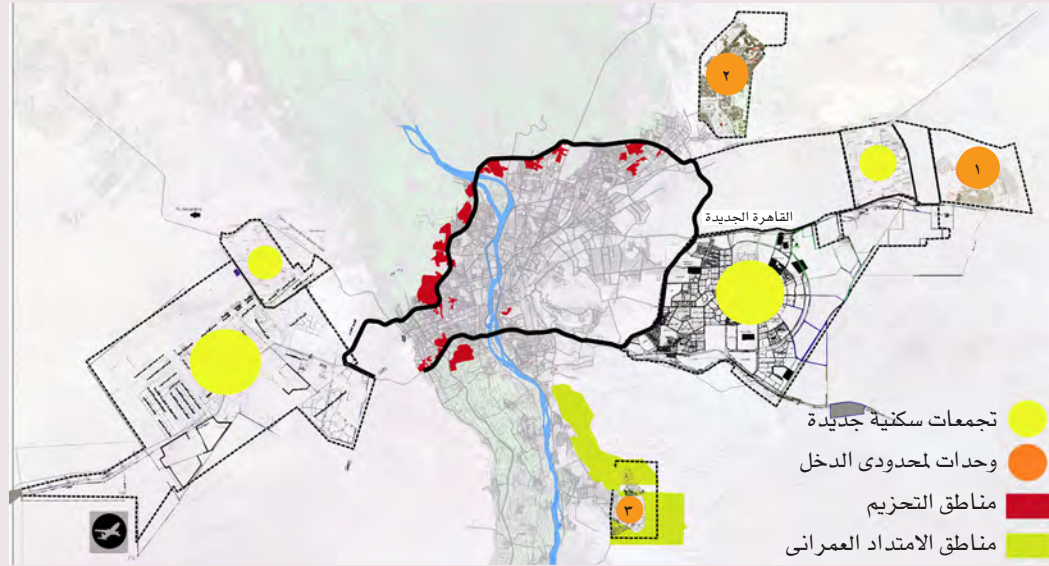
- منطقة ممتدة بمساحة ٢٩٤٠ فدان داخل حيز الطريق الدائري بكثافة مستهدفة تبلغ ١٠٠ نسمة/فدان يمكنها استيعاب أكثر من ٧٠٠٠٠ وحدة سكنية.

وسوف تساهم بعض المناطق الأخرى فى احتواء أو السيطرة على الزحف العمراني الغير مخطط وفى معالجة مشكلات النمو السكاني من خلال توفير فرص جديدة للتنمية فى المواقع القريبة من المناطق العمرانية القائمة، على أن يتم

رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرائية فى إقليم القاهرة الكبرى

الشكل رقم ٨٨: المناطق المختارة لمشروعات إقامة وحدات سكنية بأسعار مناسبة



م	المدينة	مساحة مناطق محدودى الدخل (بالفدان)	وحدات محدودى الدخل (وحدة)	سنة الهدف
١	بدر	٤١٠	٢٢٨٠٠	٢٠١٧
٢	العبور	١٩٠	٢١١٢٠	٢٠١٧
٣	١٥ مايو	١٧٠	٩٧٠٠	٢٠١٧
	الاجمالى	٧٧٠	٥٣٦٢٠	

مشاركة القطاع الخاص، مثل المشروعات المشتركة، وتقديم الدعم على أسعار الأراضي، بالإضافة إلى الحوافز الضريبية، والدعم عند بناء مشروعات للإسكان الفاخر بشرط الالتزام على التوازي بإقامة وحدات سكنية لمحدودى الدخل.

فعلى سبيل المثال، تم تنفيذ نموذج "الإسكان الحر" من خلال وزارة الإسكان، والمرافق والتنمية العمرانية، عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث ستقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتقديم أراضي بأسعار مدعمة للمستثمرين العقاريين لتنفيذ مشروعات تنمية عمرانية تضم استخدامات مختلطة على نطاق واسع، على أن يلتزم المستثمرون بتخصيص حصة من عملية التنمية لإنشاء وحدات سكنية لمحدودى ومتوسطى الدخل (بمساحات تتراوح من ٧٠-١٠٠ متر مربع/وحدة سكنية) ومنحها لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التي ستوفر بدورها هذه الوحدات للمستحقين من هذه الفئات، إلى جانب منح قرض ميسر يتم سداه على مدة ٤٠ عاما.

وسوف يتم تنمية المناطق الواقعة داخل الطريق الدائري أولاً، ثم تليها مشروعات تنمية المناطق الواقعة خارج الطريق الدائري والمنطقة الواقعة بالقرب من حلوان فى وقت لاحق طبقاً لحجم الطلب على الإسكان.

ولتشجيع بناء مشروعات سكنية لمحدودى الدخل، قامت وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بإطلاق مشروع «أبني بيتك» لتوفير أراضي سكنية بأسعار مناسبة، حيث تقوم الوزارة بتوفير البنية التحتية اللازمة فى مناطق مختارة (تحديداً فى المجتمعات العمرانية الجديدة)، ثم يتم تقسيم الأراضي إلى قطع بمساحة ١٥٠ م^٢ على أن يتم تخصيصها لملاك الأراضي ممن تنطبق عليهم شروط اجتماعية واقتصادية معينة، فعلى سبيل المثال، يتم إعطاء الأولوية لحديثي الزواج وذوي الدخل المنخفض من الشباب، ويتم تزويد الملاك الجدد بنماذج سكنية ولوحات إنشائية ملزمة وضعتها الوزارة بالتنسيق مع أساتذة التخطيط العمرانى بالجامعات المصرية. ثم منحهم دعم مالى (١٥٠٠٠ جنيه مصري بصفة مبدئية) لتمكينهم من تكليف مقاول مختص للبدء فى التنفيذ.

رؤية جديدة

وعلى مدار الأعوام القليلة الماضية، وفرت الحكومة عدداً من الوحدات السكنية منخفضة التكلفة، حيث أنشأت فى المتوسط حوالي ٣٥٠٠٠ وحدة سكنية سنوياً، ومن أجل تعظيم هدف البرامج بصورة أكبر، سيتم بذل جهود مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتنمية المناطق التي يتم اختيارها فى المستقبل.

كما سيتم الاعتماد على عدة آليات تعمل على

التوجهات الاستراتيجية لمشكلة الإسكان

من المنتظر أن تتفاقم التحديات الحالية في قطاع الإسكان نتيجة الزيادة المتوقعة في عدد السكان الذي من المقدر أن يتضاعف في السنوات القادمة، مما سوف يسفر عن ازدياد واضح في الطلب على وحدات إسكان بأسعار معقولة داخل إقليم القاهرة الكبرى. وإذا ما تم حساب تراجع عدد الأفراد في كل مسكن من ٢,٨ إلى ٢ أفراد خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠، فسوف يكون هناك ١٠ مليون أسرة بحاجة إلى وحدات سكنية ذات فئات مختلفة.

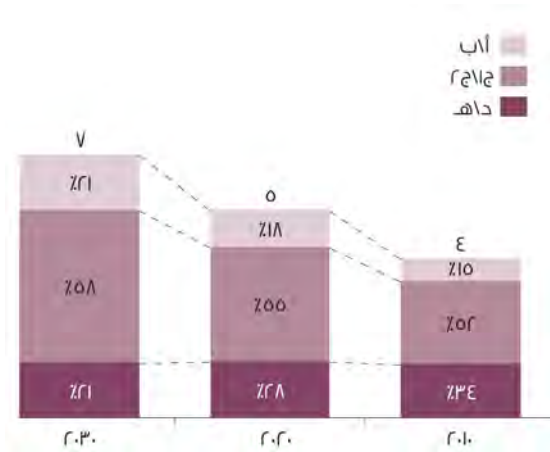
وبالتالي فإن الهدف الرئيسي لقطاع الإسكان في إقليم القاهرة الكبرى هو التمكن من استيعاب هذا النمو الهائل للسكان من خلال توفير مساكن آمنة وبأسعار مناسبة لجميع مستويات الدخل.

وبافتراض حدوث انتعاش اقتصادي للطبقة المتوسطة بفضل النمو الاقتصادي، فيجب العمل على إقامة ٢,٥ مليون وحدة سكنية جديدة بحلول عام ٢٠٢٠. ونظراً للقصور الحالي في المعروض من الوحدات السكنية المخصصة لمحدودي ومتوسطي الدخل، فسوف تركز الخطة هنا على إقامة وحدات سكنية لتلبية احتياجات الشريحتين المذكورتين كما هو مبين بالأشكال من رقم ٨٩ إلى رقم ٩١.

” في خلال عقدين من الآن سيكون هناك حاجة لبناء ٢,٥ مليون وحدة سكنية، ٨٥٪ منهم لمواجهة محدودي ومتوسطي الدخل “

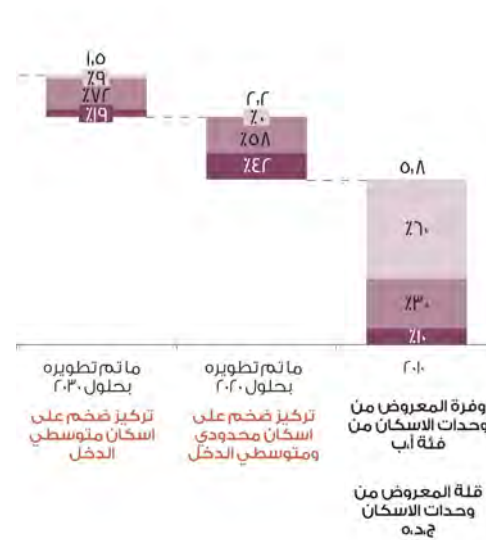
شكل رقم ٨٩: تقدير الاحتياج الى الوحدات السكنية حسب شريحة الدخل من ٢٠١٠ إلى ٢٠٣٠

الأسر في إقليم القاهرة الكبرى حسب الطبقة الاجتماعية/الاقتصادية ٢٠١٠ - ٢٠٣٠



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

شكل رقم ٩٠: تقدير احتياجات البناء الإضافية للوحدات السكنية حسب فئات الدخل بين ٢٠١٠ - ٢٠٣٠



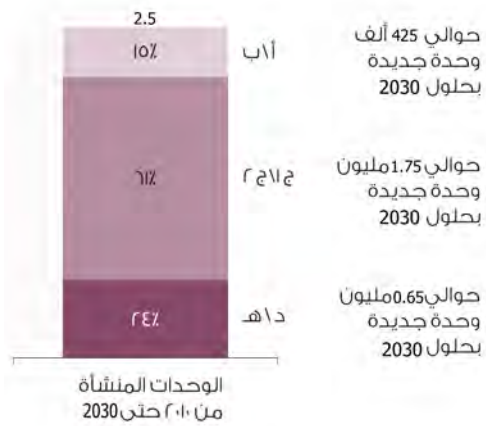
المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

رؤية مستقبلية

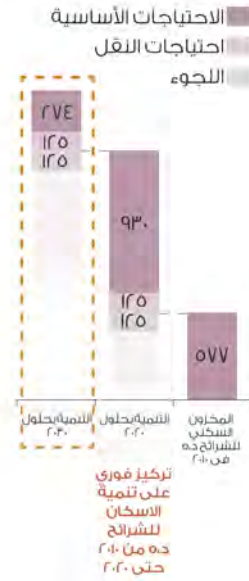
الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٩١ : تقديرات الإنشاءات المتزايدة للوحدات السكنية حسب فئات الدخل بين ٢٠١٠ - ٢٠٣٠

توزيع صافي إجمالي الإنشاءات الإضافية



توزيع الإنشاءات لشرائح الدخل المتوسط (بالآلاف وحدة)



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

ومما سبق، خلال ٤٠ عاماً سيكون هناك حاجة لبناء ٥,٥ مليون وحدة سكنية، في حين أن الانخفاض في النسبة المرتفعة من الأراضي الفضاء بإقليم القاهرة الكبرى سوف تستوعب ٠,٥ مليون وحدة سكنية إضافية مطلوبة كما هو مبين بالأشكال من رقم ٩٢ إلى رقم ٩٤.

كما سيتم العمل على تحقيق التنوع الاجتماعي المطلوب داخل مختلف المراكز العمرانية بالقاهرة الكبرى، وهو ما سوف يساهم بقوة في تقليص نمو المناطق غير المخططة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تدعم إستراتيجية قطاع الإسكان إجراءات نقل الوحدات السكنية التي تقع في المناطق غير الآمنة والمناطق غير المخططة من خلال توفير وحدات سكنية بديلة، وقد تم بنجاح تنفيذ العديد من المبادرات الداعية إلى تحسين مستويات المعيشة وتطوير المناطق غير المخططة.

المشروعات ذات الأولوية

المشروعات الرائدة

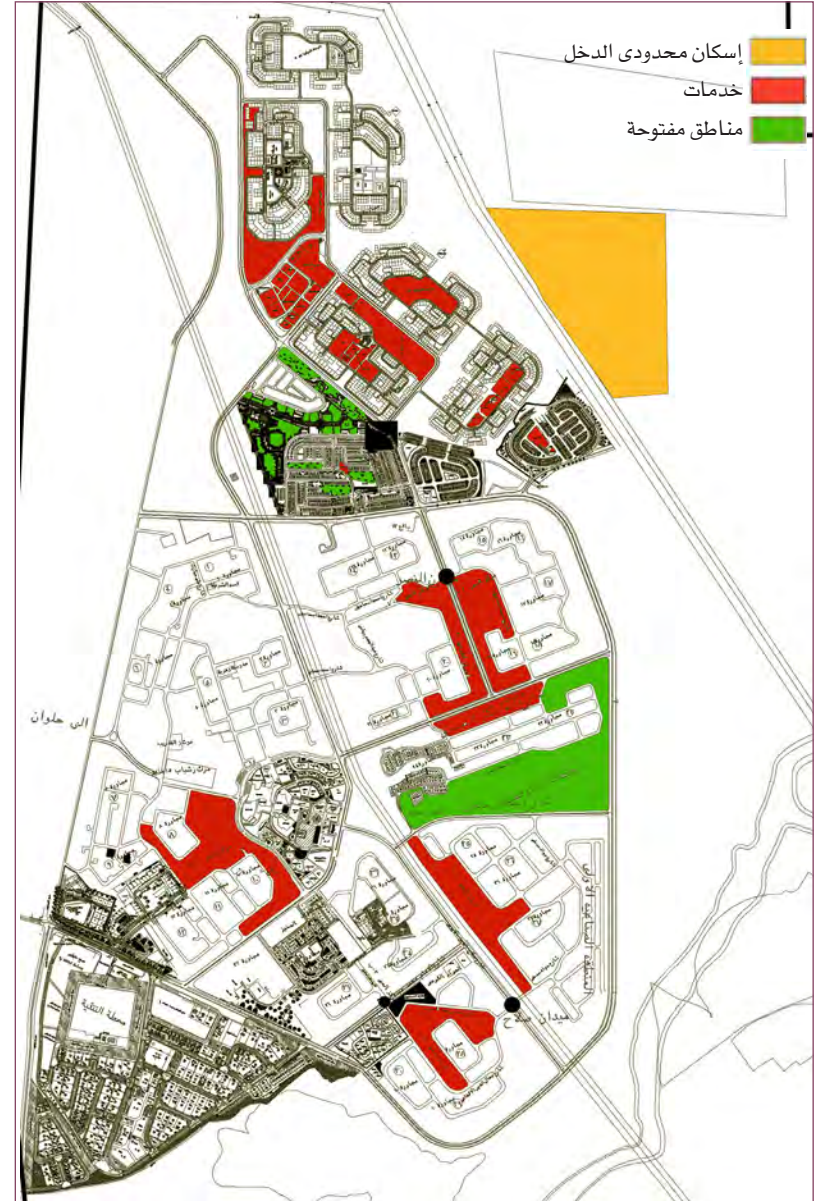


شكل رقم ٩٣ : المناطق المخصصة لإسكان محدودى الدخل بمدينة ١٥ مايو



١٧٠	مساحة مناطق الاسكان محدودى الدخل (بالفدان)
٩٧٠٠	عدد وحدات الاسكان محدودى الدخل (وحدة)
٢٠١٧	سنة الهدف

شكل رقم ٩٢ : المناطق المخصصة لإسكان محدودى الدخل بمدينة العبور

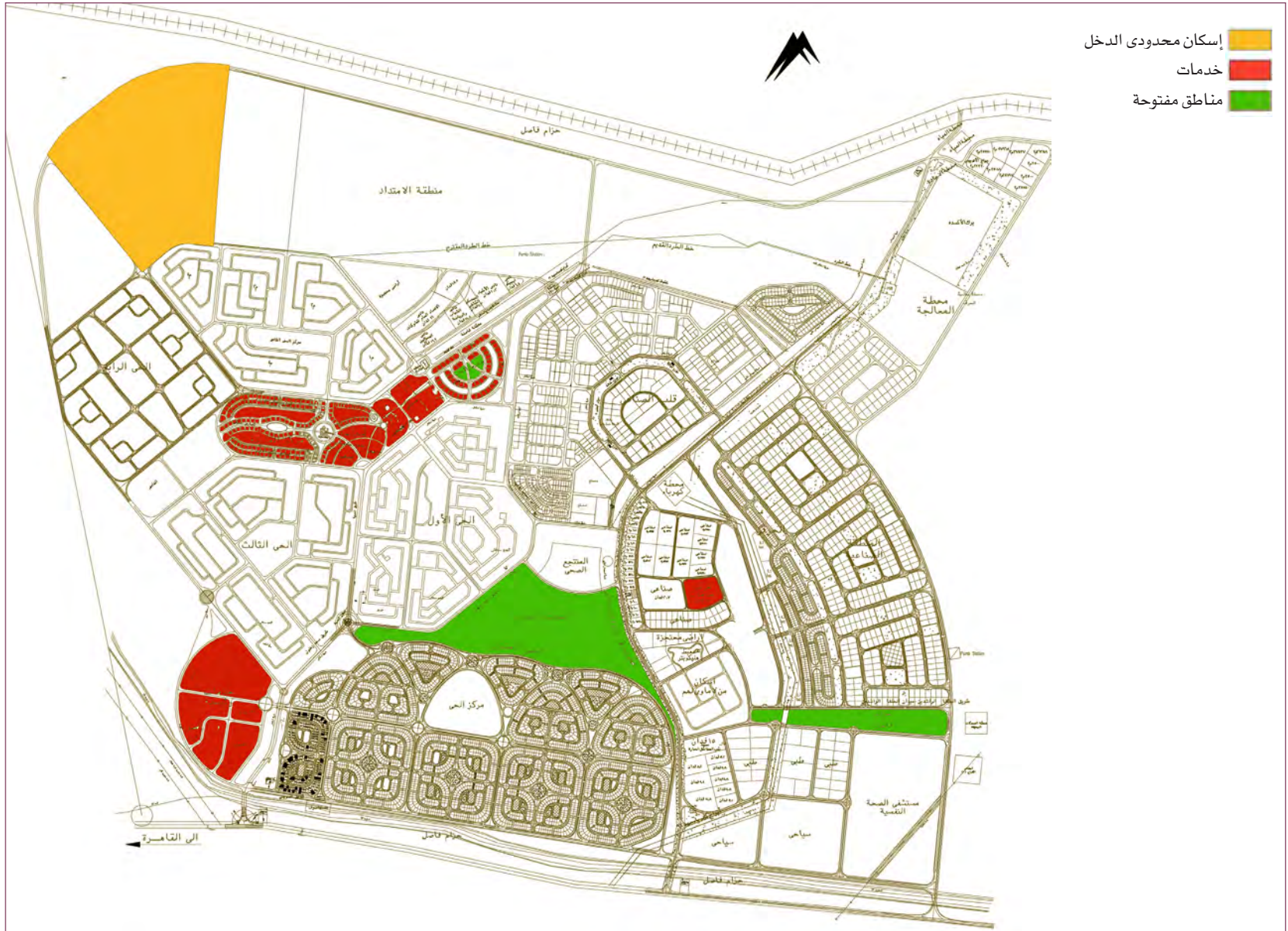


١٩٠	مساحة مناطق الاسكان محدودى الدخل (بالفدان)
٢١١٢٠	عدد وحدات الاسكان محدودى الدخل (وحدة)
٢٠١٧	سنة الهدف

رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٩٤ : المناطق المخصصة لإسكان محدودى الدخل بمدينة بدر



٤١٠	مساحة مناطق الاسكان محدودى الدخل (بالفدان)
٢٢٨٠٠	عدد وحدات الاسكان محدودى الدخل (وحدة)
٢٠١٧	سنة الهدف

تمكين القطاع الخاص من إقامة وحدات سكنية موجهة لمحدودي الدخل

يقترح إقامة وحدات سكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل وطرحها لسكان إقليم القاهرة الكبرى لتلبية الاحتياجات والمتطلبات التي تفرضها الزيادة السكانية المتوقعة وحل مشكلة الخلل بين العرض والطلب في سوق الإسكان والذي أدى في السنوات الأخيرة إلى انتشار المناطق غير المخططة والمناطق غير الآمنة.

ولذا يجب على الحكومة تمكين القطاع الخاص من أداء دور رئيسي في تنمية مناطق مخصصة لإسكان محدودي ومتوسطي الدخل، ويتم ذلك من خلال توفير الأراضي المخصصة لهذا النوع من الإسكان، لا سيما في المجتمعات العمرانية الجديدة، مع ضرورة حصول هذه المشروعات على دعم خاص وإخضاعها لتشريعات خاصة تضمن تحقيق الهدف منها ومنع أي تغيير محتمل في طبيعة استخدام هذه الوحدات أو الاشتراطات القياسية المنظمة لها.

وضع وتطبيق تشريعات ولوائح البناء الملائمة في مناطق التنمية العمرانية الجديدة في بعض المناطق التي سيتم تخصيصها تحديداً لإقامة مشروعات التنمية الجديدة في إقليم القاهرة الكبرى سيتم تطبيق تشريعات واشتراطات أكثر مرونة بغرض تحقيق كثافة سكانية أعلى نسبياً، وعلاوة على ذلك، يجب أن تشجع تشريعات واشتراطات البناء على طبيعة ايجاد الاستخدام المختلط للأراضي، وعلى التنوع الاجتماعي بغرض إقامة مجتمعات عمرانية أكثر حيوية، كما يجب أن تشجع تشريعات واشتراطات البناء على تحقيق التنوع في مساحات الوحدات السكنية لدعم قدرات جميع فئات المجتمع على تحمل التكاليف، والتغلب على تأثير الارتفاع المحتمل في قيمة الأراضي على أسعار الوحدات السكنية.

إسكان الأسرة
قامت وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بتبني هذه الخطة في إطار مشروعاتها في المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث تم تخصيص قطع أراضي تتراوح مساحتها من ١٥٠ إلى ٣٠٠ متر مربع ومنحها إلى مجموعة من الأسر بحيث يتولون إقامة مباني سكنية لهم ولاسرهم، هذا وقد تم توفير أراضي في المجتمعات العمرانية الجديدة في إقليم القاهرة الكبرى، مثل مدينة الشيخ زايد، السادس من أكتوبر والقاهرة الجديدة، وتتراوح مساحة قطع الأراضي من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ متر مربع بأسعار تبدأ من ٤٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه مصري للمتر المربع.

” يجب على الحكومة العمل على تمكين القطاع الخاص من أداء دور رئيسي في تنمية مناطق مخصصة لإسكان محدودي ومتوسطي الدخل “

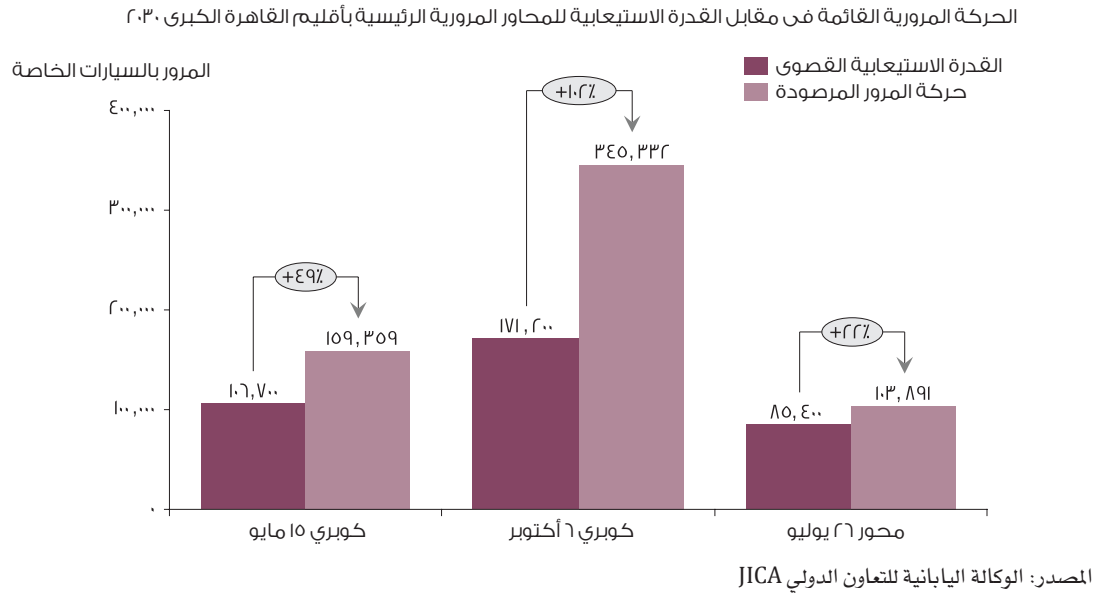


الأنشاءات الجارية في إقليم القاهرة الكبرى

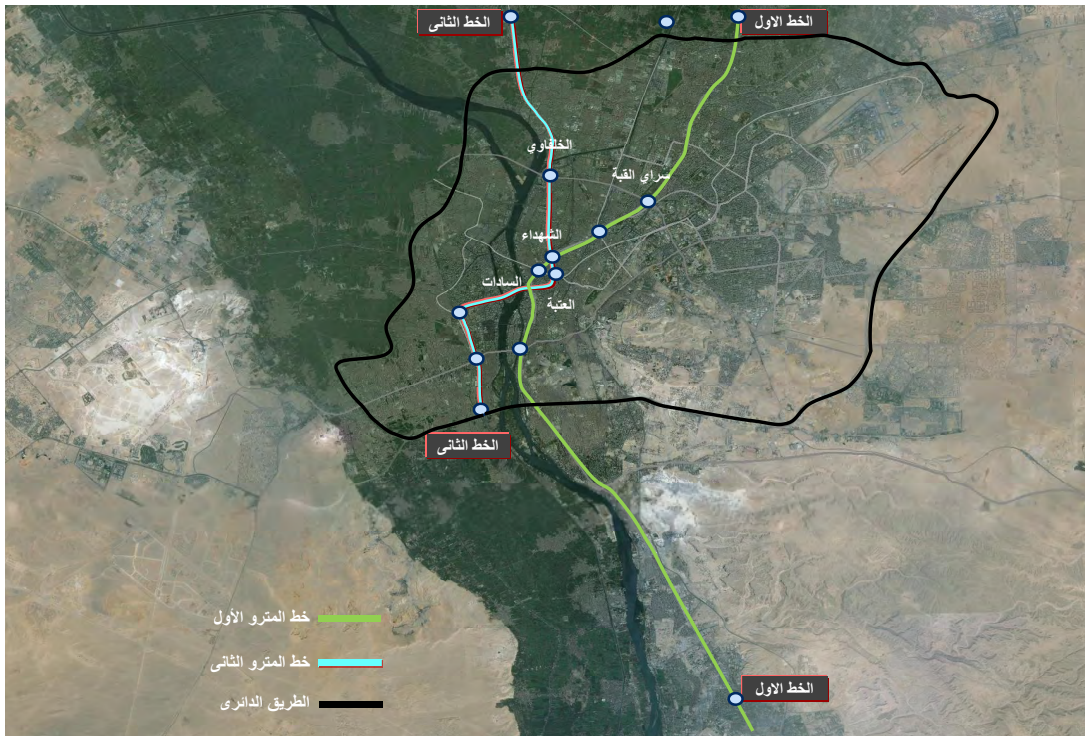
رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرائية فى إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٩٥: الاختناقات المرورية على محاور الطرق الرئيسية



شكل رقم ٩٦ : خطوط المترو الحالية داخل إقليم القاهرة الكبرى



النقل والمواصلات

- تعاني شبكة النقل داخل إقليم القاهرة الكبرى من شدة التكدس والإزدحام.
- أصبح الازدحام والاختناقات المرورية على الطرق ظاهرة شائعة، وهناك قصور فى سعة وتغطية شبكة النقل العام لاستيعاب الطلب المتزايد على الخدمة، هذا بالإضافة إلى استمرار صعوبة الوصول إلى المجتمعات العمرانية الجديدة.
- تتضمن التوجهات الاستراتيجية العمل على زيادة وسائل النقل العام، لا سيما المتجهة من وإلى المجتمعات العمرانية الجديدة، فضلا عن توفير حوافز التقليل من استخدام السيارات وتفضيل استخدام المواصلات العامة، كما سيتم تنفيذ المشروعات الموجهة لتطوير شبكة الطرق.

الوضع الراهن

لا شك أن المركزية الشديدة تشكل ضغطا هائلا على شبكة النقل والمواصلات فى إقليم القاهرة الكبرى، ومع انتقال ملايين الأفراد والبضائع يوميا عبر المحاور الرئيسية لشبكة طرق الاقليم، أصبحت الطرق والكباري تتحمل أكثر من سعتها القصوى، كما أصبح الازدحام والتكدس ظاهرة شائعة، فقد وُجد أن كوبري ٦ أكتوبر يتحمل ضعف سعة التصميمية الأصلية، كما يتحمل كوبري ١٥ مايو مقدار ١,٥ ضعف فوق حمولته القصوى. وتعاني أيضا شبكة الطرق الإقليمية التي تربط الكتلة العمرانية الرئيسية بالمجتمعات العمرانية الجديدة من التكدس، لا سيما طرق الربط بين مدينتي ٦ أكتوبر والشيخ زايد فى الغرب، وبالإضافة إلى ذلك، يتحمل محور ٢٦ يوليو حاليا ١,٢ ضعف سعة القصوى كما هو مبين بالشكل رقم ٩٥.

تقرير قطاع النقل والمواصلات-تحليل النتائج الرئيسية

نقاط الضعف/المشكلات

- ضعف كفاءة التشغيل في وسائل النقل العام.
- اختناقات حادة في ساعات الذروة (مترو الأنفاق والطرق).
- سوء مستوى الخدمة وتهالك وسائل المواصلات العامة.

التحديات

- زيادة الطلب على وسائل النقل والمواصلات.
- محدودية الاستثمارات العامة لوسائل النقل العام.
- مشكلة التلوث.

نقاط القوة/المقومات

- وجود خطوط سكة حديدية تربط معظم المدن المصرية.
- وجود مطار دولي متطور.
- وجود وسائل نقل خاصة بديلة (الميني باص).

الفرص

- تكلفة الوقود تعتبر رخيصة نسبياً.
- وجود خطة لإنشاء خطوط مترو انفاق وترام تربط بين المواقع عالية الكثافة.

وبالمثل تعاني وسائل النقل العام من تكديس زائد، فخطي مترو الأنفاق الأول والثاني يحملان أكثر من مليوني راكب يوميا، وهو ما يعني ٣١٢٥٠ راكب في الكيلومتر الواحد يوميا، وهو ما يزيد بمعدل عشرة آلاف راكب عن ركاب مترو باريس الذي يعد ثاني أكثر شبكات المترو ازدحاما في أوروبا. كما أن شبكة خطوط مترو الأنفاق في القاهرة لا تربط بين جميع المناطق داخل أقليم القاهرة الكبرى، بما في ذلك المجتمعات العمرانية الجديدة، والتي تحتاج إلى إنشاء شبكة مواصلات عامة عالية الكفاءة. وقد وُجدَ أن مشكلات النقل والمرور تظهر نتيجة لعاملين أساسيين هما:

- سرعة تزايد الطلب على الخدمة: حيث يستهلك السكان المقيمين في الكتلة العمرانية الرئيسية جميع أنواع المواصلات داخل الاقليم، وخلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦ قفز عدد ملاك السيارات الخاصة من ٤٦ سيارة/١٠٠٠ نسمة من السكان إلى ٧٦ لنفس العدد، واعتبارا من عام ٢٠٠٩، أدت الهجرة إلى المجتمعات العمرانية الجديدة إلى زيادة عدد الركاب حيث يتجه نحو ٢٣٨٠٠٠ راكب يوميا إلى مدن ٦ أكتوبر والنسيخ زايد.

- قصور خدمات النقل والمواصلات المتاحة، خصوصا وسائل النقل العام: ولقد بُذلت جهودا ملحوظة لتحسين شبكات الطرق، إلا أن التطوير الإيجابي لوسائل النقل العام هو مفتاح حل مشكلات المرور، فأقليم القاهرة الكبرى يعاني نقصا شديدا في وسائل النقل العام، إذ لا تمتلك سوى ٤ كم من خطوط المترو لكل مليون نسمة، مقارنة بـ ٢٣ كم لنفس العدد في باريس و ٥٦ كم في لندن، كما تشمل شبكة المواصلات في الاقليم ٤,٣ حافلة (أتوبيس عام) لكل ١٠٠٠٠ نسمة مقابل ١٠,٦ حافلة لنفس العدد من السكان في لندن الكبرى، وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقص وسائل النقل العام يظهر بشدة في الوسائل المتنقلة من وإلى

للمركبات فضلا عن منظومة متكاملة للنقل العام في متناول جميع الطبقات الاجتماعية حيث ستؤدي دورا هاما في دعم كافة قطاعات التنمية الأخرى، بالإضافة إلى الحد من التلوث. وفي ضوء تحديات الوضع الراهن للنقل والمواصلات في إقليم القاهرة الكبرى، وسعيا إلى تحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع، تم تحديد ثلاث أهداف رئيسية هي:

- حل مشكلة الاختناقات المرورية وضمان توافر وسائل نقل ومواصلات آمنة ومريحة للأفراد والبضائع في جميع أنحاء الاقليم .
 - ضمان إمكانية وصول وسائل النقل العام إلى مختلف أنحاء الاقليم وخاصة إلى المجتمعات العمرانية الجديدة.
 - تقليل الآثار البيئية السلبية الناجمة عن تشغيل وسائل النقل، مثل الحد من تلوث الهواء الناتج عن عوادم المركبات، وكذلك الحد من استهلاك الوقود المعتمد على الاحتراق.
- وسبق الإشارة ان آليات التنمية العمرانية في إقليم القاهرة الكبرى سوف تتمثل في إقامة أقطاب ومراكز عمرانية جديدة في أنحاء الاقليم من أجل

المجتمعات العمرانية الجديدة وحتى تلك التي تعمل بداخلها.

ويؤدي نقص خدمات وسائل النقل العام إلى التحول للإعتماد على استخدام وسائل النقل الخاصة، وقد انخفضت النسبة المئوية للركاب الذين يستخدمون أتوبيسات النقل العام من ٣١٪ إلى ٢١٪ خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١ على التوالي، في حين ارتفعت النسبة المئوية للركاب الذين يستخدمون الميكروباص الخاص من ١٥٪ إلى ٢٥٪ خلال نفس الفترة، وهو ما يشكل تهديدا واضحا لمشروعات التنمية في إقليم القاهرة الكبرى، إذ سوف يتسبب ذلك في مزيد من التكدس في الكتلة العمرانية الرئيسية، ويعوق تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة، كما سيؤدي إلى مزيد من التدهور في البيئة من خلال زيادة استهلاك الوقود وما ينتج عنه من تلوث الهواء.

التوجه الاستراتيجي لحل مشكلات قطاع النقل والمواصلات

تم اقتراح رؤية طموحة لحل أزمات قطاع النقل والمواصلات في إقليم القاهرة الكبرى، حيث يتضح ان يضم الاقليم شبكة طرق شاملة وآمنة ومتطورة

رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية في إقليم القاهرة الكبرى

المشروع على تنفيذ استثمارات ضخمة في البنية التحتية للنقل العام حتى تتناسب مع زيادة الطلب واستعادة جاذبية وسائل النقل العامة كبديل موصلات يجذب الركاب، على أن يتم إعطاء الأولوية إلى وسائل النقل بالسكك الحديدية، (مثل المترو والترام)، بالإضافة إلى توجيه اهتمام خاص لإقامة شبكة متكاملة لأنوبيسات النقل العام تغطي جميع أنحاء الإقليم.

سوف يسهم بصورة هائلة في الحد من الاختناقات المرورية والازدحام، وكذلك الحد من الآثار البيئية ذات الصلة، ويمكن تحقيق مثل هذا التحول من خلال توجيهين ثانويين هما:

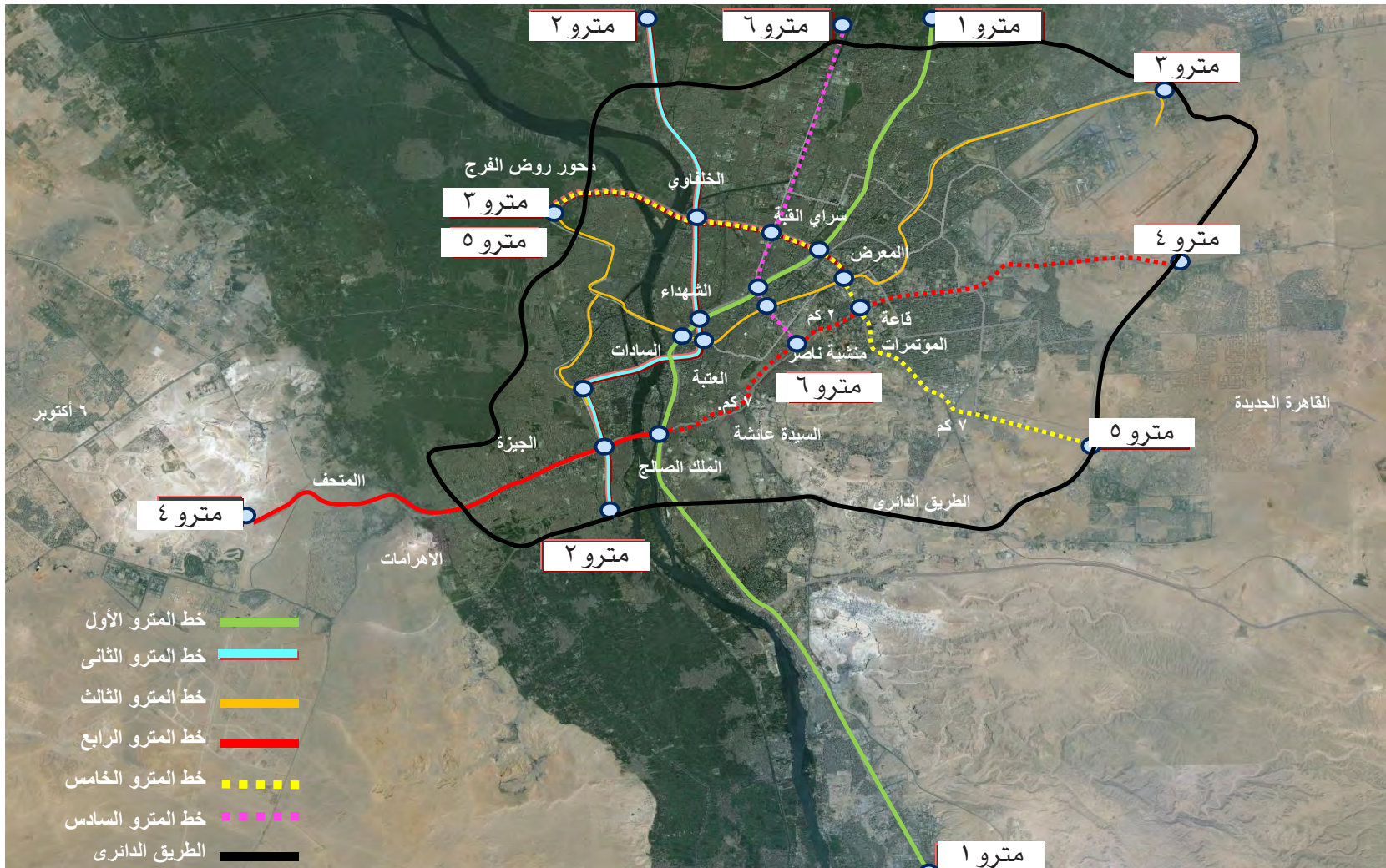
- التوسع في البنية التحتية للمواصلات العامة: حيث تعتبر محدودية البنية التحتية الحالية لوسائل النقل العام من حيث الكثافة وكفاءة التغطية إحدى الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة الاعتماد على وسائل النقل الخاصة في إقليم القاهرة الكبرى، ولذلك سوف يعمل

تخفيف الضغوط الحالية على وسط المدينة والتوصل إلى هيكل عمراني متوازن، وهذا المنظور سيكون له دلالات عميقة على التوجهات الاستراتيجية لقطاع النقل والمواصلات، وسوف يشكل استكمال مشروع الطريق الدائري الإقليمي محورا أساسيا لتحقيق هذه الاستراتيجية.

التحول إلى استخدام وسائل النقل العام

يمثل هذا التحول حلاً جذرياً لمواجهة التحديات التي يشهدها قطاع النقل والمواصلات، وهو ما

شكل رقم ٩٧: خطوط مترو الانفاق الحالية والجاري تنفيذها والمقترحة

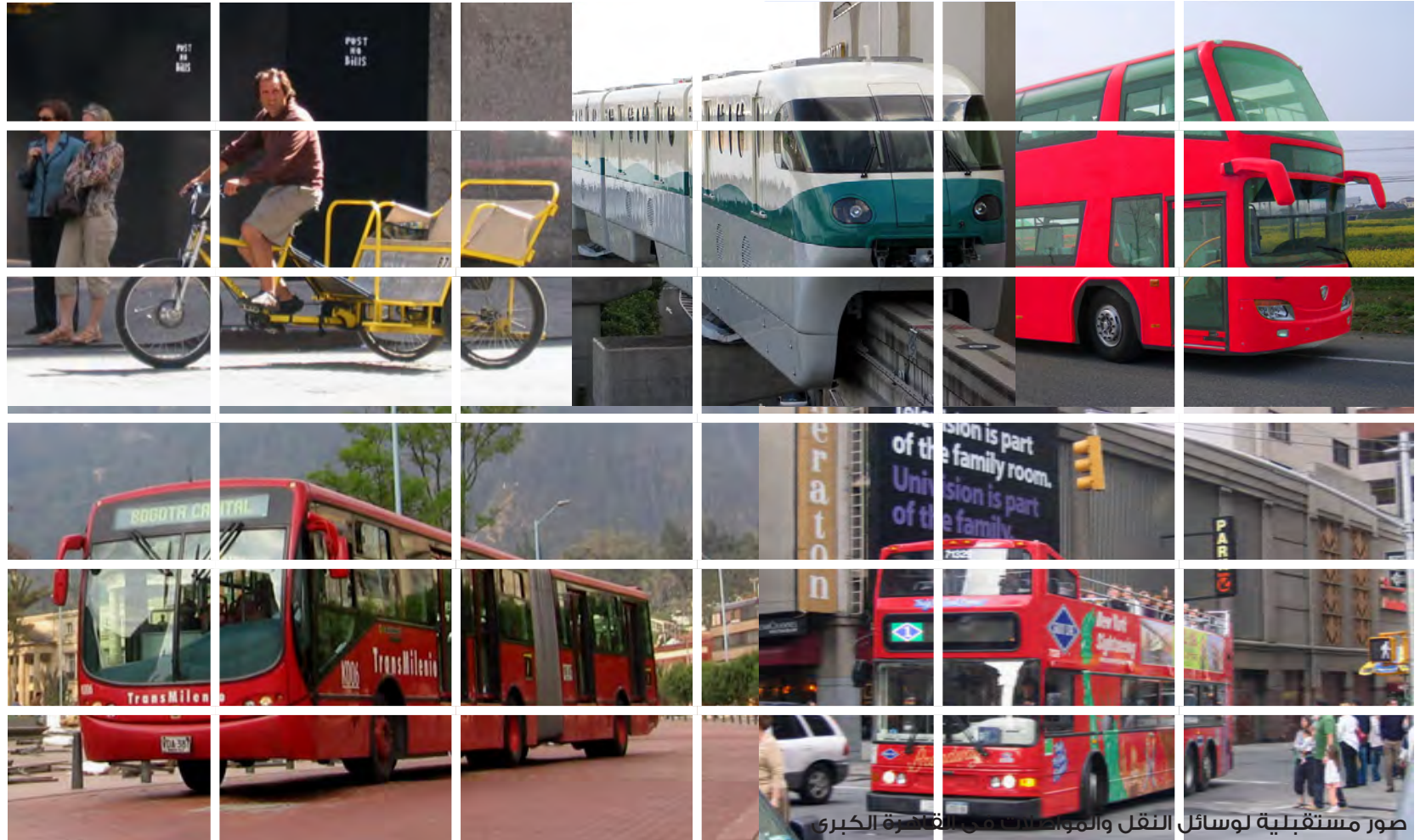


المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

- حظر سير المركبات الخاصة فى بعض مناطق وسط المدينة خلال أيام محددة فى الأسبوع.
- فرض زيادة كبيرة على رسوم مواقف انتظار السيارات فى المناطق شديدة الازدحام.

• الحد من استخدام وسائل النقل الخاصة: يجب تبني عدة أساليب تشجع على الحد من استخدام وسائل النقل الخاصة وذلك على النحو التالي:
- اختيار عدة طرق/شوارع وتحويلها إلى شوارع للمشاة فقط (خصوصا فى منطقة وسط المدينة).

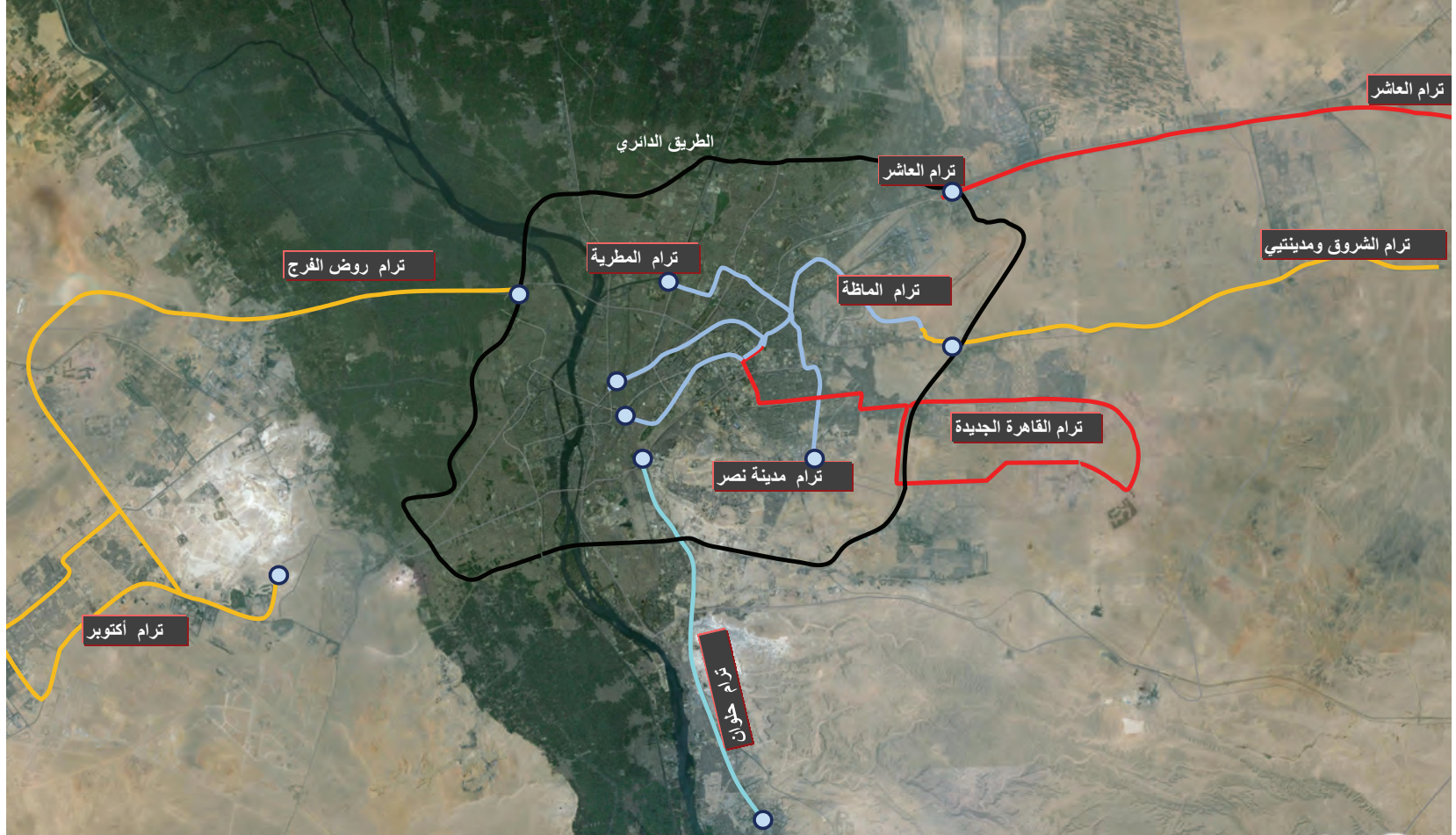
”التحول إلى استخدام وسائل النقل العام، يساهم بصورة هائلة فى الحد من الاختناقات المرورية والازدحام“



رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية فى إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ٩٨ : خطوط الترام الحالية والمقترحة



- خطوط ترام حالية مطلوب تطويرها واستكمالها بطول ٤٥ كم
- خطوط ترام جاري تصميمها بطول ١٠٥ كم - ٢٠١٢
- خطوط ترام مقررّة بالمخططات بطول ١١٠ كم - ٢٠١٣
- خطوط ترام مقترحة بطول ٢٥ كم - ٢٠٢٠
- محطات تبادلية مع خطوط مترو الانفاق

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

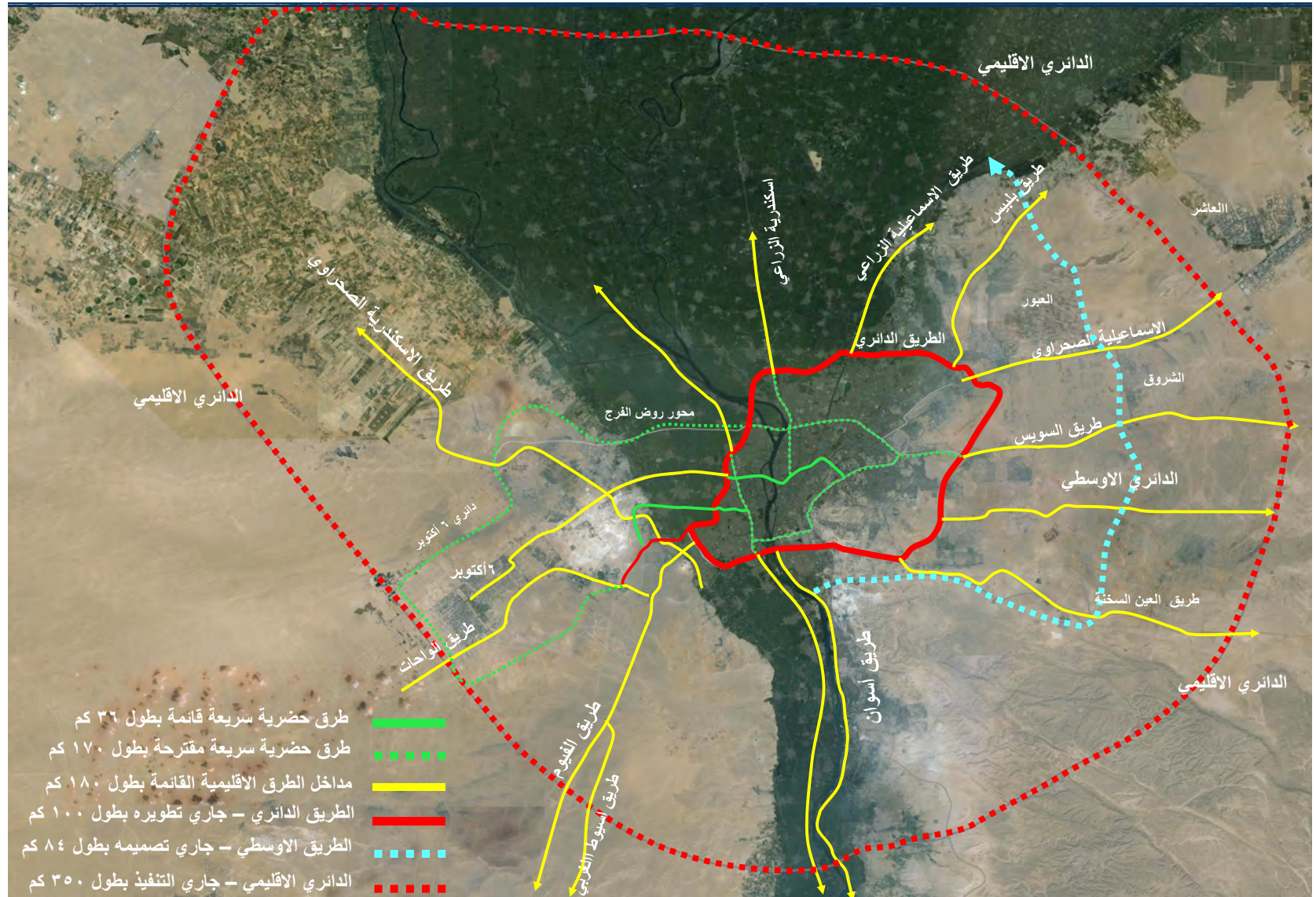
ولا شك أن تحسين شبكة الطرق يمثل أهمية من حيث القدرة على إستيعاب عملية تطوير وسائل النقل العام مثل تخصيص مسارات وحارات خاصة بها علي هذه الطرق.

على شبكة الطرق الحالية فى الاقليم والتأكيد على عوامل زيادة السلامة عليها، بالإضافة إلى التوسع فى إقامة الطرق السريعة والطرق الدائرية التى تتقابل فى مركز الكتلة العمرانية الرئيسية والمجتمعات العمرانية الجديدة.

التحسينات الرئيسية لشبكة الطرق فى إقليم القاهرة الكبرى

يعتبر إيجاد شبكة طرق تتميز بكفاءة فنية مناسبة شرطاً أساسياً لتدعيم عمليات التنمية فى إقليم القاهرة الكبرى، وينبغي إدخال تحسينات كبرى

شكل رقم ٩٩ : شبكة الطرق الحالية والمقترحة بطول ٩٢٠ كم



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية فى إقليم القاهرة الكبرى

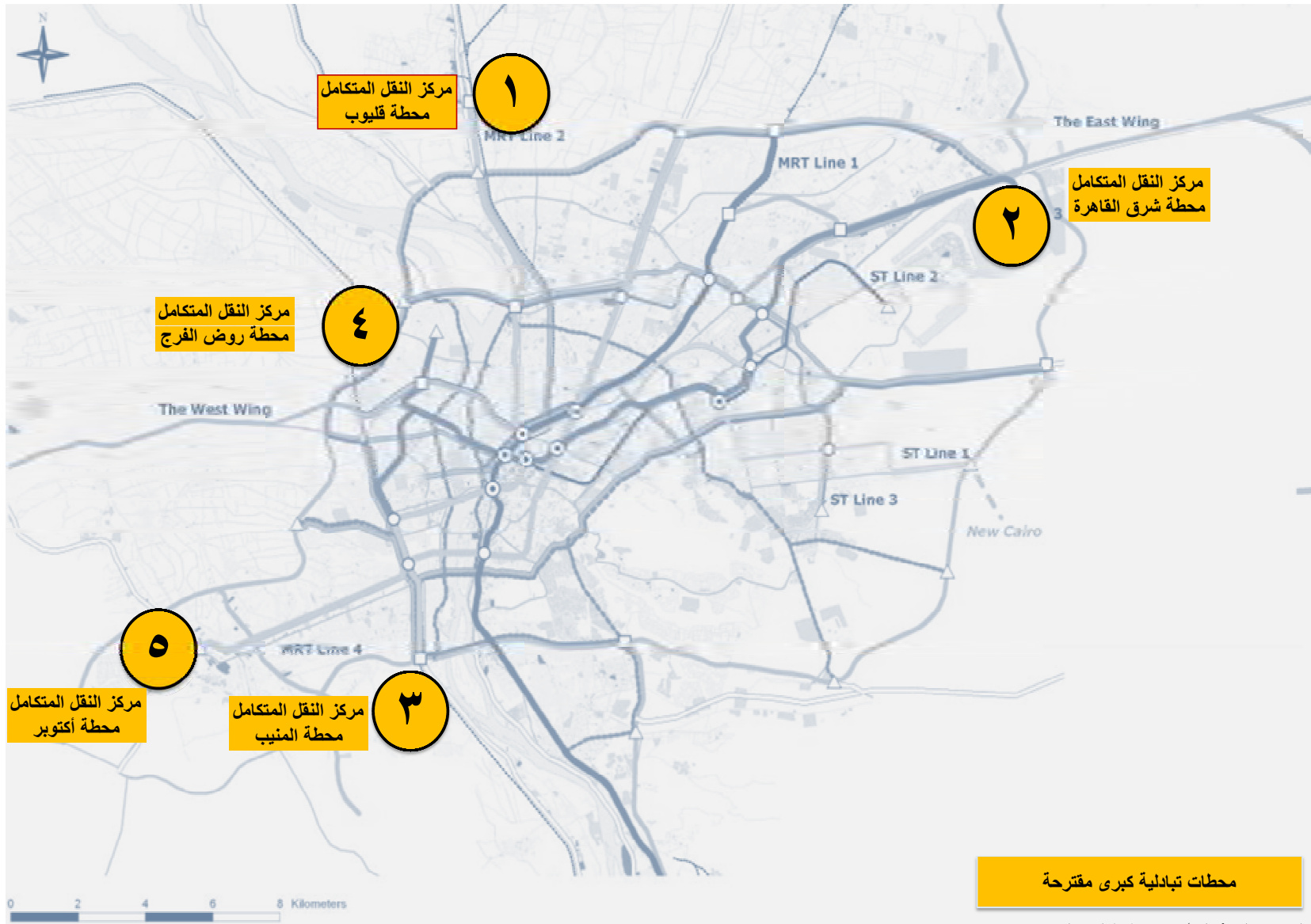
وموانئ جافة ومراكز خدمات لوجستية لتخزين وتجارة الجملة على حدود إقليم القاهرة الكبرى.

الحديدية، فضلاً عن توجيه حركة مرور مركبات شحن البضائع والسلع إلى الطرق المحيطة بإقليم القاهرة الكبرى (أي إلى الطريق الدائري الإقليمي)، والذي سوف يتصل مباشرة بالمحاور الإقليمية ويتجنب اختراق وسط الإقليم، وتدعيماً لهذا الهدف يجب تبني مبادرة استخدام الأراضي لإقامة منافذ

تطوير طرق نقل البضائع والسلع وتنظيم الدعم اللوجستي

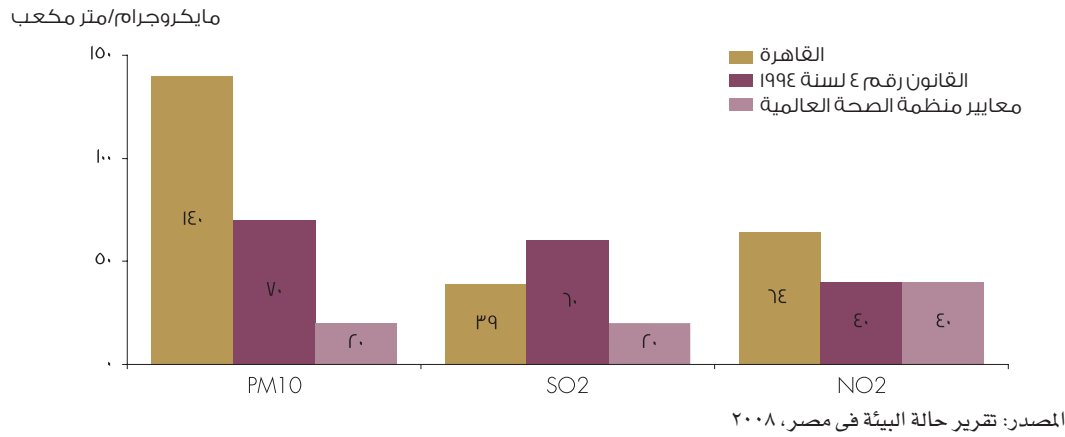
يشكل دخول وسائل نقل البضائع إلى إقليم القاهرة الكبرى أحد المشكلات التي تواجه عملية تطوير قطاع النقل والمواصلات فى الإقليم، وتتمثل الرؤية هنا فى تشجيع نقل البضائع والسلع عبر خطوط السكك

شكل رقم ١٠: مراكز النقل والمواصلات حول الطريق الدائري للقاهرة الكبرى



البيئة

شكل رقم ١٠١: نسب ملوثات الهواء الرئيسية فى إقليم القاهرة الكبرى مقارنة بمعايير منظمة الصحة العالمية والحدود المسموح بها فى قانون البيئة رقم ١٩٩٤/٤ (٢٠٠٨)



المبادرات فى إطار قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، وذلك لإدماج البعد البيئي فى جميع المجالات تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

وتعتبر الضوضاء شكل آخر من أشكال التلوث مع انتشار أضرارها المؤثرة سلباً على صحة الإنسان، ولا شك أن تواجد المنشآت الصناعية داخل المناطق السكنية من دون أي تخطيط سليم مسبق، فضلاً عن ارتفاع الكثافة المرورية، يسهمان فى ارتفاع مستوى التلوث السمعي داخل إقليم القاهرة الكبرى، وقد قام جهاز شؤون البيئة بوضع «الخطة القومية لمكافحة الضوضاء والحد من مصادرها» بالتنسيق مع الوزارات المعنية، وفى عام ٢٠٠٧ بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من «الشبكة القومية لرصد الضوضاء» حيث اكتملت أركانها حالياً.

وفى دراسة أجريت بواسطة البنك الدولي عام ٢٠٠٤، جاء ترتيب القاهرة كأعلى مدن العالم تلوثاً من حيث قياس الجسيمات العالقة، بنسب تتجاوز كثيراً المدن المماثلة فى العالم مثل بيكين (المركز ١٢) واسطنبول (المركز ٢٨) ومكسيكو سيتي

تتجاوز الحدود التي وضعتها منظمة الصحة العالمية والتي تقدر فقط بـ ٤٠ ميكروجرام لكل م^٣، من هنا يتبين لنا أن نسب تركيز الجسيمات العالقة والمتسببة فى تلوث الهواء فى إقليم القاهرة الكبرى بلغت تقريباً ضعف الحدود المسموح بها فى قانون البيئة، وقد ساهمت تضاريس الاقليم فضلاً عن التلوث الصناعي وعوادم المركبات والمواصلات والحرق المكشوف للمخلفات الصلبة فى تفاقم نسب تركيز الرصاص والأوزون السطحي فى هواء إقليم القاهرة الكبرى.

وقد بُذلت مؤخراً جهوداً كبيرة لمعالجة هذه القضية، ولهذا تم خلال السنوات الأخيرة إنشاء شبكة قومية شاملة لرصد نوعية الهواء فى إطار «برنامج رصد المعلومات البيئية» (EIMP) التابع لجهاز شؤون البيئة، حيث يقوم نظام الرصد بقياس نسب التركيزات لعدة عناصر مشتركة تتسبب فى تلوث الهواء مثل ثاني أكسيد الكبريت، ثاني أكسيد النيتروجين، أول أكسيد الكربون، الأوزون والجسيمات العالقة، وقد تم تنفيذ جميع هذه

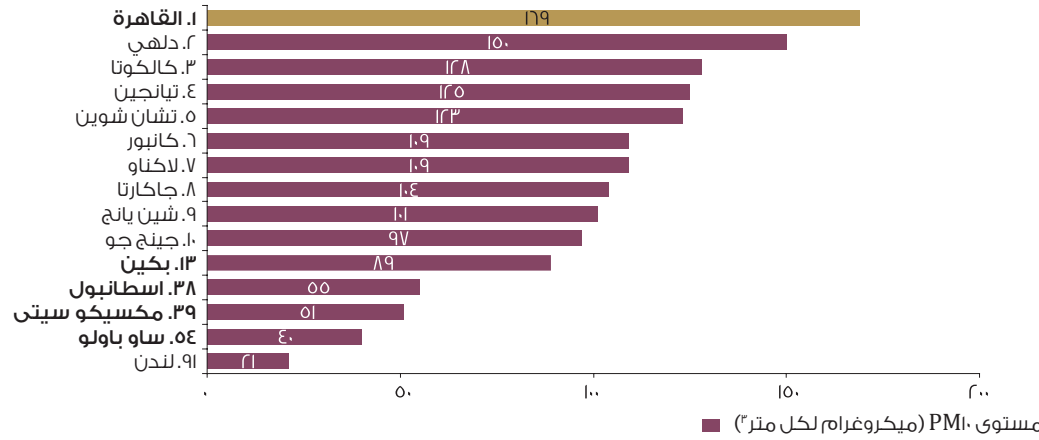
- مازالت نسب تلوث الهواء فى إقليم القاهرة الكبرى مثيرة للقلق، فهي أعلى بكثير من المعايير العالمية المسموح بها، مما يجعل إقليم القاهرة الكبرى من أكثر المناطق العمرانية تلوثاً فى العالم.
- مازالت البنية التحتية لمنظومة إدارة المخلفات الصلبة غير مكتملة، ومازالت معدلات استهلاك الموارد الطبيعية خاصة موارد المياه تعتبر معدلات مرتفعة، أما تقديرات نصيب الفرد من المسطحات الخضراء تقل كثيراً إذا ما قورنت بالمستوى العالمي، بالإضافة إلى أن الوعي البيئي مازال محدوداً.
- تتضمن التوجهات الاستراتيجية ضرورة بذل جهوداً كبيرة لتحسين نوعية الهواء، لا سيما من خلال تبني برنامج طموح لنقل المصانع الملوثة إلى أماكن بعيدة، وترشيد استهلاك المياه، والتوسع فى المسطحات الخضراء وبرامج ترشيد استخدام الطاقة.

التلوث

الوضع الراهن

مازالت نوعية الهواء داخل إقليم القاهرة الكبرى متدنية المستوى، فالنشاط الصناعي الذي يزيد من معدلات استهلاك الوقود، بجانب ارتفاع عدد المركبات (بأكثر من ٢,٠ مليون مركبة سنوياً)، يشكلان معاً أهم عوامل التلوث، كما أدت زيادة عدد المركبات على الطرق إلى زيادة بنسبة ٣٠٪ فى المعدل العام لتركيز أكسيد النتروجين، وفى عام ٢٠٠٨ بلغ المعدل السنوي لأكسيد النتروجين ٦٤ ميكروجرام/م^٣ مقارنة بـ ٤٦ ميكروجرام/م^٣ فى عام ٢٠٠٧ وذلك كما هو مبين بالشكل رقم ١٠١، وهذه النسب

شكل رقم ١٠٢: ترتيب أكثر مدن العالم تلوثاً بالجسيمات العالقة



المصدر: البنك الدولي-تقرير «مؤشرات التنمية العالمية»

والحديقة المركزية المقترح إقامتها مستقبلاً في الفسطاط أماكن عامة للترفيه، وعلاوة على ذلك، فمع الحفاظ على المناطق السكنية في جزر النيل وإقامة مرافق ترفيهية جديدة، سيتم تخصيص وتمتية مساحات شاسعة كمسطحات خضراء داخل الكتلة العمرانية الرئيسية، مما يؤدي إلى تكوين متنفس أخضر في قلب المدينة.

وسوف تستفيد القاهرة استفادة كاملة من تعظيم فرص الوصول إلى ضفاف النيل، فعلى امتداد ضفاف النيل سيكون من الأفضل إقامة مشروعات مثل تطوير وتعديل التشريعات الخاصة بتطوير كورنيش النيل وإنشاء مسار مشاه يتصل مباشرة بضفاف النيل.

وقد وضعت المجتمعات العمرانية الجديدة في مخططاتها الرئيسية خطة لإقامة منطقة غابات شجرية تفصل الكتل العمرانية أو لزراعة مسطحات خضراء، ولكن ما زال من الأفضل أن يكون لديها مساحات خضراء مفتوحة على نطاق أوسع وعلى بعد مسافات سير قريبة من السكان.

في الحدائق/المنتزهات، وهو معدل أقل بكثير من باريس (١١,٨ م² للفرد)، ولندن (٢٦,٩ م² للفرد) وطوكيو (٥,٥ م² للفرد).

ورغم تكديس الكتلة العمرانية الرئيسية تماماً بالمباني، لكن ثمة أماكن أخرى في مساحات مزلقانات السكك الحديدية وأراضي المباني الحكومية القديمة المقرر نقلها يمكن استخدامها لإقامة مسطحات خضراء جديدة، ومن المقترح أيضاً إعادة استخدام هذه المساحات وتحويلها إلى حدائق عامة.

التوجه الاستراتيجي لتخطيط المسطحات الخضراء

تهدف الرؤية الاستراتيجية إلى زيادة نصيب الفرد من المسطحات الخضراء مع تعظيم الأثر البيئي، والحد من البنية التحتية اللازمة لعمليات الإنشاء والصيانة ذات الصلة.

وسيكون في صالح إقليم القاهرة الكبرى أن يتم التوجه إلى إقامة مسطحات خضراء واسعة بدلاً من مجرد التركيز على إنشاء مناطق خضراء متناثرة في جميع أنحاءه، وتوفير حديقة الأزهر

(المركز ٢٩) كما هو مبين بالشكل رقم ١٠٢.

التوجهات الاستراتيجية لمعالجة قضية تلوث الهواء

نقل المنشآت الصناعية الملوثة وتحديث عمليات تشغيلها وتحسين استخدام الوقود بها (مشروع مكافحة التلوث الصناعي)

يعتبر نقل الصناعات الرئيسية المسببة للتلوث أحد أهم المشروعات الرائدة بالنسبة لمشكلات البيئة في إقليم القاهرة الكبرى، كما سيتم التشجيع بشدة على تحديث هذه المنشآت، والتحول إلى استخدام مصادر الطاقة الصديقة للبيئة في المنشآت ذات الصلة مثل مصانع الاسمنت وصناعات الحديد والصلب وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم أيضاً اقتراح نقل هذه المنشآت الصناعية بعيداً عن المناطق العمرانية للحد من أثارها الضارة على الصحة العامة، بجانب إعادة تأهيل المواقع الأصلية لأراضي تلك المنشآت المنقولة نظراً لقيمتها المالية المرتفعة.

تخفيض نسب انبعاثات/ عوادم السيارات

يجب إلزام السيارات القديمة في إقليم القاهرة الكبرى بتوفير أوضاعها وفقاً للأدلة الإرشادية البيئية الموجهة للتحكم في الانبعاثات/ العوادم الناجمة عن هذه المركبات، وسوف يتم تحويل ٥٠٠٠ مركبة حكومية لاستخدام الغاز الطبيعي بدلاً من البنزين.

المسطحات الخضراء

الوضع الراهن

يجب العمل على توفير مسطحات خضراء لأغراض بيئية وعمرانية واجتماعية، فالنقص الحاد في المناطق الخضراء العامة والمساحات المفتوحة في إقليم القاهرة الكبرى يؤثر سلباً بالأخص على الكتلة العمرانية الرئيسية وعلى وجود الحياه.

وعلى الرغم من إقامة مشروعات حديثة في هذا المجال (مثل حديقة الأزهر)، فلا يتجاوز نصيب الفرد ٣,١ م² من المسطحات الخضراء



صورة مستقبلية لمحطات معالجة الصرف الصحي في إقليم القاهرة الكبرى

إقامة حزام أخضر حول إقليم القاهرة الكبرى سوف يتم إقامة حزام أخضر من الأشجار الكثيفة حول الطريق الدائري لإقليم القاهرة الكبرى بطول ١٠٠ كم من خلال زراعة نصف مليون شجرة، بحيث يتم الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في الري، بجانب توفير فرص عمل وتحقيق عائد اجتماعي واقتصادي.

المياه

الوضع الراهن

من بين المدن الكبرى في جميع أنحاء العالم سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، يبرز اسم إقليم القاهرة الكبرى باعتبارها واحدة من أعلى المدن استهلاكاً للمياه في الاستخدامات السكنية للفرد، ففي عام ٢٠٠٧، بلغ استهلاك الفرد من المياه في القاهرة ٢٠٨ لتر/اليوم مقارنة بـ ١٢٨ لتر في بكين و١٢٠ لتر في باريس، وعلى مستوى أنحاء الإقليم يرجع هذا الاستهلاك المرتفع جزئياً إلى استخدامات المجتمعات العمرانية الجديدة (٣٠٠ لتر للفرد تقريباً) يليه معدل الاستهلاك في الكتلة العمرانية الرئيسية (٢٢٠ لتر في اليوم تقريباً)، في حين يبلغ معدل الاستهلاك اليومي للفرد من المياه في القرى والمدن الصغيرة ١٣٠ لتر تقريباً في اليوم الواحد.

التوجه الاستراتيجي لمعالجة قضية المياه

تواجه مصر وخاصة إقليم القاهرة الكبرى مشكلة تلبية الطلب المتزايد على المياه في ظل النمو السكاني المتسارع، وكذلك في ظل حركة التنمية العمرانية المتسارعة والمستمرة، ولا شك أن الإدارة الأمثل للمياه تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة في إقليم القاهرة الكبرى. ونظراً لاحتياجات المدينة من المياه، والندرة النسبية للمياه العذبة في البلاد، يجب تقليل معدل استهلاك المياه للفرد الواحد، فمن المرجح أن تصبح المياه أهم مورد طبيعي لدعم التنمية في الإقليم.

• زيادة سعة محطات معالجة مياه الصرف

- الصحي
- تم ربط حوالي ٨٥٪ من الكتلة العمرانية الرئيسية و١١٪ من القرى والمدن الصغيرة في إقليم القاهرة الكبرى بشبكات الصرف الصحي، وجدير بالذكر أنه في بقية المناطق الاخرى يتم تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة على المصارف الزراعية أو الأراضي الصحراوية مباشرة، مما يتسبب في حدوث تلوث وتردي هائل في نوعية المياه، كما أن معظم المناطق غير المخططة لا تتمتع بخدمات معالجة مياه الصرف الصحي.
- القضايا البيئية ذات الصلة بمعالجة مياه الصرف الصحي في إقليم القاهرة الكبرى تمثل مصدر قلق كبير، لأن إنتاج المواد الغذائية بما في ذلك الزراعية ومصايد الأسماك يعتمد بشكل كبير على إعادة استخدام مياه الصرف الصحي.
- توجد ١٢ محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي لخدمة الإقليم، وفي عام ٢٠٠٧ بلغ حجم الطلب على خدمات معالجة مياه الصرف الصحي ٢,٤٨٢,٢٠٠ م^٣/يوم،

وتتمثل أهداف التوجه الاستراتيجي فيما يلي:

- تلبية احتياجات الطلب على المياه في المستقبل عن طريق تطوير إمكانيات شبكات الخدمة سواء لمياه الشرب أو مياه الصرف الصحي، فضلاً عن كفاءة إدارة هذه الخدمات.
- تشجيع وتنفيذ إجراءات استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في أغراض الري.
- زيادة حملات التوعية العامة بقضايا ندرة المياه والتشجيع على ترشيد استهلاكها.

مشروعات خاصة بقطاع المياه

- زيادة سعة شبكة مياه الشرب
- زيادة سعة خدمات توصيل مياه الشرب عن السعة الحالية التي تقدر بـ ٢,٢٣٣,٠٠٠ م^٣/يوم بحيث تصل إلى ٢,١٦٣,٠٠٠ م^٣/يوم في عام ٢٠٢٧، وبالتأكيد سوف يشكل هذا جهداً على محطات تنقية المياه التي تستخدم المجتمعات العمرانية الجديدة، لذا سوف تتم زيادة سعة محطات تنقية المياه في منطقة ٦ أكتوبر بمقدار خمسة أضعاف عقب تنفيذ خطة التوسعات بعيدة المدى.

رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرائية فى إقليم القاهرة الكبرى

جدول رقم (٧): المخلفات الصلبة المتولدة من إقليم القاهرة الكبرى

المخلفات المتولدة بالطن يوميا	المحافظات والمدن
١٨,٤٣٦	القاهرة
٦,٣٠٩	الجيزة
١,٤٢٥	القليوبية
٢٦,١٧٠	إجمالي إقليم القاهرة الكبرى

المصدر: المخطط الرئيسي لمنظومة إدارة المخلفات الصلبة فى إقليم القاهرة الكبرى (٢٠١٠)، الهيئة العامة للتخطيط العمراني

- إدخال نظام الفرز من المنبع للمخلفات فى الإقليم لتسهيل عمليات إعادة التدوير.
- تحسين وتطوير إجراءات إعادة تدوير المخلفات واستخدامها لتصنيع السماد العضوي، بهدف إعادة استخدامها.

الطاقة

الوضع الراهن

يتم تغذية إقليم القاهرة الكبرى بخدمات الكهرباء الأساسية عن طريق شركة القاهرة لإنتاج الكهرباء، وهي إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للكهرباء بالقاهرة، وتضم شركة القاهرة لإنتاج الكهرباء خمس محطات لتوليد القوى الكهربائية، حيث تسهم بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة فى مصر.

تقوم الشركة المصرية لتوزيع الكهرباء بشراء الطاقة الكهربائية المنتجة فى محطات توليد الطاقة الكهربائية وفقاً للاحتياجات، ثم تباعها إلى المستهلكين من مستخدمي الكهرباء ذات الجهد العالي، وإلى الشركات الإقليمية لتوزيع الكهرباء لمستخدمي الكهرباء ذات الجهد المتوسط (٢٢ كيلوفولت و١١ كيلوفولت).

التوجه الاستراتيجي لتناول مشكلة المخلفات الصلبة

يتمثل الهدف الرئيسي فى زيادة الإمكانيات واستخدام التكنولوجيا فى عمليات جمع المخلفات والتخلص الآمن منها فى إقليم القاهرة الكبرى، وفى الوقت نفسه يتم العمل على خفض تولد المخلفات من خلال استحداث حلول إعادة تدويرها، كما سوف يتم توجيه اهتمام خاص إلى تحسين إدارة المخلفات السامة.

المشروعات والإجراءات الرائدة

• إقامة أنظمة متكاملة لإدارة المخلفات الصلبة

- إنشاء خمسة مدافن صحية جديدة للمخلفات فى الصحراء، على أن يتم تخصيص مساحة ضخمة لهذه المدافن تصل إلى ٦,٧٤٥ فدان، بما يسمح باستخدامها على الأقل لمدة ٥٠ عاما.
- اختيار وتجهيز منطقتين خارج المناطق السكنية وتخصيصهما للفرز، وإقامة منشآت إعادة التدوير.
- جمع المخلفات بواسطة مركبات أكثر حداثة وملائمة.

وهو معدل قريب للغاية من سعة الشبكات التي تصل إلى ٤,٠٨٤,٠٠٠ م^٣/يوم. - استناداً إلى خطط التوسع، سيتم رفع سعة محطات معالجة مياه الصرف الصحي من ٤,٢٩٠,٠٠٠ م^٣/يوم حالياً لتصل إلى ٨,٤٥٦,٠٠٠ م^٣/يوم فى عام ٢٠٢٧.

وترغب وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية فى تولي مسؤوليات إنشاء وتشغيل وصيانة المرحلة الثانية من محطة أبو رواش لمعالجة الصرف الصحي بمحافظة الجيزة، وتطوير مستوى المعالجة من الابتدائية إلى الثانوية لتصل إلى ١,٢ مليون م^٣/يوم من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص.

- تطوير محطة معالجة الصرف الصحي بمدينة ٦ أكتوبر مع زيادة سعتها التشغيلية بمقدار ١٥٠,٠٠٠ م^٣/يوم.
- تطوير محطة معالجة الصرف الصحي بحلوان من خلال التوسع فى سعة المحطة الحالية التي تقدر بـ ٧٠٠,٠٠٠ م^٣/يوم لتصل إلى ١,٠٥٠,٠٠٠ م^٣/يوم
- التوسع فى سعة محطة الصرف الصحي بالقاهرة الجديدة التي ينبغي أن تعالج ما يصل إلى ١,٢٥ مليون م^٣/يوم من مياه الصرف الصحي عند الانتهاء من إنشائها.

المخلفات الصلبة

الوضع الراهن

يتولد عن استهلاك سكان إقليم القاهرة الكبرى ما يقرب من ٥٨٪ من ناتج المخلفات الصلبة فى مصر، بمعدل يبلغ حوالي ٢٦,٠٠٠ طن يومياً، وقد وُجد أن المشكلات الحالية فى مجال إدارة المخلفات والتي تواجه الإقليم تتمثل فى إزالة المخلفات ثم التخلص الآمن منها.

جدول رقم ٨: محطات توليد الكهرباء التابعة لشركة القاهرة لإنتاج الكهرباء فى عام ٢٠٠٨

المحطة	الطراز	السعة المستخدمة (ميغاوات)
شبرا الخيمة	ST	١,٢٦٠
غرب القاهرة	ST	٢٥٠
امتداد غرب القاهرة	ST	٦٦٠
جنوب القاهرة ١	CC	٥٧٠
جنوب القاهرة ٢	CC	١٦٥
شمال القاهرة	CC	١,٥٠٠
وادي حوف	G	١٠٠
إجمالي		٤,٦٠٥

ملاحظة : ST: تعمل بالبخار ، CC: دورة مُركبة ، G: تعمل بالغاز
المصدر : الشركة المصرية القابضة للكهرباء، التقرير السنوي ٢٠٠٨/٢٠٠٧

أكاسيد النيتروجين المنخفض يضمن انخفاض كبير فى نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 وانبعاثات الجسيمات. - كما يتم التشجيع على استخدام الطاقة الشمسية فى إقليم القاهرة الكبرى لاستيفاء أغراض التسخين والتبريد فى الاستخدامات المنزلية.

- مشروع تحسين كفاءة الطاقة والحد من غازات الاحتباس الحراري (الصوبة الزراعية) وتماشيا مع الأهداف القومية المصرية، يهدف المشروع إلى تخفيض معدل الاستهلاك اليومي للكهرباء فى مصر بحلول عام ٢٠٢٠، والحد من الفاقد الكهربائي فى شبكات توصيل الكهرباء، بجانب ترشيد استهلاك الكهرباء من جانب المستهلك النهائي فى إطار تحقيق الأهداف القومية من خلال عدة مشروعات تشمل:
 - تقليل فاقد الطاقة أثناء عمليات التوزيع والنقل.
 - تحسين طرق تخزين الطاقة.
 - تحسين القدرة على ترشيد استهلاك الطاقة فى قطاع البناء والتشييد

الطاقة التي تعتمد على احتراق الوقود، ولذلك سوف يتم التشجيع على استخدامها من خلال تقديم الحوافز وتقليل المعوقات القانونية أمام الشركات المنتجة، كما يمكن أيضاً استخدام القمامة والصرف الصحي فى توليد الطاقة المتجددة، ولذلك التشجيع على استخدام المخلفات العضوية أو الكتلة الحيوية كمصدر للطاقة، بالإضافة إلى دعم التوسع فى إقامة البنية التحتية للغاز الطبيعي من أجل توليد الطاقة، حيث يعتبر الغاز الطبيعي أنظف أنواع الوقود المعتمد على الاحتراق.

- من أجل تحقيق الهدف المتمثل فى استهلاك الطاقة المتجددة بنسبة ٢٠٪ فى إقليم القاهرة الكبرى، سوف يتم إقامة محطة كهرباء بنظام الدورة المركبة تعمل بالغاز بسعة ٢ x ٧٥٠ ميغاوات فى منطقة شمال الجيزة على مساحة تقدر بحوالى ٢٣٠,٠٠٠ م^٢. وتستخدم محطة الكهرباء الغاز الطبيعي كوقود أساسى لها، على أن تتاح أيضاً إمكانيات تشغيلها باستخدام الطاقة الشمسية (زيت الوقود الخفيف). ومن المؤكد أن استخدام الغاز الطبيعي كوقود أساسى مع محارق

وتقوم كل من شركتي شمال القاهرة وجنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء، بتوزيع الكهرباء للمستهلكين من مستخدمى الجهد المتوسط (٢٢ كيلو فولت و ١١ كيلوفولت)، والجهد المنخفض (٤٠٠ - ٢٢٠ فولت)، حيث يتم شراء معظم الكهرباء من شركة التوزيع، وجزء آخر يتم شراؤه مباشرة من محطات توليد الكهرباء التابعة لشركة القاهرة لإنتاج الكهرباء بالنسبة للجهد المتوسط. وتقدر ذروة الحمل الكهربائي الحالى لإقليم القاهرة الكبرى بـ ٦,٦٠٠ ميغاوات.

التوجه الاستراتيجي لحل مشكلات توفير الطاقة

يواجه إقليم القاهرة الكبرى طلب متزايد على خدمات الكهرباء نظراً لارتفاع عدد السكان وتحسن مستوياتهم المعيشية. وبالتالي فإن الهدف الاستراتيجي هنا يتمثل فى تعظيم استخدام مصادر الطاقة المتاحة والحد من تلوث البيئة، كما سوف يتم توفير خدمة الكهرباء بالحد الأدنى للأسعار، وبأفضل نوعية مع التركيز بصفة خاصة على كفاءة وترشيد استخدام الطاقة فى كل من جانبي العرض والطلب.

وسوف يتم توجيه دعم خاص إلى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة على أن تصل إلى ٢٠٪ من إجمالي استهلاك الطاقة فى إقليم القاهرة الكبرى خلال المستقبل القريب.

مشروعات قطاع الطاقة

- زيادة إنتاج الكهرباء بطرق صديقة للبيئة ويتم العمل على زيادة حصة الطاقة المتجددة بما يتماشى مع الخطة القومية للكهرباء فى جمهورية مصر العربية بحيث يصل الاستهلاك إلى ٢٠٪ من الطاقة المتجددة خلال ٤٠ عاماً، لتشمل طاقة الرياح، الفولت الضوئي، الطاقة الشمسية، والطاقة الهيدروليكية، ولا شك أن هذه الأنواع من الطاقة تعتبر أكثر تكلفة من

رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرائية فى إقليم القاهرة الكبرى



استخدام طاقة الرياح فى توليد الطاقة الكهربائية

- رفع الوعي العام لدى المستهلكين من أجل ترشيد وتقليل استهلاكهم.

• التوليد المشترك للكهرباء

ويُقصد بالتوليد المشترك للكهرباء التوليد المتوازي للحرارة والقوة المستخدمة، وغالباً القوة الكهربائية فى خلال عملية واحدة باستخدام نفس الوقود، وسوف يتم تشجيع إدخال وتشغيل وحدات التوليد المشترك للطاقة من خلال الحوافز الحكومية مثل منح القروض الميسرة للشركات التي تستخدم هذه التكنولوجيا.

” سوف يتم توجيه دعم خاص إلى أهمية الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة على أن تصل إلى ٢٠٪ من إجمالي استهلاك الطاقة فى القاهرة الكبرى فى المستقبل القريب “

الجهاز الإداري لاقليم القاهرة الكبرى (نظام الحوكمة)

تقرير قطاع الإدارة (الحوكمة) - تحليل النتائج الرئيسية

نقاط الضعف/المشكلات

- نقص الشفافية والوضوح فى صنع القرار.
- ضعف القدرة على المشاركة المجتمعية.
- عدم وجود سمات مميزة لخصائص المجتمعات التى تتكون منها القاهرة الكبرى.

التحديات

- تعدد الهيئات والأجهزة الحكومية وتداخل اختصاصاتها التشريعية فى الحدود الإدارية للقاهرة الكبرى.
- الافتقار إلى وجود رؤية محددة لإقليم القاهرة الكبرى كمنظومة متكاملة.

وطبقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، يجب أن تتوافق المخططات الاستراتيجية المستقبلية على المستوى المحلي على وجه العموم مع استراتيجية التنمية العمرانية للاقليم، كما يجب على وجه الخصوص مراعاة صياغة المخططات التى ترسم الأهداف والسياسات والبرامج للتنمية العمرانية فى كل محافظة، بحيث توضع فى إطار استراتيجية التنمية العمرانية التى تشمل هذه المحافظة.

النظام الإداري الحاكم لتنفيذ الرؤية

سوف تحدد كل من الرؤية المقترحة واستراتيجية التنمية العمرانية خارطة طريق أمام جميع الكيانات/الهيئات العامة المعنية بإدارة إقليم القاهرة الكبرى. ونظراً لأهمية الاقليم بالنسبة لجمهورية مصر العربية، فسوف يتم متابعة تنفيذ المشروع على أعلى مستوى فى الدولة.

نقاط القوة/المقومات

- تواجد مؤسسات سياسية قوية.
- تمثيل برلماني ذو تاريخ عريق.
- توافر الخبرات والكوادر الإدارية والسياسية المدربة.

الفرص

- مشروع الإصلاح القومي.
- توافر المؤسسات التشريعية ذات الخبرات العريضة.

وهذا يعني ضرورة إعادة تشكيل جذري لمنظومة الحكم الإداري (الحوكمة) داخل إقليم القاهرة الكبرى بالكامل، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة وبعد التشاور مع جميع شركاء التنمية.

دور المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية لاقليم القاهرة الكبرى

لقد تم إعداد الرؤية للتنمية العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى تطبيقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، وكخطوة لاعداد المخطط الاستراتيجي يحدد استراتيجية التنمية فى إقليم القاهرة الكبرى، على ان توضح المشروعات الإقليمية المقترح تنفيذها، كما توضح المراحل التى سيتم من خلالها تنفيذ المشروعات الإقليمية، والأدوار المنوطة بكل كيان من كيانات القطاعين العام والخاص طوال فترة التنفيذ، وسوف تتم صياغة المخطط الاستراتيجي تحت مظلة الخطة الاستراتيجية القومية لمصر، الجاري إعدادها حالياً.

- يجب أن يعتمد النظام الإداري الحاكم لإقليم القاهرة الكبرى على مؤسسات قوية وعلى سلطة التمثيل البرلماني التقليدية.
- مازالت خطوات صنع القرار عملية معقدة، بسبب تعدد الهيئات والأجهزة الرقابية وازدواجية وتعارض اختصاصاتها داخل الحدود الإدارية للاقليم.
- التوجهات الاستراتيجية المحتملة والمطلوب التصديق عليها بمعرفة السلطات المختصة تتضمن انشاء مجلس أعلى مخصص لرصد ومتابعة ما يتم إحرازه من تقدم وإنجازات فى سياق تنفيذ المخطط الاستراتيجي للاقليم بعد الانتهاء من اعداده.
- ضرورة وضع تعريف محدد لحدود العاصمة.

الوضع الراهن

يشمل إقليم القاهرة الكبرى وحدات إدارية متعددة، وهذا يؤدي إلى تعقيد عملية صنع القرار بشأن المشروعات المؤثرة على أكثر من محافظة. وعلاوة على ذلك فإن التواجد القوي للوزارات داخل إقليم القاهرة الكبرى غالباً ما يسفر عن تضارب أو تعارض السلطات والاختصاصات بين الوزارات والمحافظات.

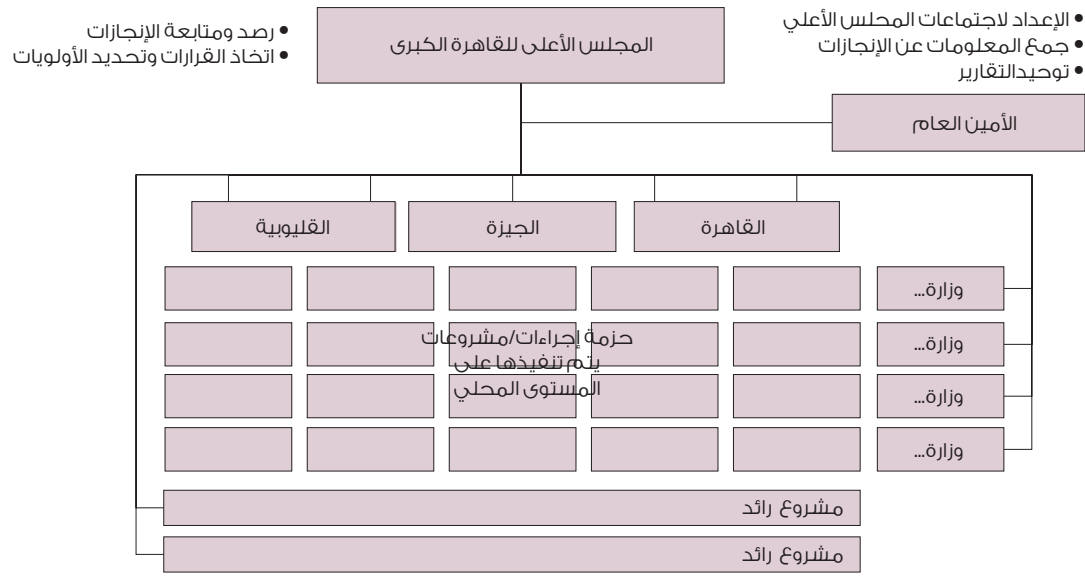
التوجهات الاستراتيجية

يعتمد وضع رؤية الاقليم على المبادئ المشتركة والتوجهات الواضحة للتخطيط العمراني واستراتيجيات استخدامات الاراضي، وينبغي تطبيق التوجهات بصورة متسقة ومتزامنة على جميع المستويات الإدارية للهياكل التنظيمية للاقليم، يهدف تحويل الرؤية المقترحة إلى حقائق ملموسة للسكان.

رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرانية في إقليم القاهرة الكبرى

شكل رقم ١٠٣: مقترح هيكل النظام الإداري المختص بتنفيذ المخطط الاستراتيجي



وتتترح رؤية التنمية العمرانية تطبيق نموذج إداري لأقليم القاهرة الكبرى يضمن سلاسة التنفيذ كما هو مبين بالشكل رقم ١٠٣، ومع ترك التفاصيل الإدارية الدقيقة ليتم تحديدها ودراسة جدواها بمعرفة السلطات المختصة. ويجب أن يلتزم النظام الإداري الحاكم المقترح لتنفيذ الرؤية بتطبيق المبادئ التالية:

• إنشاء المجلس الأعلى لإقليم القاهرة الكبرى:

يتم إنشاء المجلس الأعلى لإقليم القاهرة الكبرى على أن يكون موازيا للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية القائم حالياً، حيث يختص المجلس الأعلى المقترح بمهمة التصديق الرسمي على المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية بعد الانتهاء من اعداده، ويقوم لاحقا برصد حجم الانجازات العامة التي تم تحقيقها، واتخاذ جميع القرارات المتعلقة بتنفيذ المخطط، كما سيتولى المجلس الأعلى المقترح لإقليم القاهرة الكبرى مهمة التحكيم بين الأطراف المعنية في حالة حدوث أي خلل أو تعارض أو اختلاف بينهم، ويجب أن تشارك في عضوية المجلس الأعلى كافة الوزارات الرئيسية المعنية بالمشروع، وكذلك محافظي المحافظات الثلاث الكائنة في محيط الاقليم، وسوف يرأس المجلس الأعلى المقترح أعلى سلطة في الدولة. وسوف يعقد المجلس الأعلى اجتماعاته بانتظام.

• إنشاء جهاز مستقل لدعم المجلس الأعلى لإقليم القاهرة الكبرى:

ومن أجل ضمان استقلالية التقارير المرفوعة للمجلس الاعلي للاقليم عن مدى التقدم والانجازات في تنفيذ المخطط الاستراتيجي، يجب إنشاء جهاز مستقل يختص بالتفاعل مع مختلف الجهات المسؤولة عن التنفيذ، وإعداد تقارير رسمية عن التقدم الذي يتم إحرازه طوال مرحله، ويرصد التحديات والمشكلات الرئيسية

التي تواجه التنفيذ. ونظراً للمهام المتواصلة المكلف بها الجهاز المقترح فيما بين إعداد المخطط الاستراتيجي ومتابعة تنفيذه، فإنه يجب إنشاء هذا الجهاز داخل الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

• تبعية التنفيذ:

في أغلب الأحوال، ينبغي تطبيق مبدأ التبعية في تنفيذ المشروعات، حيث سيتم تبني كل مشروع عند مستوى هو الأقرب إلى السلطة التنفيذية، لذا فمن المتوقع أن تدرج معظم المشروعات تحت مسؤولية المحافظات الكائنة في محيط الاقليم، وسيتم التصديق على ميزانيات هذه المشروعات بتطبيق إجراءات معالجة الموازنات الاعتيادية، كما يتم بانتظام تقديم أحدث البيانات والمعلومات في تقارير دورية تتابع حجم التقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ المخطط، حيث تُرفع هذه التقارير إلى المجلس الأعلى للاقليم .

” هناك ضرورة لإعادة تشكيل جذري لمنظومة الحكم الإداري (الحكومة) داخل إقليم القاهرة الكبرى بالكامل، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة وبعد التشاور مع شركاء التنمية “

- اختيار مجموعة محدودة من "المشروعات الرائدة" لإدارتها على المستوى الإقليمي: فى إطار حزمة المشروعات والإجراءات المخطط استكمالها بغرض إنجاح تنفيذ الرؤية، سيتم اختيار عدد محدود من المشروعات الرائدة حسب طبيعة تلك المشروعات التي تغطي عدة محافظات، وسيتم وضع هذه المشروعات تحت المسؤولية المباشرة للمجلس الأعلى لأقليم القاهرة الكبرى، على أن يتم تحديد أجهزة متخصصة على المستوى الإقليمي لتنسيق عمليات التنفيذ ومتابعة التقدم، فى حين يستمر دور المحافظات كسلطات تنفيذية، وسيتم التصديق على ميزانيات هذه المشروعات مباشرة بمعرفة المجلس الأعلى وتحت مسؤوليته المباشرة بعد اعتمادها، ويتم إخضاع هذه المشروعات لألية المتابعة المذكورة أعلاه.
- التحديث المنتظم للرؤية: مراعاة لأي متغيرات فى الظروف والأوضاع، وتوفيراً للمرونة وضماناً للاتساق فى تنفيذ الرؤية على المدى الطويل، سيتم إجراء تحديث منتظم للمخطط الاستراتيجي على أن يُعتمد رسمياً من قبل المجلس الأعلى لأقليم القاهرة الكبرى، كما أن الطرف المسئول عن متابعة تنفيذ المخطط سوف يتولى مسؤولية الاعمال والاجراءات التحضيرية لتحديث المخطط علي ان يتم هذا التحديث كل خمس سنوات.
- كما يجب تناول مسألة وضع تعريف محدد للعاصمة، فبالنظر إلى الطبيعة الخاصة التي تميز مدينة القاهرة كعاصمة لجمهورية مصر العربية، يجب تحديد الوضع الصحيح والمناسب للمدينة، على غرار العديد من العواصم العالمية، بما يساهم فى تسهيل وضع الرؤية الاستراتيجية موضع التنفيذ، فمحيط المدينة العاصمة يغطي محافظات القاهرة والجيزة، وفى حين تبقى القاهرة والجيزة

محافظتين منفصلتين ومتكاملتين، فهذا الوضع سوف يحدد بوضوح عملية صنع القرار ونطاق المسائل بالنسبة للعاصمة.

الاشتراطات المسبقة للتنفيذ:

يمكن تسهيل تنفيذ الرؤية الاستراتيجية فى التوقيت المناسب عن طريق صياغة بعض الاشتراطات والتدابير التنظيمية أو المؤسسية، وذلك على النحو التالي:

- **التعديلات التنظيمية المحتملة.** ثمة قضايا قانونية عديدة تعوق حالياً إجراءات استخدام الأراضي مما قد يعطل تنفيذ المخطط الاستراتيجي، ونظراً للمخاطر التي تهدد مختلف المصالح، ينبغي العمل على بحث هذه القضايا بدقة وإيجاد حلول لها فى مرحلة مبكرة من تنفيذ المخطط.
- **أهم قضية ضمن هذه القضايا القانونية** الحرجة تتمثل فى قدرة الحكومة على تخصيص الأراضي ذات الملكية الخاصة من أجل المنفعة العامة مع تقديم التعويض المستحق للمالك. وبرغم أن هذه الإمكانية نص عليها وعرفها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ فى المادتين ١ و٢ منه، إلا أن تطبيقها ظل محدود النطاق حتى الآن، ومن ثم ينبغي استحداث طرق أخرى لضمان سرعة تطبيقه.
- **من الضروري تطبيق سبل لتأمين قدرة الحكومة على الاحتفاظ بجزء من الزيادة فى قيمة الأراضي الناتجة عن تنمية تلك الأراضي، وتحسين البيئة، وتحسين مستوى تغطية الخدمات العامة.**
- **التعديلات المؤسسية المحتملة:** من المؤكد أن ضمان سلاسة تنفيذ الرؤية سوف يتطلب قيام تعاون فعال بين العديد من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية من المشاركين فى

عمليات إعداد وتنفيذ المخططات الإقليمية، وفى إطار هذا التوجه يمكن اتباع عدة خطوات تشمل الآتي:

- **إنشاء كيانات متخصصة على مستوى أقليم القاهرة الكبرى وتكليفها بمسئولية التنفيذ:** تم مؤخراً إنشاء أجهزة وكيانات على المستوى الإقليمي وتكليفها بمسئوليات محددة فى مجالات تخصصها مثل إنشاء الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، وعلى نفس النمط يجب إنشاء عدة كيانات إضافية مماثلة مع تكليفها بمسئولية تنفيذ المشروعات الرائدة فى مجالاتها على المستوى الإقليمي.
- **دعم تنظيم الاتصالات المؤسسية:** ونظراً لتداخل المسئوليات وتشابك مهام العمل واعتماد المؤسسات على أدوار بعضها البعض، يجب مراعاة الانضباط والتوافق الدقيق لاستراتيجيات العمل والجداول الزمنية لتنفيذ المشروعات كاشتراطات أساسية لضمان دقة التنفيذ، ولذلك يجب تنظيم آليات تنسيق مخصصة واجتماعات على المستوى التشغيلي لضمان سلاسة تدفق المعلومات.

مبادئ تمويل المخطط الاستراتيجي

يمكن تحديد بعض الامتيازات التمويلية ذات الطابع الكمي للمشروعات، مثل الزيادة فى قيمة الأراضي ذات الملكية العامة المطروحة للبيع أو التأجير للمستثمرين من القطاع الخاص، بينما يتم تقييم بعض الامتيازات الأخرى بشكل غير مباشر، وسوف يطلق المخطط الاستراتيجي دورة عمل إيجابية من شأنها أن تعود بالنفع على أقليم القاهرة الكبرى ككل، فمن المتوقع أن تساهم الجهود الموجهة لتحقيق الرؤية فى خلق فرص عمل هائلة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المشروعات سوف تختصر زمن

رؤية مستقبلية

الفصل الرابع: التوجهات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والعمرائية فى إقليم القاهرة الكبرى

ومن أجل ضمان سلاسة تنفيذ المشروعات فى مواعيدها المحددة، سيتم وضع تمويل المشروعات الرائدة تحت المسؤولية المباشرة للمجلس الأعلى لأقليم القاهرة الكبرى، وثمة احتياج للتمويل من الميزانية العامة للدولة من أجل إطلاق عدة مشروعات لإعادة التنمية والتعمير، وضمان سرعة التوصل إلى مرحلة الكتلة الحرجة، وسوف يتم لاحقاً استرداد قيمة الاستثمارات الرأسمالية عن طريق عمليات البيع أو التأجير للقطاع الخاص أو بصورة غير مباشرة من خلال تحصيل الزيادة فى قيمة الأراضي.

- تمويل ايجابي قائم على تحديد قيمة الأراضي ورفع مستوى التحصيل الضريبي، مما يزيد من القيمة المالية المحققة عن طريق المشروعات.
- اشراك القطاع الخاص، إما عن طريق بيع / تأجير الأراضي التجارية، أو من خلال تنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أو من خلال إقامة شركات لتنفيذ مشروعات محددة.
- الضرائب العقارية.
- مخصصات للتمويل من الميزانية العامة للدولة.

الانتقال والمواصلات بين اجزاء الاقليم، وهو ما سيحقق زيادة فى معدلات الإنتاجية، وزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي سوف تساعد فى نهاية المطاف على توفير فرص عمل لسكان الاقليم.

وسوف يتم توفير التمويل اللازم لتنفيذ المخطط الاستراتيجي بطريقة متكاملة، حيث من المتوقع أن تؤدي بعض المشروعات ذات الفوائد الاجتماعية الكبيرة إلى آثار سلبية توازي الايرادات المباشرة الناتجة من مشروعات أخرى.

ومن أجل تمويل المخطط الاستراتيجي، سيتم الاستفادة من عدة مصادر للتمويل:



لقطة بانورامية توضح بعض من أهم الفنادق المطلة على نهر النيل كأحد عناصر صناعة السياحة فى إقليم القاهرة الكبرى -



الفصل الخامس: تنفيذ الرؤية

نظرة عامة

لضمان تحقيق الرؤية، أنتهت الدراسات السابقة وورش العمل التي شملت أصحاب الرأي من سكان القاهرة والسادة المتخصصين والقيادات ذات الصلة، الى رصد مجموعة من الافكار والمشروعات التي من شأنها توفير الاحتياجات القطاعية، وبدون شك ان هذه المشروعات الطموحة سوف تساهم في بناء اقليم يحقق العدالة الاجتماعية، والتنافس الاقتصادي، والاستدامة.

هذا وتطرح الرؤية مجموعة من المشروعات ذات الأولوية في ضوء تأثيرها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ودرجة تعقيدها، ويمكن تقسيم تلك المشروعات إلى نوعين:

- ٣ مبادرات قطاعية تتمركز حول أهم محاور الرؤية، و تهدف إلى بناء قاعدة أساسية للمشاركة والتنسيق بين جميع شركاء التنمية والجهات المعنية للوصول إلى هدف مشترك.
- ٢٢ مشروعًا رائد، للتنمية العمرانية مع تحديد دقيق لنطاق كل مشروع، وخاصة طرق التنفيذ والمسئوليات.

تلك الحزمة من المشروعات ذات الأولوية تهدف بالاساس إلى التعامل مع الملفات العاجلة التي تحتاج إلى الاهتمام الفوري، هذا وسيتم تحديد مجموعة اخرى من المشروعات بغرض استكمال الرؤية الشاملة للتنمية العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى .

وسيتم تنفيذ المشروعات والأنشطة التي سوف يتفق عليها من خلال جهه واحدة تقوم بالتنسيق الدائم بين الادارات أو الهيئات المختلفة لكي ينجح تنفيذها.



ثلاث مبادرات قطاعية

- تم تحديد ثلاث مبادرات أساسية تدعم محاور الرؤية. كل مبادرة سوف تقوى وتدعم خطوات العمل التفصيلية لتحقيق هدف مشترك يصبوا اليه جميع شركاء التنمية. وقد تم تحديد المبادرات على النحو التالي:-
- سد الفجوة الموجودة في وحدات إسكان الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط
- تطوير الاقليم ليصبح مركزا للاشعاع الثقافي في إفريقيا والشرق الأوسط
- تنمية إقليم القاهرة الكبرى كمقصد سياحي هام في المنطقة

المبادرة الاولى:

سد الفجوة الموجودة في وحدات إسكان الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط

يوجد حالياً فجوة واضحة بين العرض والطلب في الإسكان في إقليم القاهرة الكبرى، وخاصة إسكان الأسر ذات الدخل المنخفض/المتوسط، وتمثل هذه الفجوة التحدي الرئيسي لسكان الإقليم؛ وساعد ذلك على انتشار المناطق غير المخططة وغير الآمنة، وفي حالة عدم التدخل ستزداد المشكلة تفاقماً مع استمرار النمو السكاني.

تتطلب مواجهة الفجوة للإسكان إلى التنسيق بين العديد من الجهات المعنية والتي تتمثل في القطاع العام (وخاصة المحافظات، ومجالس المدن، والوزارات، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهيئة التخطيط العمراني) وصولاً إلى القطاع الخاص (مقاولو البناء، وشركات التنمية العقارية، والمستثمرون، والبنوك) بالإضافة الى عامة الشعب.

وتشتمل المبادرات على تنفيذ مجموعة هامة من الإجراءات:

- سياسة تخصيص الأراضي وخاصة في المجتمعات العمرانية الجديدة
- تنمية مناطق مخصصة للإسكان منخفض/متوسط الدخل
- مراجعة قوانين البناء
- حوافز للاستثمار

وتعتبر تنمية القدرات في مجال التشييد والبناء داخل إقليم القاهرة الكبرى أحد عوامل التمكين الهامة، وسيتم مراعاة الحوافز الضريبية والتسهيلات التي من شأنها تشجيع الإستثمار في هذا المجال، وسيتم بذل الجهود اللازمة لجذب شركات التشييد والبناء الأجنبية.

المبادرة الثانية:

تطوير الاقليم ليصبح مركزاً للاشعاع الثقافي في إفريقيا والشرق الأوسط

يحظى إقليم القاهرة الكبرى بمقومات فريدة في كونه منارة للمعرفة، فالعديد من المؤسسات الثقافية والتعليم العالي (محلية ودولية) المشهود لها بالتفوق الأكاديمي والتي بها تجمعات طلابية كبيرة تتخذ من الاقليم مقراً لها، مما يعطي الاقليم قدرة تنافسية عالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويوفر ذلك فرصة سانحة لجذب أفضل العقول للاقليم، والمساهمة في الإبداع والتأثير الفكري، بالإضافة إلى إيجاد فرص توظيف مباشرة وغير مباشرة ذات قيمة مضافة عالية.

يتطلب تحقيق هذه المبادرة الطموحة جهود مجموعة كبيرة من الأطراف بدءاً بالقطاع العام (مثل وزارة الثقافة و وزارة التعليم العالي، ووزارة التعليم، ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية

العمرانية، ووزارة الاستثمار، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة)، وصولاً إلى الجهات الخاصة (مثل الشركات أو المستثمرين ومؤسسات التعليم الخاصة)، وتعتبر القدرة على جذب الشركاء الأجانب أحد عوامل النجاح الهامة.

- والإجراءات التالية تمثل أسس تنفيذ تلك المبادرة:
- تنمية الأنشطة الثقافية والخدمات.
- تأسيس شراكة دولية مع المؤسسات الأكاديمية والثقافية العالمية.
- بذل الجهود لجذب ذوي الكفاءة من باحثين وطلاب وذلك لتسويق العرض الأكاديمي في إقليم القاهرة الكبرى.
- تحسين جودة الحياة لدى الطلاب (الإسكان، والنقل، والمرافق والترفيه).

المبادرة الثالثة:

تنمية إقليم القاهرة الكبرى كمقصد سياحي هام في المنطقة

السياحة هي أحد أهم ملامح شخصية إقليم القاهرة الكبرى. كما أنها أحد العوامل القوية لدعم الاقتصاد وصورة الاقليم، ويعتبر استغلال هذه القدرات أحد الخطوات الواضحة لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل في المستقبل.

ان ازدهار السياحة مرهون بتوفير البنية الأساسية المناسبة، ويعتبر التحرك لترويج السياحة شرطاً أساسياً للنجاح وينبغي أن يتم ذلك من خلال مجموعة عمل وزارى (وخاصة وزارة السياحة، وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، وزارة النقل، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الاستثمار) بالإضافة إلى مستثمري القطاع الخاص.

رؤية مستقبلية

الفصل الخامس: تنفيذ الرؤية



مبانى أقليم القاهرة الكبرى

وتشمل هذه المبادرة مجموعة كبيرة من الإجراءات كجزء من متطلباتها:

- إعادة تنشيط مركز المدينة وتحسين منطقة كورنيش النيل.
- تنمية وتطوير المناطق التاريخية.
- تطوير السياحة البديلة (مثل سياحة الاستشفاء، والسياحة التعليمية/الثقافية مؤتمرات تسوق).
- زيادة سعة الفنادق وإنشاء مراكز سياحية مخصصة.
- التدريب لتوفير عاملين مهرة فى مجال السياحة.
- تحسين جودة البيئة (مثل تلوث الهواء، ومعالجة المخلفات الصلبة).

وجدير بالاشارة ان تحقيق هذه المبادرات لن يتم الا فى اطار حوكمة رشيدة كما سبق الاشارة اليه فى الفصل السابق، وان نجاح الرؤية ومشروعاتها يتطلب المشاركة الفعالة من كل القطاعات فى اطار قوانين واشترطات تدعمها، ولن يتم ذلك الا بوجود وعى واتفاق مجتمعى لاهمية تنفيذ هذه الرؤية ودورها فى توفير جودة الحياه، حيث ان كل قطاع يكمل الآخر ويوفر فرص عمل ويساهم فى اعلاء شأن الاقتصاد المصرى.

البرامج والمشروعات الرائدة

تمثل المشروعات الرائدة المقترحة جوهر الخطة الاستراتيجية للقاهرة في المستقبل، ويمكن النظر إلى هذه المشروعات الرائدة على أنها أمثلة يتم تكرارها لاحقاً في جميع أنحاء القاهرة الكبرى ومن ثم فهي تساهم في استدامة الرؤية.

الرؤية	البرامج	المشروعات	الركائز
تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان	<ul style="list-style-type: none"> التعامل مع ملف المناطق الغير آمنة بما يتناسب مع أهميته وطبقاً لطبيعة كل حاله على ان يتم اشراك المجتمع المحلي والتفاوض بخصوص البدائل المطروحة. تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق غير المخططة من خلال توفير البنية الأساسية والخدمات اللازمة. توفير خيارات اسكان مناسبة لمحدودي ومتوسطي الدخل لخدمة عدد السكان المتزايد. توفير الاسكان البديل للاسر المنقولة و بما يتناسب معهم من خدمات عامة ومرافق. 	<ul style="list-style-type: none"> نقل الوحدات السكنية التي تقع في مناطق غير آمنة والمناطق الغير مخططة من خلال توفير وحدات سكنية بديلة في المناطق القريبة منها او في المدن الجديدة. تنفيذ مشروعات التنمية العمرانية في المناطق الجديدة واعطاء دفعة لتنمية مدن متعددة الانشطة والمراكز. عمل مشروعات لتحسين كفاءة الطاقة ومياه الشرب والصرف الصحي. تحقيق التنوع الاجتماعي المطلوب داخل مختلف المراكز العمرانية بالأقليم لتقليص نمو المناطق الغير مخططة. 	عدالة اجتماعية – استدامة
توفير مناخ تنافسي للاقتصاد القائم على المعرفة	<ul style="list-style-type: none"> تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات وتحسين قنوات ربط التعليم بالصناعة. النهوض بالمناخ الثقافي والاعلامي والبنية التحتية التعليمية إنشاء بؤر اشعاع ثقافي ومعرفي بمستوى عالمي (مدن عالمية للمعرفة). تطوير البنية التحتية للقطاع الطبي وإنشاء مراكز طبية ذات تنافسية عالمية. 	<ul style="list-style-type: none"> تحديث نظم وضع المناهج التعليمية ووسائل التعليم، والتحديث المستمر للبنية التحتية والتجهيزات. إنشاء المدينة العالمية للمعرفة بالقاهرة التي تجمع بين مرافق رفيعة المستوى للتعليم العالي ومشروعات التكنولوجيا والابتكار. إنشاء مدينتين طبيتين، تشمل كل منهما مستشفى عام حكومي، وعدد من المستشفيات المتخصصة ومجموعة كاملة من المرافق، وتشمل كذلك مناطق وفضاءات ومراكز تجارية لخدمة المرضى وعائلاتهم. إنشاء هيئة لتمويل المدارس ومؤسسات التعليم العالي مع تسويقهم دولياً. إنشاء مجلس أعلى للمكتبات وصندوق لدعم الثقافة. إنشاء مكتبة عالمية بالأقليم. 	تنافسية اقتصادية
تحسين الظروف البيئية وتحقيق الاستدامة	<ul style="list-style-type: none"> فرض قوانين تماشى مع المعايير البيئية وتضمن سلامة للسكان. اقامة أنظمة متكاملة لإدارة المخلفات الصلبة. توفير بيئة نظيفة في المناطق الصناعية داخل الأقليم واتخاذ التدابير اللازمة لنقل المصانع المسببة للتلوث وفقاً للوائح والتشريعات. 	<ul style="list-style-type: none"> نقل المنشآت الصناعية الملوثة وفقاً لبرنامج زمني محدد ونقل المصانع الملوثة خارج المناطق السكنية. تطوير وإنشاء مناطق للصناعات الصغيرة والمتوسطة خارج الكتلة العمرانية. تغطية وتطهير الترع والمصارف داخل الكتلة السكنية. اقامة حزام اخضر حول القاهرة وتكثيف اقامة مسطحات خضراء. نقل محطات المعالجة، وتطوير مصانع وسيطة، وتطوير تدوير المخلفات من خلال انشاء مناطق جديدة للفرز والتدوير والتخلص النهائي من المخلفات. 	استدامة
تطوير البنية التحتية لشبكل النقل والمواصلات بالقاهرة الكبرى	<ul style="list-style-type: none"> دعم الشبكة القائمة وتطويرها. إنشاء شبكة لربط المجتمعات العمرانية الجديدة بحضرة القاهرة الكبرى. تطوير الشبكة القائمة وازافة شبكة لربط الأقليم بالأقاليم المحيطة. إنشاء مجموعة من المحطات التبادلية لربط جميع شبكات المواصلات واستخدامها كبؤر للتنمية. 	<ul style="list-style-type: none"> اقامة 4 خطوط للمetro لضمان التغطية الكاملة للكتلة العمرانية وحتى الطريق الدائري. إنشاء 9 خطوط للترام السريع. اضافة 750 كيلومتر من الطرق. إنشاء كيان مؤسسي خاضع لمجلس الوزراء لوضع سياسات قطاع النقل والمواصلات والتنسيق بين الجهات المعنية. إنشاء 6 محطات تبادلية (من بينها محطات المتنب وحوان). تطبيق النظم الحديثة لإدارة وتنظيم المرور والتحكم في الطلب على الانتظار ورفع كفاءة التقاطعات بإنشاء كبارى وانفاق. توسيع شبكة المترو. إنشاء شبكة الترام. تطوير شبكة طرق سريعة شاملة. 	عدالة اجتماعية – تنافسية اقتصادية – استدامة

رؤية مستقبلية

الفصل الخامس: تنفيذ الرؤية

الرؤية	البرامج	المشروعات	الركائز	
تمتية المجتمعات العمرانية الجديدة كمراكز متنوعة وجذابة	<ul style="list-style-type: none"> تدعيم المجتمعات العمرانية الجديدة. خلق مراكز جاذبة للسكان بالمجتمعات العمرانية الجديدة. 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير مراكز سياحية واستثمارية جديدة بالساحل من أكتوبر لجذب السياحة وانشطة الاعمال وزيادة ديناميكية المنطقة. تطوير المنطقة على طول محور سفارة الجديد مع انشاء البنية التحتية اللازمة والمرافق (محطة حلوان- كوبرى سفارة المعلق- مساحات خضراء) وخلق منطقة مال واعمال. انشاء مدينة تجارية بحلوان. انشاء اسواق ومخازن وتحسين طرق ربط الكتلة العمرانية الرئيسية بالمجتمعات العمرانية الجديدة. انشاء مركز اعمال على مساحة 1500 فدان كمركز لممارسة الانشطة التجارية والمالية والادارية. 	تنافسية اقتصادية	
تهيئة المناخ للازدهار السياحي والحفاظ على المناطق الاثرية	<ul style="list-style-type: none"> القاهرة الكبرى مركز سياحي عالمي متميز. 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير المقاصد السياحية القائمة. انشاء مراكز جذب سياحي جديدة. 	<ul style="list-style-type: none"> حماية المنطقة الاثرية والمناطق الاثرية في حرم هضبة الازهرام، وتحسين وتطوير المنطقة المحيطة بهضبة الازهرام، وتحسين طرق الوصول اليها، والاستفادة من انشاء المتحف المصرى الكبير وتسهيل عملية الاتصال بينهما وتطوير المناطق الغير آمنة في منطقة هضبة الازهرام. تحسين كورنيش النيل من خلال وضع قانون ملائم وخلق بنية تحتية لاعادة تشكيلها لتكون بمثابة منتزه عام لسكان القاهرة. تطوير مراكز سياحية بمدينة 6 أكتوبر. تطوير هضبة الهرم. تطوير كورنيش النيل. الانتهاء من تطوير وترميم المناطق التاريخية القائمة . تطوير جزر النيل كمناطق محمية طبيعية. اقامة مركز للخيول العربية. 	تنافسية اقتصادية – استدامة
احياء المنطقة المركزية للقاهرة الكبرى	<ul style="list-style-type: none"> استعادة القيمة الحضرية للمناطق المركزية بمفهومها الاكتمل. 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير وسط المدينة والاحياء والميادين المركزية للقاهرة الكبرى. 	<ul style="list-style-type: none"> الدمج بين المنطقة المركزية والقاهرة الخديوية بحيث تتناسب ومقاييس أفضل مراكز المدن العالمية. تطوير ميدان التحرير والمنطقة المحيطة وخلق مساحات للمشاة وربطه بالواجه النيلية. 	عدالة اجتماعية – تنافسية اقتصادية – استدامة
توفير نظام فعال للحكومة لادارة مشروعات التنمية	<ul style="list-style-type: none"> حكم رشيد للقاهرة الكبرى يؤهلها الى دور رائد كعاصمة سياسية. 	<ul style="list-style-type: none"> توفير نظام فعال للحكومة ولادارة مشروعات التنمية. 	<ul style="list-style-type: none"> تحديد حدود العاصمة لتصبح القاهرة اقليم ادارى واحد يمثل الثقل السياسى والاقتصادى للبلد. انشاء المجلس الاعلى للقاهرة الكبرى وتكوين ادارة مركزية وتقليل دور المحافظات فى المشروعات ذات البعد الاقليمى للعاصمة. اصدار قانون خاص بالاقليم لادارة للحفاظ على تنافسية الاقليم. 	عدالة اجتماعية – تنافسية اقتصادية – استدامة

خاتمة

تحديد الهيئات المسؤولة عن التنفيذ، وتنظيم عمليات مراجعة منتظمة في جميع مراحل التنفيذ.

هذه الرؤية هي لجميع السكان والمجتمعات والجهات المعنية في إقليم القاهرة الكبرى. فهم جميعا مدعوون لاستكمال بناء هذه الرؤية من خلال التفاعل الايجابي معها حتى تصبح القاهرة "عالمية، شاملة، مستدامة".

يتمثل الهدف الأسمى من هذه الرؤية في تحسين جودة الحياة لجميع سكان الاقليم مع التأكيد بشكل خاص على ذوي الدخل المنخفض، ولقد تم وضع خطط طموحة من أجل النمو الاقتصادي والعمرائي، وتحسين البيئة للإسهام في تحقيق هذا الهدف الرئيسي. وجاري الآن رسم الخطط التفصيلية للمشروعات و تأمين الالتزامات المالية، وسيتم

تحديد رؤية التنمية العمرانية مساراً واضحاً للتنمية إقليم القاهرة الكبرى وذلك لحل المشاكل العاجلة بالإقليم والحد من تفاقم قضايا السكن والمرافق والخدمات ليستعيد مكانته محلياً وإقليمياً ودولياً، وقد تم ذلك باستشارة جميع الجهات المعنية وشركاء التنمية، وسوف يتم مزيد من الحوارات المجتمعية حتى الوصول الى رؤية متفق عليها.







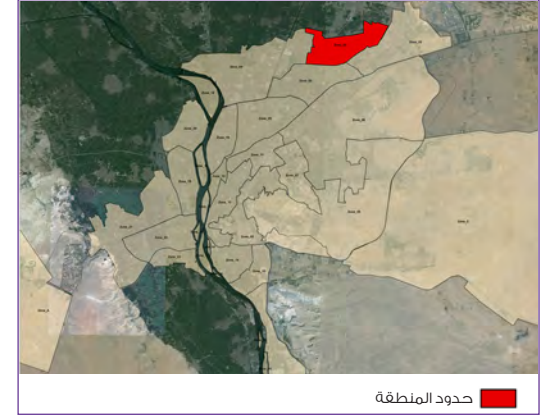
ملحق ١

التحليل العمراني
وفرص التنمية

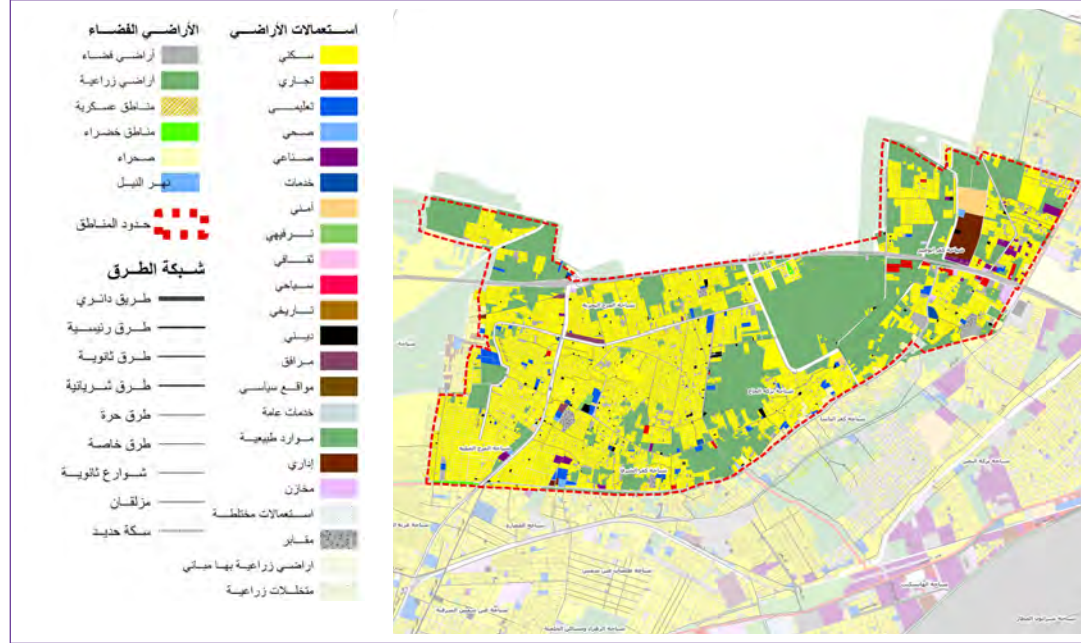


التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ١: المرج



استعمالات الأراضي



استعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تتكون المنطقة الأولى من عدة مناطق سكنية غير مخططة، أقيمت على أراضي زراعية على أطراف الكتلة العمرانية الشمالية الشرقية. وما زالت المنطقة تشمل أراضي زراعية شاسعة (حوالي ١٣٢٤ فدان) وتقع تحت حماية وزارة الداخلية. يباغ عدد السكان في المنطقة حوالي ١٨٠٠٠ نسمة وكثافة سكانية تبلغ ٢٤٧ فرد/فدان و يبلغ نصيب الفرد من المساحات الخضراء أقل من متر مربع واحد، هذا بالإضافة الى وجود بعض المناطق غير الآمنة (١٨ فدان).

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

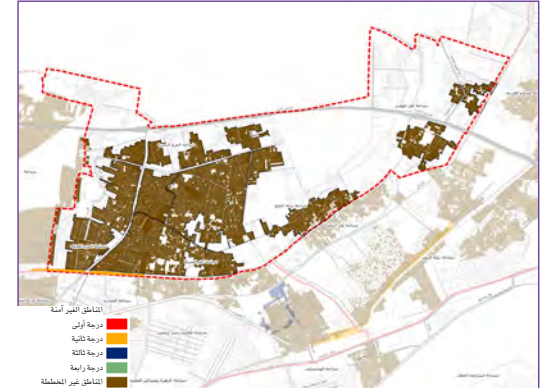
استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخططة	١٢٧١	٢٢	١٢٧١	٢٢	١٢٧١	٢٢
غير مخططة	٤٢٠	١١	٤٨٣	١٢	٤٨٣	١١
صناعي	٤٧	١	٤٧	١	٤٧	١
تجاري	١٨	٠	٢٠	١	٢٠	٠
إداري	١٢٢	٣	١٢٢	٣	١٢٢	٣
أمن	٢٥	١	٢٥	١	٢٥	١
مقابر	١٧	٠	١٧	٠	١٧	٠
حزام أخضر: سكني-زراعي	١٧	٠	١٧	٠	١٧	٠
زراعي	١٢٢٤	٣٤	١٢٧٢	٣٢	١٢٢٥	٢٩
أرض فضاء	١١٥	٣	١٠٠	٢	٤٠	١
أخرى	٥٤٣	١٤	٥٤٥	١٤	٦٥٠	١٧
إجمالي	٣٩١٩	١٠٠	٣٩١٨	١٠٠	٣٩١٩	١٠٠
السكان	٤١٨٤٤		٤٣٣٣٨		٤١٩٢٥	
الكثافة السكانية فرد/فدان	٢٤٧		٢٤٧		٢٢٥	
المناطق الخضراء م ^٢ /فرد	٠,١٧		٠,١٦		٠,٠٥	

استعمالات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقا لسيناريو التخطيط

- تقليص فرص جذب السكان للمنطقة من خلال عدم السماح بإنشاء أنشطة ضخمة تولد فرص عمل جديدة.
- السماح بنمو محدود لمناطق سكنية مخططة سنة ٢٠٢٠ (+٥%)، وسنة ٢٠٣٠ (+١٠%).
- إزالة المناطق غير الآمنة.
- تجنب إقامة المزيد من المناطق غير المخططة على ما تبقى من الأراضي الزراعية، وتحويل بعض المساحات الزراعية إلى متنزهات عامة.
- تطوير المناطق السكنية المخططة (القانونية).
- الحد من المناطق غير المخططة (بمعدل -٥% سنة ٢٠٢٠، ونسبة -٨% سنة ٢٠٣٠)
- زيادة الاستخدامات الخدمية الأخرى للأراضي
- السماح بتوسع محدود للصناعات غير الملوثة.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة

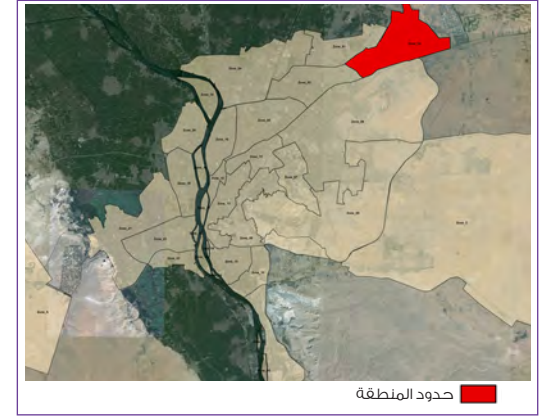


رؤية مستقبلية

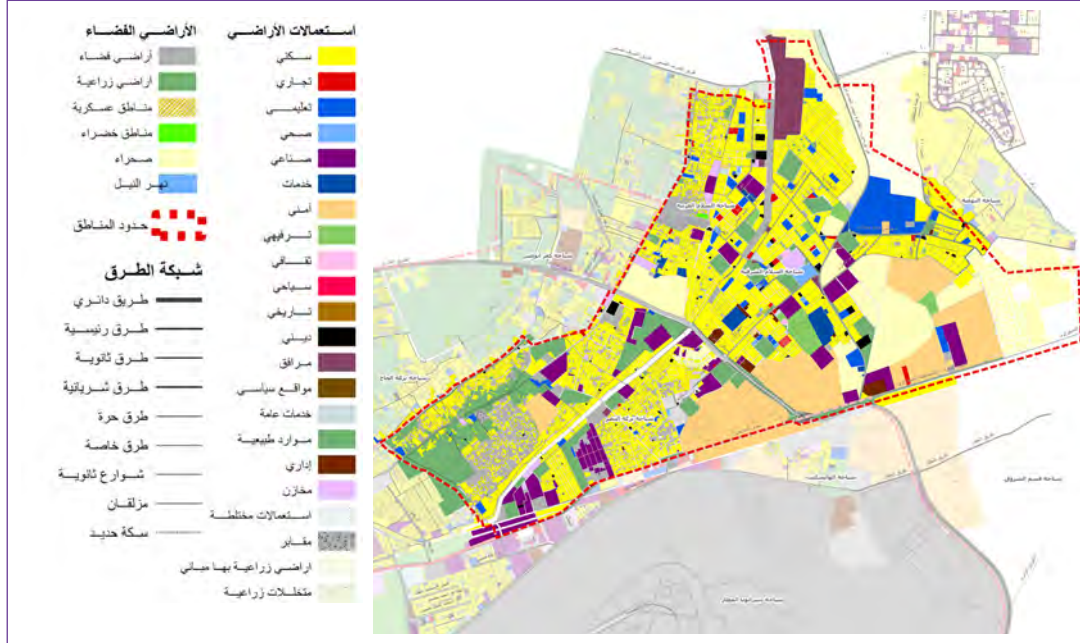
ملحق ١: التحليل العمراني وفرص التنمية

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ٢: السلام



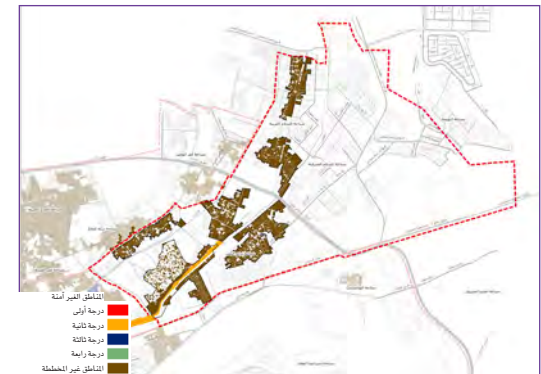
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تتكون المنطقة الثانية من عدة مناطق سكنية غير مخططة أقيمت على أراضي زراعية شمال شرق القاهرة وشمال مطار القاهرة، وما زالت هذه المنطقة تضم مساحات زراعية متناثرة ومركزية الموقع كما تضم أيضا أراضي تستخدمها الحكومة (كمناطق لإدارات وأجهزة الأمن). ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة ٢٠٧٠٠٠ نسمة وبكثافة سكانية تبلغ ١٦٥ فرد/فدان. ويبلغ نصيب الفرد من المساحات الخضراء حوالي ٣,٥ متر مربع، هذا بالإضافة إلى وجود العديد من المناطق غير الآمنة (٥٣ فدان).

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
السكان						
مخطط	١٦٩١	٢٦	١٦٩١	٢٦	١٧٧٦	٢٧
غير مخطط	١٧٠	٣	٢٥٠	٤	١٥٦	٢
صناعي	٥٢٩	٨	٥٥٠	٨	٦٤٧	١٠
تجاري	٥٤	١	٥٥	١	٦٢	١
إداري	٤٠٣	٦	٤٢٠	٦	٤٦٣	٧
أمني	٧١٩	١١	٧١٩	١١	٧١٩	١١
مقابر	٨	٠	٨	٠	٤	٠
حزام أخضر: سكني-زراعي	٢٥٤	٤	٢٥٤	٤	٢٨٢	٤
زراعي	٤٠١	٦	٣٧٠	٦	٣٦٠	٥
أرض فضاء	١٤٥٣	٢٢	١٣٦٥	٢١	١١٨٤	١٨
أخرى	٩١٠	١٤	٩٢٠	١٤	٩٥٠	١٤
إجمالي السكان	٣٠٧١٤		٣٢٠٦٥		٣١٨٨٠	
الكثافة السكانية فرد/فدان	١٦٥		١٦٥		١٦٥	
المناطق الخضراء الم/فرد	٣,٤٧		٣,٢٣		٣,٠٧١	

استعمالات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

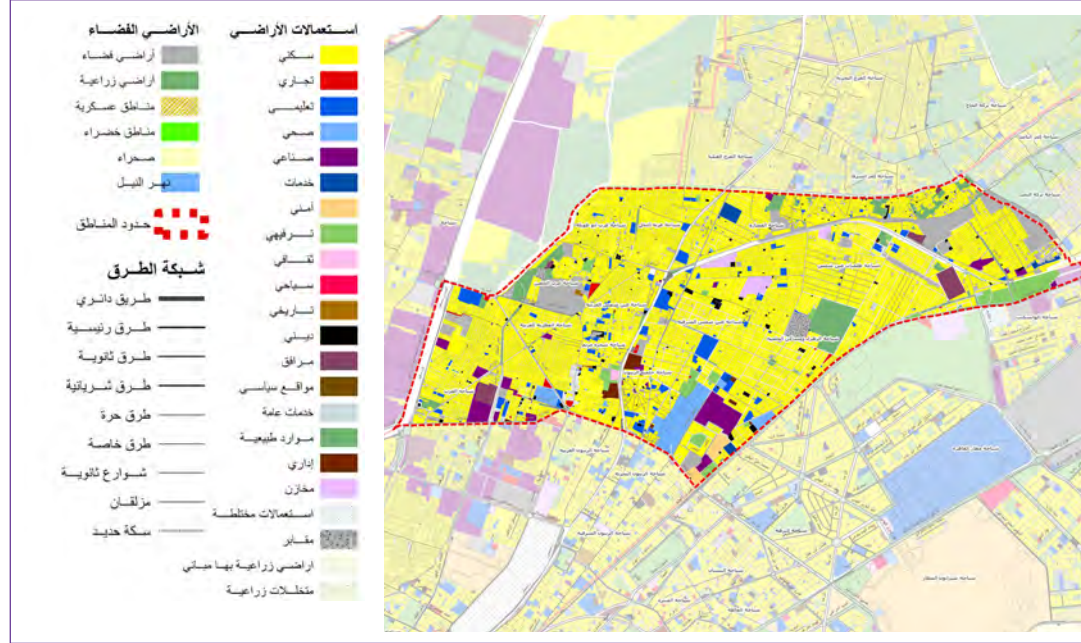
طبقا لسيناريو التخطيط

- الحد من التوسع السكني بحيث تقتصر الزيادة على +٣% سنة ٢٠٢٠، و +٥ سنة ٢٠٣٠.
- تنمية الأراضي الصحراوية والأراضي الفضاء لإقامة صناعات غير ملوثة وخدمات ومباني إدارية للاستفادة من مواقعها (المطار، الطريق الدائري).
- إزالة المناطق غير الآمنة.
- تحويل بعض الأراضي الفضاء إلى متنزهات عامة.
- تطوير المناطق السكنية المخططة (القانونية).
- الحد من المناطق غير المخططة بنسبة -٥%، سنة ٢٠٢٠ و -٨% سنة ٢٠٣٠ وزيادة الاستخدامات الأخرى للأراضي (إدارية، تجارية).
- تحويل منطقة أو اثنتين من مناطق المقابر إلى متنزهات عامة.

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ٣: عين شمس

أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تقع المنطقة الثالثة شمال القاهرة وتتكون من عدة مناطق سكنية غير مخططة وبعض المنشآت التعليمية وعيادات طبية، ومركزا للتسوق، وتضم المنطقة أراضي فضاء كما تضم عدد محدود من المساحات غير المبنية. ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة ١,٢ مليون نسمة بكثافة سكانية مرتفع للغاية حيث يبلغ ٥١٨ فرد/فدان. ولا تتوفر أية مساحات خضراء تقريبا حيث يصل نصيب الفرد إلى ٠,٦ متر مربع، هذا بالإضافة إلى وجود عدة مناطق غير آمنة (٦١ فدان).

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

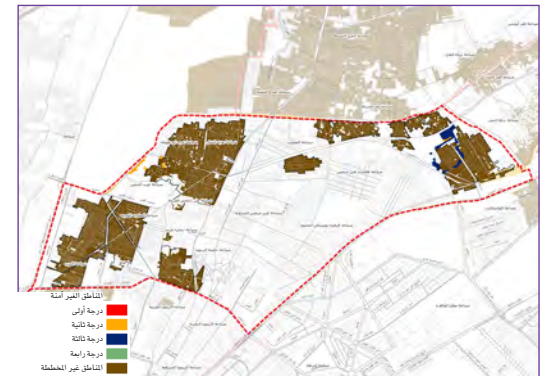
استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	١٣٤٦	٢٩	١٣٤٦	٢٩	١٣٤٦	٢٠
غير مخطط	١١٥١	٢٥	١١٩٦	٢٦	١٠٩٣	٢٤
صناعي	٢٠٥	٤	٢٠٥	٤	٢٠٥	٥
تجاري	٢٢	٠	٢٤	١	٣٠	١
إداري	٣١٣	٧	٣١٣	٧	٣٦٣	٦
أمني	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مقابر	٢٥	١	٢٥	١	١٥	٠
حزام أخضر: سكني-زراعي	١٩٢	٤	١٩٢	٤	٢٥٧	٩
زراعي	٤٨	١	٣٠	١	٣٥	١
أرض فضاء	٤١٥	٩	٣٨٠	٨	٢٥٠	٦
أخرى	٨٦١	١٩	٨٧٠	٩	٩٢٠	٢٢
إجمالي	٤٥٨١	١٠٠	٤٥٨١	١٠٠	٤٣٣٠	١٠٠
السكان	١٢٩٣٨٤		١٣٦٦٧٥٦		١٠٦٤٤٩٠	
الكثافة السكانية فرد/فدان	٥١٨		٥١٨		٥١٨	
المناطق الخضراء م/فرد	٠,٦		٠,٦		٠,٦	

استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقا لسيناريو التخطيط

- الارتقاء وتحسين الحالة العمرانية للمنطقة بالإضافة الى اقامة مشروعات التنمية العمرانية.
- إيقاف التوسع السكنى فى المنطقة.
- تحويل بعض الأراضي الفضاء والأراضي الزراعية إلى مناطق خضراء.
- إزالة المناطق غير الآمنة.
- تطوير المناطق السكنية المخططة (القانونية).
- الحد من المناطق غير المخططة سنة ٢٠٢٠ (-٥%)، وسنة ٢٠٣٠ (-٨%) وزيادة الاستخدامات الأخرى للأراضي (الإدارية).

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



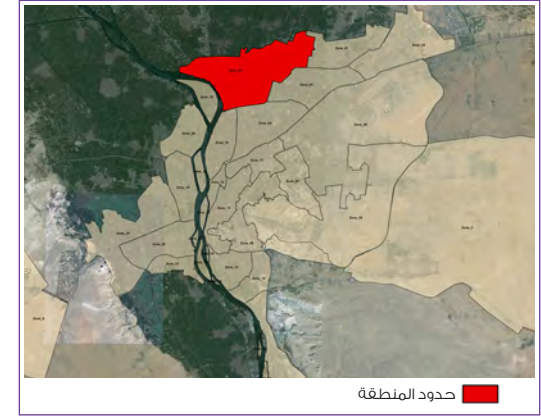
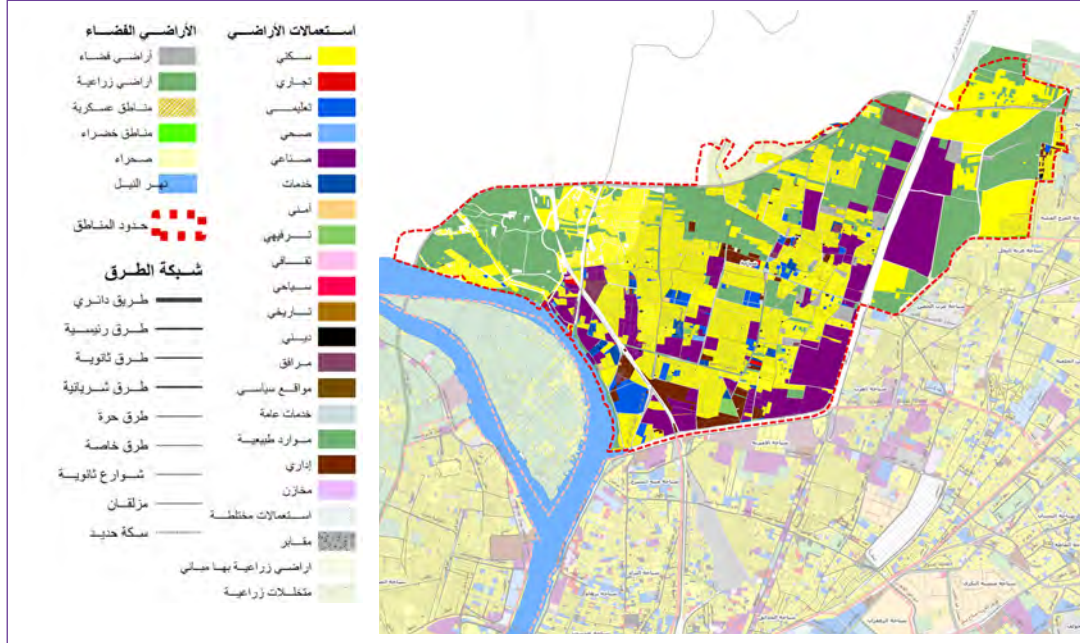
رؤية مستقبلية

ملحق ١: التحليل العمراني وفرص التنمية

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ٤: شبرا

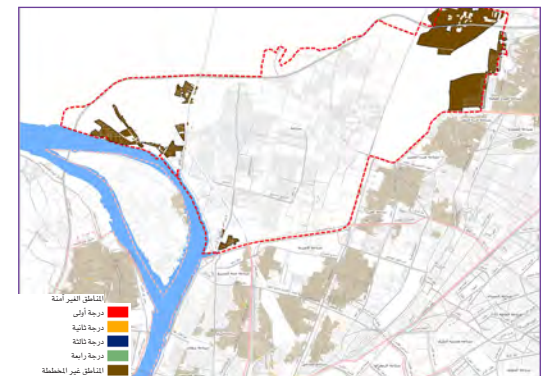
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تتكون المنطقة الرابعة من مناطق سكنية غير مخططة ممتدة تم بناؤها على أراضي زراعية شمال القاهرة. وتحدها المنطقة من الجنوب والشرق ترعة الاسماعيلية ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة حوالي مليون نسمة بمعدل كثافة سكنية يبلغ ٣٣٠ فرد/فدان. وتضم هذه المنطقة عدة مناطق صناعية البعض منها شديد التلوث ومحاطة بالكثبان السكنية ولا تتوفر أية مساحات خضراء في المنطقة تقريبا، هذا بالإضافة إلى وجود مناطق غير آمنة (٤٥ فدان) تشكل جزءا من المناطق السكنية غير المخططة والمناطق الصناعية.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقا لسيناريو التخطيط

- إزالة المناطق غير الآمنة وأسباب تواجدها.
- تجنب التوسع في التنمية السكنية على الأراضي الزراعية المتبقية.
- تقنين وتوفير أوضاع المناطق غير المخططة.
- إقرار مشروعات التحريم.
- التوسع في الاستخدامات الأخرى للأراضي (استخدامات تجارية، الصناعات غير الملوثة).
- تحويل بعض المناطق الزراعية إلى متنزهات.
- تجنب التوسع العمراني في المناطق الزراعية المحيطة.
- نقل المصانع الملوثة إلى خارج القاهرة بعيدا عن المناطق السكنية.
- إعادة تأهيل الصناعات الملوثة (بعد نقل المصانع) لاستخدامات أخرى غير سكنية.
- توصيل شبكة خطوط المترو إلى المنطقة (مشروع مقترح).

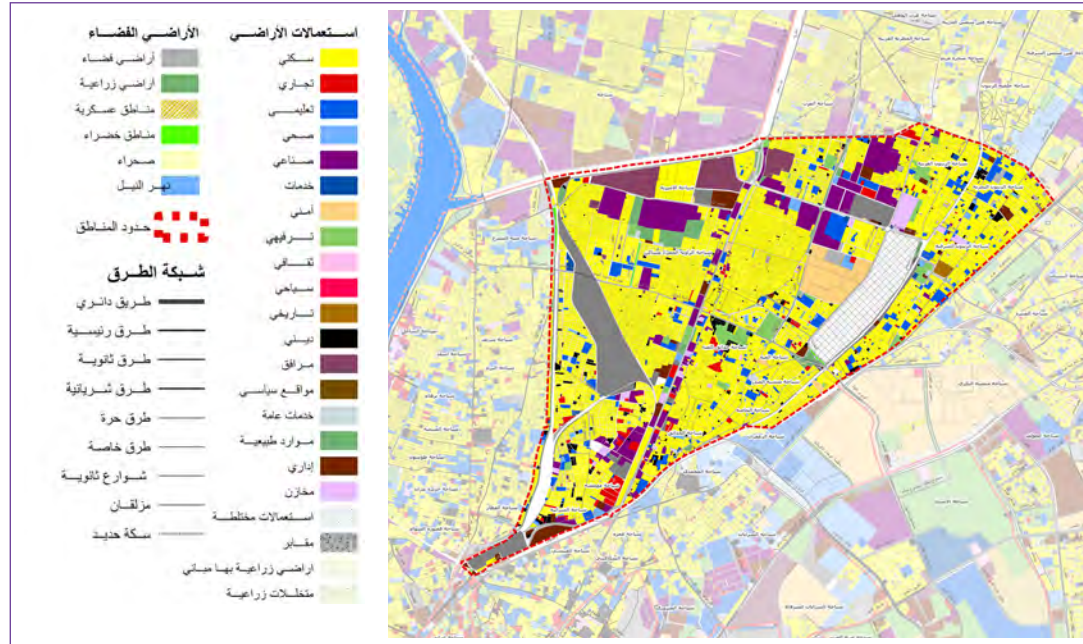
توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
السكنية	مخطط	١٥٨٩	٢١	١٧٥٩	٢٣	٣٠٧٧
	غير مخطط	١٤٣٨	١٩	١٧٠٠	٢٢	١٢٨٥
	صناعي	١٣٩٤	١٨	١٢٩٤	١٨	١٠٠٠
تجاري	٦	٠	٦	٠	١٢	٠
اداري	٣٧٦	٥	٣٧٦	٥	٣٧٦	٥
آمني	٤	٠	٤	٠	٤	٠
مقابر	١١	٠	١١	٠	١١	٠
حزام أخضر: سكني-زراعي	٢٦٤	٣	٢٦٤	٣	١٥٢٧	٢٠
زراعي	١٢٢٣	١٧	٩٢٩	١٢	٣٠٠	٤
أرض فضاء	٣٠٨	٤	١٥٠	٢	٥٠	١
أخرى	١٠٤٤	١٤	١٠٤٤	١٤	١٠٩٠	١٤
إجمالي	٧٦٤٧	١٠٠	٧٦٤٧	١٠٠	٧٦٤٧	١٠٠
السكان	٩٩٥٨٧		١٠٦٦٥٠		١١٩٦٣٠	
الكثافة السكانية	٣٣٠		٣٣٠		٣٣٠	
فرد/فدان	١٠,١		١		٥,٥	

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ٥: حدائق القبة

أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

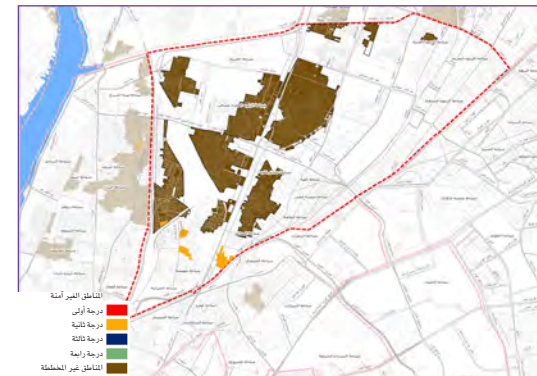
تتكون المنطقة الخامسة من عدد محدود من المناطق السكنية غير المخططة تقع شمال منطقة وسط المدينة (القاهرة الخديوية)، ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة ١,١٧ مليون نسمة بكثافة سكنية تبلغ ٥١٤ فرد/فدان. وتضم هذه المنطقة مواقع صناعية وشبكة مواصلات بالإضافة الى القصر الجمهوري. ولا توجد تقريبا أية مساحات خضراء فى هذه المنطقة، وتشكل المناطق غير الأمنة (٢٧ فدان) جزءا من المناطق السكنية غير المخططة وبعض المواقع الصناعية. وتعتبر منطقة متشعبة وعليه فإن المساحات غير المبنية بها محدودة. **المناطق غير المخططة وغير الأمنة**

استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

- طبقا لسيناريو التخطيط
- إزالة المناطق غير الأمنة.
- تطوير المناطق السكنية المخططة (القانونية)، مع إمكانية تقليل المساحات.
- الحد من زيادة المناطق السكنية غير المخططة سنة ٢٠٢٠ (-٥%)، سنة ٢٠٣٠ (-٨%) وزيادة الاستخدامات الأخرى للأراضي (إدارية، تجارية).
- نقل الصناعات الملوثة بشكل أساسى إلى الاراضى الغير صالحة للأستخدامات السكنية.
- زيادة المنتزهات العامة والاستخدامات الأخرى للأراضي.
- تطوير مناطق السكك الحديدية في منطقة ميدان رمسيس دون الحاجة إلى نقل سكان المنطقة.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
السكان	٢١٧١	٤٣	٢٢٠٠	٤٣	٢١٣٠	٤٢
مخطط	١١٠	٥	١١٥	٥	١٠١	٥
غير مخطط	١٧	٠	١٠٤	٥	٦٩٢	١٤
صناعي	٧٧	٣	٩٠	٤	١١٠	٥
تجاري	٦٤٦	٣	٦٤٦	٣	٦٢٠	٣
إداري	١٠٩	٥	١٠٩	٥	١٠٩	٥
أمني	١	٠	١	٠	١	٠
مقابر	٩٧	٤	٩٧	٤	٤٢١	٨
حزام أخضر: سكني-زراعي	١٠٢	٥	٨٢	٤	٥١	٢
زراعي	٣٨	١	٣٨	١	٠	٠
أرض فضاء	٨٧٠	٤	٨٧٠	٤	٨٩٠	٤
أخرى	٥٠٧٤	٢٣	٥٠٧٤	٢٣	٥٠٧٤	٢٣
إجمالي	١١٧١٥١٧	١٠٠	١١٨٩٩١٠	١٠٠	١١٤٦٧٣٤	١٠٠
الكثافة السكنية فرد/فدان	٥١٤		٥١٤		٥١٤	
المناطق الخضراء م/فرد	٠,٣٥		٠,٣٤		١,٥٤	



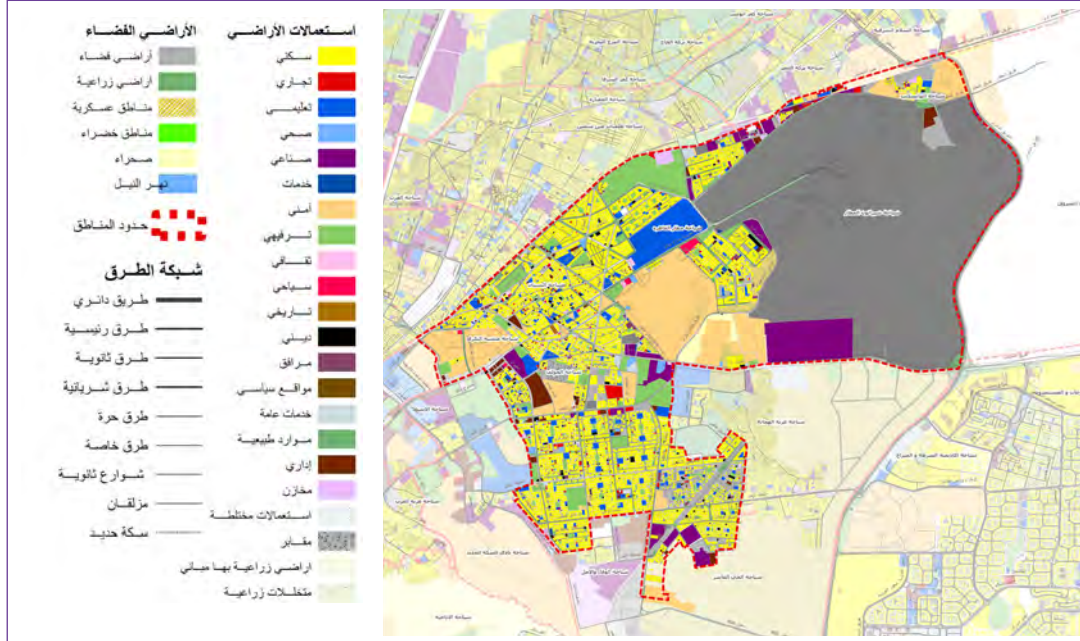
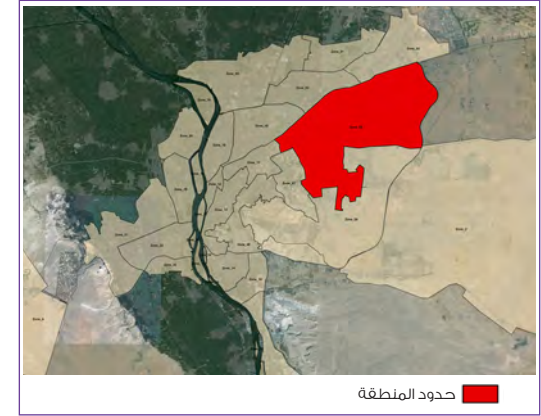
رؤية مستقبلية

ملحق ١: التحليل العمراني وفرص التنمية

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ٦: النزّه

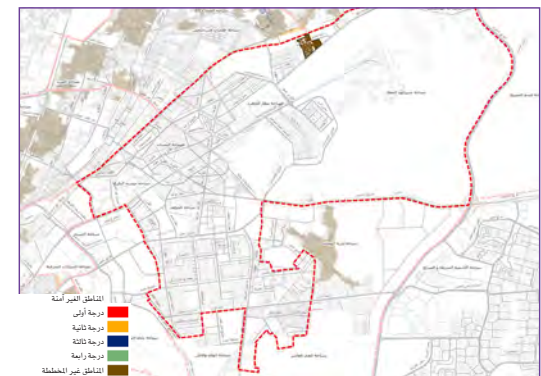
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تتكون المنطقة السادسة من عدد من المناطق السكنية المخططة (القانونية) (ولا توجد مناطق غير مخططة بها)، وتقع شرق إقليم القاهرة الكبرى وتضم منطقة المطار (بالإضافة إلى مطار عسكري)، ومناطق أمن شاسعة والكلية الحربية ونادي الشمس الرياضي ونادي الفروسية العسكري. ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة حوالي ٦١١٠٠٠ نسمة بمعدل كثافة سكانية يبلغ ١٥٨ فرد/فدان. وتضم هذه المنطقة مساحات خضراء بمعدل أعلى من المتوسط في القاهرة، وبشكل عام فإن المساحات غير المبنية بها محدودة.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



توزيع نسب أستخدمات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	٢٨٧٤	١٧	٤٠٠٠	١٨	٤٣٠٠	١٩
غير مخطط	٠	٠	٠	٠	٠	٠
صناعي	٩٣١١	٤٢	٩٣١١	٤٢	٩٣١١	٤١
تجاري	٢٠٣	١	٢٠٣	١	٣٠٠	١
إداري	١٢٩٦	٦	١٢٩٦	٦	١٦٠٠	٧
أمني	٢٤٨٤	١١	٢٤٨٤	١١	٢٤٨٤	١١
مقابر	٦٧	٠	٦٧	٠	٥٠	٠
حزام أخضر: سكني-زراعي	١١٤٤	٥	١٢٧١	٦	١٣٠٠	٦
زراعي	٦٢٤	٣	٦٢٤	٣	٤٤٢	٢
أرض فضاء	٨٧٩	٤	٦٠٠	٣	٢٠٠	١
أخرى	٢٤٤٥	١١	٢٤٧٠	١١	٢٥٥٠	١١
إجمالي	٢٢٢٢٦	١٠٠	٢٢٢٢٦	١٠٠	٢٢٢٢٦	١٠٠
السكان	٦١١١٢		٦٣٣٠٠		٦٧٤٠٠	
الكثافة السكانية	١٥٨		١٥٨		١٥٨	
فرد/فدان	٧,٨٦		٨,٤٥		٨,٠٤	
المناطق الخضراء						
م²/فرد						

استخدامات الأراضي لفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقا لسيناريو التخطيط

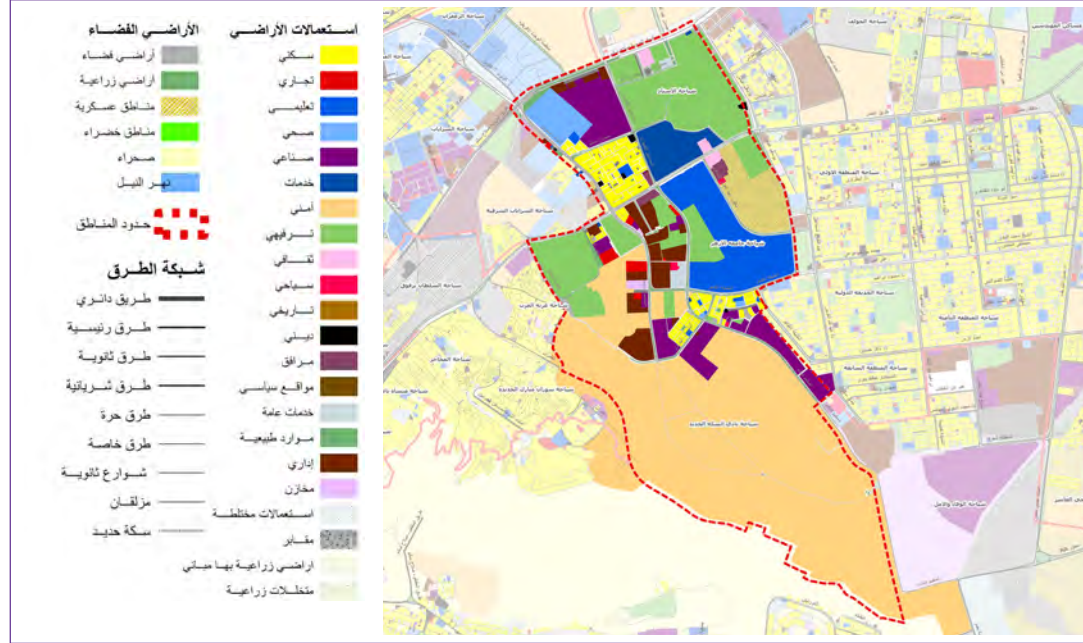
- تطوير المناطق السكنية المخططة (القانونية).
- تنفيذ أعمال التطوير الجارية ومشروعات الاسكان.
- استغلال المساحات الفضاء وتحويلها إلى متنزهات عامة واستخدامات اخرى (ادارية، تجارية).

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ٧: مدينة نصر ثان



أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تتكون المنطقة السابعة من عدد محدود من المناطق السكنية المخططة إلا أنها غالباً تستخدم في الأغراض غير السكنية. وتضم هذه المنطقة جامعة الأزهر واستاد القاهرة الرياضي وأرض المعارض ومناطق عسكرية ومناطق أمنية خاصة. ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة حوالي ٤٢٠٠٠ نسمة بكثافة سكنية تبلغ ٢٧٨ فرد/فدان. وتتوفر مساحات خضراء بالمنطقة. ولا توجد أية مواقع غير آمنة بهذه المنطقة. ولأن المنطقة متشعبة فهي تضم عدد محدود للغاية من المساحات غير المبنية.

استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقاً لسيناريو التخطيط

- توطيد المناطق السكنية المخططة وتطوير منطقة أرض المعارض.
- تقييم إمكانات إعادة تطوير المناطق العسكرية والمناطق الأمنية الخاصة المستخدمة لأغراض أمنية.
- يمكن التوسع في استخدامات أخرى للأراضي (مثل الطرق) أو المناطق التجارية والمساحات الخضراء (ملاعب أو متنزهات عامة).

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	١٥٠	٤	١٥٠	٤	١٥٠	٤
غير مخطط	٠	٠	٠	٠	٠	٠
صناعي	١٦٥	٥	١٦٥	٤	١٦٥	٤
تجاري	٨٤٦	٢٥	٨٤٦	٢٤	٧٥٠	٢٢
إداري	٧١٣	٢١	٧١٣	٢١	٧١٣	٢١
أمني	٨٦٥	٢٦	٨٦٥	٢٤	٧٥٠	٢٢
مقابر	٢١	١	٢١	١	٢١	١
حزام أخضر: سكني-زراعي	٤٤٢	١٣	٤٤٢	١٣	٤٤٢	١٣
زراعي	٥١	٢	٤٠	١	١٠	٠
أرض فضاء	١٠	٠	٠	٠	٠	٠
أخرى	٨٦	٣	١٠٧	٧	٣٦٣	١١
إجمالي	٣٣٤٩	١٠٠	٣٣٤٩	١٠٠	٣٣٤٩	١٠٠
السكان	٤١٧٣٩		٤١٧٣٩		٤١٧٣٩	
الكثافة السكنية فرد/فدان	٢٧٨		٢٧٨		٢٧٨	
المناطق الخضراء م/فرد	٥٢,٣		٥٢,٣		٥٢,٣	

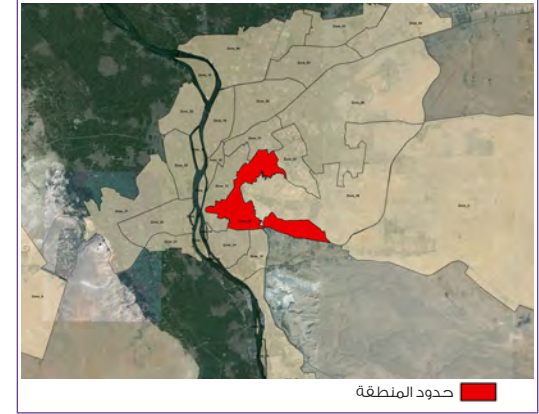
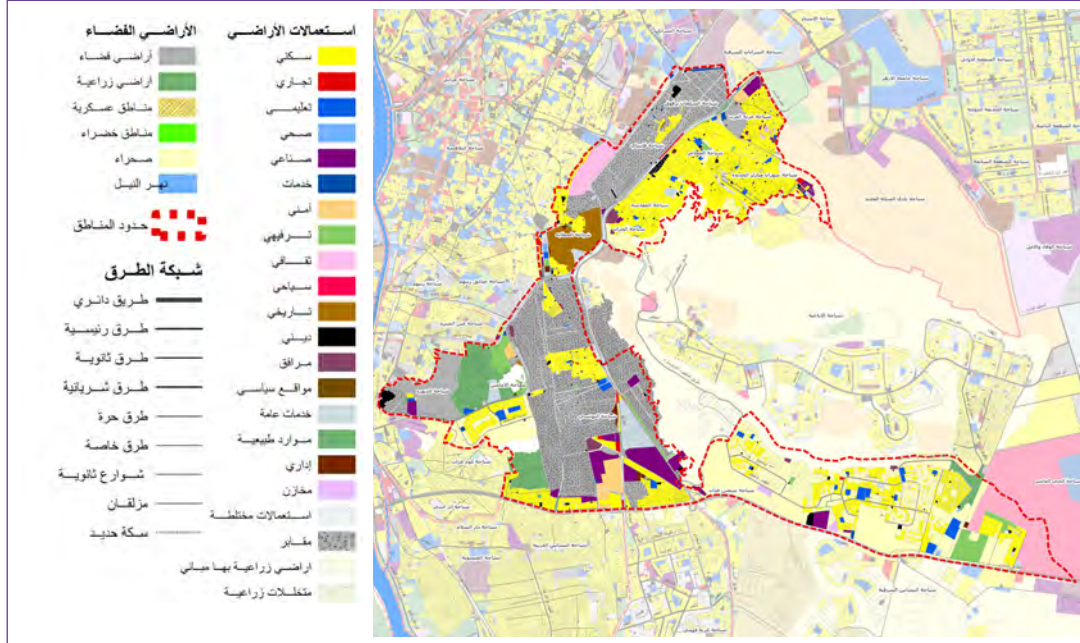
رؤية مستقبلية

ملحق ١: التحليل العمراني وفرص التنمية

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ٨: منشية ناصر والخليفة

أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تتكون المنطقة الثامنة من مناطق المقابر الممتدة فوق مساحات شاسعة بالإضافة إلى عدة مناطق سكنية غير المخططة بالإضافة إلى القلعة وبعض المساحات الزراعية كما توجد منطقة صحراوية كبيرة عند الجزء الشرقي. ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة حوالي ٢٧٨٠٠٠ نسمة بكثافة سكنية تبلغ ٢٩٨ فرد/فدان. وتضم المنطقة أحد الصناعات الملوثة (المسابك) ويبلغ نصيب الفرد من المساحات الخضراء ١,٧ متر مربع، هذا بالإضافة إلى وجود مناطق غير آمنة (٢٩٧ فدان)

استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

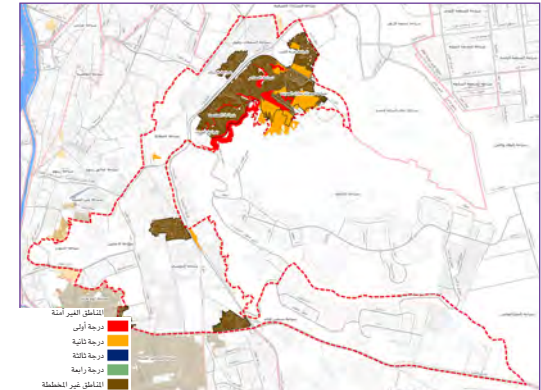
طبقا لسيناريو التخطيط

- إزالة المناطق غير الآمنة.
- النقل التدريجي للمناطق غير المخططة وإنشاء متنزهات عامة ومقابر معزولة وتنمية أراضي الاستخدام السكني.
- تجنب زحف المناطق السكنية غير المخططة على الجزء المتبقى من الأراضي الزراعية.
- تطوير المناطق السكنية غير المخططة والمخططة.
- زيادة الاستخدامات الأخرى للأراضي (إدارية، تجارية).
- ترميم المناطق الأثرية العديدة المتواجدة بالمنطقة.
- نقل المسابك إلى خارج القاهرة.
- تنمية المواقع الشرقية والجنوبية بالمنطقة.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

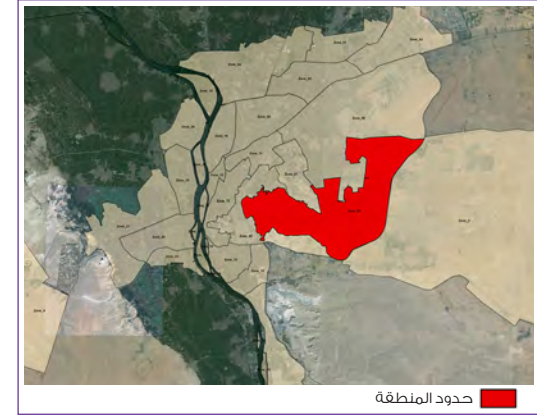
استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
المسكن	٣٨٨	٦	٦٠٠	١٠	٧٠٠	١١
غير مخطط	٨٨١	١٤	١٠٠٠	١٦	٣٠٠	٥
صناعي	٢٤٢	٤	١٥٠	٢	١٥٠	٢
تجاري	٣٣	١	٦٠	١	١٢٠	٢
إداري	٦٩٠	١١	٦٩٠	١١	٦٩٠	١١
أمني	٦٨	١	٦٨	١	٦٨	١
مقابر	١١٨٩	١٩	٧٥٠	١٢	٤٥٠	٧
حزام أخضر: سكني-زراعي	١٥٣	٢	١٠٨٣	١٨	١٦٠٢	٢٦
زراعي	٢٤٥	٤	١٣٠	٢	٥٠	١
أرض فضاء	١٢٣٤	٢٠	١٠٠٠	١٦	٨٠٠	١٣
أخرى	١٠٠٧	١٦	١١٠٠	١٧	١٢٠٠	٢٠
إجمالي	٦١٣١	١٠٠	٦١٣١	١٠٠	٦١٣١	١٠٠
السكان	٣٧٧٨٨		٤١٣٦٤		٢٨٨٠٠	
الكثافة السكنية	٢٩٨		٢٩٨		٢٩٨	
فرد/فدان	١,٧		١,٥٥		٢٢,٦	
المناطق الخضراء						
م/فرد						

المناطق غير المخططة وغير الآمنة

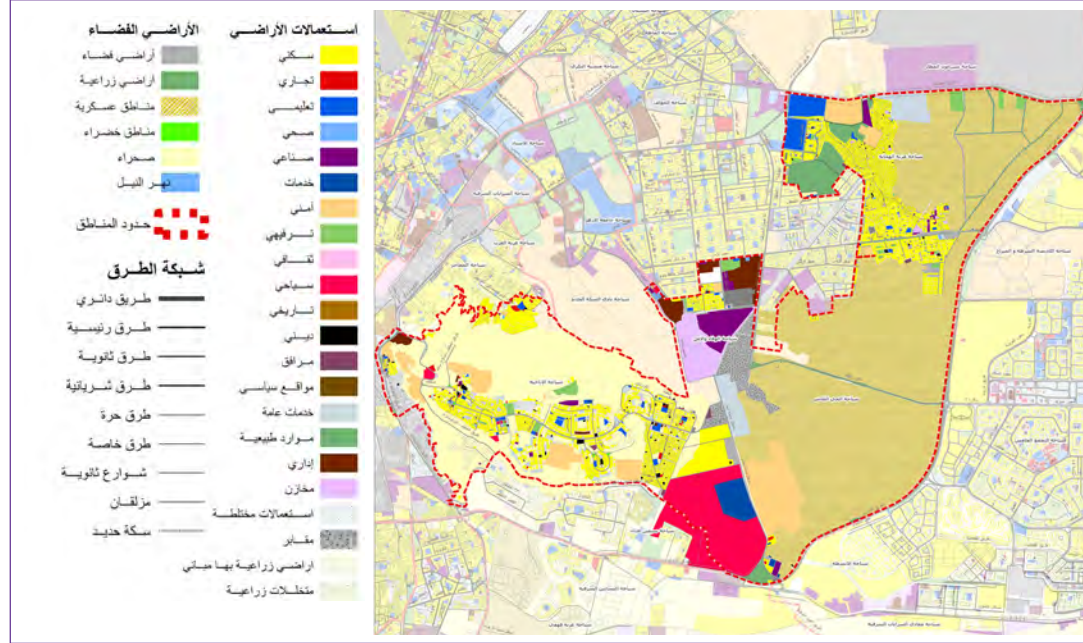


التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ٩: مدينة نصر



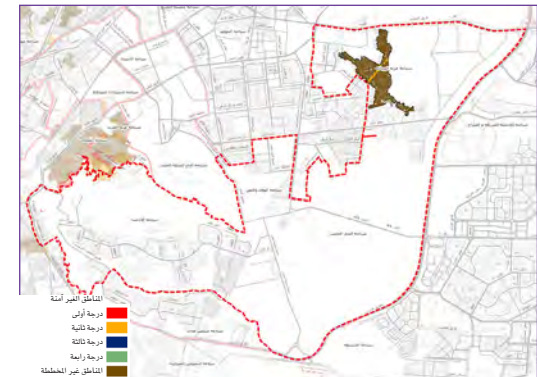
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تقع المنطقة التاسعة جزئياً على منحدرات حادة. ويحد المنطقة المطار شمالاً والطريق الدائري والقاهرة الجديدة شرقاً. والمنطقة بها إدارات للقوات المسلحة، بالإضافة إلى مساحات شاسعة أخرى غير مستخدمة. ويبلغ عدد سكان المنطقة أكثر من ٢٤١٠٠٠ نسمة بكثافة سكنية ١٥٩ فرد/ فدان. وتوجد بالمنطقة اثنتين من الصناعات الملوثة الكبرى بالإضافة إلى منشآت للتخزين. ويصل نصيب الفرد من المساحات الخضراء إلى ١٣,٩ متر مربع، هذا بالإضافة إلى مناطق غير آمنة محدودة النطاق (١٢ فدان).

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



استخدامات الأراضي الفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقاً لسيناريو التخطيط

- إزالة المناطق غير الآمنة.
- إيقاف التوسع السكنى العشوائى على المناطق الصحراوية على سبيل المثال.
- تطوير المناطق السكنية المخططة.
- إقامة حي جديد خاص بالإدارات الحكومية والأنشطة التجارية.
- نقل المصانع الملوثة إلى خارج القاهرة.
- تطوير وإنهاء مشروعات التنمية في المناطق السكنية بالمقطم على الأراضي الصحراوية.
- تقييم عملية نقل المواقع العسكرية واستخدام المساحات الخالية في مشروعات الإسكان، والمشروعات الترفيهية أو الاستخدامات الادارية.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
المجموع	١٦٣٩	٩	٢١٠٠	١١	٢٥٠٠	١٤
مخططة	١٦٣٩	٩	٢١٠٠	١١	٢٥٠٠	١٤
غير مخططة	٥٠٤	٣	٥٥٤	٣	٤٠٩	٢
صناعي	٦٤٦	٤	٥٠٠	٣	٤٠٠	٢
تجاري	٩٤٩	٥	١٢٠٠	٧	١٤٠٠	٨
اداري	١١٤٩	٦	٣٧١٠	٢٠	٤٥٠٠	٢٥
أمني	٧٦٥٢	٤٢	٥٠٩١	٢٨	٤٠٠٠	٢٢
مقابر	٣٧٧	٢	٢٠٠	١	١٥٠	١
حزام أخضر: سكني-زراعي	١١٣٥	٦	١٤٠٠	٨	١٦٠٠	٩
زراعي	٢٠٧	١	١٥٠	١	١٠٠	١
أرض فضاء	٣١٨٣	١٧	٢٩٧١	١٦	١٩٧٦	١١
أخرى	٩٩٤	٥	٩٩٤	٥	١٣٠٠	٧
إجمالي	١٨٣٣٥	١٠٠	١٨٣٣٥	١٠٠	١٨٣٣٥	١٠٠
السكان	٣٤١٣٠		٤٠٦٠٦		٤٢٥٢١	
الكثافة السكنية فرد/فدان	١٥٩		١٥٩		١٥٩	
المناطق الخضراء م/فرد	١٤		١٣		١٤,٥	

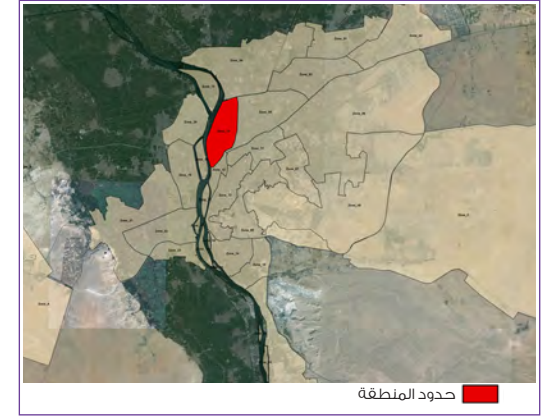
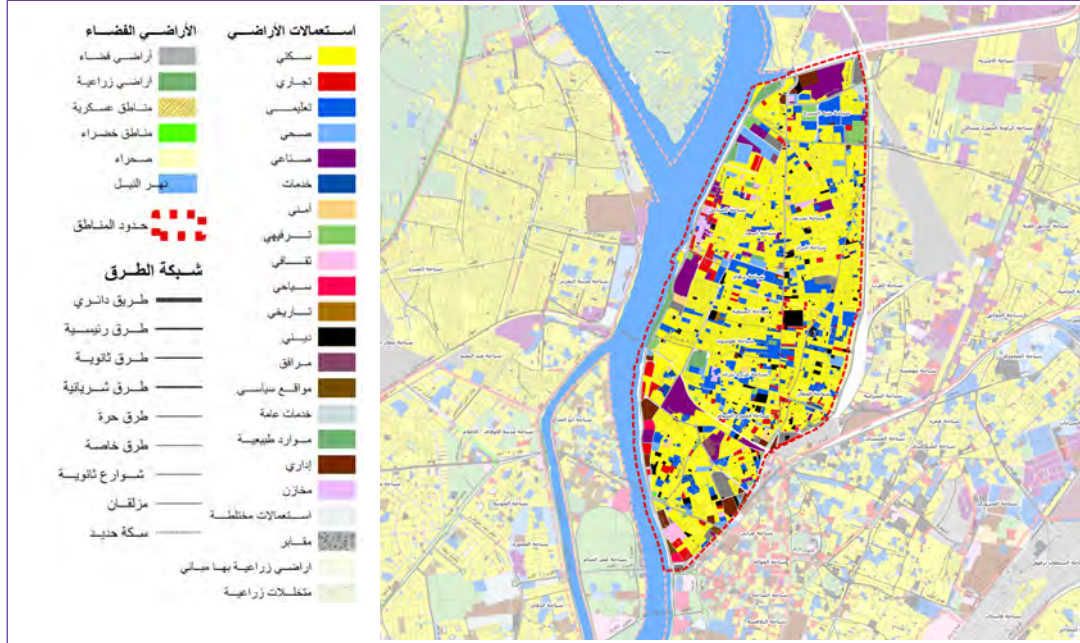
رؤية مستقبلية

ملحق ١: التحليل العمراني وفرص التنمية

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ١٠: الأزبكية

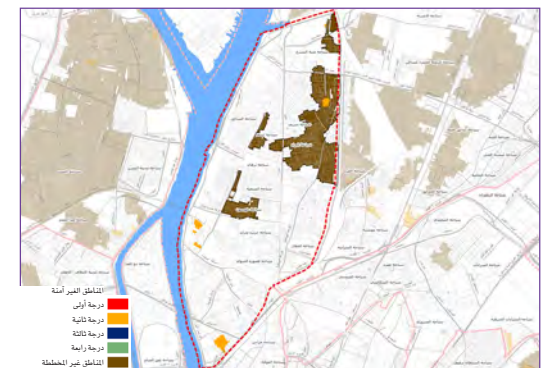
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تمتد المنطقة العاشرة بطول نهر النيل شرقاً ووسط المدينة، حيث يقع جنوباً منطقة ماسبيرو، وبالمناطق مواقع صناعية وإدارية (مساحة إجمالية تقدر بـ ٢٥٨ فدان)، يوجد بالمنطقة بعض المساحات الصغيرة غير الآمنة وهي سكنية غالباً (مساحة إجمالية ٢١ فدان). ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة حوالي ٦٨٦٠٠٠ نسمة بكثافة سكنية يبلغ ٢٨٤ فرد/فدان. وتتمثل الأنشطة الصناعية الملوثة في مصنع للطوب وبعض مواقع الحرق المكشوف. وتعتبر المساحات الخضراء محدودة للغاية، حيث يصل نصيب الفرد إلى ٠,٢٨ متر مربع.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



استخدامات الأراضي لفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقاً لسيناريو التخطيط

- إزالة المناطق غير الآمنة وإعادة تخطيطها.
- تطوير المناطق السكنية المخططة.
- نقل مصنع الطوب وإغلاق مناطق الحرق المكشوف.
- تقييم بدائل النقل بالنسبة للمواقع الصناعية الأخرى.
- إجراء دراسة جدوى اجتماعية واقتصادية لتمويل مشروعات تطوير كورنيش النيل.
- تطوير منطقة متزه فندق بالاس ودخول المشاة إلى جزيرة الوراق.
- زيادة المساحات الخضراء من خلال مشروعات الإسكان الجديدة (المقامة في وقت سابق على أراضي زراعية) ومشروع تطوير كورنيش النيل.
- تطوير منطقة ماسبيرو.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

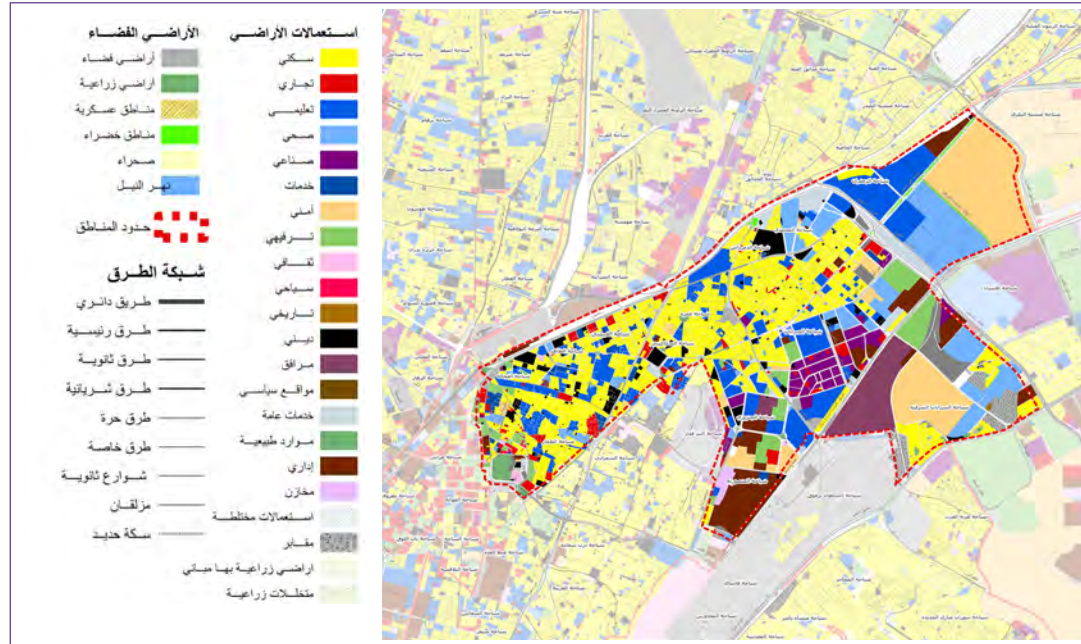
استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	١٦٢١	٣٢	١٦٢١	٣٢	١٦٢١	٣٦
غير مخطط	١٦٥	٣	٢٥٠	٥	٠	٠
صناعي	٤٢٠	٨	٤٢٠	٨	٢٥٠	٥
تجاري	١٠٤	٢	١٢٥	٣	٢٠٠	٤
إداري	٦٦٨	١٣	٦٦٨	١٣	٣٧٠	٧
أمني	١٧	٠	١٧	٠	١٧	٠
مقابر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
حزام أخضر:						
سكني-زراعي	٤٦	١	١٥٠	٣	٢٠٠	٤
زراعي	٧٩٦	١٦	٦٩٥	١٤	١٤٤	٣
أرض فضاء	٥	٠	٥	٠	٥	٠
أخرى	١١٥٥	٢٣	١١٥٥	٢٣	١٢٢١	٢٤
إجمالي	٤٩٩٧	١٠٠	٤٩٩٧	١٠٠	٤٩٩٧	١٠٠
السكان	٦٨١٨١		٧٨٤٦٤		٦٨١٩٦	
الكثافة السكانية	٣٨٤		٣٨٤		٣٨٤	
فرد/فدان	٠,٢٨		٠,٢٧		٠,٢٢	
المناطق الخضراء						
م/فرد						

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ١١: الموسكى



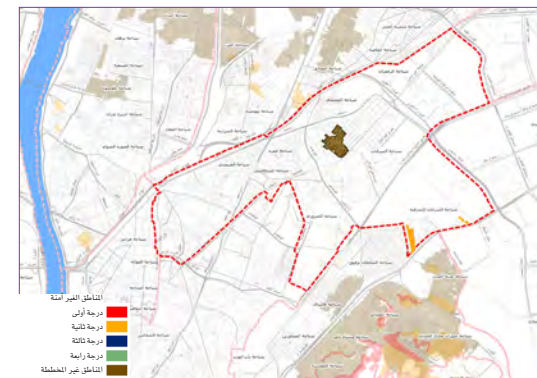
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تحتل المنطقة الحادية عشر موقعا مركزيا بمدينة القاهرة. وتضم هذه المنطقة منشآت تعليمية وصحية ونوادي رياضية، كما تضم أيضا العديد من المواقع الصناعية (قليلة التلوث) شاملة محطة كهرباء فرعية. كما تضم بعض المناطق غير المخططة (١٥ فدان) وبعض المناطق غير الآمنة (٩ أفدنة). ويبلغ عدد سكان المنطقة حوالي ٢٤٥٠٠٠ نسمة بكثافة سكانية تبلغ ٤٥٢ فرد/ فدان. وتضم هذه المنطقة مساحات خضراء تصل إلى ٤,١ متر مربع للفرد حيث أنها تشمل بعض النوادي الرياضية.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

- طبقا لسيناريو التخطيط
- إزالة المناطق غير الآمنة.
- نقل/إعادة تخطيط المناطق غير المخططة.
- تطوير المناطق السكنية المخططة.
- تقييم بدائل تطوير منطقة المقابر.
- تقييم ضرورة/إمكانية نقل المواقع الصناعية.
- إتاحة فرص التوسع فى مشروعات التنمية التجارية والادارية.
- تقييم بدائل نقل/تطوير المواقع الآمنة.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	٥٢٧	٢١	٥٤٠	٢٢	٣٨١	١٥
غير مخطط	١٥	١	١٥	١	٠	٠
صناعي	٢٢٢	٩	٢٢٢	٩	١٠٠	٤
تجاري	٥٧	٢	٦٥	٣	٢٠٠	٨
اداري	٦٩٤	٢٨	٦٩٤	٢٨	٩٠٠	٣٦
أمنى	٣٠٦	١٢	٣٠٦	١٢	١٥٠	٦
مقابر	٣٨	٢	٣٨	٢	١٩	١
حزام أخضر: سكني-زراعي	٢٣٩	١٠	٢٣٩	١٠	٣٠٠	١٢
زراعي	٢٤	١	١٠	٠	٠	٠
أرض فضاء	١٤	٠	٠	٠	٠	٠
أخرى	٣٦٣	١٥	٣٧١	١٥	٤٥٠	١٨
إجمالي	٢٥٠٠	١٠٠	٢٥٠٠	١٠٠	٢٥٠٠	١٠٠
السكان	٢٤٤٨٢		٢٥٠٨٦		١٧٢٢٢	
الكثافة السكانية فرد/فدان	٤٥٢		٤٥٢		٤٥٢	
المناطق الخضراء م ^٢ /فرد	٤,١		٤		٧,٣٢	

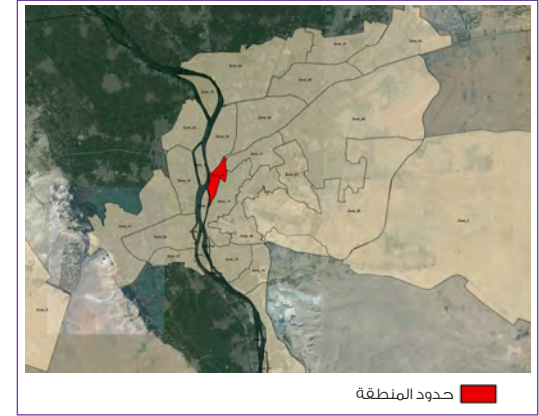
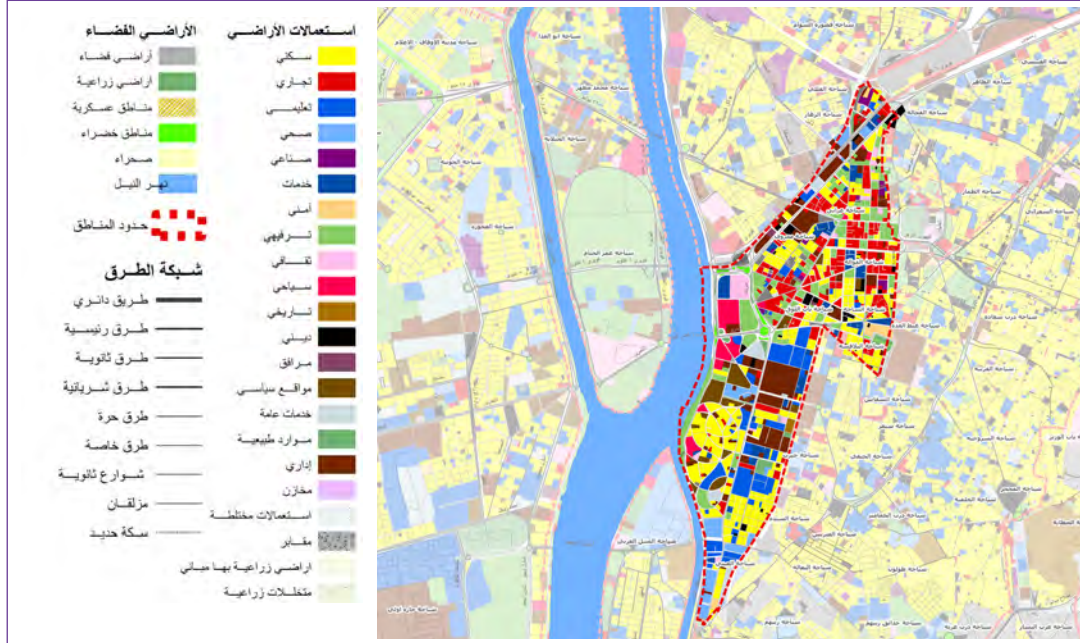
رؤية مستقبلية

ملحق ١: التحليل العمراني وفرص التنمية

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ١٢: قصر النيل

أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تعتبر المنطقة الأثني عشر حي الأعمال المركزي بالقاهرة، وتضم العديد من مقر الوزارات ومجلسي الشعب والشورى والفنادق والسفارات والأنشطة التجارية، ولا توجد بالمنطقة مناطق غير المخططة، وتعتبر الأراضي الفضاء محدودة للغاية، ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة حوالي ٤٧٠٠٠ نسمة بكثافة سكانية تبلغ ٣٣٦ فرد/فدان. وتضم هذه المنطقة مساحات خضراء محدودة تبلغ ٦,٨ متر مربع للفرد وتتواجد غالبا بامتداد نهر النيل كما تتناثر في أنحاء المنطقة، وتحتاج المساحات الخضراء في المنطقة إلى مزيد من التقييم.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	١٣٩	١٧	١٣٩	١٧	١٣٩	١٧
غير مخطط	٠	٠	٠	٠	٠	٠
صناعي	٢٠	٣	٢٠	٣	٢٠	٣
تجاري	١٠٦	١٣	١١٧	١٥	٣٨٢	٤٨
إداري	٣٦١	٣٣	٣٦١	٣٣	٥٠	٦
أمني	٧	١	٧	١	٧	١
مقابر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
حزام أخضر: سكني-زراعي	٧٦	١٠	٧٦	١٠	١٠٠	١٣
زراعي	١٠	١	٠	٠	٠	٠
أرض فضاء	٢	٠	٠	٠	٠	٠
أخرى	١٧٩	٢٢	١٧٩	٢٢	١٨٠	٢٣
إجمالي	٧٩٩	١٠٠	٧٩٩	١٠٠	٧٩٩	١٠٠
السكان	٤٦٦٨		٤٦٧٤		٣٦٨٠	
الكثافة السكانية فرد/فدان	٣٣٦		٣٣٦		٣٣٦	
المناطق الخضراء الم/فرد	٦,٨		٦,٨		١٥,٦	

استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقا لسيناريو التخطيط

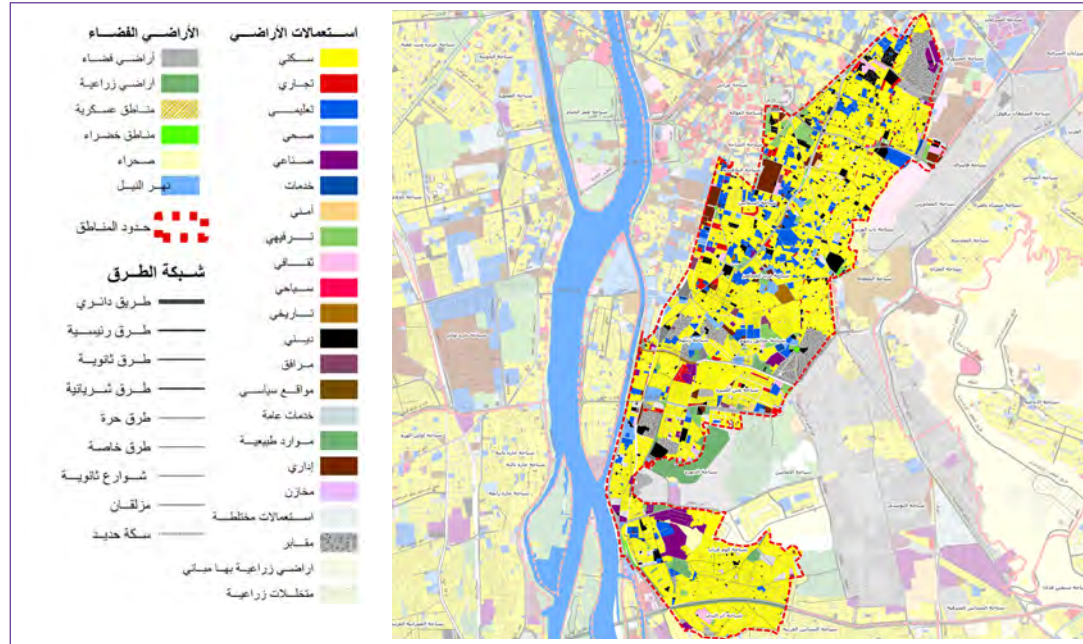
- تطوير المناطق السكنية المخططة والسماح بتغيير نمط استعمالات الأراضي (مثل امكانية تجديد منطقة جاردن سيتي واستخدامها لتصبح منطقة فنادق ويضم بعض المؤسسات الصغيرة).
- تجديد الساحات العامة وتوفير مساحات للمشاة بحيث تشكل عامل جذب للسياحة الداخلية والعالمية بالإضافة إلى سكان القاهرة.
- التوسع في الاستخدامات التجارية للأراضي.
- تطوير خطوط النقل والمواصلات العامة وتخصيص جراجات وأماكن انتظار للسيارات.
- التوسع في إقامة أماكن مخصصة للمشاة بطول كورنيش النيل.
- تحويل الاستخدامات الصناعية للأراضي إلى أنماط استخدامات أخرى وإقامة جراجات وأماكن انتظار للسيارات تحت الأرض.
- الحفاظ على المخطط العمراني العام لمنطقة جاردن سيتي والمباني الأثرية.

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ١٣: مصر القديمة



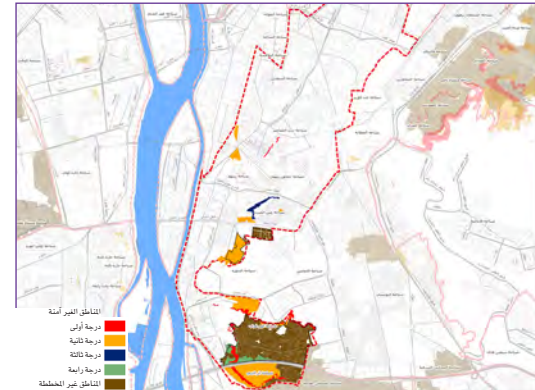
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تقع المنطقة الثالثة عشر شرق منطقة الأعمال المركزية، حيث تمتد جزئياً بمحاذاة نهر النيل، وتضم مساحة شاسعة من المناطق السكنية غير المخططة تصل إلى ٦٢٩ فدان، منها ١٩٧ فدان مناطق غير آمنة، والعديد من المساحات المخططة بها متدهورة. وتتنوع أنماط استخدامات الأراضي في المنطقة، بالإضافة إلى العديد من المواقع الأثرية والمساجد والمقابر، كما تعتبر المساحات الخضراء في المنطقة محدودة للغاية حيث تصل إلى ٠,٧ متر مربع للفرد. ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة ٤٨٧٠٠٠ نسمة بكثافة سكنية تبلغ ٢٩٩ فرد/فدان.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقل لسيناريو التخطيط

- إزالة المناطق غير الآمنة وإعادة أستغلال موقعها.
- تطوير أو نقل المناطق السكنية غير المخططة
- ترميم الساحات العامة وتوفير مساحات للمشاة
- بحيث تشكل المنطقة عامل جذب للسياحة الداخلية والعالمية وللمصريين عموماً (الأثار والمحال التجارية و المناطق الترفيهية والمواقع الثقافية).
- ترميم الأثار وتطوير الساحات العامة المحيطة بها.
- التوسع في الاستخدامات التجارية للأراضي (المحال التجارية والمكاتب والفنادق).
- نقل المسابك.
- نقل الوزارات إلى منطقة الأعمال المركزية الجديدة.
- تقسيم بدائل نقل الصناعات الصغيرة الملوثة.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	١٠٨٣	٣٣	١٣١٧	٣٧	١٣٨٧	٤٣
غير مخطط	٥٤٥	١٧	٥٤٥	١٧	٢٥٠	٨
صناعي	١٤٠	٤	١٤٠	٤	٥٠	٢
تجاري	١٠٠	٣	١٢٠	٤	٣٠٠	٦
إداري	٥٥٣	١٧	٥٥٣	١٧	٥٥٣	١٧
أمني	١٢	٠	١٢	٠	١٢	٠
مقابر	١٧١	٥	١٧١	٥	١٠٠	٣
حزام أخضر:	٨٢	٣	٨٢	٣	٢٠٠	٦
سكني-زراعي	٦٥	٢	٦٥	٢	٠	٠
زراعي	٥٦	٢	٥٦	٢	٠	٠
أرض فضاء	٤٤٥	١٤	٤٤٥	١٤	٥٠٠	١٥
أخرى	٣٢٥٢	١٠٠	٣٢٥٢	١٠٠	٣٢٥٢	١٠٠
إجمالي	٤٨٦٦٦		٤٨٦٦٦		٤٨٦٦٦	
الكثافة السكنية	٢٩٩		٢٩٩		٢٩٩	
فرد/فدان	٠,٧		٠,٦٦		١,٧٢	
المناطق الخضراء						
م/فرد						

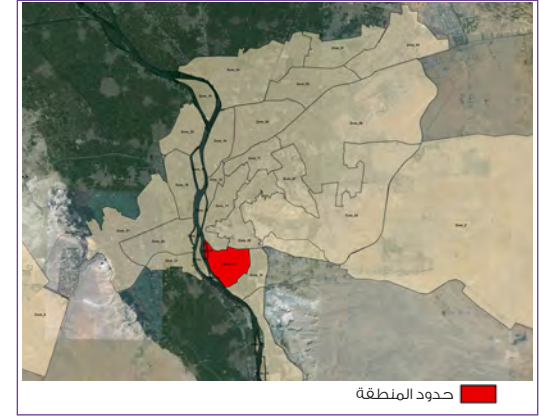
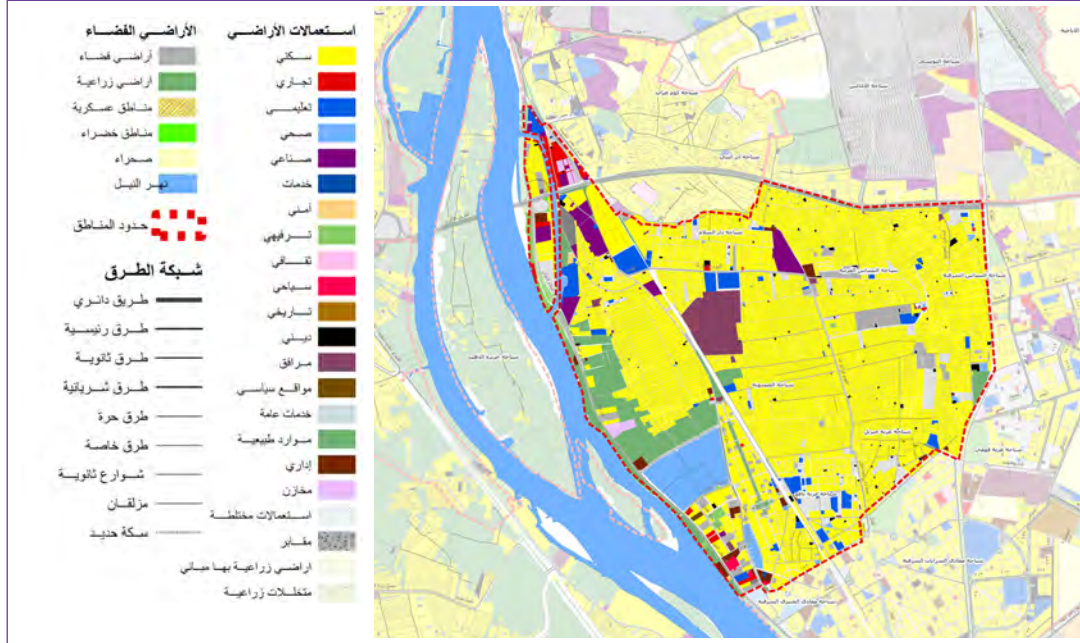
رؤية مستقبلية

ملحق ١: التحليل العمراني وفرص التنمية

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ١٤: البساتين

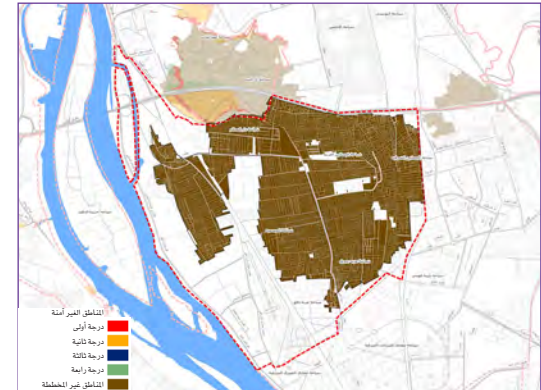
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تعتبر المنطقة الرابعة عشر أحد أكبر المناطق السكنية غير المخططة حيث تمتد على ٩٢٨ فدان، يصل إجمالي مساحة المناطق السكنية المخططة إلى ٤٩٢ فدان. ولم يتم رصد أية مواقع غير آمنة بالمنطقة كما لا توجد أية مصانع ملوثة للبيئة، وتمتد على النيل بعض المشروعات التجارية والإدارية، مع وجود محطة رئيسية لتنقية مياه الشرب، ولا توجد أية مساحات خضراء ولكن تمتد بعض قطع الأراضي الفضاء والأراضي الزراعية تمتد بطول نهر النيل، ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة ٦٣٥٠٠٠ نسمة بكثافة سكنية تبلغ ٤٤٦ فرد/فدان.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقا لسيناريو التخطيط

- استخدام الأراضي الزراعية والأراضي الفضاء كمناطق ترفيهية، خاصة في الأجزاء المركزية.
- تطوير المناطق غير المخططة، حيث يستهدف تقليصها في عام ٢٠٢٠ إلى ٩٠٪ مما هي عليه في عام ٢٠٠٩، وأن تصل إلى ٨٠٪ في عام ٢٠٣٠.
- البدء في تطوير المنطقة بدون عمليات ازالة واسعة النطاق.
- التوسع في الاستخدامات التجارية للأراضي (المحال التجارية والمكاتب والفنادق)، خصوصا بطول نهر النيل.
- زيادة المسطحات الخضراء من ١,٠ الى ١,٣ مترمربع للفرد.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

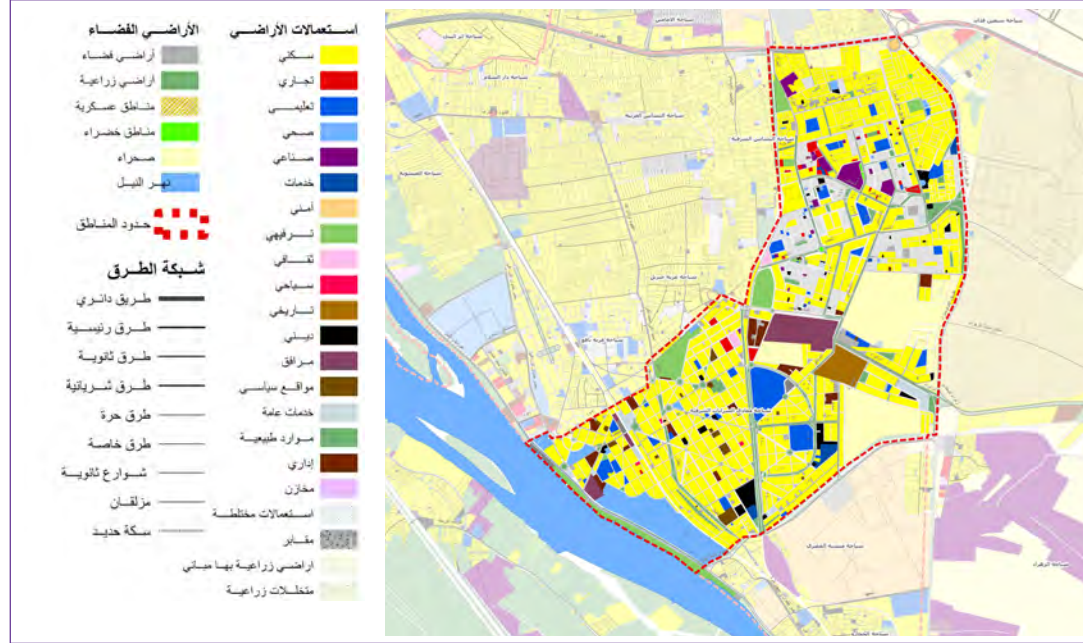
استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	٤٩٢	١٩	٥٨٦	٢٣	٦٨٠	٢٦
غير مخطط	٩٢٨	٣٦	٨٤٤	٣٣	٧٥٠	٢٩
صناعي	١٣١	٥	١٢٠	٥	١٠٠	٤
تجاري	٨٣	٣	١٥٠	٦	١٥٠	٦
إداري	١٩٥	٨	٢٢٥	٩	٢٣٥	٩
أمني	٣	٠	٠	٠	٠	٠
مقابر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
حزام أخضر:	١٠	٠	١٧٥	٧	١٩٥	٨
سكني-زراعي	١٧٥	٧	٤٠	٢	٠	٠
زراعي	٧٣	٣	٣٠	١	٠	٠
أخرى	٤٨٤	١٩	٤٧٦	١٨	٤٨٤	١٩
إجمالي	٢٥٨٤	١٠٠	٢٥٨٤	١٠٠	٢٥٨٤	١٠٠
السكان	٦٣٥١٠		٧١٧٥٩٢		٦٣٧٩٥٨	
الكثافة السكنية فرد/فدان	٤٤٦		٤٤٦		٤٤٦	
المناطق الخضراء م/فرد	٠,١		٠,١		١,٣	

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ١٥: المعادى



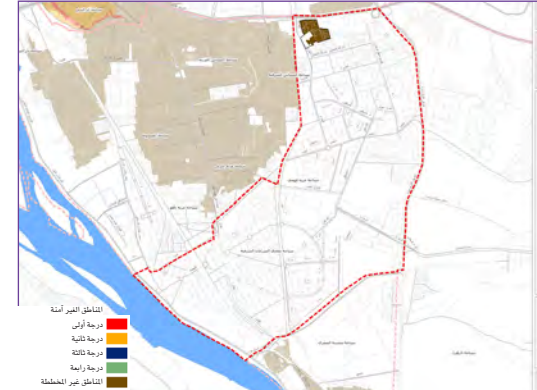
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تعتبر المنطقة الخامسة عشر منطقة سكنية رئيسية مخططة، ولا تضم مناطق غير مخططة سوى جزء صغير "عزبة نافع"، وتضم المنطقة عددا من المستشفيات والمؤسسات التعليمية ونادي رياضي. ولم يتم رصد أي مناطق غير آمنة كما أنها لا تحتوي على أية صناعات ملوثة للبيئة، وفي شرق المنطقة توجد بعض الأراضي الصحراوية والأراضي الفضاء الشاسعة. وتصل المساحات الخضراء التي تمتد على النيل إلى ١٠,٩ متر مربع للفرد، ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة حوالي ٢٧٠٠٠ نسمة بكثافة سكنية تبلغ ٢٢ فرد/فدان.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقا لسيناريو التخطيط

- تقييم بدائل التنمية لإنشاء بعض الوحدات السكنية لمحدودي الدخل تخصص لسكان المناطق غير المخططة المجاورة.

- التوسع في إنشاء المناطق السكنية المخططة.

- صيانة/ دمج المجاورات السكنية في مناطق تخطيطية أكبر.

- التوسع في المناطق التجارية (الفنادق).

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
السكني	٨٤٩	٣٨	١٠٠٠	٤٥	١١٠٠	٤٩
مخطط	٠	٠	٠	٠	٠	٠
غير مخطط	٠	٠	٠	٠	٠	٠
صناعي	٧٢	٣	٧٢	٣	٧٢	٣
تجاري	١٣٥	٦	١٣٥	٦	١٥٠	٧
إداري	٢٨٩	١٢	٢٨٩	١٣	٢٨٩	١٣
أمن	٣	٠	٣	٠	٣	٠
مقابر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
حزام أخضر:	٧٠	٣	٧٠	٣	١٤٠	٦
سكني-زراعي	٨٩	٤	٦٠	٣	٠	٠
زراعي	٣٥٤	١١	٥٩	٤	٠	٠
أخرى	٤٦٣	٢١	٤٩٤	٢٢	٤٦٩	٢١
إجمالي	٢٢٢٣	١٠٠	٢٢٢٣	١٠٠	٢٢٢٣	١٠٠
السكان	٣٦٨١		٣٣٠٠٠		٣٥٢٠٠	
الكثافة السكنية فرد/فدان	٢٢		٢٢		٢٢	
المناطق الخضراء ٣م/فرد	١٠,٩		٩,٢		١٦,٧	

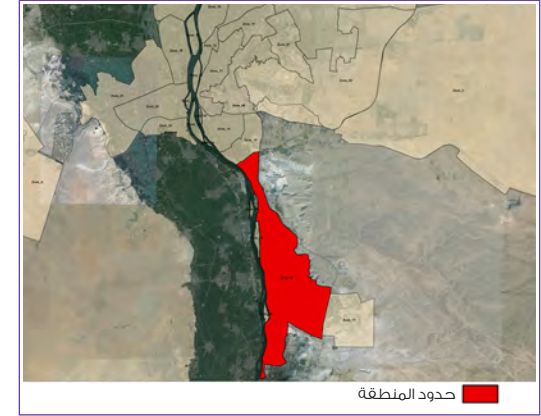
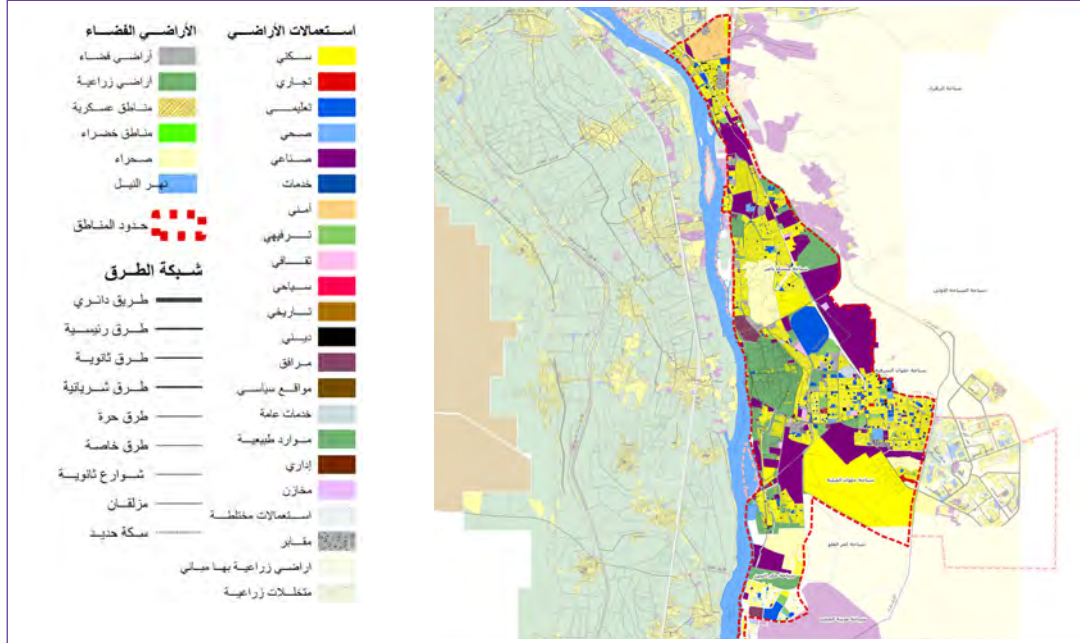
رؤية مستقبلية

ملحق ١: التحليل العمراني وفرص التنمية

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ١٦: التبين

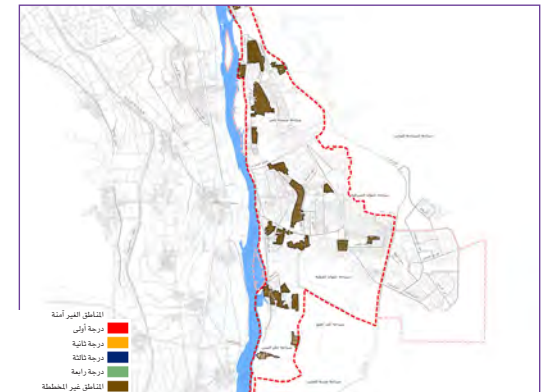
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تقع المنطقة السادسة عشر جنوب القاهرة وتعتبر جزءاً من محافظة القاهرة، وهي منطقة شاسعة تمتد بمحاذاة نهر النيل. حيث تضم مناطق غير مخططة على مساحة ١٩٨٠ فدان، منها ٢٢٤ فدان مصنفة كمناطق غير آمنة. وتضم هذه المنطقة ثمانية منشآت صناعية كبيرة ومسبك واحد مصنفة كصناعات ملوثة للبيئة، ومازالت المنطقة تضم مناطق زراعية كبيرة، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٧٠٨٠٠٠ نسمة بكثافة سكانية يصل إلى ١٤٩ فرد/فدان، وتعتبر المساحات الخضراء محدودة حيث تصل إلى ١,٨٩ متر مربع للفرد.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقاً لسيناريو التخطيط

- إزالة المناطق غير الآمنة.
- نقل/ تطوير المناطق غير المخططة.
- تطوير المناطق السكنية المخططة.
- نقل المصانع الملوثة.
- تقييم ضرورة/ احتمالات نقل المناطق الصناعية الملوثة للبيئة.
- تقييم بدائل إعادة تخطيط منطقة المقابر.
- السماح بالتوسع فى المشروعات التجارية والادارية.

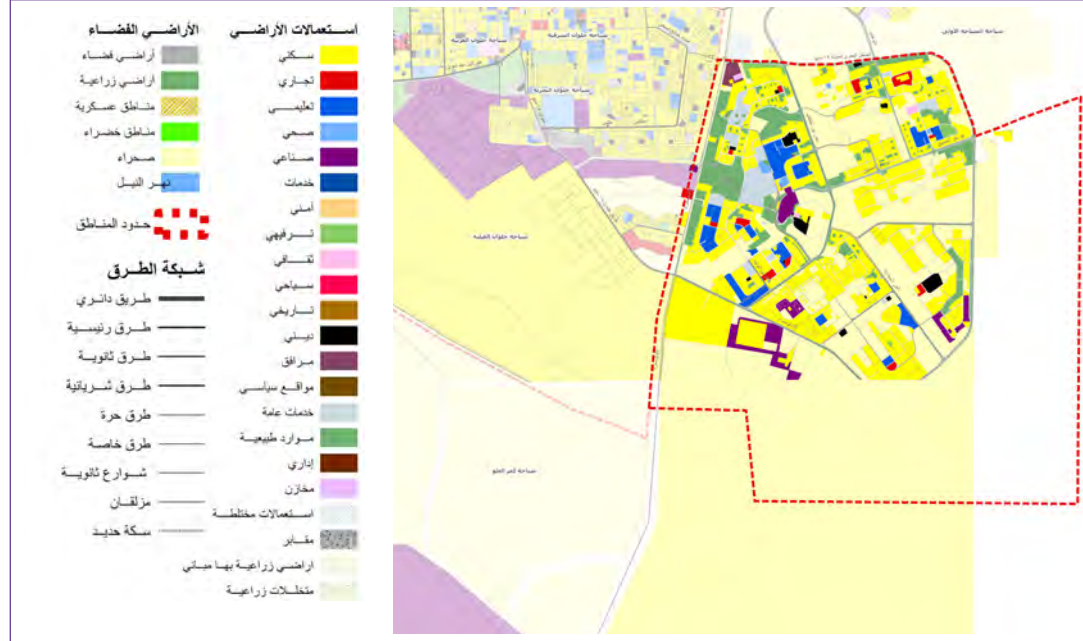
توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	٣٢٨٢	٢٢	٢٤٠٠	٢٤	٥٦٠٠	٤٠
غير مخطط	١٤٨٣	١٠	١٨٠٠	١٣	٠	٠
صناعي	٢٧٧٨	٢٠	٢٧٧٨	٢٠	١٥٠٠	١١
تجاري	٤٤	٠	١٠٠	١	٣٥٠	٢
اداري	٩٢٢	٧	٩٢٢	٧	١٦٠٠	١١
أمني	٣٢٧	٢	٣٢٧	٢	٣٢٧	٢
مقابر	١٥٧	١	١٥٧	١	١٠٠	١
حزام أخضر: سكني-زراعي	٣١٨	٢	٣١٨	٢	١٠٠٠	٧
زراعي	١٣١٩	٩	١٠٠٠	٧	٩٥٠	٧
أرض فضاء	١٣٢٧	٩	١١٥٢	٨	١٣٧	١
أخرى	٢١٩٧	١٦	٢٢٠٠	١٦	٢٦٠٠	١٨
إجمالي	١٤١٦٤	١٠٠	١٤١٦٤	١٠٠	١٤١٦٤	١٠٠
السكان	٧٠٧٩٧		٧٧٤٠٠		٧٧٤٠٠	
الكثافة السكانية فرد/فدان	١٤٩		١٤٩		١٤٩	
المناطق الخضراء م/فرد	١,٨٩		١,٧٢		٥,٠٣	

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ١٧: ١٥ مايو

استعمالات الأراضي



استعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تقع المنطقة السابعة عشر الصغيرة نسبيا جنوب القاهرة ، وقد تم إنشاء المنطقة لأغراض السكن وهي مازالت في طور التنمية. وتضم المنطقة موقع للحرق المكشوف والذي يمثل مصدرا للتلوث، ولم يتم رصد أي مناطق غير مخططة أو مواقع غير آمنة بالمنطقة وتعتبر الكثافة السكانية منخفضة، ولم يتم تنمية المنطقة عمرانيا بالكامل. ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة حوالي ٤٩٠٠٠ نسمة بكثافة سكنية يبلغ ٥٤ فرد/فدان، وتعتبر المساحات الخضراء محدودة للغاية حيث تصل تحديدا إلى ٠,٩٤ متر مربع للفرد.

استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقا لسيناريو التخطيط

- لا توجد اختلافات رئيسية مع مخطط التنمية المتواصل المتوقع بالمنطقة.
- دراسة الاحتياج إلى خدمات أساسية مثل المدارس والمراكز العلاجية.
- ازالة موقع الحرق المكشوف (المخلفات الصلبة).
- زيادة المساحات الخضراء.
- تقييم إمكانية (الجدوى) الخاصة من انشاء مواقع صناعية و/أو تجارية فى المنطقة، خاصة في توسعات المنطقة ناحيتي الجنوب والشرق.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
السكان	٩٠٢	١٩	١٥٠٠	٣١	٣٥٠٠	٧٢
مخطط	٠	٠	٠	٠	٠	٠
غير مخطط	٠	٠	٠	٠	٠	٠
صناعي	٧٥	٢	١٠٠	٢	٢٠٠	٤
تجاري	٢٢	٠	٥٠	١	١٥٠	٣
اداري	١٨٦	٤	١٨٦	٤	٤٠٠	٨
أمني	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مقابر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
حزام أخضر:	١١	٠	١١	٠	٢٠٠	٤
سكني-زراعي	٣٥٢	٥	١٥٠	٣	٠	٠
أرض فضاء	١٠٧٥	٢٢	٤٠٠	٨	٠	٠
أخرى	٢٥٢٦	٥٢	٢٤٤٧	٥١	٣٩٤	٨
إجمالي	٤٨٤٤	١٠٠	٤٨٤٤	١٠٠	٤٨٤٤	١٠٠
السكان	٤٨٨٥		٨١٠٠٠		١٨٩٠٠٠	
الكثافة السكانية	٥٤		٥٤		٥٤	
فرد/فدان	٥٤		٥٤		٥٤	
المناطق الخضراء	٠,٩٤		٠,٥٧		٤,٤٤	
م ^٢ /فرد						

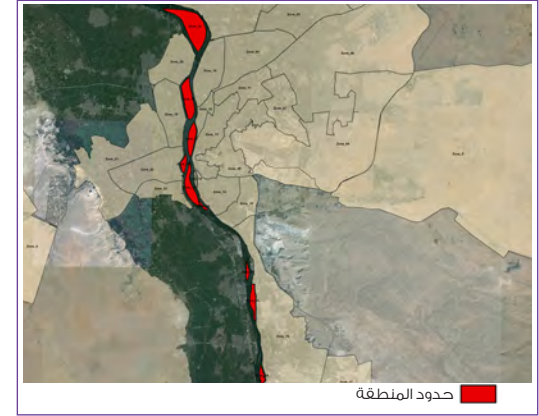
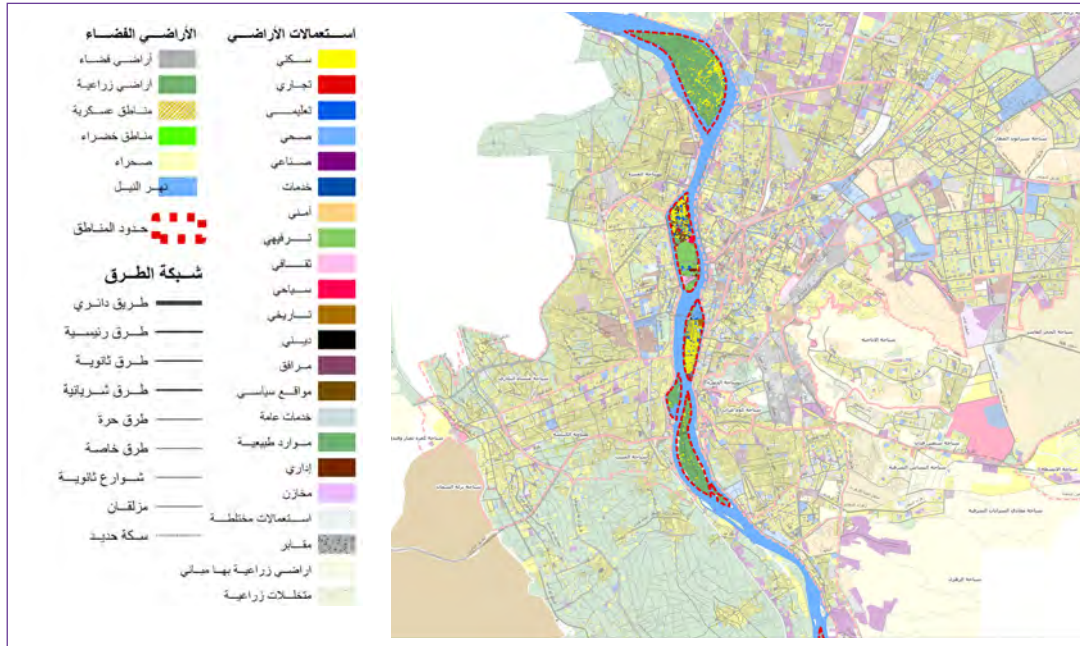
رؤية مستقبلية

ملحق ١: التحليل العمراني وفرص التنمية

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ١٨: الجزر النيلية

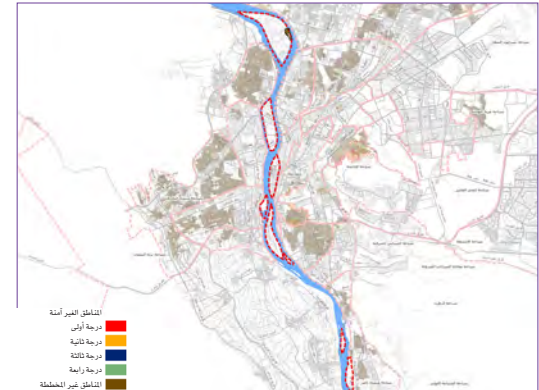
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تتكون المنطقة الثامنة عشر من ٩ جزر في نهر النيل. ويتم استغلال الجزر في الجنوب والشمال (مثل الوراق) في الزراعة في حين نجد أن الجزر الأكثر مركزية تستخدم كمناطق تضم أنشطة فندقية وإدارية ودبلوماسية وثقافية وناوادي رياضية (مثل جزيرة الزمالك). ولا توجد بالجزر النيلية أي مناطق غير مخططة أو غير آمنة ولكن توجد تنمية غير مخططة في جزر الذهب والوراق والقرصاية. ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة حوالي ١٠٠٠٠٠ نسمة بكثافة سكنية تبلغ ٢٢٥ فرد/فدان.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	٤٤٠	١٢	٤٤٠	١١	٤٠٠	١١
غير مخطط	٠	٠	٣	٠	٠	٠
صناعي	٤١	١	٤١	١	٤١	١
تجاري	٣٠	١	٤٠	١	٣٠٠	٨
إداري	٢٥٠	٧	٢٥٠	٧	٧٠٠	٢٠
أمني	٣	٠	٣	٠	٣	٠
مقابر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
حزام أخضر:						
سكني-زراعي	٢٩٢	٨	٢٩٢	٨	١٥٠٠	٤٢
زراعي	١٨٩٥	٥٣	١٨١١	٥١	٣٢٤	٩
أرض فضاء	٨٦	٢	٦٠	٢	٠	٠
أخرى	٥٤١	١٥	٥٤١	١٥	٣٠٠	٨
إجمالي	٣٥٧٨	١٠٠	٣٥٧٨	١٠٠	٣٥٧٨	١٠٠
السكان	٩٩١٩٨		١٢١٥٠٠		٩٠٠٠٠	
الكثافة السكانية	٢٢٥		٢٢٥		٢٢٥	
فرد/فدان	٢٢٥		٢٢٥		٢٢٥	
المناطق الخضراء	١٢,٤		١٠,١		٧,٠	

استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

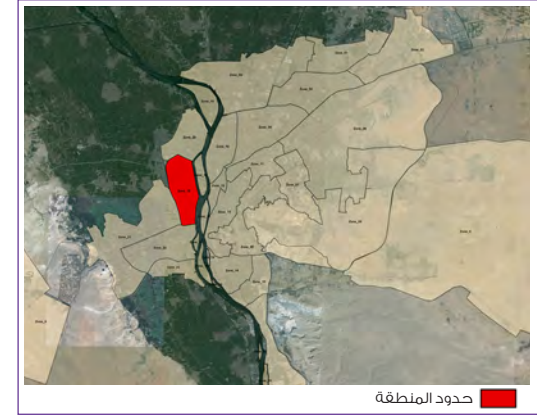
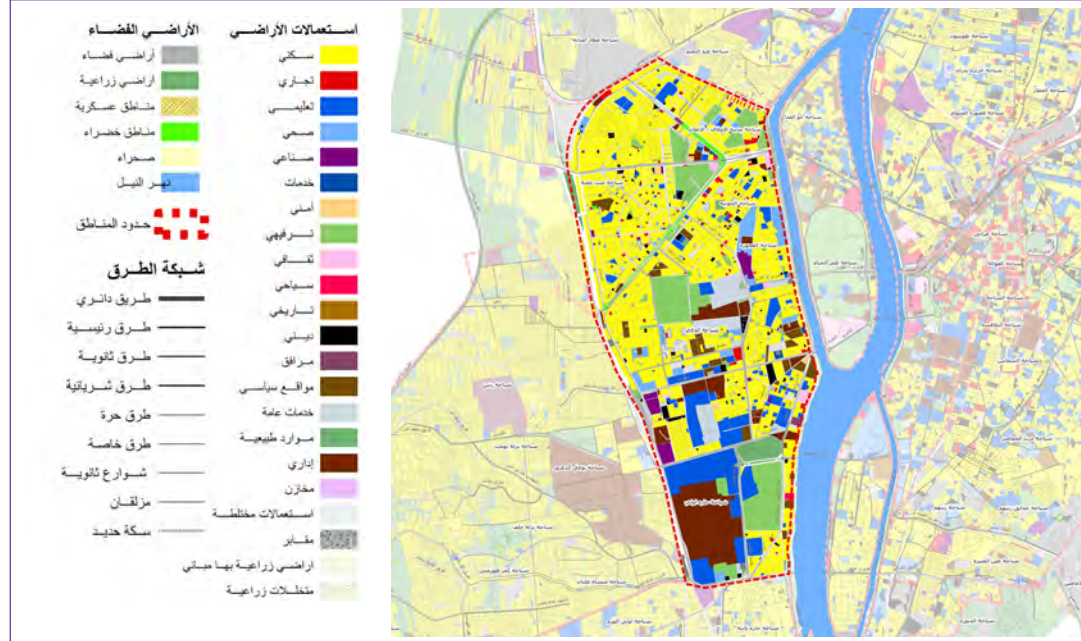
طبقا لسيناريو التخطيط

- السيطرة على النمو غير المخطط خاصة في جزر الذهب والقرصاية والوراق.
- إقامة مشروعات تنمية في جزيرتي الذهب والقرصاية لتضم أنشطة ترفيهية وسياحية.
- تنمية جزيرة الوراق كمنتزه عام يخصص لسكان القاهرة.
- ترميم الآثار والساحات العامة المحيطة بها.
- التوسع في الأنشطة التجارية (الفنادق) والترفيهية (الناوادي الرياضية والترفيه) على امتداد نهر النيل.
- وضع بدائل للاستخدامات الزراعية للأراضي فوق الجزر.

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ١٩: الدقى

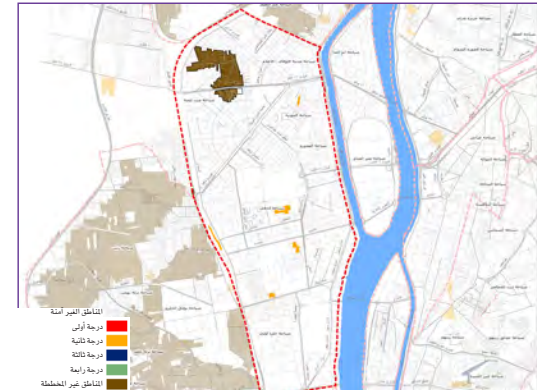
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تقع المنطقة التاسعة عشر بمحافظة الجيزة بمحاذاة غرب النيل، وهي المنطقة التي تضم جامعة القاهرة وحديقة الحيوان، ومعظم استخدامات الأراضي تغلب عليها الاستخدامات السكنية، وتضم المنطقة مناطق غير مخططة تمتد فوق مساحة ٥٨ فداناً، منها ١٤ فداناً تم تصنيفها كمناطق غير آمنة، وتتوفر بالمنطقة بالإضافة الى حديقة الحيوان مساحات خضراء شاسعة، كما تضم أيضا عدة نوادي رياضية، ويتجاوز عدد سكان المنطقة ٢٩٧٠٠٠ نسمة بكثافة سكنية تبلغ ٢٤٣ فرد/فدان.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقا لسيناريو التخطيط

- تطوير أماكن انتظار السيارات والجراجات.
- إزالة المناطق غير الآمنة.
- تطوير المناطق غير المخططة.
- تطوير وصيانة المناطق السكنية المخططة.
- تنمية الأراضي الفضاء والزراعية المحدودة بأنشطة غير سكنية (الاستخدامات التجارية والادارية).
- اقامة أنشطة تجارية بامتداد نهر النيل.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	١١٧١	٣٨	١٢٠٨	٣٩	١١٠٠	٣٦
غير مخطط	٥٣	٢	٥٣	٢	٠	٠
صناعي	٤٦	١	٤٦	١	٤٦	١
تجاري	٤٧	٢	٦٠	٢	١٥٠	٥
اداري	٨٤٨	٢٧	٨٤٨	٢٧	٩٠٠	٢٩
آمن	٩	٠	٠	٠	٠	٠
مقابر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
حزام أخضر:	٢٨٩	٩	٢٨٩	٩	٣٤٨	١١
سكني-زراعي	٥٠	٢	٣٠	١	٠	٠
زراعي	٣١	١	١٠	٠	٠	٠
أخرى	٥٤١	١٨	٥٤١	١٨	٥٤١	١٨
إجمالي	٣٠٨٥	١٠٠	٣٠٨٥	١٠٠	٣٠٨٥	١٠٠
السكان	٢٩٧٤٦١		٣٠٤٤٣٣		٣٦٧٣٠٠	
الكثافة السكانية	٢٤٣		٢٤٣		٢٤٣	
فرد/فدان	٤٠١		٣٠٩٧		٥٠٤٧	
المناطق الخضراء	٤٠١		٣٠٩٧		٥٠٤٧	

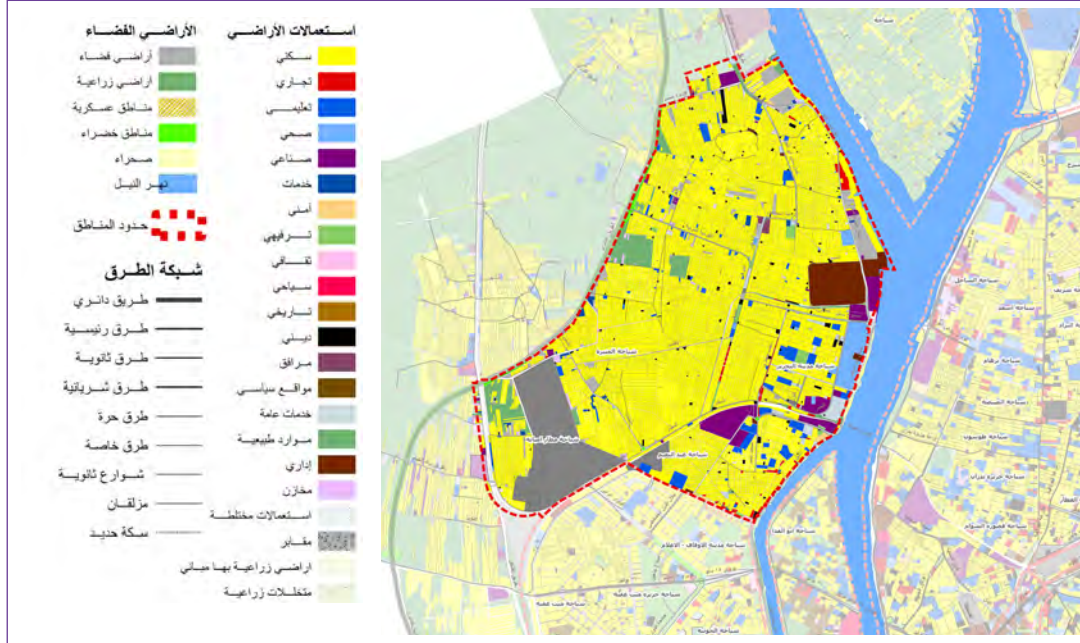
رؤية مستقبلية

ملحق ١: التحليل العمراني وفرص التنمية

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ٢٠: امبابه

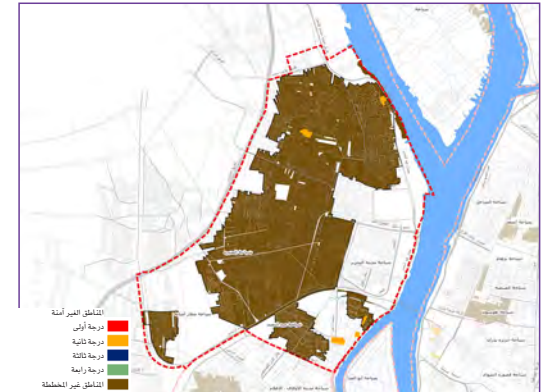
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تقع المنطقة العشرون شمال الجيزة بمحاذاة نهر النيل وهي منطقة سكنية، كما تضم المنطقة عدة مناطق غير مخططة تمتد فوق ١٧٥ فدان منها ١٢ فداناً تم تصنيفها كمناطق غير آمنة، وتضم المنطقة ورشة لإصلاح السفن وممر طائرات عسكري غير مستخدم حالياً، كما توجد عدة أماكن للحرق المكشوف والعديد من المناطق الريفية المتاخمة لها جهة الغرب. ولا توجد تقريباً أية مساحات خضراء (حيث تصل إلى ٠,٢ متر مربع للفرد)، ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة حوالي ٥٤٣٠٠٠ نسمة بكثافة سكنية تبلغ ٢٩٤ فرد/فدان.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقاً لسيناريو التخطيط

- إقامة المنتزه المطل على كورنيش النيل.
- وضع بدائل لتطوير منطقة المطار.
- وضع بدائل لتطوير المساحة المطلة على النيل جنوب المنتزه المطل على كورنيش النيل.
- تطوير المناطق السكنية القائمة.
- التوسع في الخدمات بطول نهر النيل.
- فتح محاور حركة جديدة داخل المنطقة.
- إزالة المناطق غير الآمنة ونقل ساكنيها لمناطق جديدة وإعادة أستغلال تلك المناطق في أستعمالات غير سكنية.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

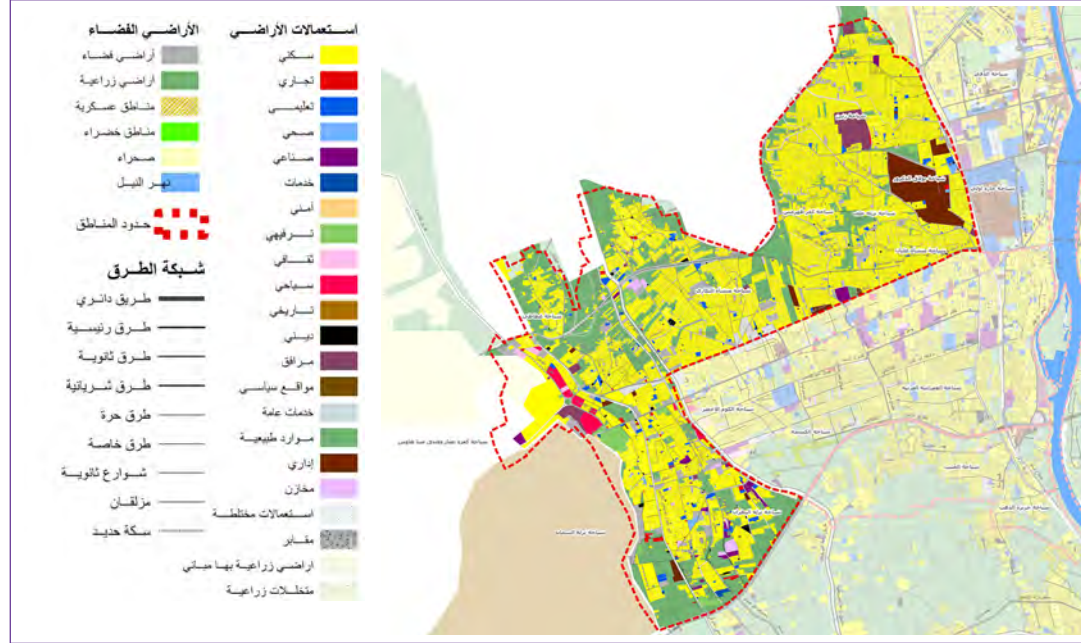
استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	١٦٧١	٥٥	١٧٠٠	٥٦	١٩٠٠	٦٣
غير مخطط	١٧٥	٦	٢٠٠	٧	٠	٠
صناعي	٣١٩	١١	٣١٩	١١	٣١٩	١١
تجاري	١٨	١	٢٥	١	٣٠	١
اداري	٣٦٦	١٢	٣٦٦	١٢	٣٦٦	١٢
أمني	٣	٠	٣	٠	٣	٠
مقابر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
حزام أخضر: سكني-زراعي	٢٧	١	٢٧	١	٢٧	١
زراعي	٨٨	٣	٦٠	٢	٠	٠
أرض فضاء	٨٠	٣	٤٦	١	٠	٠
أخرى	٣٦٦	١٢	٣٦٦	١٢	٤٤٩	١٥
إجمالي	٣٠١٢	١٠٠	٣٠١٢	١٠٠	٣٠١٢	١٠٠
السكان	٥٤٣٦٥٠		٥٥٨٦٠٠		٥٥٨٦٠٠	
الكثافة السكنية فرد/فدان	٢٩٤		٢٩٤		٢٩٤	
المناطق الخضراء م ^٢ /فرد	٠,٢١		٠,٢		٢,٢٦	

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ٢١: الهرم



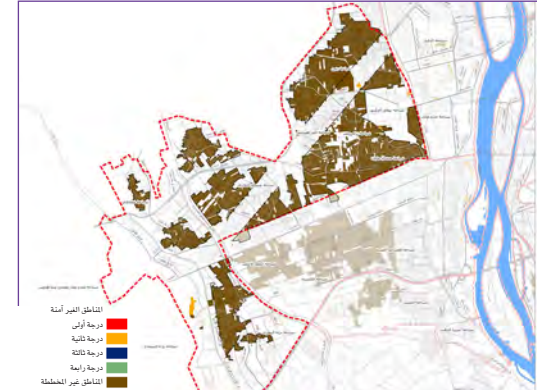
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تقع المنطقة الحادية والعشرون بجوار هضبة الأهرام وتتكون من عدة مناطق سكنية غير مخططة تمتد فوق مساحة ٥٢٠ فدان منها مساحة تصل إلى ١٥ فدان مصنفة كمناطق غير آمنة، وما زالت الزراعة النمط المستخدم للأراضي الموجودة في الشمال الغربي والجنوب الغربي للمنطقة، وتوجد عدة مواقع للحرق المكشوف للمخلفات الصلبة وثلاثة مصانع كبيرة ملوثة للبيئة. ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة ٧٩٠٠٠٠ نسمة بكثافة سكنية تبلغ ١٩٠ فرد/فدان، وتعتبر المساحات الخضراء محدودة للغاية حيث لا تتجاوز ٠,٥٩ متر مربع للفرد.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقا لسيناريو التخطيط:

- إزالة المناطق غير الآمنة.
- نقل سكان المناطق غير المخططة إلى مشروعات إسكان اجتماعي جديدة أو تطوير تلك المناطق.
- إغلاق مواقع الحرق المكشوف ونقل المصانع الملوثة للبيئة إلى خارج الجيزة وبعيدا عن المناطق السكنية.
- زيادة عدد المتنزهات والاستخدامات التجارية للأراضي (الفنادق المطلة على الأهرامات).
- إنشاء المتحف المصري الجديد.
- حماية منطقة الأهرامات وتطوير المجاورات السكنية المجاورة لهضبة الأهرام.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	٣٦٢٧	٤٢	٣٨٠٠	٤٤	٤١٠٠	٤٧
غير مخطط	٥٢٠	٦	٦٠٠	٧	٢٦٠	٣
صناعي	١٩٩	٢	١٩٩	٢	١٠٠	١
تجاري	١٤١	٢	١٨٠	٢	٤٠٠	٥
اداري	٤٢٤	٥	٤٢٤	٥	٣٠٠	٣
آمن	٢	٠	٢	٠	٢	٠
مقابر	٩	٠	٩	٠	٠	٠
حزام أخضر:						
سكني-زراعي	١١١	١	١١١	١	٣٠٠	٣
زراعي	١٧٠٨	٢٠	١٤٦٧	١٧	٥٧٥	٧
أرض فضاء	٣٥١	٤	٣٠٠	٣	١٧٥	٢
أخرى	١٦٢	١٩	١٦٢	١٩	١٥٠	١٧
إجمالي	٨٧١٢	١٠٠	٨٧١٢	١٠٠	٨٧١٢	١٠٠
السكان	٧٨٧٢٨		١١١١١١٤		١١١١١١٤	
الكثافة السكانية	١٩٠		١٩٠		١٩٠	
فرد/فدان	١٩٠		١٩٠		١٩٠	
المناطق الخضراء	٠,٥٩		٠,٦		٠,٦	
م/فرد	٠,٥٩		٠,٦		٠,٦	

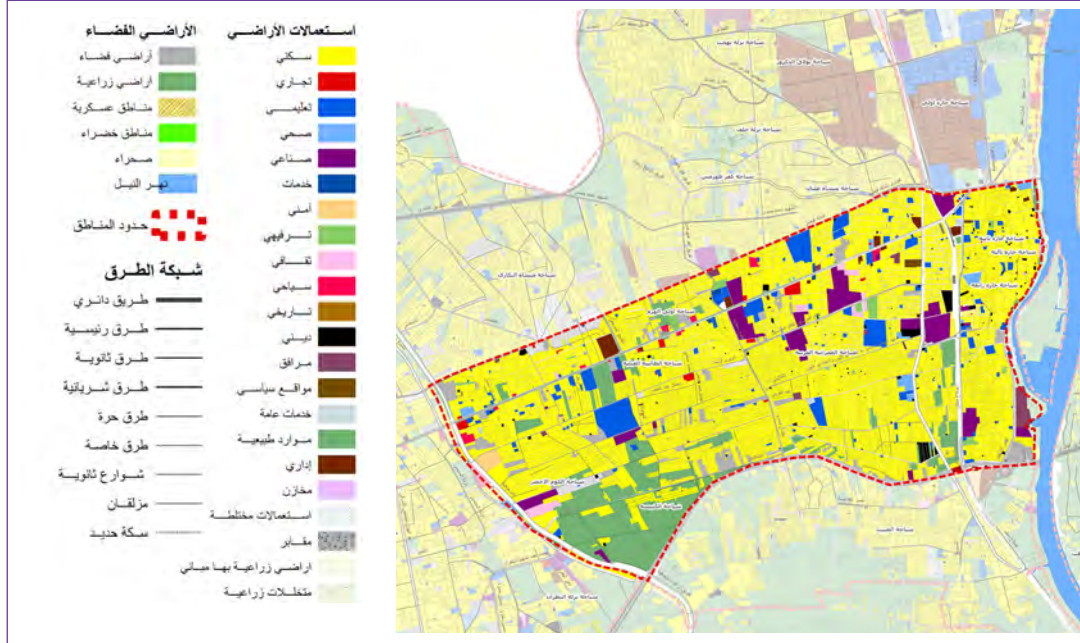
رؤية مستقبلية

ملحق ١: التحليل العمراني وفرص التنمية

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ٢٢: العمرانية

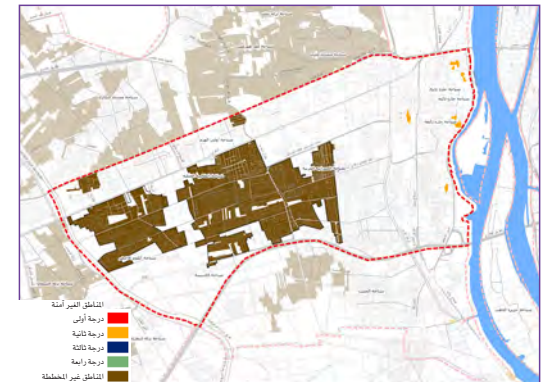
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تتكون المنطقة الثانية والعشرون أساساً من مناطق سكنية مخططة وبعض المناطق غير المخططة فوق مساحة ١٨٠ فدان منها ١١ فدان مصنفة كمناطق غير آمنة، وتوجد عدة مواقع للحرق المكشوف واثنين من المصانع الصغيرة المصنفة كصناعات ملوثة للبيئة. ومازالت في المنطقة بعض المساحات الزراعية المحدودة. ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة ٧٥٠٠٠٠ نسمة بكثافة سكانية تبلغ ٣٢٤ فرد/ فدان. وتعتبر المساحات الخضراء محدودة حيث لا تتجاوز ١٦,٠ متر مربع للفرد.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقا لسيناريو التخطيط

- إزالة المناطق غير الآمنة.
- تطوير المناطق غير المخططة وتحويلها إلى مشروعات اسكان اجتماعي جديدة.
- إغلاق مواقع الحرق المكشوف ونقل المصنعين المسببين لتلوث البيئة.
- اقامة مشروعات للتنمية العمرانية في المنطقة.
- زيادة الأنشطة الترفيهية بامتداد نهر النيل.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

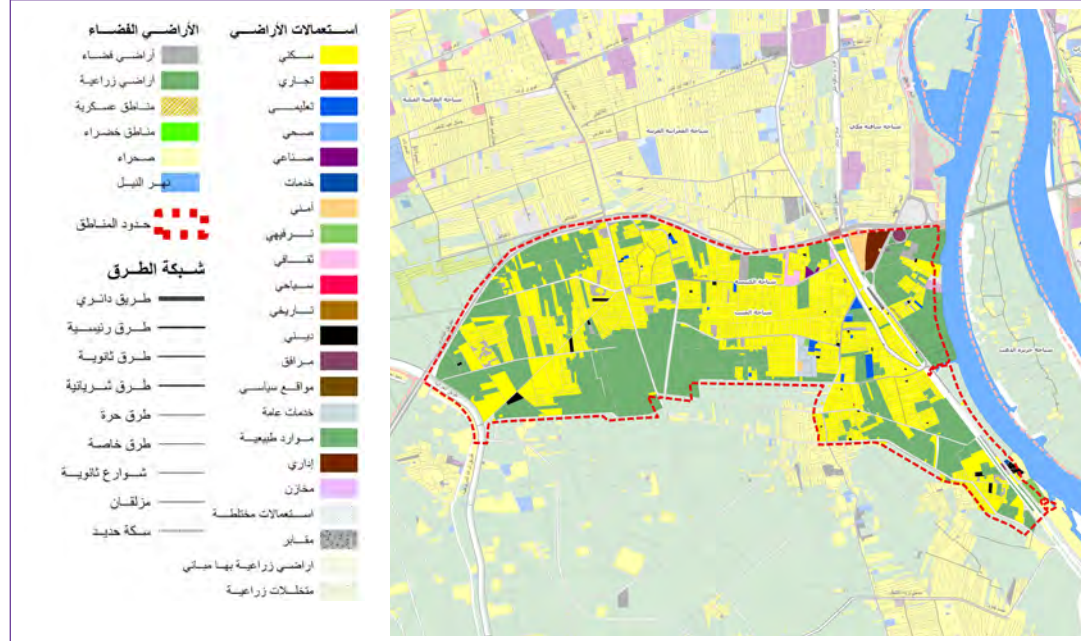
استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	٢١٢٨	٥١	٢٤٠٠	٥٨	٢٥٠٠	٦٠
غير مخطط	١٨٠	٤	٣٥٠	٦	٠	٠
صناعي	١٨٩	٥	١٨٩	٥	٢	٠
تجاري	٦١	١	٨٠	٢	٩	٠
اداري	٣٠٠	٧	٣٠٠	٧	٧	٠
أمني	١٢	٠	١٢	٠	١٢	٠
مقابر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
حزام أخضر:						
سكني-زراعي	٢٨	١	٢٨	١	٣	٠
زراعي	٣٩٨	١٠	٩١	٢	٠	٠
أرض فضاء	١٢٣	٣	٨٠	٢	٠	٠
أخرى	٧١٤	١٧	٧١٤	١٧	١٧	٠
إجمالي	٤١٤٤	١٠٠	٤١٤٤	١٠٠	٤١٤٤	١٠٠
السكان	٧٤٨٥٢٣		٨٥٦٠٠٠		٨١٠٠٠٠	
الكثافة السكانية	٣٢٤		٣٢٤		٣٢٤	
فرد/فدان	٣٢٤		٣٢٤		٣٢٤	
المناطق الخضراء	٠,١٦		٠,١٤		٠,٧٢	

التحليل العمراني وفرص التنمية

موقع المنطقة رقم ٢٣: المنيب



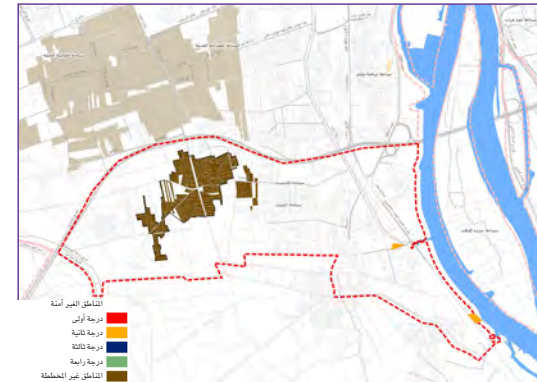
أستعمالات الأراضي



أستعمالات الأراضي عام ٢٠٠٩

تقع المنطقة الثالثة والعشرون عند ملتقى الحضر بالريف جنوب شرق الجيزة وتضم مساحات زراعية شاسعة، وهذه المنطقة معرضة لزحف بناء المناطق غير المخططة على الأراضي الزراعية. وتتكون من منطقة غير مخططة كبيرة محاطة بعدة مناطق غير مخططة أصغر حجماً، كما تضم منطقة غير آمنة على مساحة لا تتجاوز أربعة أفدنة. ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة حوالي ٢٠٢٠٠٠ نسمة بكثافة سكانية تبلغ ٢٢٥ فرد/ فدان، وتعتبر المساحات الخضراء محدودة للغاية حيث لا تتجاوز ٤٥,٠ متر مربع للفرد.

المناطق غير المخططة وغير الآمنة



استخدامات الأراضي للفترتين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠

طبقاً لسيناريو التخطيط:

- إزالة المناطق غير الآمنة.
- تطوير المناطق غير المخططة.
- تطوير منطقة المنيب.
- فرض قيود على البناء في المنطقة.
- حماية الأراضي الزراعية، والسماح بمشروعات تنمية عمرانية محدودة تجنباً لزحف العشوائيات على الأراضي الزراعية في جنوب المنطقة.

توزيع نسب استخدامات الأراضي والسكان

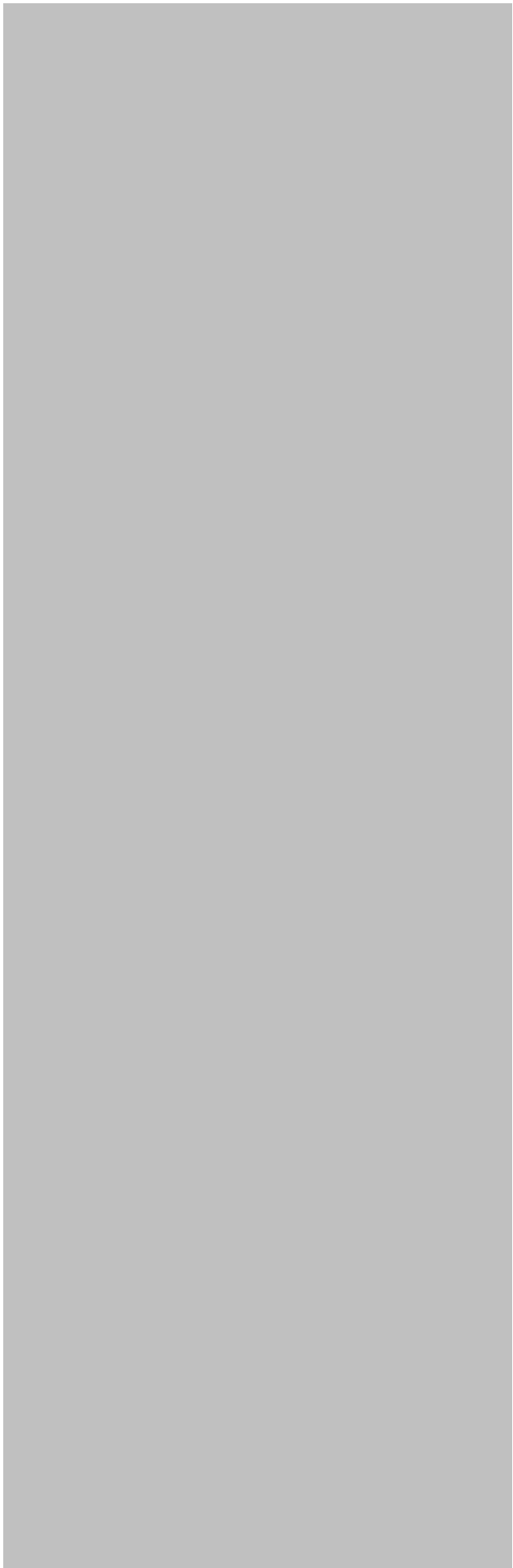
استعمالات الأراضي	٢٠٠٩		٢٠٢٠		٢٠٣٠	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
مخطط	٤٩٢	٣٠	٦٠٠	٣٧	٨٠٠	٤٩
غير مخطط	١٢٥	٨	١٨	١	٦٠	٤
صناعي	٦	٠	٦	٠	٦	٠
تجاري	٠	٠	٢	٠	١٠٠	٦
إداري	٤٢	٢	٤٢	٢	٤٢	٣
أمني	٩	٠	٩	٠	٩	٠
متابر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
حزام أخضر:						
سكني-زراعي	٢٢	١	٢٢	١	٧٥	٥
زراعي	٦٤٧	٤٠	٣٦١	٢٢	٢٥٥	١٦
أرض فضاء	٢٧	٢	١٥	١	٠	٠
أخرى	٢٥٠	١٥	٢٥٠	١٥	٢٥٠	١٥
إجمالي	١٦٣٠	١٠٠	١٦٣٠	١٠٠	١٦٣٠	١٠٠
السكان	٢٠٢٦٦		٢٦٥٠٠		٢٦٥٠٠	
الكثافة السكانية فرد/فدان	٢٢٥		٢٢٥		٢٢٥	
المناطق الخضراء م/فرد	٠,٤٥		٠,٣٢		١,١٣	



البنك الأهلي المصري

CONRAD

JOY IS A THREE LETTER WORD



ملحق ١

قائمة الجداول

١٥	جدول رقم ١: مؤشر مستويات المعيشة
١٥	جدول رقم ٢: مؤشرات ترتيب المدن العالمية
١٥	جدول رقم ٣: مؤشرات التنافس في مجال التنمية العمرانية العالمية
١٨	جدول رقم ٤: السكان في نطاق القاهرة الكبرى
٧٨	جدول رقم ٥: تيسيرات ممارسة أنشطة المال والأعمال في مصر - التقييم الدولي لمصر
١٣٤	جدول رقم ٦: سكان المجتمعات العمرانية الجديدة في إقليم القاهرة الكبرى
١٦٥	جدول رقم ٧: المخلفات الصلبة المتولدة من إقليم القاهرة الكبرى حسب المحافظات
١٦٦	جدول رقم ٨: محطات توليد الكهرباء التابعة لشركة القاهرة لإنتاج الكهرباء في عام ٢٠٠٨

قائمة الأشكال

١٣	شكل رقم ١: موقع القاهرة الكبرى على خريطة العالم
١٧	شكل رقم ٢: الخريطة الاستراتيجية للخطة القومية المصرية
١٨	شكل رقم ٣: حدود إقليم القاهرة الكبرى (المحافظات)
١٩	شكل رقم ٤: موقع إقليم القاهرة الكبرى
٢٠	شكل رقم ٥: صورة عامة لقاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية
٢١	شكل رقم ٦: موقع مشروع الرؤية المستقبلية لإقليم القاهرة الكبرى على شبكة الإنترنت
٢٣	شكل رقم ٧: النطاقات العمرانية في إقليم القاهرة الكبرى
٢٨	شكل رقم ٨: سكان المدن الكبرى في العالم عام ٢٠٠٩
٢٩	شكل رقم ٩: تاريخ تطور النمو السكاني في إقليم القاهرة الكبرى
٢٩	شكل رقم ١٠: تقديرات السكان حسب الفئة العمرية في إقليم القاهرة الكبرى ٢٠١٠
٣٠	شكل رقم ١١: التطور السكاني بإقليم القاهرة الكبرى مقارنة بسكان مصر
٣١	شكل رقم ١٢: تقديرات عدد سكان إقليم القاهرة الكبرى حسب الفئة العمرية في عام ٢٠٣٠
٣١	شكل رقم ١٣: السكان في سن العمل بإقليم القاهرة الكبرى بحلول عام ٢٠٣٠
٣٢	شكل رقم ١٤: بروز أنماط الاستهلاك مع ثراء الأسرة: (١)
٣٣	شكل رقم ١٥: بروز أنماط الاستهلاك بالتوازي مع ثراء الأسرة (٢) النموذج الصيني
٣٤	شكل رقم ١٦: معدل مشاركة القوة العاملة في إقليم القاهرة الكبرى مقارنة بالدول الأخرى
٣٤	شكل رقم ١٧: التنبؤات الخاصة بفرص العمل في عام ٢٠٣٠
٣٨	شكل رقم ١٨: مقاييس مرجعية لنوعية الهواء
٤٠	شكل رقم ١٩: نصيب الفرد من المساحات الخضراء
٤١	شكل رقم ٢٠: المساحات الخضراء والمناطق المفتوحة في الكتلة العمرانية الرئيسية
٤٥	شكل رقم ٢١: هل أنت راض عن المدينة التي تقيم بها (النسبة المئوية للموافقين)
٤٥	شكل رقم ٢٢: هل تفضل أن يعيش أبناؤك في نفس المدينة التي تسكنها (النسبة المئوية للموافقين)
٥٤	شكل رقم ٢٣: المخطط العام لمنطقة شمال الجيزة
٥٤	شكل رقم ٢٤: المخطط التفصيلي للحي السكني
٥٤	شكل رقم ٢٥: المخطط العام للحديقة العامة
٥٤	شكل رقم ٢٦: مشروع امتداد محور أحمد عرابي
٦٠	شكل رقم ٢٧: أطوال شبكة المترو لكل مليون نسمة
٦١	شكل رقم ٢٨: خط المترو الثالث
٦٢	شكل رقم ٢٩: شبكة النقل والمواصلات القائمة والجاري تنفيذها
٦٥	شكل رقم ٣٠: ديجرام يوضح إعادة توزيع الكثافات في إقليم القاهرة الكبرى
٧٧	شكل رقم ٣١: توزيع العمالة طبقاً للقطاع في إقليم القاهرة الكبرى عام ٢٠٠٨
٧٧	شكل رقم ٣٢: توزيع العمالة داخل وخارج إقليم القاهرة الكبرى حسب القطاع عام ٢٠٠٨

رؤية مستقبلية

ملحق ٢

٨٠	شكل رقم ٣٣: حجم القطاعات الصناعية الفرعية في إقليم القاهرة الكبرى
٨١	شكل رقم ٣٤: المناطق الصناعية الرئيسية في إقليم القاهرة الكبرى
٨٥	شكل رقم ٣٥: المناطق الصناعية المستقبلية في إقليم القاهرة الكبرى
٨٩	شكل رقم ٣٦: تطور احتياجات مساحة تجارة التجزئة بين ٢٠١٠ و ٢٠٣٠
٩٠	شكل رقم ٣٧: مناطق التجارة الحالية والمستقبلية في إقليم القاهرة الكبرى
٩١	شكل رقم ٣٨: عدد البنوك في مصر تبعا للملكية (٢٠٠٤-٢٠٠٨)
٩٢	شكل رقم ٣٩: حجم الميزانية العمومية لبنوك مصر مقارنة بالمعايير الدولية
٩٣	شكل رقم ٤٠: السوق المصرفية المصرية مقارنة بالمعايير الدولية
٩٣	شكل رقم ٤١: إجمالي نسبة رأس المال إلى دوران رأس المال في بورصة الأوراق المالية المصرية
٩٦	شكل رقم ٤٢: تصور خاص لايجابيات وسلبيات الاستعانة بمتعهدين خارجيين/مصادر خارجية لمراكز الاتصال للشركات متعددة الجنسيات في إقليم القاهرة الكبرى
٩٧	شكل رقم ٤٣: عدد مستخدمي شبكة الانترنت ومعدل انتشار خدمة الانترنت في مصر (٢٠٠٠-٢٠٠٨)
٩٧	شكل رقم ٤٤: مستخدمي الانترنت في مصر حسب نوع الاتصال (٢٠٠٠-٢٠٠٨)
١٠١	شكل رقم ٤٥: عدد الأطباء المخصصين لكل ألف نسمة
١٠١	شكل رقم ٤٦: عدد أعضاء هيئة التمريض لكل ألف نسمة
١٠٢	شكل رقم ٤٧: التعداد التقديري لسكان إقليم القاهرة الكبرى حسب الفئة العمرية
١٠٣	شكل رقم ٤٨: التقسيم التقديري لمنظومة الرعاية الصحية في إقليم القاهرة الكبرى بين ٢٠١٠ و ٢٠٣٠
١٠٣	شكل ٤٨ (أ): عدد الأطباء المطلوب توافرهم خلال الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠٣٠
١٠٣	شكل ٤٨ (ب): عدد أعضاء هيئة التمريض المطلوب توافرهم خلال الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠٣٠
١٠٣	شكل ٤٨ (ج): عدد أسرة المستشفيات المطلوب توافرها من ٢٠١٠ إلى ٢٠٣٠ (بالآلاف)
١٠٤	شكل رقم ٤٩: مناطق تمرکز منشآت الرعاية الصحية في إقليم القاهرة الكبرى
١٠٦	شكل رقم ٥٠: تطور عدد السكان حسب الفئة العمرية في إقليم القاهرة الكبرى
١٠٦	شكل رقم ٥١: كثافة التعليم الأزهرى
١٠٨	شكل رقم ٥٢: معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي /العالي بإقليم القاهرة الكبرى مقارنة بالمعايير الدولية (نموذج دولة فنلندا ٢٠١٠)
١٠٩	شكل رقم ٥٣: حجم الفصول الدراسية في إقليم القاهرة الكبرى مقارنة بمشيلاتها في فنلندا
١٠٩	شكل رقم ٥٤: تقدير احتياجات القاهرة الكبرى من الفصول المدرسية في عام ٢٠٣٠ (بالآلاف)
١١٠	شكل رقم ٥٥: الجامعات الحالية والمتوقع إقامتها مستقبلا في إقليم القاهرة الكبرى
١١٢	شكل رقم ٥٦: المعالم التاريخية والثقافية الرئيسية في إقليم القاهرة الكبرى
١١٣	شكل رقم ٥٧: تطور عدد السائحين في إقليم القاهرة الكبرى بالمليون
١١٥	شكل رقم ٥٨: حركة الطيران من مطار القاهرة
١١٥	شكل رقم ٥٩: معدلات الإشغال في فنادق إقليم القاهرة الكبرى مقارنة بمدن عالمية أخرى
١١٧	شكل رقم ٦٠: عدد الليالي السياحية المتوقعة سنويا في إقليم القاهرة الكبرى ٢٠٣٠
١١٧	شكل رقم ٦١: عدد الأسرة الفندقية المتوقع إضافته في إقليم القاهرة الكبرى ٢٠٣٠
١١٨	شكل رقم ٦٢: المخطط العام للقاهرة الخديوية
١١٩	شكل رقم ٦٣: مناطق تركيز النشاط السياحي في المستقبل داخل إقليم القاهرة الكبرى
١٢١	شكل رقم ٦٤: إنتاج الأفلام السينمائية في مصر منذ ١٩٤٠
١٢٧	شكل رقم ٦٥: الهيكل العمراني لإقليم القاهرة الكبرى عام ٢٠١٠
١٢٨	شكل رقم ٦٦: مراحل تطور الكتلة العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى
١٢٩	شكل رقم ٦٧: استعمالات الاراضى الحالية لإقليم القاهرة الكبرى
١٣١	شكل رقم ٦٨: التوصيات المكانية داخل الكتلة العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى
١٣٢	شكل رقم ٦٩: الكثافة السكانية الاجمالية تبعا للمناطق داخل إقليم القاهرة الكبرى (نسمة/فدان)
١٣٣	شكل رقم ٧٠: الكثافة السكانية للمدن الكبرى في العالم
١٣٣	شكل رقم ٧١: التطور التاريخي لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة
١٣٤	شكل رقم ٧٢: الاستراتيجيات المتعلقة بتخصيص الاراضى في المجتمعات العمرانية الجديدة
١٣٥	شكل رقم ٧٣: التطور المتوقع لحركة توزيع استعمالات الاراضى في إقليم القاهرة الكبرى من ٢٠١٠ إلى ٢٠٣٠ (بالآلاف فدان)
١٣٦	شكل رقم ٧٤: مكونات استعمالات الاراضى في إقليم القاهرة الكبرى في عام ٢٠١٠ (بالآلاف فدان)
١٣٦	شكل رقم ٧٥: الأقطاب التنموية
١٣٧	شكل رقم ٧٦: أربعة محاور للمناطق ذات النسيج العمرانى المتميز وأربعة استراتيجيات تنمية

١٣٧	شكل رقم ٧٧: تعداد السكان في عام ٢٠١٠
١٣٨	شكل رقم ٧٨: السكان ومشروعات التنمية العمرانية الجديدة في عام ٢٠٥٠
١٣٩	شكل رقم ٧٩: تخفيف الضغوط على القاهرة والجيزة
١٤٠	شكل رقم ٨٠: المخطط الاستراتيجي لمحافظة القاهرة
١٤١	شكل رقم ٨١: المخطط الاستراتيجي لمحافظة الجيزة
١٤٢	شكل رقم ٨٢: الكثافة المستقبلية في إقليم القاهرة الكبرى (إجمالي السكان/المناطق العمرانية)
١٤٣	شكل رقم ٨٣: أنماط استعمالات الأراضي في إقليم القاهرة الكبرى مستقبلا
١٤٥	شكل رقم ٨٤: المناطق غير المخططة داخل الكتلة العمرانية الرئيسية
١٤٦	شكل رقم ٨٥: تقسيم المناطق غير الآمنة تبعاً لتصنيفاتها ومواقعها عام ٢٠١٠
١٤٧	شكل رقم ٨٦: عدد الأسر وعروض الإسكان حسب شرائح الدخل عام ٢٠١٠
١٤٨	شكل رقم ٨٧: الخطة الاستراتيجية العامة لمشروع تحزيم منطقة منشية ناصر
١٤٩	شكل رقم ٨٨: المناطق المختارة لمشروعات إقامة وحدات سكنية بأسعار مناسبة
١٥٠	شكل رقم ٨٩: تقدير الاحتياج الى الوحدة السكنية حسب شريحة الدخل من ٢٠١٠ الى ٢٠٣٠
١٥٠	شكل رقم ٩٠: تقدير احتياجات البناء الإضافية للوحدات السكنية حسب فئات الدخل بين ٢٠١٠ - ٢٠٣٠
١٥١	شكل رقم ٩١: تقديرات الإنشاءات المتزايدة للوحدات السكنية حسب فئات الدخل بين ٢٠١٠ - ٢٠٣٠
١٥٢	شكل رقم ٩٢: المناطق المخصصة لإسكان محدودى الدخل بمدينة العبور
١٥٢	شكل رقم ٩٣: المناطق المخصصة لإسكان محدودى الدخل بمدينة ١٥ مايو
١٥٣	شكل رقم ٩٤: المناطق المخصصة لإسكان محدودى الدخل بمدينة بدر
١٥٥	شكل رقم ٩٥: الاختناقات المرورية على محاور الطرق الرئيسية
١٥٥	شكل رقم ٩٦: خطوط المترو الحالية داخل إقليم القاهرة الكبرى
١٥٧	شكل رقم ٩٧: خطوط مترو الأنفاق الحالية والجارى تنفيذها والمقترحة
١٥٩	شكل رقم ٩٨: خطوط الترام الحالية والمقترحة
١٦٠	شكل رقم ٩٩: شبكة الطرق الحالية والمقترحة بطول ٩٢٠ كم
١٦١	شكل رقم ١٠٠: مراكز النقل والمواصلات حول الطريق الدائرى لإقليم القاهرة الكبرى
١٦٢	شكل رقم ١٠١: نسب ملوثات الهواء الرئيسية فى القاهرة الكبرى مقارنة بمعايير منظمة الصحة العالمية والحدود المسموح بها فى قانون البيئة رقم ١٩٩٤/٤ (٢٠٠٨)
١٦٣	شكل رقم ١٠٢: ترتيب أكثر مدن العالم تلوثاً بالجسيمات العالقة
١٦٩	شكل رقم ١٠٣: مقترح هيكل النظام الإداري المختص بتنفيذ المخطط الاستراتيجي

رؤية مستقبلية

ملحق ٢

قائمة المصطلحات

المناطق غير المخططة - المناطق التي نشأت بالمخالفة للقوانين واللوائح المنظمة للتخطيط والبناء ويتم تحديدها بالمخطط الاستراتيجي العام المعتمد للمدينة أو القرية.

المنطقة العمرانية - هي المناطق المقامة على أساس الاستخدام العمراني، مع عدم وجود أي فجوات أكثر من ٢٠٠ متر، وتستخدم صور القمر الصناعي بدلاً المباني لتحديد حدود المنطقة العمرانية.

البنية التحتية العمرانية (البنية الأساسية) - وتشمل البنية الأساسية المياه والصرف والطاقة والطرق وشبكة الاتصالات والتخلص من المخلفات الصلبة والمواصلات العامة والخدمات المجتمعية.

الإحياء العمراني (مناطق إعادة التخطيط)

- إعادة إحياء المناطق العمرانية القائمة من أجل توفير نطاق أوسع من الإسكان، فرص العمل والأنشطة الاجتماعية.

تحليل النتائج الرئيسية (SWOT Analysis)

- رصد لنقاط القوة والضعف ومكامن الفرص والتهديدات لكل قطاع.

معدل الخصوبة - هو متوسط عدد الأطفال لكل امرأة خلال حياتها.

المدينة العالمية - هي المدينة التي لها تأثير مباشر وملموس على المستوى العالمي اقتصادياً وأجتماعياً وثقافياً وسياسياً.

إقليم القاهرة الكبرى - هي المنطقة العمرانية الشاملة حول القاهرة، والتي تمتد عبر أجزاء من ثلاث محافظات: القاهرة، الجيزة، والقليوبية.

الطاقة المتجددة - الطاقات المتجددة تستخدم الموارد الطبيعية كالشمس، الرياح والماء والكتلة الحيوية لتوليد الكهرباء. على عكس الطاقة المستمدة من الوقود الحفري، فالطاقة المتجددة لا يمكن أن تفتنى. كما أن الطاقة المتجددة لا تسبب انبعاث الغازات الدافئة وبالتالي لا تساهم في الاحتباس الحراري.

الطبقات الاجتماعية - يقسم السكان إلى طبقات أ، ب، ج، د، هـ والتي لكل منها خصائصها ويمكن من خلالها تصنيف السكان داخل مجموعات حسب مستويات التعليم، نمط الانفاق، نمط العمل وأسلوب المعيشة (الأعلى هو أ، الأقل هو هـ).

الاستدامة - في عام ١٩٨٧، حددت لجنة برونتلاند التابعة للأمم المتحدة "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبى احتياجات الأجيال الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم الخاصة." فمبادئ الاستدامة هي الإنصاف بين الأجيال، الإحتياط والمحافظة على التنوع.

المناطق غير الآمنة - يمكن تقسيمها إلى ٤ أنواع. فهي المناطق التي تمثل تهديداً على حياة ساكنيها. أو تشكل مأوى غير مناسب من حيث ظروفه. وتشكل خطورة على الصحة أو يمثل ملكية غير شرعية.

الإتاوة - تشير إلى درجة إتاحة منتج، خدمة أو بيئة معينة لأكبر عدد من الأشخاص

الإسكان بأسعار معقولة - تشمل خيارات الإسكان لكل من الأسر منخفضة ومحدودة الدخل

مجموعات/عناقيد - تركز شركات تنافسية وتكاملية، دائماً ما تكون مركزة في منطقة جغرافية، حيث تتفاعل وتتعلم من بعضها البعض مما يشكل محرك للتنافس

التوليد المشترك - هو نظام توليد طاقة عالي الكفاءة، ينتج كهرباء وحرارة، وهو واحد من أكثر أشكال تدوير الطاقة استخداماً. التوليد المشترك يمكنه خفض إجمالي تكاليف الطاقة، وكذلك تقليل انبعاثات الغازات الدافئة

الكثافة - الكثافة الإجمالية/العامة: عدد السكان لكل وحدة مساحة، مع مراعاة الحدود الإجمالية لمدينة معينة أو مجتمع عمراني (قد تشمل المنطقة عناصر غير عمرانية مثل الأحزمة الخضراء والمسطحات المائية)

الكثافة الإجمالية - إجمالي عدد السكان متنسباً إلى مساحة الكتلة العمرانية للمدينة أو القرية بعد خصم مساحات الجبانات والأراضي الزراعية والصحراوية والمسطحات المائية ومساحات الأراضي ذات الصفة الإقليمية والقومية.

الكثافة السكانية الصافية - نواتج قسمة عدد سكان الاستعمال السكنى فقط.

معدلات الالتحاق بالتعليم (يتم وصفها على أساس صافى معدلات الالتحاق) - عدد الطلاب من فئة عمرية معينة التي التحقت بجميع مستويات التعليم مقسوماً على عدد السكان في تلك الفئة العمرية.

فدان - الفدان هو ما يساوي ٤٢٠٠ متر مربع

رؤية مستقبلية
القاهرة
Cairo Future Vision



وزارة الإسكان والمرافق
والتنمية العمرانية



الهيئة العامة
للتخطيط العمراني



UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE